الجزء السابع

سورية بعد الانفصال

الفصل الأول

مقـدمــة عــامــة

عندما راجت فكرة الاتحاد الفدرالي بـــين سورية ومصر واصبحت تشغل الراي العام ، وعندما اصبح حديثها على كل لسان ، كنت اظن بأنها لم تكن الا نتيجـــة لتمخض آراء الناشئة الجديدة وتحريها عن فكرة تتبلور بها الغايات والاهداف .

فقلة العمل له اثر على الناشئة ، من حيــث ان بطالتهم تسوقهم الى الاجتماع في النوادي او المقـــاهي ، وليس لديهم ما يتداولونه سوى ابحاث نظرية يغلب عليها الطابع السياسي . وبطبيعة الحال ، كان موضوع الوحدة العربية مدار تفكير كل عربي منذ ان تولى شباب العرب احياء المملكة العربية وبعثها من جديد في جميع الاقطار العربية المشمولة آنئذ بحكم الاتراك . ولم تكن هذه الاقطار قد انقسمت الى دول ومقاطعات ووزعت على فرنسا وبريطانيا ، بموجب قرار جمعية الامم ، باسم الانتداب . فتجسمت في كل مقاطعة عربية فكرة الاستقلال ورسخت قواعد اقتصادها ونظام حكمها ، بأشكال مختلفة ، بحيث اصبح اليوم عسيرا توحيدها مجددا ، وذلك لاختلاف مناهــج السياسة الخارجية والدستورية والديموقراطية والاجتماعية التي تطورت في كل بلد فأصبحت غير مؤتلفة ، بعضها مع البعض الآخر . غير انه ثبت فيما بعد ان ثمة مخططا سعت الى تنفيذه حكومة الولايات المتحدة ، وهو يرمي الى خلق دولة عربية كبيرة تتولى اقصاء النفوذ الشيوعي — او بالاحرى نفوذ الاتحاد السوفييتي — عن منطقة الشـرق الاوسط وتماشي سياستها العامة ، بما فيها عقد صلح بين العرب واسرائيل .

مخطط الولايات المتحدة في الشرق الاوسط

وكان ذلك بعد ان فشلت الولايات المتحدة في الانقلابات التي اثارتها في ســـورية ، كانقلاب حسني الزعــيم وانقلاب اديب الشيشكلي . اذ انها ، رغم نجاح هذه الانقلابات ، لم تحصل على مقاصدها . ذلك ان زعماءها لم يتمكنوا من الثبات في مراكزهم

وتحقيق السياسة الاميركية . فكانت النتيجة ان انصرف الاميركيون الى دعم زعامة رجل عربي يتولى هو بنفسه قلب انظمة الحكم تحت ستار الوحدة العربية وهيأوا له اسباب النجاح بالمال ووسائل الاعلام التي وضعوها تحت تصرفه بدون حساب .

ومن هنا نفهم سر مساندة الولايات المتحدة لعبد الناصر في ازمة قناة السويس . فالحقيقة التي لا غبار عليه هي ان انقاذ مصر من تلك الورطة لم يأت على يد بولغانين وتهديداته ، بل على يد الولايات المتحدة التي حشدت اصوات جميع دول العالم الغربي ضد بريطانيا وفرنسا . وما كان لهذه الاصوات ان تحتشد لولا موقف امريكا . فهي دائما تسير خلفها كالظل غير المفارق .

وعرضت الولايات المتحدة حلفها مع انكلترا وفرنسا لخطر الانهيار . الا انها آثرت ان تنفذ مخططها في الشرق الاوسط على ان تترك مصر تركع امام هاتين الدولتين . وبذلك تفلت سورية والعراق من يدها وتصبحا معرضتين للوقوع في احضان الاتحاد السوفييتي .

وتم للولايات المتحدة ما ارادت . فانسحبت الجيوش البريطانية والافرنسية من القناة وسلم الشرق الاوسط ـ مؤقتا ـ من الخطر الشيوعي . وانكفأت فرنسا وبريطانيا ، بعد تغيير حكومتيهما ، الى عزلتهما المؤقتة . لكنهما ما لبثتا ان عادتا الى السير خلف العملاق الامريكي ، كالولدين اللذين يفعلان فعلة منكرة ، فيؤدبهما والدها . غير انهما سرعان ما يلتحقان به ويتبعان خطاه .

واتضح لعبد الناصر ، بعد هذه الحادثة التي كادت تهوي به الى الحضيض ، ان لا قدرة له على البقاء متربعا على عرش الفراعنة الا السياسة الامريكية ، مطاطأ الراس لها . ثم وافق على مجيء القوى الدولية لتقف سدا منيعا بينه وبين اسرائيل متنازلا عن الاشراف على خليج العقبة . وبذلك فتح امام اسرائيل الباب الجنوبي الذي مكنها من الاتصال بدول افريقيا الحديثة وسائر دول آسيا ، دون الاضطرار الى عبور قناة السويس .

وهكذا دفع عبد الناصر جزءا من ثمن حمايته من بريطانيا وفرنسا بتحقيق ما فرضته الولايات المتحدة عليه . وهو مهادنة اسرائيل نهائيا وفتح مجالها الحيوي الجنوبي على مصراعيه .

وما كان للامر ان ينتهي عند هذا الحد . فللولايات المتحدة مخطط كبير لم يتحقق الا جزء منه . اما الجزء الآخر فهو الاتي :

(١) الاطمئنان الى خلو الشرق الاوسط من نفوذ الاتحاد السوفييتي . و (٢) فرض صلح جماعي بين العرب واسرائيل ، او على الاقل ، فرض هدنة فعلية بينهما تشبه حالة الصلح التي ترفع الحصار الاقتصادي الذي اقامته الدول العربية حول اسرائيل وتجارتها .

وتحقق لدى الولايات المتحدة ان هذا البرنامج لا يمكن تنفيذه وفي الدول العربية حكومات دستورية برلمانية ومجلس نواب واحزاب وصحافة حرة يفرقها كل شيء ويوحدها الخطر الاسرائيلي . وكيف لزعيم عربي ان يصل الى عضوية البرلمان وان يتولى الوزارة اذا لم يدخل في برنامجه ما يؤكد عزمه على محاربة اسرائيل واجلاء اليهود عن فلسطين واعادتها الى اصحابها العرب ؟ وكيف يتسنى له — حتى لو دخل الحكم خلسة — ان يتقدم خطوة واحدة في طريق الصلح مع اسرائيل والاعتراف بوجودها ، وهو اذا فعل اصبح مرذولا ، مضطهدا ، لا يستطيع السير في الطريق ؟

هذا كله لا يتصور حدوثه في دولة ينعم مواطنوها بالحريات العامة ، وتحكمها حكومات نيابية ، وتتمتع احزابها بنشاطاتها الوطنية دون ما حرج . لكن هذا كله يمكن حصوله دفعة واحدة ، او على مراحل ، في ظل حكومة تستند في بقائها الى قوة السلاح ، وتعالج شؤونها وفق الاحكام العرفية ، وتستبد برايها بعد منع الاحزاب ، والقضاء على الحريات العامة ، وملء السجون بأصحاب الاتجاهات السياسية المعارضة .

فنظام كهذا هو النظام الذي لا تحلم الولايات المتحدة بأحسن منه ، وبأقدر منه ، للسير في الاتجاه الذي يؤدي الى تنفيذ سياستها ، ليس في بلادنا فحسب ، بل في جميع انحاء العالم . وهاكم الامثلة الواضحة عن ما يحصل في امريكا الجنوبية والوسطى ، وفي الكونغو ايضا .

ويتبين لنا مما تقدم انه لولا : (١) رغبة الولايات المتحدة في خلق اسرائيل والدفاع عنها ، و (٢) الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ورغبة كل منهما بالسيطرة على العالم ، لما كان بيننا نحن العرب وبين الامريكيين ما يدعو الى التباعد . ولو كنا قبلنا وجود اسرائيل واقمنا معها العلاقات الدولية العادية ، ولو كنا سرنا بموجب السياسة الامريكية تجاه الاتحاد السوفييتي ، لكنا اليوم في هدوء واستقرار ، ننعم بحرياتنا وبنظامنا البرلماني ، ونفيد

من المساعدات المالية الامريكية ، تماما كما هي الحال في الدول التي ربطت مصيرها بمصير الولايات المتحـــدة ، وخاصة بعض دول الشرق الاوسط ، كتركيا ومصر والاردن والعراق (قبل ١٤ تموز ١٩٥٨) وليبيا والسودان والجزائر والمغـــرب وايران وباكستان وغـــيرها .

لكننا اردنا ان نكون احرارا ، وان ندفع الاذى عن ابناء جلدتنا الفلسطينيين العرب ، وان نقيم عهدا ديموقراطيا يحكم باسم الشعب لمنفعة الشعب ، دون ان يتأثر بأية سياسة اجنبية لا تأتلف مع الحياد التـــام . وفوق هذا كله ، اردنا ان نخلق لبلادنا جيشا قويا يحميها من كل اعتـــداء .

لذلك ابينا ان نسير خلف اي اتجاه عالمي ، وان لا نلتزم جانبا دون آخر في الصراع الروسي ــ الامريكي . كما رفضنا ان نبيع فلسطين بفوائد تتقاسمها الـــدول العربية على حساب اللاجئين الفلسطينيين المشردين ، واحتفظنا بكرامتنا كأمة ، وبسيادتنا كدولة ، وبحريتنا كبشـــر .

والوحدة العربية ليست دخيلة علينا . فآباؤنا واجدادنا هم الذين اشعلوا لهيبها ، بينما كان المصريون غارقين في التغني بمآثر السلاطين الاتراك . لذلك استقبل الشعب العربي في سورية فكرة الاتحاد الفدرالي مع مصر بكل ترحاب وتشوق ، واعتبروها لبنة اولى في بناء صرح الوحدة العربية الشاملة . وقد صرحت لمندوب وكالة انباء الشرق الاوسط بانني اتوق الى ما هو اكثر من الاتحاد الفدرالي ، اتوق الى وحدة كاملة تضم شمل العرب وتجمع كلمتهم وتعـــلي شانهم .

براعة الامريكيين في تغطية مخططاتهم

ويبدو لي الآن ان رايي هذا ، المستند الى وعي وايمان يخلو من اي غرض خاص ، كان يتلاقى مع راي عبد الناصر ، من حيث رفضه الاتحاد الفدرالي واشتراطه الوحدة الكاملة بين القطرين . ولم تكن غايته تحقيق اول خطوة في سبيل هدف عربي سام ، بقدر ما كانت تحقيق السيطرة على سورية ، كاولى مراحل السلطان الذي كان يريد بسطه على سائر الدول العربية ، ليصبح زعيما لها ، يستطيع عندئذ تنفيذ الخطة التي اتفق عليها مع الامريكيين .

ولا ريب في ان الامريكيين كانوا بارعين في وضع مخططهم :

اولا : في تغطيتهم بضاعتهم براية العروبة ، بحيث انخدع المجموع بهذا العنوان ، فلم يفطنوا للغايات المستترة تحته . اما

الذين خرقت عيونهم الثاقبة هذا الستار ، وظهر لهم ما خفي ، فما كان باستطاعتهم ان يقاوموا تيار يرفع شعار العروبة وينادي بالوحدة والقومية العربية . وقد فعلت راية العروبة في هذه المعركة فعل المصاحف التي رفعت في المعركة بين المسلمين ، وانسل خلفها من فاز بواسطة هذه الحيلة .

ثانيا : في اختيارهم لزعامة هذه الحركة شابا جسورا متداما ، كعبد الناصر ، تؤازره ثلة من الرفقاء المؤتمرين بأمره ، بحيث اوجدت قيادة منظمة منسجمة بريئـة من امراض الديموقراطية والتزمت الحـزبي .

ثالثا : برفع شأن الزعيم المختار الى اقصى ما بلغته الزعامات العربية من المجد ، وذلك باظهاره بمظهر قاهر بريطانيا وفرنسا . وهكذا توصل عبد الناصر الى ان يجسم في شخصه آمال العرب وعزتهم وكرامتهم . وراح اسمه ينطلق على كل لسان ، وصوره ترتفع في كل مكان ، بفضل دعاية قوية الحجة ، محكمة الاسلوب ، جعلت هواه في كل نفس ، وخاصة في نفوس الشباب . وبذلك طغى على كل زعامة او رئاسة في اي قطر عربي .

رابعا : بالسماح له بالتقرب من الاوساط اليسارية ، وتبني فكرة الحياد الايجابي التي خدعت الـدول الشرقية من آسيوية واوروبية ، فزودته بالسـلاح والمعونات الاقتصاديـة . وما كانت غاية الامريكيـين ومن وراء ذلـك سوى قطع الطريق على اليسـاريين ، دولا وافـرادا ، فـلا يحـاربون عبـد الناصر ويقضون عليه ، قبل ان يصل الى ذروة مجده . اذ لو ظهرت في اوائل حكمه خفايا تفاهمه مع الامريكيين ، لكـان مصيره كمصير نوري السعيد وامثاله الذين حرقوا انفسهم بدون تعقل . اما هو ، فكان اعقل منهم وادرى بعقلية الجماعات . لذلك راح ، حتى مطلع ١٩٥٩ ، يداور الشيوعيين ، وحتى ١٩٦٠ يداور اليساريين ، الى ان استتب له الامر ، فكشف طرفا من غطائه .

خامسا : بمدهم يد المساعدة المالية له بالكيل الوافي . صحيح انهم لا ينقدونه مالا ، لكنهم يعطونه مؤنا وبضائع ، وبذلك يوفرون ما كان مضطرا الى انفاقه لتأمين غذاء الشعب المصري وسد حاجته مـن الاموال . وبذلك يتسنى لـه ان ينفق ما يقابله على اعماله وحركاته في سائر الدول العربية ، كاثارة الفتن وشراء الضمائر واقلام الصحفيين .

عبد الناصر يعد ويتباطأ في قبول الوحدة

وفي الوقت الذي كان مجلس النواب السوري يتبادل الوفود مع مجلس النواب المصري ، ويتهادى الاعلام ، ويتناقش في افضل الطرق لتحقيق فكرة الاتحاد الفدرالي ، كان عبد النـاصر يتباطأ متحججا بأن عقل الشعب المصري لم يختمر بعد الى قبول فكرة التوحيـد .

لكن رسله وعماله في سورية كانوا يبذلون اقصى ما يمكن ، ماديا ومعنويا ، لحمل جميع الاحزاب والهيئات السورية على تقبل فكرة الوحدة او الاتحاد . وكانوا يبذلون لكل فريق من الوعود ما يخدع . فافراد حـزب الشعب والكتل المعارضة للحكـم ، ابـان ١٩٥٧ ، كانوا يمنون باقصاء التجمع الوطني وابعاد الجيش عن التدخل في السياسة . وكان ذلك كحل في نفوس هؤلاء رطبا وسلاما .

اما عن رجال الدين ، فقد روى الشيخ مكي الكتاني انهم بعثوا اليه برجل ينتمي الي بصداقة وثيقة . فراح هذا الرجل يبذل جهده لحمل الاستاذ على الذهاب الى القاهرة للاجتماع الى عبد الناصر . فلما اجتمع شيخنا الى الرئيس ، طلب اليه هذا ان يعاهده على ان يكون الحكم الجديد على سنة الله ورسوله ، وان تكون القوانين مؤتلفة مع احكام الشريعة الاسلامية . فلم يتردد عبد الناصر في التعاهد على ذلك . فبايعه الشيخ وقرأ الفاتحة ، في الوقت الذي كان عبد الناصر يعاهد اكرم الحوراني على ان يطلق يده في سورية ، فيحكم بموجب المبادىء الاشتراكية التي لا يتفق بعضها مع المبادىء الاسـلامية !

وكان عبد الناصر يعد صبري العسلي بأن يجعل للحزب الوطني الارجحية في تولي الامور . وهكذا ، فانه لم يترك جانبا الا واتصل به ووعده بتحقيق جميع ما يريد . حتى انه دعاني ، بواسطة ابن عمي السيد عبد الرحمن العظم السفير في القاهرة ، الى الاجتماع اليه ، عند عودتي من موسكو في اواخر ١٩٥٧ . لكنني اعتذرت واكملت سيري الى دمشق . ولم اتصل بأحد من رجال عبد الناصر فيما بعد ، الا برياض ، سفيره بدمشق .

وفي ذلك الجو الذي كانت فيه فكرة الاتحاد الفدرالي تأخذ مجراها الطبيعي ، كان صلاح الدين البيطار يصر وحده على مجلس الوزراء بالغاء وزارتي الدفاع والخارجية وتسليمهما الى عبدالناصر . وزارني محمود رياض ، فاحببت ان اطلع على رايه ، فقال بأنه يعتقد ان رئيسه يرى ان الوقت لم يحن بعد لاتحاد البلدين . فسياستهما

الخارجية ، وهي واحدة ، لا تستدعي توحيد الوزارتين ، والقوة الموضوعة تحت تصرف المشير عامر كافية في الوقت الحالي ، فلا لزوم للجوء الى توحيد الجيشين . اما الشؤون الاقتصادية ، فيحتاج امرها الى دراسات عميقة ، قبل اي توحيد . فحرت في امر وزرائنا الاشتراكيين الذين يدفعون عجلة الاتحاد الى الامام ، في حين ان المصريين لا يبدون تحمسا لهذه الفكرة .

في تلك الفترة ، جاء وفد عسكري من القاهرة واجتمع الى الاركان السوريين . وذات يوم ، علمت بما اتفقوا عليه ، واذ به لا يتناول الا اضافة القوى البحرية السورية الى القوى البرية الموضوعة تحت تصرف القيادة المشتركة . فقلت لهم : « اين مشروعكم هذا من مشروع الاتحاد ؟ » فأجابوا كلهم : « هذا يكفي في الوقت الحاضر ! »

وذات ليلة اجتمع عدد كبير من الضباط وتناقشوا وتجادلوا . فلما اعياهم امر ايجاد حل يتفق عليه الطرفان ، قالوا لنذهب الى القاهرة ونسلم امورنا الى عبد الناصر وليعمل ما يشاء . فكتبوا على الفور مذكرة بهذا المعنى ، اي باقرار الوحدة الكاملة ، متخطين بذلك مرحلة الاتحاد . ثم سافر وفد منهم يضم ١٧ ضابطا ، على راسه رئيس الاركان اللواء عفيف البزري وبايعوا عبد الناصر وقبلوا شروطه وهي :

قرار الضباط السوريين بالوحدة وقبول شروط عبد الناصر

(١) وحدة لا اتحاد .
(٢) حكم رئاسي بدون برلمان .
(٣) حل الاحزاب والاكتفاء بالاتحاد القومي كحزب واحد .
(٤) تعيين من يريده من الضباط بوظائف مدنية وتسريح من يريد .

ولما عادوا الى دمشق ، رافعين راية النصر ، وحضروا اجتماع مجلس الوزراء الذي وافق بالاجماع على ما تم الاتفاق عليه ، كنت الوحيد الذي ابدى تحفظاته ، لا بشأن الوحدة او الاتحاد ، بل بشأن الاسس المقترحة . فطالبت بان يكون الحكم ديموقراطيا ، لا رئاسيا ، كما طالبت ببقاء الحياة النيابية وعارضت فكرة الغاء الاحزاب والاكتفاء بحزب واحد . وكان نصيب اقتراحاتي كلها الرفض ، بعد ان تبارى الوزراء في تعداد محاسن النظام الجديد المقترح ، ونددوا باحزابهم وادعوا انها هي التي اساءت الى الحكم وفرقت كلمة البلاد . وللمناسبة اذكر انهم عادوا الى المطالبة بتاليف الاحزاب ، بعد ان

اقصاهم عبد الناصر عن مشاركته في الحكم .

ثم ساقونا كالنعاج واركبونا طائـرة حملتنا كلنا — رئيس الجمهورية والوزراء وكبار الضباط — الى القاهرة ، حيث عقدت اجتماعات في قصر القبة انتهت بتوقيع صك الوحدة في قصر رئاسة الوزراء . وكنت في تلك الاجتماعات اكرر ملاحظاتي ، لا سيما عندما قال الرئيس عبد الناصر بان المدة الانتقالية قد تطول عشرة سنين او اكثر ، وهي ان ذلك لا يتقبله الراي العام السوري بارتياح .

ثم اعادونا في اليوم التالي وانزلونا للغداء في مطار عسكري حيث كان نصيب كل منا صحنا من المعدن ، مملوءا بالرز واللحم ، ورغيفا من الخبز ، وكأسا من اللبن . فأوما الي رئيس الجمهورية مشيرا الى الفرق بين غدائنا اليوم وغدائنا امس في قصر القبة . وبعد عودتنا الى دمشق ، اتخذت الحكومة الاجراءات اللازمة للاستفتاء ثم باشرت به . فاختلط الحابل بالنابل ، اذ اشترك فيه كل من محمود رياض وسواه من المصريين ، بين هتاف الجماهير وانوار المصورين والسينمائيين . واعلنت النتائج ، فاذ بها تظهر ان ٩٩٫٩٠ بالمئة من المواطنين كانوا الى جانب الوحدة . وبالطبع ، كان الاستفتاء حرا نزيها لا تشوبه شائبة !

هكـذا كان مولد الوحدة ، بعـد حملها المصطنع ووضعها السيزاري !

ولست هنا لاسجل ما جرى خلال تلك الاعوام التي حكم بها عبد الناصر سورية . ولذلك ساقفز راسا الى الثامن والعشرين من ايلول ١٩٦١ ، حين انتهت الوحدة واستقلت سورية من جديد ، باسم الجمهورية العربية السورية .

الفصل الثاني

انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١

لم يسمح لي بالخروج من سورية منذ مطلع ١٩٦٠ الى ١٧ ايلول ١٩٦١ ، حين استحصلت على رخصة سفر الى لبنان مع قرينتي . وما ان عبرت الحدود اللبنانية حتى تنشقت بملء رئتي هواء الحرية وشعرت كأن كابوسا ثقيلا نزل عن كتفي . كيف لا ، وقد انقضى علي عام وموظفو المخابرات يختلقون وسائل الضغط المعنوي علي . فتارة يحولون دون دخول اصدقائي الى داري ، او يرسلون من يهددونهم ويخيفونهم من الاستمرار على ذلك . وتارة كانوا يبعثون بدراجة نارية يركبها اثنان من عملائهم ، او بسيارة محشوة برجالاتهم ، لتلاحق سيارتي وتلامسها حتى تكاد السيارتان تتصادمان . ثم اوعز وزير الاقتصاد الى بنك سورية ولبنان بأن يقيم علي الدعوى ، مطالبا بما بقي في ذمتي من سلفة كنت عقدتها لانشاء مشروع ري في قرية تابعة لي بحماه . فجاء الموظف وحجز على اثاث الدار التي اقطنها ، رغم انهـا ، والاثاث الموجود فيها ، يخصان زوجتي بموجب اعتراف صادر في ١٩٥٧ ومسجل لدى الكاتب العدل . ثم القي الحجز على جميع ما املك .

على ان كل هذه المضايقات لم ترجعني عن خطتي ، ولم تسكتني عما كنت اعلنه من سوء الحال ، وتردي حكم الوحدة ، وقرب انفراج الامـــور .

فلما وصلت الى بيروت وتجولت بكـل حرية في شوارعها وتنسمت هواء البحر وتناولت طعام العشاء في احد المطاعم دون رقيب ، شعرت كأنني خلقت من جديد في غير المحيط الذي كنت فيه بدمشق ، وقلت في نفسي : لا شيء اعز من الحرية . ولو كان المرء فقيرا معدما ، يكفيه غنى ان يكون حرا طليقا .

وفي صباح اليوم التالي صحوت متأخرا ، فمددت يدي الى الراديو وحاولت التقاط اذاعة موسيقية ينتعش لها فؤادي . واذ

بي التقط محطة اسرائيل وهي تعلن ان انقلابا وقع صباحا في دمشـق ، وان الجيش بضباطه وجنوده اعلنوا فصل الوحدة مع مصر ، فاسرعت الى التقاط اخبار دمشق ، فتوالت على مسامعي البلاغات حتى الخامس منها ، وفيها تأكيد الخبر . وظننت انني في حلم ، فناديت زوجتي وابنتي وابن عم لي كــان يرافقنا . وجلسنا جميعا حول الراديو نتمتع بسماع الاخبار المســرة المفرحة ، لا سيما النشيد السوري الـــذي كنا حرمنا من سماعه ثلاث سنوات واكثر . فاغرورقت عيناي بالدموع ، دموع الفرح ، لا دموع الحزن ، لانهيار حكم بوليسي تعسفي ذاقت منه سورية الامرين تحت ستار الوحدة العربية . ونحن مع اننا كنا دعاة وحدة عربية ، لكننا لسنا من مؤيدي هذا النوع من الحكم الذي ازال سورية عن الوجود ، وابعد زعماءها عن الميدان ، ونكل بالمواطنين الابرياء ، واطـــاح باقتصاد سورية وجعله وقفا على بعض المنتفعين المصريين ، وسلط بعض الموظفين المصريين على شؤون البلاد في سبيل استعمارها واستغلالها لصالح مصـــــر !

فرحي بالانفصال لا لعداوني للوحدة

ثم فرحت بالانفصال ، لا لانني عدو الوحدة العربية ، بل لانني لم اجد ان السبيل الذي سلكه زعماء العهد الوحدوي صالحا ليكون قدوة تقتدي به سائر الدول العربية . والواقع ان ذلك النظام ابعد من كان يريد الوحدة العربية ، حتى اشـدهم تمسكا بها ، كالاشتراكيين والبعثيين . بحيث ان الامر وصل بهم الى العجز عن الاستمرار بالحكم ، فاستقالوا وراحــوا يعلنون مساوىء النوايا والافعال ويشجبون الاسلوب الذي سارت عليه الوحدة .

كانت الحدود السورية ــ اللبنانية مقفلة ، فكلفت زوجتي باستقصاء امكان عودتي الى دمشق . غير انها لم تتمكن من اكمال طريقها الى دمشق ، لانهم منعوها من اجتياز الحدود .

وذهبنا الى تناول طعام الغداء في مطعم الفلاييني . وفيما نحن بانتظار الطعام ، سمعنا في الراديو البلاغ التاسع المشهور ، وهو ان الضباط لم يقصدوا الانفصال ، بل تصحيح الاوضاع ، وان المشير عامر اخذ على عاتقه انجاز ذلك . وارتفعت على الاثر ، في المطعم ، اصوات الخدم تبشر الزبائن بان القضية انتهت ، وان كل شيء عاد الى ما كان عليه . وصفق بعض الزبائن ، بينما كان الوجوم يعلو وجوهنا . وغصصنا بالطعام ولم نستطع ازدراده . ثم تركنا المطعم ورجعنا الى الدار ، والخيبة ظاهرة على ملامحنا

واستلقيت على السرير واغلقت الراديو . ثم رحت افكر بما حصل وما يمكن ان يحصل ، حتى بلغ الوقت الساعة الخامسة . فعدت الى الراديو وادرت مفتاحه ، واذ بي اسمع بلاغا عاشرا يعلن ان الرئيس عبد الناصر لم يقبل وساطة المشير عامر ، وانه اصدر امرا بتسريح الضباط السوريين الذين قاموا بحركة العصيان ، وانه امر قواته بالزحف على سورية بحرا وجوا . وراح المذيع يكيل للرئيس عبد الناصر انواع التهم ، ويهاجمه هجوما شديدا ويندد بالاسس التي قامت عليها الوحدة ، ويعدد حوادث القتل والتعذيب .

وفي اليوم التالي اعلن عن تاليف حكومة الجمهورية العربية السورية برئاسة مامون الكزبري ، التي اشترك فيها فريق من اساتذة الجامعة والمحامين .

ثم اعان راديو دمشق خبر وصول المظليين المصريين الى مطار اللاذقية وهبوطهم فيه واستسلامهم للجنود السوريين . وهكذا فشلت خطة مقاومة الانتفاضة بالقوة المسلحة . ثم اذاع عبد الناصر انه اصدر اوامره للقوى التي كان ارسلها بحرا في اتجاه اللاذقية بالعودة الى مصر . وبدا في خطبته منهوك القوى ، يائسا من عودة الوحدة . وظهر انه في طريقه الى قبول الامر الواقع .

وظللت اتصل بدمشق واسعى لدى بعض الاصدقاء ، ومنهم وزراء جدد ، فلم انجح في الحصول على الاذن بالعودة الى دمشق ، فكان ذلك مبعث عجبي واستغرابي . ذلك لانني كنت الوحيد بين السياسيين الذي ابدى تحفظاته عند تحقيق الوحدة ، وظل مبتعدا عن الحكم ومعارضا له طوال قيامه . وقلت في نفسي : لقد رجعنا الى العنعنات الحزبية والمشاحنات الشخصية ، والا فما معنى منعي من العودة الى بلدي ؟

عودتي الى دمشق واشتراكي مع الزعماء في بحث الموقف

ودامت الحال كذلك حتى كان صباح الاثنين ١٩٦١/١٠/٢ ، حين جاءني خبر من دمشق بأن الامر صـــــدر الى موظفي الحدود السورية بعدم معارضة عودتي . وبينما كنـــــت استعد للسفر ، طلبني من دمشق بالهاتف السيد عرفان الجلاد وانباني بأن رجال السياسة سيجتمعون الساعة الثانية عشرة ظهرا في دار السيد احمد الشرباتي . ولذلك الح علي بضرورة العودة فورا للاشتراك في هذا الاجتماع . فاجبته بانني لا استطيع الوصول الـــى دمشق قبل الثانية بعد الظهر . غير انه الح علي في عدم التاخر . وتوجهت

الى دمشق ، فلقيت على الحدود لفيفا من اصدقائي الذين جاؤوا لاستقبالي . فتعانقنا وتبادلنا التهاني على الخلاص من عهد الظلم والتعسف ، البعيد عن شعائر العروبة ووحدة العرب .

واعلمني صديق لي ركبت الى جانبه بأن قيادة الجيش ، فضلا عن الحكومة ، يلحان على السياسيين في اصدار بيان واضح بتأييد ما جرى ، وان المجتمعين الآن في دار الشرباتي يمثلون الاحزاب اليمينية واليسارية ، فيما عدا الاخوان المسلمين ، وبان كلمتهم الآن لم تجتمع على نص البيان ، وذلك للخلاف الناشب بين الفرقاء على النواحي الاقتصادية وعلى الشكل الذي تألفت عليه الحكومة.

وعندما وصلنا الى دار الشرباتي ودخلنا قاعة الاجتماع ، كان صبري العسلي براس الاجتماع . فطلبوا الي الادلاء برايي فقلت : « لنسمع آراءكم ! » فلخص السيد العسلي الآراء ، فاذا هي كلها مجمعة على اعادة الكيان السوري ، ودعم حركة الجيش ، والمناداة بانهاء الوحدة لخروجها عن اهدافها ولسوء الاساليب المطبقة . وذكر العسلي ان الاشتراكيين لا يوافقون على تأييد الحكومة ، لان لهم تحفظات بخصوص اعضائها . وعندئذ ادليت برايي ، وهو ان الوقت لا يسمح بالمجادلة والمناقشة في امور ثانوية . لذلك علينا ان نبدأ بتركيز القاعدة ، وجمع الصفوف ، ودعم الكيان . ثم بعد ذلك نتناقش في الامور الاخرى .

واذ شعرت بأن المناقشة سوف تطول كثيرا ، رجوت الى السيدين اكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار ان نجتمع على انفراد . وتم ذلك في قاعة خاصة ، حيث اكدت عليهما ضرر انفراط الاجتماع بدون بيان مشترك . فاثنيا علي رايي ، لكن صلاح البيطار ظل متشبثا برايه ، وهو كيف يمكن ان نعلن ثقتنا بمأمون الكزبري وزملائه كحكومة العهد الجديد ؟ غير انني اصررت عليه بلزوم تحاشي هذا الخلاف الآن ، لكي لا يفسر بأننا معارضون لفصم الوحدة . وكان البيطار يؤكد انه ذاق الامرين مما كان يجري في عهد عبد الناصر ، وانه اضطر في آخر الامر الى ان يستقيل ، هو وزملاؤه الاشتراكيون . ثم ردد انه موافق على كل شيء ، ما عدا الثقة بالحكومة . وحاول فض الاجتماع بداعي استشارة زملائه في الحزب ، لكن اكرم قال ان من الواجب ان نضع صيغة لا تنطوي على الثقة بالحكومة . فخرجنا الى المجتمعين نتداول الامر من جديد .

وقام السيد نجيب الارمنازي وامسك بيد صلاح البيطار

واختلى به في احدى الغرف . وبعد ربع ساعة خرجا ومعهما نص قرآ علينا ، فوافقنا كلنا عليه بالاجماع . وهو نص البيان الذي حمل تواقيعنا ونشر في الصحف .

وكان وزير الاعلام يروح ويجيء ، طالبا الاسراع . فما ان ناولناه البيان حتى تلقفه واسرع به الى الاذاعة . فاعلنه وظهرت صورته في التلفزيون .

واريد ان استخلص مما جرى في هذا الاجتماع الامور الآتية :

١ ـ كان جميع الحاضرين موافقين بالاجماع على انهاء الوحدة واقامة الجمهورية العربية السورية .

٢ ـ كان تحفظ الاشتراكيين ، اي الحوراني والبيطار ، ينصب على نقطتين : الاولى تتناول الثقة بالحكومة المؤلفة ، والثانية تتناول التردد في التوقيع على البيان ، لئلا يقال عنهما انهما وحدا مساعيهما مع الرجعيين .

٣ ـ كانت قيادة الجيش واعضاء الحكومة ينتظرون صدور البيان ويعلقون عليه نجاح حركتهم .

٤ ـ كان هذا البيان القول الحاسم في ان البلاد بمجموع آراء العاملين في الحقل السياسي، موافقين على انهاء الوحدة ، وذلك رغم اختلاف آرائهم في كثير من النواحي الاخرى . وقد رسخ هذا البيان اسس الانفصال .

٥ ـ اسقط في يد عبد الناصر بعد صدور هذا البيان ولم يستطع ان يقابله الا بالادعاء بأنه مزور ، وبأن التواقيع ليست تواقيع اصحابها .

٦ ـ ثبت ان كل ثورة او انقلاب لا تؤيده البلاد بمجموعها ، وخاصة زعماؤها السياسيون ، هي ثورة او انقلاب لا يكتب له الاستمرار ، بل يحمل في ذاته بذور فشله .

غرابة موقف البيطار

والغريب في الامر ان صلاح البيطار اشترك معنا في ذلك الاجتماع الذي كرس الانفصال واعطاه طابع الاجماع ووضع مع نجيب الارمنازي صيغة البيان الذي وقعناه كلنا . ثم رشح نفسه في معركة الانتخابات النيابية عن دمشق (وجاء ذات مرة يطلب مني العون على انجاحه كما فعلت في انتخابات ١٩٥٤) واشترك في الاستفتاء الذي رافق تلك الانتخابات ، فوافق ، طبعا ، على الدستور المؤقت المعروض على الاستفتاء ، مع انه يكرس تأسيس الجمهورية العربية السورية (اي فصل سورية عن مصر) . لكن

صلاح البيطار يحاسبنا اليوم، هو نفسه، على اننا عملنا للانفصال. وهو يريد احالتنا على المحاكمة والحكم علينا بتهمة الخيانة العظمى!

نحن لم نشترك في الحكومات المؤلفة في عهد الوحدة ، ولم نستقل من احداها كما فعل البيطار ، ولم ننقلب على الوحدة لان رئيسها ابى ان يسلمنا زمام الامر في سورية . فقد ابدينا تحفظاتنا منذ تاسيس الوحدة ولم نبدل راينا . فنحن طلاب وحدة صحيحة ، لا تسليم سورية الى حكام مصر .

ثم ان صلاح البيطار يعارض اليوم عودة الوحدة كما كانت عليه في الماضي . فهو يؤيد اليوم الاتحاد الفدرالي ويريد ان تستقل سورية بشؤونها الخاصة ، اتعرفون لماذا ؟ لانه يريد ان يحكم ، هو واعضاء حزبه ، سورية دون اشراك احد آخر .

لكن سورية التي رفضت دكتاتورية عبد الناصر لا تقبل دكتاتورية البيطار وميشيل عفلق . فهي ترفض كل دكتاتورية ، مصرية كانت ام سورية . وهي لا تقبل ان يحكمها حزب لم ينجح احد من مرشحيه يوما الا عندما ساندته هيئات اخرى . فقد سقط ميشيل عفلق في انتخابات ١٩٤٩ ، وصلاح البيطار في انتخابات ١٩٦١ . ولعل لهذين الفشلين اثرا في عودة المذكورين الى اللجوء الى شعار الوحدة ، يحملانه ويخدعان الاهلين به من جديد .

وهما مخدوعان اذا اعتقدا ان الرأي العام معهما وانه يساعدهما ويرغب في بقائهما في الحكم . وهما اذا نجحا في الوصول الى المناصب الوزارية بعد ٨ آذار ١٩٦٣ ، فلأن فريقا من الضباط لم يجد امامه غيرهما يوليه سلطة الحكم المدني . لكن فاتهما ان جميع الناس ، عدا البعثيين ، يتضامنون ضد اي حكم يتوليانه . وهما ومن لف لفهما يقفون اليوم في وجه عبد الناصر ، تماما كما وقفنا نحن ، ويطلبون اتحادا فدراليا بين سورية ومصر والعراق . ونحن لم نعارض ذلك اذا كان على اسس صحيحة ومدروسة ، كما نص مشروعي الذي قدمته الى عبد الناصر . اذ كان يرمي الى :

١ ـ تأسيس جيش مشترك تموله ميزانيات الدول العربية بنسبة عشرة بالمئة منها .

٢ ـ تأليف مجلس للشؤون الخارجية ، يضم وزراء خارجية الدول العربية ليخطط لكل ما له علاقة بهذه الشؤون وليدرس المعاهدات السياسية التي تفكر احدى هذه الدول بعقدها مع اية دولة اجنبية ، حتى اذا اقرها جاز لتلك الدولة الشروع بالمفاوضات

وعقد المعاهدة ، على ان تشمل سائر الدول العربية المشتركة في الاتحـــاد .

٣ ــ جعل السياسة الاقتصادية مؤتلفة مع مصلحة كل بلد ، والسير بسياسة التكامل الصناعي .

فاذا كنت اقول في الماضي هذا القول واسعى لحمل عبد الناصر على قبوله فيأبى ، فلماذا اتهـــم بالرجعية والعمالة والدعوة الى الانفصـــال ؟

فالذي يكرس الانفصال ، فعلا ، هـــو حزب البعث ، وعلى راسه صلاح البيطار . فهو الذي يرفض الوحدة مع مصر اليوم ، مع انه كان ينادي بها في الامس كسلم يوصله الى مقعد الرئاسة . فما ان وصل الى مرامه حتى انبرى يعمل للاتحاد دون الوحدة . وهكذا اصبح يسير على خطانا ، ثم يشتمنا بلا خجل . والفرق بيننا وبينه اننا نقول بالاتحاد العربي والوحدة العربية ، ســـواء كنا في الحكم او خارجه .

اما هو ، فيستقيل من حكومة الوحدة لان المصريين لم يقطعوه سورية ، هو وحزبه ، ليتصرف بمقدراتها كما يشاء . ثم يعود الى المطالبة بالوحدة بعد ان اقصاه الشعب في ١٩٦١ عـــن مجلس النواب . لكنه يتراجع عن المطالبة بالوحدة ويعمل للاتحاد ، عندما يتسنم الحكم بعد ٨ آذار ١٩٦٣ . لانه بذلك يحتفظ بادارة سورية وبالسيطرة عليها ، دون تدخل عبد الناصر .

هذا الرجل المتقلب ، العامل لمصلحة نفسه ومصلحة حزبه فقط ، يتهمنا نحن المواطنين المخلصين بالخيانة والعمالة وبالانفصال كجريمة ويصدر بالاتفاق مع مجلس قيادة الثورة مرسوما تشريعيا بعزل (٧٤) شخصا من العاملين في الحقل السياسي عزلا مدنيا ، ويمنعهم ــ وانا في جملتهم ــ من ممارسة حقوقهم السياسية ومن معاطاة الصحافة ومن حق التوظف ، ليسرح ويمرح وحده في الحقل العام وليرقص فيه كالسيدات . واذا كان القصد معاقبة من عمل للانفصال ، فهو في مقدمتهم ، او الاقتصاص ممن تولى الوزارة في ذلك العهد ، فثمة رئيسان لم يؤت على ذكرهما ، وهما عزت النص وبشير العظمة ، مع ان الاخير كان رئيسا للوزارة التـــي اثارت الشكوى ضد مصر في الجامعة العربية واوفدت الكلاس والنفوري والمحاسني الى شتورا . وهو بذلك مسؤول عما قالوه ، والا لوجب عليه ارجاعهم وارسال غيرهم او عدم تقديم الشكوى على الاقل .

لكن بشير العظمة وعزت النص رجلان تافهان لا قيمة لهما ولا زعامة عند المواطنين ، فهما والحالة هذه لا يؤلفان خطرا على البيطار ، فلماذا لا يبقي لهما حقوقهما السياسية والتوظيفية ؟

بعد عودتي الى دمشق زارتني شخصيات عديدة هنأتني بالسلامة . ثم زرت مأمون الكزبري رئيس الحكومة وابديت له تاييدي واستعدادي لعمل ما استطيع ، فشكرني . كما زارني اكرم الحوراني بعد ان انقطع عني مدة طويلة ، وكذلك صبري العسلي. وصرت انادي بضرورة التماضد ونسيان خلافات الماضي . ودعوت الى تناول طعام العشاء كلا من الكزبري والحوراني والعسلي ، فتبادلنا وجهات النظر ، ثم خرجنا من الاجتماع مصممين على العمل المشترك لمساندة ذلك العهد .

وفي اليوم الخامس من تشرين الاول القى عبد الناصر خطابا بالراديو نفض فيه يده من سورية وتمنى للشعب السوري الخير والنجاح . واعتبر هذا الخطاب اعترافا ضمنيا بالجمهورية العربية السورية ، ولو لم يقل ذلك صراحة .

وفي الثاني عشر من الشهر المذكور ذهبت الى بيروت بقصد الاجتماع الى السيد بطرس الجميل ، العضو في الحكومة اللبنانية ، وذلك بالاتفاق مع السيد مأمون الكربري . فدار الحديث بيننا حول انشاء العلاقات الطيبة مع لبنان وعدم السماح للمصريين باستعمال الاراضي اللبنانية والصحف البيروتية وسيلة للكيد للجمهورية السورية . وكان رايه متفقا مع رايي في كل ما ذكرت له من خطر الناصرية على لبنان . واوضحت له استعدادي للمساهمة في كل ما يمكن ان يعود على البلدين اللبناني والسوري بالفوائد الاقتصادية المتقابلة . لكنني لم اصرح له قط ان القطيعة كانت خطيئة ، واننا سنلغيها ، كما اعلن هو في احد تصاريحه التي اضطررت الى تصحيحها .

وبعودتي الى دمشق سارعت الى ابلاغ الكزبري ما دار بين الجميل وبيني ، فشكرني وطلب الي الاتصال ببعض السفارات الشرقية لحملها على الاعتراف بالوضع . فلبيت طلبه واكدت لسفير روسيا اننا ملتزمون بسياسة الحياد ولا يمكن ان نخرج بسياستنا الخارجية على هذا المبدأ . وكان السفراء الشرقيون متخوفين من ان تتجه البلاد الى الغرب . وجاء الاعتراف منهم ، الواحد تلو الآخر ، عاملا على دعم الوضع دعما اجماعيا .

واردت العودة الى بيروت ، فرفضت السلطة منحي ترخيصا بذلك . ورحت اسأل عما جرى ، فكان الجميع يتهربون من مواجهتي واعطائي الجواب الحاسم الصريح . وفي اليوم التالي بدأ رجال التحري يطوفون حول داري ، ويطلبون هويات الزائرين ، فخرجت اليهم من الشرفة وقلت لهم : « اعاد حكم السراج ؟ » ووبختهم وشتمتهم ، فهربوا من امام الدار . ثم ابلغني وزير الداخلية ، وكان اذ ذاك الاستاذ عدنان القوتلي ، بأني ممنوع عن السفر الى الخارج. فقلت في نفسي ما اشبه الليلة بالبارحة . فما تخلصنا من عهد اسود حتى وقعنا في عهد اشد سوادا . وظل الحال على هذا المنوال مدة من الزمن حتى اقصي مامون الكزبري عن رئاسة الوزارة ، واوقف حيدر الكزبري وعزل من وظيفته في ٢١ تشرين الثاني ١٩٦١ .

الجيش يطالب السياسيين بوضع ميثاق قومي

وفي اليوم التاسع من تشرين الثاني دعت قيادة الجيش فريقا من رجالات البلاد السياسيين والاقتصاديين وغيرهم الى الاجتماع في نادي الضباط . وهناك طلب اليهم القائد العام الاتفاق على ميثاق قومي يرتبط الجميع ببنوده . ثم قدم مشروعا وضعه عبد الرحمن العظم وعبد السلام العجيلي وعوض بركات . وكانت روح المشروع اقرب الى النظريات اليمنية منه الى النظريات الاشتراكية . ولحظنا أن انتقاء المدعوين كان ينبيء عن هذا الاتجاه . وخطب البعض مؤيدا . وكنت جالسا الى جانب اكرم حوراني ، فبدأ يكثر التدخين على عادته عندما يرى الامور سائرة على غير رغبته . ثم القى صلاح البيطار خطابا لم يتعرض فيه الى الوحدة او الانفصال ، بل حصر كلامه في ضرورة اتباع سياسة اشتراكية . ثم تلاه اكرم الحوراني ، فكان قاسيا في كلامه . فاتهم واضعي المشروع بالرجعية ، وحمل الحاضرين مسؤولية اقرار مشروع كهذا يعيد البلاد سنوات الى الوراء ويفرق كلمتها بدل جمعها . ثم طلب الي، بعد ان انهى كلامه وعاد الى جانبي ، ان اتكلم وان « اكبس » ، على حد تعبيره ، اي ان اهاجم المشروع . لكنني لم افعل ، بل اكتفيت بالقول ان المشروع لا يأتلف مع راي الحاضرين ، فلا بد من تأليف لجنة جديدة تضع لنا نصا جديدا . واقترحت ان ينضم اليها السيد اكرم الحوراني .

والواقع انني كنت غير مرتاح لكل ما يجري : كتدخل الجيش في الامور العامة بدعوته من شاء دعوتهم وباتخاذه موقفا معينا في سياسة البلد . وكنت اعتبر الحاضرين يمثلون في اكثريتهم اليمين

الحانق على قرارات عبد الناصر الاشتراكية والراغب في الغائها بجرة قلم . وكنت في الحقيقة عازما على ترك العمل السياسي وعلى عدم الاشتراك في الانتخابات القادمة ، ليقيني بأن البلاد اذا سارت على هذا المنوال ، اي جيش يسيطر واحزاب تتناحر واطماع مادية تتحرك وطموح ظاهر لكسب المناصب واستلام الحكم ، فان المستقبل لا يبشر بالخير .

ثم انتهى النقاش في ذلك الاجتماع بتسمية لجنة اقترحها العقيد عصاصة مؤلفة من اكرم الحوراني وصبري العسلي ومأمون الكزبري وعرفان الجلاد وغيرهم . وانفرد الاعضاء يتناقشون في غرفة خاصة ، وبقينا نحن ننتظر في البهو الكبير حتى قاربت الساعة الخامسة صباحا .

وكنا كلما عزم احد على العودة الى داره منعه ضابط من الخروج . ثم اغلقوا الباب علينا وبقينا مسجونين حتى خرجت اللجنة بمشروع جديد يختلف كل الاختلاف عن المشروع الاول ويكرس الاشتراكية بصراحة . فاعترض بعض التجار وطلبوا ذكر حماية المجهود الفردي . ثم جرى النقاش بينهم وبين الحوراني كاد يطول الى ما شاء الله ، حتى مل الحاضرون واصبحوا مستعدين لقبول اي شيء على ان تترك لهم حرية الخروج والذهاب الى النوم. فوقعنا على النص الذي اتفقوا عليه ، ولم يعد وعينا يتسع لادراك المقاصد والاهداف حين خرجنا نتنفس الصعداء . وكان صلاح البيطار ترك الاجتماع عندما لم يختر لعضوية اللجنة . وايقنت ان الامر لا يخرج عن كونه مهزلية ، وان ما اسموه ميثاقا قوميا لن يتقيد احد به ، لان الخلافات ظلت في الخفاء ، رغم النصوص المشيرة الى الاتفاق والتفاهم .

وكان القائد العام للجيش ، اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قد اخذ يستدعي الرجالات السياسية ويتشاور معهم في الموقف . وذات يوم طلب الي مرافقه ان اذهب اليه، فترددت لاني لم أر مبررا لتدخل الجيش في الامور العامة ولا صفة لقائد الجيش كي يتولى استشارة السياسيين في تلك الشؤون . ولم اجد لذلك تفسيرا سوى فرض الهيمنة وابراز المقدرة والنفوذ . لكنني ، في آخر الامر، حسبت انني سأكون الوحيد الذي لا يلبي الدعوة ، وانهم سوف يتخذون موقفي حجة لمعاكستي ولاظهار استعلائي عليهم ورفضي التحدث اليهم . لذلك وجدت من الحكمة تلبية الدعوة وتجنب ما

يمكن ان يؤول الى تفرق الكلمة وفتح الثغرات في الصفوف .

وشد ما كان عجبي عندما وصلت الى مقر الاركان وادخلت قاعة في وسطها منضدة مستطيلة دعيت الى الجلوس على احد الكراسي المحيطة بها . ثم جلس العقيد عصاصة على راس الطاولة وحوله ضابطان وثلاثة شبان مدنيين . وبدأ عصاصة حديثا طويلا عن اغراض حركة الجيش ، بعد ان اعتذر عن عدم حضور اللواء زهر الدين لانشغاله بأمر هام .

دعوتي الى مقر الاركان للتحقيق معي

وكانت هذه صدمة ثانية تلقيتها بصبر وحلم ، رغم ما حوته من قلة ذوق واستهتار . واجبت عصاصة شارحا رايي في الوحدة العربية التي اقسمنا اليمين على العمل لتحقيقها ، وكيف انها وأدت واصبحت تسلطا على سورية ، لا وحدة شعبين عربيين . ثم ابنت للحاضرين اني على اي حال عازم على عدم الاشتغال بالعمل السياسي بعد الآن ، وبأني لن ارشح نفسي لا للنيابة ولا لأي منصب آخر . ولم يترك هذا الكلام اي اثر في الحاضرين ، فلم يظهر منهم اي ترحيب او استغراب او معارضة . لكنني شعرت بأن للسكوت معنى لا يمكن ان يفسر ، مهما كان الامر ، الا بعدم استنكار انسحابي من السياسة . وكأن كلامي جاء على قلوب الحاضرين بردا وسلاما . وقلت للحاضرين انني لا اعرف احدا منهم لان ليس لي اختلاط بالضباط ، وذلك تمشيا مع خطتي بعدم التدخل في شؤون الجيش . فلقواده ميدان يجب ان يكونوا احرارا في العمل فيه ، وللمدنيين ميدان آخر يجب ان تؤمن لهم حرية التصرف فيه . وكأنهم شعروا بما اردت ان اقوله ، وهو ان ليس من شأنهم ان يتدخلوا في امور الحكم ، فراحوا ينظرون بعضهم الى بعض .

وهكذا ادركت سر منعي من السفر الى بيروت واعادة المراقبة على داري . وتأكد لي ان القادة القائمين على حركة ٢٨ ايلول سوف يكونون ضدي في اية خطوة سياسية اخطوها . لذلك فضلت ان لا اصطدم مع الجيش ، خشية من تفرق الكلمة في البلاد ورجحت ان امكث في داري ملتزما بمبدأ الابتعاد عن العمل العام .

وفي الواقع كان بيني وبين قادة الجيش نزاعات عديدة لم اكن المعتدي في اي منها . واذكر على سبيل المثال ما كان بيني وبين حسنى الزعيم من خلاف نشأ عن رغبته في القاء القبض على فيصل العسلي ، نائب دمشق ، دون الاكتراث بالحصانة النيابية التي كانت تحميه ، ثم عن خوفه من اتساع مجال التحقيق في قضية

السمن المغشوش . وكان هذان الامران السببين الظاهرين . لكن الحقيقة كانت ان الولايات المتحدة ارادت قلب الاوضاع في سورية من اجل انابيب البترول ومن اجل توقيع الهدنة بين سورية واسرائيل . فقام حسني الزعيم بنشر دعاية مغرضة ضدي في اوساط الجيش مدعيا بانني اهنت الجيش ولم ادعم مشروع القانون الذي قدم للمجلس . فحصل الانقلاب الاول وزججت في سجن المزة مع شكري القوتلي وظللت ممنوعا عن النشاط السياسي حتى جاء الحناوي وجماعته بانقلاب ١٤ آب ١٩٤٩ واعدموا حسني الزعيم ورئيس وزرائه ، محسن البرازي ، وتولوا الحكم محله .

واما الشيشكلي فبدأ خطته بتأييدي . ولما تبين له انني لا اخضع لمشيئته قلب لي ظهر المجن واوعز الى اكرم الحوراني بالاستقالة من حكومتي في صيف ١٩٥٠ ، فانهار الحكم .

وهكذا كان في ١٩٥١ ، حين اتفق الشيشكلي مع جماعة حزب الشعب وحملوا الحكومة على الاستقالة . لكن لما لم تسر حكومة حسن الحكيم بموجب خطة الشيشكلي الرامية الى الاتفاق مع الولايات المتحدة ، قام بانقلاب جديد واستلم الحكم مباشرة ، ثم اجرى انتخابا صوريا فاز فيه برئاسة الجمهورية .

وفي ١٩٥٤ ، الفنا جبهة مع اكرم الحوراني واسعد هرون من الحزب الوطني ، كان يساندنا فيها رئيس الاركان العامة شوكت شقير . الا انه لم يلبث ان اتفق مع شكري القوتلي ، فدعمه في انتخاب رئاسة الجمهورية وبذل كل جهده لاقصائي عنها ارضاء للدول الغربية .

وفي ١٩٥٨ ، خذلني الجيش وقادته وعملوا على تحقيق الوحدة مع مصر ، بدون قيد وشرط .

ثم في ١٩٦١ وقف قادة الجيش ضدي في الانتخابات التشريعية وحالوا دون انتخابي لرئاسة الجمهورية .

وكذلك عارضوا تسلمي رئاسة الوزارة في ذلك العام وفي العام التالي ، حين اجمع مجلس النواب على ترشيحي الى هذا المقام . ولم يقبلوا به الا مرغمين .

والآن تتجدد النغمة وينقم علي قادة الجيش ويعزلونني عن العمل السياسي .

فماذا عملت للجيش من سوء ؟ الم اكن اول من تعاقد مع فرانسا على صفقة اسلحة كانت نواة تسليح الجيش ؟ الم اتعاقد

مع تشكوسلوفاكيا وروسيا على توريد كل ما يملكه الجيش الآن من اسلحة وعتاد ؟ هل صح القول : اتق شر من احسنت اليه !

ولا ريب في ان تدخل الجيش في سياسة الدول وسيطرته على الحكم ادى الى نتائج اذكر منها :

نتائج تدخل الجيش في سياسة الدول

اولا : عدم الاستقرار الذي ساد سورية منذ انقلاب حسني الزعيم في ٣٠ آذار ١٩٤٩ . وثانيا : زوال هيبة الحكم وسلطان الدولة . وثالثا : تدخل الدول الاجنبية والعربية في شؤون البلاد عن طريق الرشاوى التي كانوا يقدمونها للضباط ، لا سيما للمتنفذين بينهم . ورابعا : تولد الطموح والطمع في نفوس الضباط ، بحيث كان بعضهم يغار مما حصل عليه رفيقه بنتيجة الانقلاب من ترفيع في المرتبة او سلطة مع فريق من الضباط لتفتح امامه ابواب الترفيع ولتسند اليه ارفع المناصب ، فيسيطر على شؤون الامة ويفرض ارادته عليها . وخامسا : تقلص عدد الضباط من جراء التسريحات التي يقوم بها زعماؤه ، عند كل انقلاب ، في صفوف اخصامهم او من يتحسبون منهم . وسادسا : اضمحلال قوة الجيش بسبب انشغال الضباط بالانقلابات . فمنهم من يعد المؤامرات لانقلاب جديد، ومنهم من يكيد لاخصامهم ليحمي نفسه من تغلبهم عليه . وهكذا بطل ان يفكر في شؤون الدفاع عن البلاد الا عدد قليل من غير ذوي الطموح . ولا ريب في ان جيشا هذا حاله لا يعتمد عليه في الازمات لرد هجوم العدو . وعلى اي حال ، فان عدم هجوم اسرائيل على سورية والاردن ليس خوفا منهما ، بل لعلمها علم اليقين بانها لو فعلت ودخلت دمشق وعمان ، على سبيل الافتراض ، فالامم المتحدة لا بد من ان تعيدها الى حدودها . وسابعا : تردي ميزانية الدولة بسبب العبء الكبير الذي تتحمله سنويا في تخصيص ما لا يقل عن مائتي وخمسين مليون ليرة سورية لوزارة الدفاع ، تصرف بدون رقابة وبدون علم الحكومة بكيفية انفاقها . ولا ريب في ان هذا المبلغ السنوي ، او وفرت الدولة قسما منه ، لاستطاعت ان تقوم بمشاريع اقتصادية واجتماعية هائلة تحقق الكثير من البرامج الانمائية او الانسانية والصحية . وثامنا : ازدواج السلطة وعجز اجهزة الدولة المدنية عن القيام بوظائفها بسبب تدخل الجيش وفرضه سياسة معينة او قيامه باعمال بدون علم السلطة المدنية وخلافا لرايها . وتاسعا : اندحار الديموقراطية والحكم الدستوري النيابي امام القوة ، بحيث اصبحت البارلمانات تحل والحكومات

تسقط لمجرد ارادة قيادة الجيش ، ناهيك بزج رئيس الجمهورية في المزة مع اعضاء حكومته ولفيف من النواب والعاملين في الحقل السياسي ، ولا ذنب لهم غير مخالفة سياسة الجيش او للوقوف حجر عثرة في طريقه وخطته . حتى ان الدستور نفسه لم تعد له حرمة ترعى ، والقوانين لم تعد سالمة من الالغاء والتعديل بمراسيم تشريعية صادرة عن قيادة الجيش او عن حكومات يؤلفها بدون مراعاة الدستور والنظام النيابي . وعاشرا : فقدان الثقة والطمأنينة في النفوس على الارواح والممتلكات ، وتخوف الناس من صدور المراسيم الاشتراعية التي تقضي بوضع يد الدولة على معاملهم واراضيهم ومتاجرهم واموالهم بالمصادرة او التأميم او الحجز او الاستيلاء ، كل ذلك باسم التقدمية والعدالة الاجتماعية . مما ادى الى هروب رؤوس الاموال من سورية وتعطيل حياتها الاقتصادية. واحد عشر : شعور الناس بعدم الاطمئنان الى حرياتهم العامة والخاصة . فمنعت الاحزاب واغلقت الصحف ، وحيل دون الاجتماعات العامة . وزاد الطين بلة صدور مرسوم تشريعي من قبل قيادة الجيش بفرض العزل المدني ، اي بحرمان المواطن من حقوقه السياسية ، ومن حق العضوية في مجالس النواب وسائر المجالس الادارية ، ومن حق التعليم والتوظيف ، ومن حق ممارسة الصحافة وغير ذلك . وهذا كله يفرضه مجلس الثورة العسكري بدون محاكمة وبدون قيد او شرط .

هذه بعض المساوىء التي خلقها لنا ازدواج الحكم ، او بالاحرى تسلط الجيش على الحكم . فهل تساوي هذه المساوىء ، بالاضافة الى مئات الملايين التي استهلكها الجيش على حساب اقتصادنا وتنميتنا ورفاه شعبنا ، الفوائد التي اداها للبلاد من حيث حمايتها من اسرائيل ، في حين ان احتمال اي تعد علينا امر مستبعد كل الاستبعاد ؟

اليس باستطاعتنا ان نقيم سدا بيننا وبين اسرائيل باستدعاء قوات دولية كما فعل عبد الناصر ، وبذلك ضمن عدم هجوم الصهيونيين وراح يعمل جاهدا على قلب اوضاع سائر الدول العربية ليدخلها تحت نفوذه ؟ اما استعادة فلسطين في الظروف الحالية فامر مستحيل . فلا البلاد العربية متفقة فيما بينها ، ولا الاميركان يسمحون بمحو اسرائيل من خريطة الشرق الاوسط ، ولا الامم المتحدة تسكت عن ذلك . فاذا ما زال نفوذ الولايات المتحدة

من العالم وانفرط عقد الامم المتحدة ، ستبقى اسرائيل جاثمة في قلب بلادنا لا تهددها جيوش عربية ولا خطب حماسية .

على ان الامر ، مهما بدا سيئا من هذه الجهة ، فان له ناحية مفيدة وهي ان العناصر العالمية التي تحمي اسرائيل تحمي بنفس الوقت الدول العربية تجاه اي هجوم صهيوني . ولولا ذلك لاحتلت جيوش اليهود اي بلد عربي بسهولة لا تعادلها سهولة .

فجيوش العرب على الرغم مما انفق على تسليحها وتكوينها ينقصها قيادة حكيمة وتدريب منظم . فالقواد مشغولون بالكيد ، بعضهم لبعض ، وبقلب الاوضاع وتسنم الحكم المدني او السيطرة عليه . وقد سألت مرة في مجلس عال القائد العام عما اذا كان ثمة خطط للدفاع وهل ان هذه الخطط تتضمن التعاون مع العراق او الاردن ، فتلقيت جوابا اذهلني وروعني . فقلت : اذن ، لنحتمي بالامم المتحدة وبالدول الصديقة ، اذ ليس لنا نجاة بغير ذلك . وزاد اسفي على مئات الملايين من الليرات المهدورة وعلى المئة الف عامل وفلاح يحتبسه الجيش تحت السلاح ويحرم الزراعة والاقتصاد من الافادة من ايديهم العاملة في الحقول المنتجة المفيدة . وما ذلك الا في سبيل تنفيذ اغراض المهووسين من الضباط ، طالبي الزعامة والسيطرة على البلاد .

الفصل الثالث

الانتخابات النيابية والاستفتاء

اعلنت حكومة الكزبري اليوم الاول من شهر كانون الاول ١٩٦١ موعدا للانتخابات التشريعية وللاستفتاء على دستور مؤقت مؤلف من عشر مواد . وكان القصد ترسيخ الجمهورية العربية السورية المنفصلة عن مصر ، باعتبار ان الوحدة معها تمت باستفتاء شعبي فيجب ان يتم الانفصال عنها باستفتاء شعبي آخر ، اي باجراء مماثل .

اني لا اقول بصحة ما يجري عن هذا الطريق لان السلطة التنفيذية تستطيع ان تكيف النتائج حسب اغراضها كما حصل يوم الوحدة ، فادعت ان ٩٨،٤٨ بالمئة من « المواطنين » ايدوا الوحدة. اما في استفتاء ١٩٦١ ، فاعلنت الحكومة ان ٩٢ بالمئة من « المشتركين » ابدوا موافقتهم على الدستور المؤقت المقترح، وبذلك كانت اكثر حياء واقرب الى الحقيقة .

اما الترشيح فحددت له مدة خمسة ايام تنتهي قبل موعد الانتخاب بعشرة ايام ، اي ان الترشيحات مقبولة حتى اليوم العشرين من تشرين الثاني ، ثم يقفل باب الترشيح وتجري الانتخابات ابتداء من ١٩٦١/١٢/١ . وكان اختصار كل هذه المدد موضع تساؤل . والغريب انها قررت ان بيانات وبرامج المرشحين يجب ان تقدم للمحافظ ، وهو يسمح بنشرها كاملة او بعد حذف ما يشاء منها . ولا يجوز للمرشح ان يطبع بيانه الا بالشكل الذي وافق عليه المحافظ . والاغرب من ذلك انه لم يحذف من اي بيان الا ما اتصل فيه بالجيش . وكانت جميع البيانات ، على ما اجزم ، تنص على ضرورة دعم الجيش وتقوية امكانياته . والامر الغريب الآخر ان الحكومة اصدرت تعليمات بأنه لا يجوز للصحف ان تنشر من بيانات المرشحين الانتخابية الا سطورا وعواميد متعادلة حجما . وقد حدد لكل مرشح ستين سطرا في عامود واحد . وهذا ما دعاني

الى اسماع البرقاوي مدير المطبوعات كلمتين لم يرتح لهما ، حين رفض ان تنشر الصحف من بياني الانتخابي اكثر من هذا العدد من الاسطر ، مع انه كان يحتاج الى اضعاف اضعاف الحد المعين . وعدلت من جهتي عن النشر في الصحف وعمدت الى طبع برنامجي في كراس وتوزيعه في جميع الاوساط . وقد لاقى هذا البيان اقبالا يفوق المأمول . واقبلت وفود غفيرة تؤيد ما جاء فيه وتطلب المزيد من النسخ . فواصلت الطبع والتوزيع حتى بلغ العدد المطبوع نحو خمسين الف نسخة .

وكان لهذا البيان وما احتوى من برنامج واقعي اطيب الصدى في النفوس ، اذ راى الناس فيه تخطيطا عاما للدولة يجدر ان تتبعه وان تنفذه كل وزارة . وتحول الراي العام الذي خدعته الدعايات المحلية والاجنبية باظهاري بمظهر « المليونير الاحمر » وانهارت كل المؤامرات التي حبكها اخصامي السياسيون امام ما اوضحته من آراء ومخططات معتدلة وتقدمية ، لكنها تحمي راس المال الفردي العامل في الحقل الخاص ولا تنزع منه منتوج جهده .

ولا يمكن اختصار ما جاء في البيان ، فهو بذاته مقتصر على اقل ما يمكن من الكلام المعبر عن النوايا والاهداف ، ومكثف الى الدرجة القصوى .

وقد زاد من مفعول البيان في الدعاية الانتخابية الجدول الذي وزع مع كراس البيان . وقد عددت في هذا الجدول الاعمال التي قمت بها في الحقل العام . من ذلـك في النواحي الاقتصادية فصم الوحدة الجمركية مع لبنان في ١٩٥٠ وهو ما سمي بـ «القطيعة» ، وانشاء معملي الشمينتو والزجاج القازي في دمشق ، ووضع اول قانون للعمل في البلاد العربية ، وتحرير النقد السوري من ارتباطه مع الفرنك الافرنسي ، وعقد الاتفـاق الاقتصادي مع الاتحـاد السوفييتي . ومن ذلك في النواحي السياسية حماية مدينة دمشق يوم دخول الفيشيين والانكليز اليها في ١٩٤١ ، والاشتراك في مؤتمر باندونغ ، وعقد صفقات الاسلحة مع الاتحاد السوفييتي ، واخيرا الوقوف بحذر وتحفظ تجاه الوحدة مع مصر ثم تأييـد الانفصال عن مصر .

فراح الناس يسالون رجـال السياسة الآخرين عن الاعمال التي قاموا بها ، بدورهم ، فجرب البعض منهم ان ينحوا منحاي . لكن بيانهم جاء بائخا وزاد من مناصري وكانوا من اقصى اليسار الى اقصى اليمين .

وقد استبقت الحوادث عندما ذكرت فيما سبق شيئا عن بياني الانتخابي ، في حين انه كان يجب ذكر الحوادث بحسب اسبقيتها .

ولهذا اعود لاقول بأن الناس ، عندما شاع نبأ اعتزامي عدم خوض المعركة الانتخابية ، تدفقوا الى داري على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية واخذوا يلحون علي في عدم ترك الساحة قائلين بأن ليس لي ان ارفض الثقة التي يريد الشعب منحها لمن يعتقدون ان فيه الكفاءة ، وان ليس لي ان ارفض الوكالة عنهم او الامتناع عن معالجة شؤون المواطنين اسوة بالطبيب الذي لا يحق له ان يغلق بابه في وجوه المرضى .

وجاءني من يطلب مني باسم بعض الضباط الاجتماع اليهم ليثنوني عن عزمي بالانسحاب ، فاعتذرت قائلا اني لا اريد ان اتصل بأحد من الضباط لاني اقول بابتعادهم عن الشؤون السياسية . ولعل بعضهم كان يرمي بذلك الى عدم بقاء احد من الزعماء السياسيين خارج المعركة الانتخابية حتى لا يفسر ذلك بعدم تأييد الوضع بعد فصم الوحدة .

خوضي المعركة الانتخابية وصداه في الراي العام

والخلاصة ، فبعد الالحاح الشديد علي في ضرورة تقديم ترشيحي قبل انتهاء المدة القانونية ، جمعت ابناء عمي وطرحت عليهم الموضوع . فأصروا بدورهم على الاشتراك وعرضوا استعدادهم لبذل جهدهم في ما يلزم من الدعاية والنشر والتنظيم . ثم راحوا يثيرون فيّ شعور التحمس بالنقمة على ما ظهر من تكتل بعض الفئات ووضعهم قائمة بمرشحين للنيابة حوت اسماء العسلي والكزبري وغيرهم من الشباب المنتسبين للحزب الوطني وغيره من التكتلات السياسية او الاقتصادية . وكان في مقدمة المتحمسين ضدي اصحاب الشركة الخماسية والاشخاص الذين ما زالوا يحفظون في قلوبهم الالم من التجمع السياسي الذي قام في ١٩٥٧ .

فأجبت بأن الحقد او غيره من الدوافع العاطفية يجب ان لا يسود المعارك الانتخابية . فان قبلت الاشتراك فيها ، فليس حقدا على القائمة الموضوعة او نكاية بها ، ولا بتأثير الالم من عدم وضع اسمي فيها . ومن جهة ثانية ، فاني اقول دائما بتوحيد الصف وجمع الكلمة . وقد سعيت غداة الانفصال الى ذلك وحاولت ان اجمع بين العسلي والكزبري واكرم الحوراني وغيرهم ، لكنني لم انجح .

وعلى هذا قدمت ترشيحي الرسمي صباح السبت في ١٩٦١/١١/١٩ واتخذت داري بسوق ساروجه مركزا انتخابيا .

وفي ٢١ من الشهر نفسه استقال مأمون الكزبري ونحي نسيبه حيدر الكزبري ، وهو الذي قام بحركة ٢٨ ايلـــول وهجم بقوات العشائر التابعة له على مقر المشير عامر واحتله . وعلـى الاثر تألفت وزارة جديدة ممن لن يتقدموا الى خوض معركة الانتخابات ، وعلى رأسهم عزت النص ، وهو مـــن اساتذة الجامعة السورية وممن لم يسبق لهم الاشتغال في السياسة .

وشاع يومئذ بأن مأمون الكزبري اقصاه الجيش عن رئاسة الحكم لسبب لم نطلع عليه ، كما ان حيدر الكزبري اعتقل مدة من الزمن في المزة ثم افرج عنه وسرح من الجيش .

ولا ريب في ا نمضاعفات عديـــدة ومختلفة سادت الموقف السياسي بعد ثورة ٢٨ ايلول . وقد تبدلت الاتجاهات مرارا ، حتى انه جاء يوم اعلنت فيه حكومة الكزبري عن مشروع وحدة عربية لم ندرك الدافع اليها ، هـــل هـــو تخدير اعصاب بعض الضباط الوحدويين ، ام فتح الباب امام وحدة مع الاردن . وسوف يكشف المستقبل هذا كله . فأنا لا استطيع الادلاء بأي شيء لانـــي كنت بعيدا عن الحكم ، غير حائز ثقة وعطـف الحكام والجيش لسبب اجهله ، وان كان لي ظنون ليس بقدرتي تسجيلها . فهي غير اكيدة ولا مدعومة بوثائق ثابتة .

واريد هنا ان اسجل قبل البدء بذكر انباء المعركة الانتخابية ان ما انفقته عليها اقتصر على كلفة طبع البرنامج الانتخابي وتوزيعه، اي على ما يقرب من ستة آلاف ليرة سورية ، وكلفة حفلـة غداء اقمتها في مطعم الفردوس بدمر لوكلائي في المراكز الانتخابية تكريما لهم وشكرا على جهودهم المجانية ، وثمن الزاد الذي ارسل للوكلاء الذين بقوا ثلاثة ايام متوالية يحرسون الصناديق ويشرفون عـلى عد الاصوات . ولم يتجاوز مجموع هذه النفقات كلهـا ثلاثة عشر الف ليرة سورية . ولم ينفق اي قرش غير هذا المبلغ في جميع ما كان له صلة بانتخابي .

وبدات الوفود تزورني في داري معلنة تأييدي ، وكانت تضم رجال الاقتصاد الذين قدروا مواقفي السابقة في خدمة البلد وراق لهم ما ذكرته في برنامجي من تطوير البلاد صناعيا مع الحفاظ على النشاط الفردي في الحقل الخاص ، والغاء تأميم بعـــض المصانع جزئيا كما جرى على شركات عديدة ، منهـــا الشمينتـــو والغزل وخلافهما . كما كانت هذه الوفود تضم الموظفين ايضـا والشباب ورجال الاحياء والتقدميين الذين وجدوا في برنامجي حـــلا وسطا

للمعضلات الاجتماعية والاقتصادية الناشئة عن قرارات التأميم . وكذلك كان يؤم داري وفود عديدة من العمال وهم يذكرون اني اول رجل سياسي اقدم منذ ١٩٤٤ على تبني سياسة عمالية تجلت في قانون العمل الذي قدمته لمجلس النواب ، فكان اول تشريع عمالي صدر عن حكومة عربية . وهذا يدل على ان التفكير في حقوق العمال والترفيه عنهم لم يكن محصورا بعبد الناصر . فقد قام قبله زعيم سوري وتناول هذا الامر وحدد ساعات العمل بثماني ساعات يوميا بعد ان كان غير محدد ، وكفل للعمال من وسائل الترفيه والعناية ما كان خطوة جديدة في زمن لم تكن الاشتراكية اغنية يتغنى بها طالبو الزعامات العمالية . فنحن في سورية طورنا شؤوننا الاجتماعية قبل ان يأتي عبد الناصر الى الحكم بثماني سنوات وقبل ان يصدر تشريعاته العمالية بسبعة عشر عاما ، اذ انها صدرت في ١٩٦١ ونحن اصدرنا قانون العمل في ١٩٤٤ وسرنا بتطويره وبتحسينه . اما الاراضي فقد صدر قانون من مجلس النواب السوري في ١٩٥٧ بعدم جواز اخراج الفلاح من الارض التي يعمل فيها مستأجرا او عاملا سنويا (وهو القانون الذي سمي بقانون حماية الفلاح ومنع التهجير) . ومنذ ١٩٥١ قدم مشروع بتحديد الملكية الزراعية بعد ان نص دستور ١٩٥٠ على ذلك .

لكننا كنا نعمل بهدوء وسكون ، دون ضجيج وتهويل . ولم نسر في الطريق الذي سار عليه غيرنا من اثارة العمال والفلاحين وخداعهم بالوعود وعدم تحقيق الا جزء يسير من الاقوال . ولا تزال اجور العمال في سورية اعلى منها في اية دولة عربية ، عدا لبنان .

اما اشراك العمال في ادارة المعامل ، فلم نكن من المتحمسين له . ذلك لاننا لا نجد فيه فائدة تذكر ، حتى ان الدول الاشتراكية الغربية التي شرعت باشراك العمال في عضوية مجالس الادارة قصرت ذلك على ما يتصل برواتب العمال وباحوالهم دون التدخل في ادارة شؤون المعمل او الشركة ، كالبيع والشراء وما شابههما . اما الفلاحون ، فكانوا يتقاضون لقاء عملهم ثلاثة ارباع المحصول رغم ان الارض في غير حوزتهم . اما الآن فلا يزال الفلاحون يعملون كالسابق ويدفعون للدولة ٢٠٪ من المحصول ، مع انهم ملكوا الارض ظاهرا .

ولنعد الآن الى متابعة حوادث المعركة الانتخابية . فقد جاءني عدد كبير من المرشحين يعلنون رغبتهم في الاشتراك بالقائمة التي سأضعها . وكان عدد المرشحين لمقاعد دمشق السبعة عشرة مائة

وسبعين مرشحا ونيف ، واكثرهم جدد في الميدان ، لا يعرفهم الناس ولا سبق لهم العمل في الحقل العام .

على انني بعد التفكير وجدت ان اقدامي على تأليف قائمة لن يغير النتائج ، واني وان كانت لي منزلة في قلـــوب الدمشقيين ، فلست قادرا على فرض ارادتي من اجل غيري ، لا سيمـــا ان الدمشقيين ميالون الى الحفاظ على حريتهم في اختيار نوابهم . فهم ينتقون من كل قائمة من يعتمدون عليه ، وقليلا منهم مـــن يلقي في صندوق الانتخاب القائمة الواحدة بدون تبديل في الاسماء . وكان المرشحون يأتون الـــي علـــى راس جمهورهم فيخطبون ويدعون لانتخابي ويحيون اسمي ، وبالطبع لا ينســـون انفسهم ، وشرح خططهم ، وذلك وسط هتاف الجماهير . وكنت ارد علـــى خطبهم بالشكر على زيارتهم والثناء عليهم وتعداد ما اعرفه من مؤهلاتهم.

ومع اني لم اضع قائمة ، رغم الالحاح الشديد ، فاني ساندت فعلا بعض المرشحين ، لكن النجاح لم يكتب لهم مع الاسف .

وكان احد ابناء عمي وصديق لـــي يزوران الاحياء ووجهائها ويردون الزيارة لهم باسمي ، اذ اني كنت ، علـــى حسب القاعدة التي سرت عليها في الانتخابات الثلاثة التي جرت في دمشق في اعوام ١٩٤٣ و ١٩٥٤ و ١٩٦١ ، لم اقم بأية زيارة لحي او لاحد ، ولم اشترك في اي مهرجان انتخابي بل اقتصرت على استقبال الوفود والافراد في داري ، من الصباح حتى ما بعد نصف الليل ، متنقلا من بهو الى بهو يعج بالزوار والقي امام كل وفد قادم ما يناسب المقام من الكلام، حتى بح صوتي واضطررت الى الاستعانة بمكبر للصوت.

وجدير بي ان اذكر الجهود المثـــمرة التي بذلها اولاد عمي واصدقاؤهم الشبـــاب الذين اخذوا على عاتقهم تحضـــير الجداول اللازمة واختيار الوكلاء على الصناديق من بين العدد الوفير من الشبان الذين كانوا يتبرعون بالعمل في توزيع البرنامج الانتخابي والسهر على الصناديق واحصاء الاصوات . وكان لي وكلاء في كل مركز انتخابي ، وقد تجاوز عـــددها الالف . فمنهم من وقف على الصندوق الانتخابي ، ومنهم من احصى الاصوات لي ولغيري من بعض المرشحين ، ومنهم من راقب قراءة قوائم الانتخاب ، ومنهم من وقف في الباب ، هذا عدا من كان يتجول على المراكز ومن كان يأتي لنا بالاخبار وبعدد الاصوات المفرزة ، وبكيفية توزيعها على المرشحين . وقد بلغ عدد هؤلاء الشبان الذين تبرعوا للعمل الفا ومئتي شاب وشابة ، جزاهم الله خير جزاء ، وكتب لهم النجاح

والتوفيق في مستقبل ايامهم .

واستمرت عملية فتح الصناديق وتعداد الاصوات يومين وثلاث ليال ، منها اليوم الاول في مراكز الانتخاب ، حيث فتحت الصناديق وافرزت الاصوات وارسلت الى امانة العاصمة . وهناك كانت الاسماء تتلى وتسجل في محضر خاص .

وكانت الجداول المعلنة في كل مركز تاتينا تباعا فنقارنها بالاحصاءات التي كان يسجلها وكلائي . وقد كنا نراها منطبقة بعضها على بعض ، سواء لي او لبعض المرشحين البارزين ، كمأمون الكزبري وصبري العسلي وعصام العطار .

وقد ادعى صلاح البيطار وغيره من الذين اخفقوا ان ثمة تزويرا وقع في امانة العاصمة ، حيث كانت — على حد زعمهم — تتلى محاضر المراكز بتضخيم عدد الاصوات التي نالها بعض المرشحين . وعلى هذه الصورة ارتفعت الاصوات التي ذكر ان نالها كل من سعيد الغزي ومحمد عابدين ورشيد الدقر وعدنان القوتلي وفؤاد العادل وعوض بركات ، وبذلك ضمنوا نجاحهم . ولولا هذه العملية لكان الفوز لمن يليهم بعدد الاصوات وهم على التوالي : نصوح الايوبي ونال ١١٧٢٤ صوتا ، ثم صلاح الدين البيطار ونال ١١٣٨١ ، ثم ابو الفرج الخطب ونال ١١٢٧٥ ، ثم رياض الميداني ونال ١٠٨٩٤ ، ثم فؤاد دهمان ونال ١٠٥٩٠ ، ثم علي بوظو ونال ٩٩٩٥ صوتا . وكان اقل الفائزين اصواتا بشير رمضان اذ نال ١٣١٤٩ .

دعوى البيطار وغيره وملاحظاتي عليها

هذا ما ادعاه المعترضون على صحة الانتخاب . وليس عندي من ادلة دامغة تدحض هذا الادعاء او تثبته . ولو كان الاسقاط او الانجاح مقصودا لاصابني رشاشه اولا ، وذلك لعدم ارتياح القيادة العسكرية الى فوزي في الانتخابات ، ولرغبتهم في اقصائي عن الحكم ، بدليل ما سبق وما لحق من براهين واضحة على موقفهم العدائي مني .

واجد من الفائدة ان اذكر بعض الملاحظات على توزيع الاصوات في المراكز ، ونصيب الفائزين المجلين ، وما ناله البيطار وبوظو .

كانت الاصوات التي ربحها الناجحون على الوجه التالي :

١)	خالد العظم	٣٣٢٧٩	وهو مستقل عن الاحزاب
٢)	مأمون كزبري	٣١٨٣٥	عميد القائمة
٣)	عصام العطار	٢٨٣٥٧	عميد الاخوان المسلمين

٤)	محمد عابدين	٢٣٢٦٨	من القائمة ويدعي انه كان مدعوما من الجيش .
٥)	صبري العسلي	٢٠٨١٠	من القائمة وعميد الحزب الوطني
٦)	حسين خطاب	١٩٦١٥	شيخ من حي الميدان ومن القائمة
٧)	سعيد الغزي	١٩١١٦	مستقل
٨)	رشاد صبري	١٨٥٩٤	من القائمة ـ مناوىء للاشتراكيين
٩)	فؤاد العادني	١٦١٩٠	من القائمة ـ مدعوم
١٠)	عدنان قوتلي	١٥١٠٧	من القائمة ـ نقيب المحامين ـ مدعوم
١١)	رشيد الدقر	١٤٤٧٨	من القائمة ومن جماعة فيصل العسلي سابقا ثم انتسب للحزب الوطني ومدعوم من قبل الجيش
١٢)	عمر عودة الخطيب	١٤٤٦٣	من الاخوان المسلمين ونقيب المعلمين
١٣)	زهير شاويش	١٣٩٤٦	من الاخوان المسلمين
١٤)	بشير رمضان	١٣١٤٩	من التجار ومن القائمة

واما غير المسلمين ، فقد نجح منهم :

١٥)	عوض بركات	٢٩٦٨٨	روم ارثوذكس من القائمة ومدعوم
١٦)	سهيل الخوري	١٩٠٩٢	بروتستانت من القائمة
١٧)	حسنين صحناوي	١٦٩٠٢	روم كاثوليك من القائمة

ونال مرشحي جورج شلهوب ١٣٦١٤ فلم ينجح .

اما ملاحظاتي على ذلك ، فيمكن تلخيصها بما يأتي :

١ . نجح من افراد القائمة التي اشتركت فيها الاحزاب كلها (عدا الاحزاب اليسارية) والجمعيات الاسلامية والهيئات الدينية المسيحية والشركة الخماسية وكثير من اصحاب الفعاليات الاقتصادية ، عدد لا يتجاوز ١٢ مرشحا . على ان ما لا يمكن انكاره هو ان القائمة انفرط عقدها في اواخر ايام المعركة الانتخابية وصار كل مرشح منها يسعى لنفسه ويعقد محالفات انتخابية محلية لضمان نجاحه .

٢ . عمل الاخوان المسلمون لانجاح مرشحيهم الثلاثة . وعمد ناخبوهم الى الاقتصار على تسجيل اسماء هؤلاء الثلاثة فقط في اوراق الانتخاب . وهذه خطة لو لم يعتمدوا عليها لما نجح منهم سوى عصام العطار ، لان الاخيرين حصلا على اقل عدد من الاصوات .

٣ . ولقاء هذه الخطة عمد الناخبون المسيحيون الى عدم

انتخاب مرشحي الاخوان المسلمين ، وهكذا لم ينل اكثر مرشحيهم اصواتا ازود من ٢٧٣ صوتا من ٣٩٩٥ ناخبا اشتركوا في الانتخاب ، اي ما يعادل ٦ ٪ . هذا مع العلم بأن في تلك الاحياء عددا من الناخبين المسلمين ، ربما كانوا هم اصحاب تلك الاصوات التي نالها عصام العطار في تلك الاحيـاء .

٤ . اذا صنفنا الاصوات التي نالها المجملون في الانتخاب مع اصوات صلاح البيطار ، حسب توزيعها على الاحياء نجد النتيجة التـالية :

الحي	عدد الناخبين	خالد العظم	مأمون كزبري	عصام عطار	صبري عسلي	صلاح بيطار
مهاجرين	١١٨٠٠	٦٠٣	٦٢٠	٦١٨	٤٦٨	١٦٦
صالحية	٤٠٨٥	٢٢٦٠	٢١٧٧	٢٠٢٥	١٢٣٩	٧٢٠
ركن الدين	٢٤٤٠	١٥٨٣	٧٢٣	٩٦٠	٤٢٢	١٦٢
ابو جرش	٢٨١٨	١٥٢٤	١٤٣١	١٤٧١	١٠٢٨	٥٣١
قرية القابون	٧٢١	٢٢٢	٢٤٢	٢٩١	٢٩٨	٢٠٥
قرية برزه	٧١٤	٣٢٠	٢١٥	٤٣٥	٢٩٣	١٣٧
سوق ساروجه	٤٨٧٤	٣٤٧٥	٢٥٨٥	٢٧٠٠	١٥٧٧	٨٦٨
عماره	٤٣٢٧	٢٨٣٠	٢٥٨٦	٣٦١٢	١٤٨٣	٧٥٥
قميرية	٤٢٠٨	٢٦٥٧	٢٤٥٩	١٨٩٠	١٢١٧	٧٤٣
قميرية (مسيحيون)	٢٤٦٤	١٨٥٩	٢٧٩٦	٢٠٨	١٥٢١	٥٥٠
شاغور	٣١٣٥	٢٢٩٦	٢٨٥١	٢١٣٢	١٧١٦	٧١٦
اليهود	٤٢٠٥	١٩٠	٢٨١	٩٤	٢٣٥	٣٤
الارمن	٥٣٠	٢٢٤	٤٣٤	٦٨	٣٩٣	٦٠
قنوات وباب سريجه	٥٩٨٦	٣٦٣٠	٣٤٣٧	٣٩٨٨	٢٢٨٠	٨٥٠
الميدان	١٠٨٥٨	٥٧٨٥	٥٣٢٤	٥٠٩٨	٤٣٩١	٢٨٧٢
قرية المزة	٩٧١	٤٩٠	٤٤٣	٥٠٨	١٩٦	١٣٢
قرية دمر وكيوان	٤٢٤	١٦٨	١٥٥	٧٩	١٧٩	٢٠٨
قرية كفر سوسه	٩٧٧	٤٤٦	٣٢٣	٢٥٤	٢٨٢	٣١٠
قرية القدم	٦٢٥	١٨٩	١٦٤	١٤١	١١٩	١٦٧
الموظفون الاغراب	٨٦٠	٤٤٦	٢٨٥	٢٥٤	١٥٣	٩٧
المنسيدات والموظفات الاغراب	٣٧٤٠	١٣٩٢	١٦٠٧	١١١٦	٨٢٥	٦٠٠
المجموع العام	٥٩٤٠٢	٣٣٢٧٩	٣١٨٣٥	٢٨٣٥٧	٢٠٨١٠	١١٣٨١
النسبة المئوية		٥٦ر٣	٥٣ر٩	٤٨	٣٥ر٣	١٨ر١

وبلغ عدد من يحق لهم الانتخاب ١٣٨٣٣٨ ناخبا اشترك منهم

بالاقتراع ما يعادل ٧ر٤٣٪

٥ـ كنت انا ومأمون الكزبري الوحيدين اللذين حازا اكثر من نصف اصوات الناخبين في مدينة دمشق وضواحيها .

٦ـ كنت اكثر المرشحين اصواتا في جميع سورية . وجاء بعدي السيد معروف الدواليبي الذي نال في حلب اثنين وثلاثين الف صوت واما في انتخابات ١٩٥٤ فقد حزت نحو ٢٣ الف صوت من اصل نحو ٤٢ الف صوت اي ما يعادل ٥٥٪ .

وكنت الثاني بعد رشدي الكيخيا الذي نال اكثر الاصوات في اي مركز في سورية .

وما اعلنت النتائج حتى هرعت الوفود الى داري للتهنئة واقامة المهرجانات وكلهم ينادون : « للرئاسة خالد بك . والزعامة خالد بك ! » تماما كما حصل اثر انتخابات ١٩٥٤ .

وبدات الاتصالات بي لترشيح نفسي لرئاسة الجمهورية . وظهر في الميدان ثلاثة مرشحين : ناظم القدسي ومأمون الكزبري وانا . اما صبري العسلي ، فاعلن تأييده اي ولم يدخل المعركة .

وجاءني الكزبري وحاول ان يستجرني الى دعمه لرئاسة الجمهورية ، على ان تكون لي رئاسة الوزارة . فلما لم يجد لدي استجابة ، اجتمع الى القدسي واتفقا على ان تعطى الرئاسة الاولى للقدسي ورئاسة مجلس النواب للكزبري . ويبدو ان الدواليبي هو الذي عمل لهذا الائتلاف ووعد برئاسة الوزارة .

اليساريون والتقدميون يؤيدونني في معركة الرئاسة

وايدني وشجعني على الاستمرار في معركة الرئاسة جميع النواب اليساريين والتقدميين وبعض نواب المدن والاقضية وفريق من نواب الجزيرة والارياف . وكانت الاحصاءات التي وصلنا اليها تبين ان عددا من النواب يتراوح بين ٦٥ و ٩٠ نائبا يمكن الاعتماد على اصواتهم لاجلي ، هذا اذا صدقت الاحصاءات وصدق من وعد باعطاء صوته . وكانت لي تجربة ١٩٥٥ كدرس لمعرفة اخلاق الناس وشدة تمسكهم بوعودهم وحتى بايمانهم . فلم يكن يدور بخلدي النجاح المضمون ، لكنني كنت لا اريد عدم استجابة اصدقائي من النواب ، بل كنت اتحرى شكلا مناسبا اتخلص به من هذا الزحام .

وقبل ان يجتمع المجلس كان لا بد من التفاهم على انتخاب رئيس له . وجاءني السيد اكرم حوراني وعرض علي ان نتفق مع السيد جلال السيد على ان يساندنا هو وجماعته في انتخابات الرئاسة الاولى . فاجبته بان ليس لي اعتراض على ذلك ، وان

جلال السيد من خيرة الناس . ثم جاءني هو وبعض النواب واتفقنا على الخطة . وكان يبدو كأنه ضامن النتيجة الطيبة له ولي .

واجتمع المجلس وبوشر بانتخاب الرئيس . واختلط الحابل بالنابل ، ودخل القاعة جمهور من غير النواب لدعم ترشيح الكزبري ومراقبة تصويت النواب لـــه . واعترض بعض النواب ، فاخرج الجمهور من القاعـة وبوشر باحصاء الاصوات . وكانت مفاجأة لما لم ننتظرها ، وهي ان مرشحنا جلال السيد لم ينل سوى ٤٧ صوتا ، بينما حصل الكزبري على ١١٤ صوتا . ورغم ان العديدين من النواب الذين اقترعوا لمصلحة الكزبري كـانوا من جماعتنا الذين يكرهون الاشتراكيين ويعتقدون ان جلال السيد منهم ، وانهم لن يتأخروا عن انتخابي ، الا انني شعرت ان الامور مبيتة على وجه مدروس ، وان العدة اتخذت لانجاح القدسي كيفما كان الحال . وقد زاد ذلك في عزوفي عـن ترشيـح نفسي ، بعد ان تأكدت لي التدخلات التي حصلت لصالح الكزبري ، والني ايقنت انها ستعمل ايضا لصالـح القدسـي .

الجيش والامريكيون يدعمون ترشيح القدسي

وفي اليوم التالـي نشرت جريـدة الوحدة التي كانت الحكومة تشرف عليها وتوجه سياستها ، باعتبارها صاحبتها ، مقالا وصورا للقدسي وراحت تكيل له المديح . فما كان مني الا أن ارسلت برقية الى رئيس الحكومة مع نسخة الى القائد العام وجهت نظرهما فيها الى ان الحكومـة تخرج عن دورها الحيادي في معركة الرئاسة . وكان لهذه البرقية وقـع سيء في نفس اللواء زهر الدين قائد الجيش ، فتأكد لي من جديد عزم القيادة العسكرية على اقصائي عن اي مركز سياسي في الدولة ، كما بدأت اشك في ان مؤامرة واسعة هي قيد التنفيذ في بلادنا . وقد تحققت في المستقبل ان جميع ما كان يجري وما جرى فيما بعد كان مهيئا من قبل الامريكيين الذين يعطفون على القدسي لسماعـه اقوالهـم وسيره على خططهم ، والذين لا يزالون تحت تاثير استنتاجاتهم المغرضة ، وهي ان موقفي في ١٩٥٥ و ١٩٥٧ كـان ضدهـم لاجـل تمكين النفوذ الشيوعـي في البلاد السوريـة .

وكان حدد اليوم الرابع عشر من كانون الاول موعدا لجلسة انتخاب رئيس الجمهوريـة . وفي اليوم السابق كثرت الاجتماعات والمناورات ، وكـان آخرها اجتماعا عقد في مجلس النواب بصورة خاصة عرضت فيـه الاسماء . وشعر اصدقائي بان احتمال النجاح

ازداد ابتعادا وبان جلال السيد نفسه غاب عن الانظار ، ولعله انضم الى الصف الآخر . وقد حاول احمد عبد الكريم ان يعرف مدى تضامن الصف المقابل ، فاقترح عليهم اسماء شكري القوتلي ورشدي الكيخيا وسعيد الغزي . لكنهم استبعدوا كل هذه الشخصيات وظهر تماسكهم وتضامنهم لصالح القدسي .

يطلبون مني الانسحاب للحفاظ على وحدة الصف

وجاءني ليلا اكرم الحوراني وخليل الكلاس يرويان لي ما حصل في الاجتماع . فسالتهم : « ما العمل ؟ » فاجابوا : « سيأتي الان لزيارتك وفد منهم مؤلف من الكزبري والدواليبي وعلاء الدين الجابري وعبد الرحمن الهنيدي وبكري القباني ونعوم السيوفي ، يطلبون منك الانسحاب من الساحة والاشتراك في انتخاب القدسي ، وذلك لاظهار وحدة الصف وللحفاظ على سلامة العهد من الانشقاق في بدء تكونه .

فعدت اسأل اكرم الحوراني عما يراه ، فلوى يديه ورأسه ولم يحر جوابا . فقلت : « فهمت . » وبدات اتحدث اليهما قائلا : « سرت معكم مرارا ... وتركت صف اصدقائي واقربائي وحالفتكم لان لي آراء في سياسة الدولة تتماشى مع ما تعلنوه من المبادىء . وكنتم في اكثر الاحيان لا تكملون معي الطريق ، فتخذلوني كما جرى لي معكم في ١٩٥٠ و ١٩٥٢ و ١٩٥٧ و ١٩٥٨ . » وفيما نحن في الحديث ، واذ بالوفد يصل فاستقبله بكل بشاشة وترحيب . وجلسنا حول مائدة الطعام وبدا الدواليبي الحديث ، فاخذ يحوم ويدور حول الموضوع ، مما اجبرني على ان اقول له ان لا حاجة الى التطويل ، فليصل الى الغرض الذي جاؤوا من اجله . فقال ان البلاد في بدء تكوينها بعد فصم الوحدة ، وهي تحتاج الى وحدة الصف وجمع الكلمة . ولذلك جاؤوا يرجون مني التضحية في سبيل الاهداف القومية العليا التي ذكرها .

فأجبته بان التضحية هي في قبول حمل عبء الرئاسة في هذه الظروف الدقيقة . لكن الدواليبي لم يفهم انني قصدت ان الذي سيحمل اعباء المستقبل والمسؤوليات الجسام في العهد القادم هو الذي سيضحي براحته وهناءته في هذا السبيل وسيعرض نفسه لاخطار كبيرة اذا تردت الامور ولم ينجح في تسييرها في الطريق المستقيم . اما الذي سيبقى بعيدا عن هذه المسؤوليات ، فلا يعتبر ابتعاده تضحية منه ، بل راحة له وتجنبا للمسؤوليات . وعندما ادرك الدواليبي فيما بعد ما قصدت ، انفرجت كآبته وتفتحت للابتسامة العريضة شفتاه .

ثم قلت للزائرين اني ادرك تمام الادراك مغبة انقسام المجلس منذ البداية الى جبهتين سياسيتين ، واني منذ الانتفاضة وانا انادي بوحدة الصف في معالجة الامور الكبيرة والصغيرة . وقلت لهم اني ارغب في انتهاز هذه الفرصة لادلل على صحة عزمي على الا اكون سبب تفرق الكلمة وعلى ان عملي يتوافق مع كلامي . فاذا كانوا قانعين بان اكثرية النواب تريد انتخاب الاخ ناظم ، واذا كانوا متأكدين من صحة عزمه على حمل المسؤولية والاعباء ، فاني انتخبه معكم واعلن ترشيحي له في مطلع الجلسة .

وكنت اتكلم والابتسامة لا تفارق ثغري والبساطة في التعبير تلازم اقوالي ، فعجب الحاضرون كيف انني اصارحهم القول مزدريا بفوزي باكبر مقام في الدولة ، كانني اتنازل عن غرض تافه . وهكذا كان ولا يزال شأن رجالنا السياسيين ، فهم ينظرون الى الكراسي كانها عروش الآلهة . واذا لم يفز شخص ما بها ، فعلى الاقل يساوم عليها او يظهر امتعاضه من خذلانه في اقتناصها .

وهكذا يجب تفسير سر الانقلابات العسكرية والمؤامرات الحزبية التي تنتهي بتبديل اصحاب الكراسي ، فيأتي للجلوس عليها من يعتقد ان الوصول اليها هو بمقام سدرة المنتهى !

وراح الزوار الاكارم يتطلعون الي بشيء من العجب ويتبارون في تعداد مزاياي الكبيرة وفي مقدمتها التضحية بالمناصب — كانهم لم يقدروا على هضم نظريتي — والرغبة الصادقة في توحيد الكلمة ، فضلا عن ما اتميز به من خصال كرجل دولة . واني اذ اسرد هذا المديح ، فليس قصدي ان اتباهى به ، بل لاسجل ما جرى الناس عليه عندنا من مدح من يقضي اربك وذم من يعارضك ولا ينزل عند طلبك .

وخشي الزوار ان يكون موقفي منهم مناورة لتخدير اعصابهم واللعب عليهم بتدبير مخطط خلال الليل افاجئهم به في الجلسة ، فاشاروا الى امكان اذاعة شيء عن تنازلي الى مخبري الجرائد لينتشر الخبر ويعم في الليل ، اذ كانت النوادي لا تزال غاصة بالنواب ، ثم في الصباح على صفحات الجرائد . فطيبت خاطرهم وهتفت لوكالات الانباء مؤكدا الخبر الذي كانوا اشاعوه سلفا قبل المجيء الي ، وذلك بقصد الايهام وبلبلة صفي او استباق الحوادث .

وانصرف الزوار وآويت الى فراشي مستريح البال ، لان حملا ثقيلا انزلته من كتفي .

وفي الساعة التاسعة من صباح اليوم التالي جاءني السيدان ناظم القدسي ومعروف الدواليبي وشكراني على التضحية التي قمت بها ، وكالا لي المديح والشكر . فاستقبلتهما وودعتهما بكل ايناس وترحيب .

ثم ذهبت الى الندوة النيابية ، وكانت الجلسة قد عقدت ، فجلست في احد المقاعد الخالية . وحينما اعلن الرئيس البدء بعملية انتخاب رئيس الجمهورية ، طلبت الكلام وتلوت التصريح الآتي :

اعلاني الانسحاب من الترشيح وانتخاب القدسي

« كان معروفا لديكم ان هنالك مرشحين لرئاسة الجمهورية ، هما الاخ ناظم القدسي وانا . وقد زارني الليلة الماضية لفيف من الزملاء النواب ، فبحثنا امر هذا الانتخاب واتفقنا على ضرورة توحيد الكلمة فيه . وقد لمست لدى الاخ ناظم القدسي اقداما على تحمل مسؤولية الرئاسة ، فقررت ان افسح المجال امامه ، راجيا للبلاد التقدم والازدهار في ظل الحريات والاخاء وللزميل القدسي النجاح والتوفيق في مهمته والسلام . »

وقوبلت هذه الكلمة بالتصفيق من جميع النواب .

فاجابني رئيس مجلس النواب بانه يعتقد انه يعبر عن رأي المجلس حين يسجل الشكر لدولة السيد خالد العظم على هذا الموقف النبيل ، في سبيل جمع الصف وتوحيد الكلمة بالنسبة لانتخاب الرئاسة الاولى .

وقد صفق النواب كذلك لاقوال رئيس المجلس .

ثم طيف بصندوقتي الاقتراع وفرزت الاوراق التي احتوتها . واعلن الرئيس ان ناظم القدسي نال ١٥٣ صوتا ، وان هنالك ٩ ورقات باطلة و ٧ ورقات بيضاء وورقتين باسم دهام الهادي وورقة باسم فهد الدندل .

وهكذا اصبح الدكتور ناظم القدسي رئيسا للجمهورية العربية السورية ، وبذلك فتح عهد دستوري نيابي دام حتى ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، حين اعتقل ناظم القدسي ورئيس الوزراء والوزراء وبعض النواب وغيرهم . ثم عاد القدسي الى مقام الرئاسة في ١٢ نيسان ١٩٦٢ والف وزارة الدكتور بشير العظم غير الدستورية . ثم اعيد الدستور بعد تعديله والفت وزارتي في ١٧ ايلول ١٩٦٢ . وظللت في الحكم حتى ٨ آذار ١٩٦٢ .

رفعت الجلسة نصف ساعة ، ريثما ذهبت هيئة مكتب المجلس الى فندق الشرق لابلاغ القدسي انتخابه ولمرافقته الى المجلس .

وحين دخل الرئيس القاعة في الساعة ١١،٣٠ ، اعتلى المنبر وادى اليمين الدستورية الآتية : اقسم بالله العلي العظيم ان احترم دستور البلاد .. الخ . ذلك القسم الذي لم يراعه حينما قبل العودة الى سدة الرئاسة بعد ان حل مجلس النواب من قبل الجيش ، فالف وزارة غير شرعيــة وبدات تسن القوانين بمراسيم تشريعية غير دستورية . وهكذا اثبت القدسي تمسكه بالكرسي اكثر من تمسكه بالدستور .

خطاب القدسي بعد انتخابه

ثم اخرج القدسي من جيبه اوراقا تلاها علينا . وفيها بدأ يشكر النواب على الثقة التي اولوها اياه . ولم ينس ان يذكر تنازلي له ، فقال : « ولن انسى ان اسجل هنـا جزيل الشكر والتقدير لمن كان السبب في هذا الاجماع » ، دون ان يصرح باسمي علانية . ثم تابع كلامه مشيرا الــى النكســة المريرة التي اصابت تجربتنا المصرية (ويقصد الوحدة مع مصر) ، ثم الى جهاد رجال الثورة الابطال ، ثم الى قضايـا فلسطين والجزائـر . واخيرا قال : « ان علاقاتنا مع شقيقاتنا العربيات يجب ان تقوم على اسس قومية نمد اليها الاكف مفتوحة والصدور مشروحــة لا تعرف غير تعاطف الاهل وود ذوي القربى . » ولا ريـب في ان القارىء يلاحظ الغموض السائد في هذه الجملــة .

ثم جاء علــى ذكر النظام الديموقراطي البرلماني واشاد به واشار الى ضرورة تحديد المعالم بين مختلـف السلطات عند وضع الدستور الجديد . وهو بذلك يقصد ، ولا شك ، الاتجاه الى نظام رئاسي تعشقه القدسي منذ زمـن ووجد نفسه الان احوج ما يكون الى الحصول علـى صلاحيات واسعة تمكنه من ادارة شؤون البلاد وهو رئيس للسلطة التنفيذية ، في حين ان الدستور القائم يبعده عن غرضــه هذا .

واوضح آراءه الاجتماعيــة ، فقال ان الوطن السعيد حقا لا تقاس سعادته الا بسعادة الاكثريــة العظمى من ابنائه ، ولا يقاس التقدم والسعادة برخاء الفئة القليلــة من المواطنين الذين تضعهم امكانياتهم في واجهــة المجتمــع الظاهرة (تصفيق شديد) . لكن القدسي فاته او انه تقصد ان لا يذكر الوسائل الكفيلة بتحقيق هذه النظريــة .

وبعد الانتهاء من انتخاب رئيس الجمهورية ، باشر المشار اليه البحث مع النواب بشأن اختيار رئيس للوزارة وكيفية تاليفها . وهنا

ظهرت الامور الآتية :

كــان نواب حلب متفقــين فيما بينهم جميعا ــ اي ليون زمريا عن جماعة الحزب الوطني ، ومعروف الدواليبي عن جماعة حزب الشعب ، على ان ينتخبوا القدسي رئيسا للجمهورية وان تترك رئاسة الوزارة الى ليون زمريا . وكانت هذه اول لعبة هياها حزب الشعب لايصال القدسي الى الرئاسة الاولى . لكنه ، بعد ان وصل الى غرضه ، ابى تنفيذ الشق المختص بليون زمريا ، وراح يثير علاء الدين الجابري وجماعـــة الحزب الوطني لترشيح صبري العسلي لرئاسة الوزارة . فاختلف هذا الاخير مع ليون زمريا وانشقت كلمة جماعـــة الحزب الوطني .

مناورة الدواليبي للفوز برئاسة الوزارة

ولعب الدواليبي لعبته ، فبعــث جماعة الاخوان المسلمين في دمشق مع الشيخ مكي الكتاني ولفيف مــن المتعممين ليجتمعوا الى رئيس الجمهوريـــة طالبين استدعــاء الدواليبي وتكليفه بتاليف الوزارة . ففعــل الرئيس ذلــك متظاهرا بتلبيــة رجاء المشايخ واصرارهم ، بينما الحقيقة هي انه كان ينفذ الخطة التي اعدت قبل الانتخابــات .

وجاءني الاستاذ الدواليبــي ليلا واعلمنــي بان الرئيس كلفه بتاليف الوزارة . ثم طلب مني بالحاح ان اقبل الاشتراك فيها بصفة نائب رئيس . وقال انه سيطلب الى الحوراني ان يتعاون معه على النحو ذاته . فشكرته واعتذرت ، رغم الحاحــه الشديد . لكنني لم اثنه عن عزمه على تولي العمل . الا انه لم يستطع الاجتماع الى الحوراني في تلــك الليلة .

وقبيل الظهر ذهبــت الــى ندوة المجلس ، فوجدت النواب مجتمعين حلقات حلقات . وجاءنــي عوض بركات مع رشيد الدقر ومحمد عابدين ساخطين علــى الدواليبي لانه لم يقبل بهم وزراء . وفهمنا فيما بعــد ان هؤلاء النواب الثلاثــة ، ومعهم فؤاد العادل وعدنان القوتلي ، دعمهم الجيش واشترط لقبول اسناد الرئاســة الى الدواليبي ان يضم اربعـــة منهم الــى الوزارة على الاقل . وصارحوني بانهم مستعدون للانضمام الي ، فشكرتهم وقلت لهم : « ما دام الجيش سيدعمكم ، فلا تخشوا باسا ! »

ومضت الايام وتعثرت ولادة الوزارة ، حتى تم الاتفاق بين الدواليبي وكتلة الشباب التي ذكرت اسماءهم . وبارك النحلاوي هذا الاتفاق ، وهو الذي كان يسيطر فعلا على مقدرات الجيش ويفرض

ارادته على الجميع .

واصبح الحكم في يد الوزارة المؤلفة على هذا الوجه :

الدواليبي يؤلف حكومة غير قومية

معروف الدواليبي ، رئيسا ووزيرا للخارجية (من حلب ـ شعبي) ، وجلال السيد ، نائبا للرئيس ووزيرا للزراعة (من دير الزور : شعبي بعثي) ، ورشاد برمدا ، وزيرا للتربية والتعليم (من حلب شعبي) ، وعدنان القوتلي ، وزيرا للاقتصاد (من الشام مدعوم) ، ورشيد الدقر ، وزيرا للمالية (من الشام مدعوم) ، ومحمد عابدين ، وزيرا للعمل (من الشام مدعوم) ، وفؤاد العادل ، وزيرا للاعلام والارشاد (من الشام مدعوم) ، وعبد الرحمن هنيدي ، وزيرا للصناعة (من دير الزور ـ شيشكلي) ، ومصطفى الزرقا ، وزيرا للعدلية والاوقاف (من حلب ـ من العلماء) ، واحمد قنبر ، وزيرا للداخلية (من حلب ـ شعبي) ، وبكري قباني ، وزيرا للاصلاح الزراعي (من الحزب الوطني) ، ومحمد الشواف ، وزيرا للاشغال العامة (من اللاذقية ـ شعبي) ، وسهيل الخوري ، وزيرا للشؤون البلدية والقروية (من دمشق ـ حزب وطني) ، ومحمود العظم ، وزيرا للصحة (من دمشق ـ مستقل) ، واحمد علي كامل ، وزيرا للمواصلات (من محافظة اللاذقية ـ مستقل) ، ونعوم السيوفي ، وزيرا للتخطيط (من حلب ـ مستقل) .

وكان المطلوب ان تؤلف حكومة قومية تشترك فيها عناصر تقدمية ، فيظهر اتحاد الكلمة وجمع الصف ، وهو ما كان يعلن الدواليبي والقدسي تمسكهما به في اثناء معركة الرئاسة . لكنهما عندما فازا ببغيتهما ، وكسب احدهما رئاسة الجمهورية والثاني رئاسة الوزارة ، لم تعد رغبتهما في جمع الصفوف متجلية الا على رؤوس شفاههما . فيعرضان الوزارات علي وعلى اكرم الحوراني وصبري العسلي ، عالمين باننا لا نقبل بان يراسنا الدوالبي .

وهكذا خلت الوزارة الجديدة ممن يمثل الاخوان المسلمين (عدا الاستاذ الزرقا الذي لم يكن منتسبا للاخوان المسلمين) وممن يمثل الكتل التقدمية كاكرم الحوراني والنفوري او احمد عبد الكريم ، ولم اشترك فيها انا او احد من النواب الذين يلتزمون جانبي ، بل اقتصرت على ممثلي حزب الشعب ، والفريق الحلبي من الحزب الوطني وبعض المستقلين القريبين من حزب الشعب ومن العناصر التي يدعمها الجيش .

وبعد ان تلي المرسوم بتعيين الوزارة وبحث في تحديد اليوم

الذي ستتلو فيه بيانها في المجلس ، طلبت من الدواليبي ان يبادر الى الغاء حالة الطوارىء واطلاق الحريات العامــة كهدية على الاعياد وكعربون على حساب بيانـــه المنتظر . فوعد الرئيس الجديد وعدا غامضا بالنظر في هذه الامور التي هي في مقدمة اهدافه .

ولم تتلق الاوساط العامة تاليف الوزارة بارتياح ، لانها كانت تريدها وزارة على مستوى الاحداث ، يبدأ بها العهد الجديد سعيه الى توحيد كافة الاتجاهات في المجلس . وبذلك تستطيع حمل العبء الثقيل ، وهو تصفية الماضي وايجاد حلول سليمة لقضايا التأميم وسائر الاحكام الاجتماعية ، مما يخفف عن البلاد اضرارها ولا يزيل اسسها وركائزها ولا يحرم الفلاح والعامل من مكاسبه .

الا ان حب السيطرة والانفراد بها ، الذي هو المبدأ الجامع بين افراد حزب الشعب ، ظل كما في السابق متأصلا في نفوس اعضاء الحزب ، لا يتخلون عنه رغم كل ما حدث منذ ١٩٥٨ .

وفي الجلسة التي عقدها مجلس النواب يوم ١٩٦٢/١/٨ تلا الدواليبي البيان الوزاري وهذه خلاصته :

خلاصة البيان الوزاري لحكومة الدواليبي

المقدمة : اراد اسدال ستار النسيان على الماضي القريب وتجنب المشاحنات وتراشق التهم بشأن الاخطاء والمسؤوليات .

الوضع الاقتصادي : اظهر الاضـرار التي نزلت بالاقتصاد السوري من جراء الاحكام الصادرة ، خاصة في الاصلاح الزراعي والتأميم الكلي والجزئي ، وفي العلاقات الــزراعية ، وفي تعريب المصارف وحصر استيراد وتصدير بعض المواد بالمؤسسة الاقتصادية او الشركات التابعة لها .

الحريات العامة : ابدى عطفه عليها ، لكنه لم يعد باطلاقها ، بل طلب تفاهم الحكومة مع المجلس بشأنها وبتحديد موعد لتنفيذ ذلك . وهكذا ما كان شائعا ، وهو ان الجيش غير موافق على الغاء حالة الطـــوارىء .

المنهاج في السياسة القومية : اكد ان هدف سورية تحقيق الوحدة بين اجزاء الوطن العربي على اساس الحرية والكرامة والمساواة ، وان ما تم بين سورية ومصر لا ينبغي ان يحول دون الالتقاء والتعاون ودوام الاخاء بينهما ، واوضح ضرورة الافادة من تجربة الوحدة لتجنب الاخطاء المؤسفة التي ادت الى فشلها . وقال ان سورية ليس لها شروط تحول دون الاتحاد مع البلاد العربية الا شرط الحرية والاخاء وخدمة اهــــداف القومية العربية الخاصة

والبعيدة عن كل اثر من آثار الاستعمار . وفي السياسة الخارجية : عدم الانحياز ، ومصادقة من يصادقنا ومعاداة من يعادينا .

الاقتصاد : (١) ــ اعلن تمسك الحكومة بمبادىء قانون الاصلاح الزراعي ، وتعهد بالمحافظة على جميع الحقوق المكتسبة من قبل الفلاحين وتسديد قيمة الاراضي المستولي عليها ، وتقويم الاعوجاج ورفع الحيف الناجم عن سوء تطبيق قانون الاصلاح ، ودراسة المآخذ الحقة على بعض احكامه بالنسبة لنوعية الارض وعدد الاولاد وغيره . (٢) ــ ابدى عزم الحكومة على اتخاذ الاجراءات التي تعيد الحق الى نصابه ، مع عدم معارضة المصلحة العامة ، وذلك بالغاء قوانين التاميم الكلي والجزئي بشكلها الراهن ، على ان تحدد ملكية الاسهم . (٣) ــ تبني مبدأ الحرية الاقتصادية في التعامل بالنقد واخراجه . (٤) ــ واما في السياسة الضرائبية فوعد بدراسة الضرائب المحدثة . (٥) ــ اكد البيان تمسكه بمكتسبات العمال .

وكانت ردة فعل الاوساط التقدمية على هذا البيان ، شعورا بأن الرجعية تسيطر على عقلية الوزارة وبيانها ، وبأن المجلس سوف يسير على خطة ترمي الى تعديل القوانين الاشتراكية ونقض احكامها لمنفعة اصحاب الاراضي والاسهم والمصارف . اما الاوساط الاخرى ، فمع انها امتعضت من كيفية تاليف الحكومة ــ وخاصة من كان يطمع منها باقتناص منصب وزاري ــ فلم تر بدا من تأييد الحكومة . ذلك لانها ادخلت في برنامجها ما يتفق مع هدفها ، وهو تعديل قانون الاصلاح الزراعي والغاء التأميم .

ولذلك كانت مناقشة بيان الوزارة مستلهمة من هذا الشعور . فكان النائب يهاجم الحكومة في خطابه هجوما عنيفا ويندد بها وباعضائها ، لكنه ينهي كلمته باعلان تأييده لها وعزمه على منحها الثقة .

مناقشة البيان الوزاري لف الحورانيين والتقدميين

وكان اكرم الحوراني هو المتكلم الاساسي عن التقدميين الاشتراكيين . فبدأ بهجوم عنيف على الاقطاع ورأس المال وتمركز الثروة . وقال ، في جملة ما قاله ، بأن الاستعمار باطماعه والصهيونية بمؤامراتها واكبا وساعدا التخلف الاقتصادي والاوضاع الرجعية البالية ، وذلك بحصر الثروة في قلة من الملاكين وبفرض الجهد والعذاب والدماء على جماهير الشعب .

وانحى الحوراني باللوم على كبار الملاكين والراسماليين الذين

احتكروا الارض والثروة وتابعوا التسلط على الحكومات وسياساتها وتآمروا مع المصارف عندما ازدهرت زراعة القطن . فاحتكروا الاسواق وتلاعبوا بالاسواق وتسربت الى جيوب قليلة الملايين التي جادت بها الارض وعرق الشعب الكادح . ثم ادعى ان المصارف كانت موقوفة على الاثرياء ، تزيد في ثرواتهم وتتآمر مع المستعمر وتلعب لعبته .

وزعم الحوراني ان تمركز الثروة في ايد قليلة اعطى شعب سورية اسوا النتائج ، فالزمه بمقاومة اعـدائه ، بدون هوادة ، فخاض معارك عنيفة للقضاء على النظـام الاقطاعي . ثم هاجم الحكومة لمناسبة خطتها بتعـديل بعض احكام قانون الاصلاح الزراعي ، وقانون العلاقات الزراعية ، وادعى بأن الحكومة عازمة على القضاء عليها وعلى مكاسب الفلاحين ، ووجه تهديدا بكاسترو !

ولم يكد الحوراني يوجه هذا التهديد الصريح بالشيوعية ، حتى قام بعض النواب وصاح في وجهه . واقترب عدد منهم نحوه مهددين متوعدين ، فتداخل البعض . وهنا اختلط الحابل بالنابل ، وعلا الضجيج ، وخشي ان يلجأ بعض المهووسين الى الضرب او اكثر من الضرب .واسرع رئيس المجلس الى رفع الجلسة ، فخرج النواب الى الابهاء والممرات ، الى ان هدأ روعهم . ثم عادوا الى قاعة الاجتماع ، حيث اكمل الحوراني كلمته بالهجوم على فكرة الغاء التأميم . وقال بأن تشكيل الحكومات في هذه الظروف لا يكون على اساس مساومة الكتل على عدد الحقائب الوزارية ، وانما على مطالب الشعب الرئيسية . ثم اكد الحوراني ان ١٧٢ نائبا مع بضعة من الحكام لا يبنون وحدهم وطنا ولا يستطيعون حمايته ، وانما يبنيه ويحميه ابناؤه كلهم ، من عمـال وفلاحين ومثقفين وموظفين ومدافعين ساهرين على الحدود . ثم انهى كلمته باعلان حجبه الثقة عن الحكومة ، هو وجماعته .

واني ارى الآن ان لا اخفي رايي في هذا الخطاب ، بل ان ابديه صراحة . وقد تجنبت ذلك في المجلس يومئذ ، تجنبا للصدع وتحاشيا من النقاش العلني في قضايا خطيرة اعتقدت ان الاحاديث الخاصة قد تخفف من الغلو والتطرف .

ولا انكر انني توجست شرا لدى سماعي اقوال الحوراني . ذلك لانها تدل على تمسك بكل ما اصدره ناصر من قرارات كانت احد الاسباب الرئيسية لانتفاضة ٢٨ ايلول ، كما تدل ، من جهة اخرى على ان الرجل وجماعته غير مستعدين للالتقاء عند نقطة وسط

مع مناهضي آرائهم . وهذا كله خلافا لما كنت اتفقت عليه مع الحوراني في اجتماعاتنا العديدة في اواخر عهد الوحدة ، وهو ضرورة تعديل بعض الاحكام الجائرة الواردة في نصوص قانون الاصلاح الزراعي ، والغاء التاميم . اما الآن ، فعدوله العلني عن ذلك ترك اثرا في موقفي منه . وهكذا عدلت عن القاء الكلمة التي كنت اعددتها ، ومنحت ثقتي للحكومة بدلا من حجبها .

واليكم النقاط التي كانت سبب خلافي بالراي مع الحوراني :

اسباب خلافي في الراي مع الحوراني والاشتراكيين عموما

١ ــ قوله ان الاستعمار واكب في سورية اصحاب رؤوس الاموال . والرد عليه هو ان الاستعمار او الانتداب فرض علينا ، وكانت البلاد مجمعة على رده . واولئك الذين اثاروا حماسة الشعب والفوا الكتلة الوطنية لمقاومة الانتداب واثارة القلاقل في وجهه ، واولئك الذين قاموا بالثورة السورية في ١٩٢٥ وقادوا المجاهدين في محاربة جيش الانتداب ، واولئك الذين اوصلوا البلاد الى الاستقلال وازاحوا الاستعمار ــ اولئك كلهم كانوا ، وبدون استثناء ، من «اولاد العائلات» ومن اصحاب الاراضي ورؤوس الاموال التجارية والعقارية ، اذ لم يكن في سورية عندئذ صناعة . فلو كانوا فعلا ممن فرشوا الرياحين في طريق الاستعمار والانتداب لكنا انتظرنا سنين عديدة قبل ان نحصل على استقلالنا . وهكذا كان تهجم الحوراني افتآتا على الحقيقة وتجنيا على اولئك الزعماء . اما القوى الشعبية التي لا ينكر فضلها في المعارك ، فما كانت لتتحرك او تسير بخطى مدروسة ، لو لم يكن على راسها قادة مخلصون يعرضون صدورهم للرصاص على راس المتظاهرين والثوار .

٢ ــ اما القول بأن الثروات تمركزت في جيوب قليلة ، وان الاغنياء احتكروا الارض والتجارة واستغلوا عرق العمال والفلاحين الكادحين ، فقول مردود ايضا . واني لاتساءل اولا اين هي البلاد التي لا يوجد فيها عمال وفلاحون كادحون يتصبب العرق من جبينهم ؟ والاتحاد السوفييتي نفسه ، وهو رائد الشيوعية ، لم يخترع بعد نظاما يمنع العرق من ان يتصبب من جباه العمال والفلاحين ويحول دون وجود فرق في المجهود الجسدي الذي يعرفه جميع المواطنين على السواء . فهو يقتصر على زيادة اجور العمال ومكاسبهم ، لكنه لا يزال يطبق نظاما تراوح الاجور فيه بين الدرجة الاولى وبين الدرجة السبعين . فالعامل يتقاضى مثلا ٣٠٠ روبل شهريا ، بينما تتقاضى الراقصة الاولى في مسرح بولشوفي في

موسكو ٧٠٠٠ روبل شهريا .

فنظرية المساواة في الرواتب والاجور والدخل الفردي لا يمكن تحقيقه على الضبط . وكل ما يستطاع هو ان تقرب الفروق على قدر الامكان ، وان لا تبقى فئة لا تتقاضى ما يكفيها من العيش الهنيء . وهذا لا يتصور حصوله بمجرد تحديد الدخل الاقصى للفرد ، بل يرفع الدخل القومي بزيادة عدد العمال ومساحة الاراضي المستثمرة ومدار التجارة وغيرها .

واني اعتقد ان الفرد أذا اعتقد ان مجهوده سيرد اليه انتاجه ، فانه يزيد من مجهوده . ذلك لان الانسان مجبول على الطمع بحياة احسن له ولاولاده . وهذا المجهود المنتج لا يضر باقتصاد البلاد ، بل يقدم له احسن الخدمات . لكن انا شرطين في منح حرية المجهود الفردي ، وهما اولا عدم الاحتكار وزيادة الاسعار فوق حد يجعل الارباح غير قانونية ، وثانيا فرض ضرائب تصاعدية تعيد الى المجموع حصته من الارباح الفردية ، على الا تخفف هذه الضرائب بتصاعديتها النشاط الفردي او توقفه عن العمل بعد بلوغه الحد الاعلى من الارباح ، بحيث لا يبقى له منه حصة تغريه على الاستمرار في الجهد .

واما الاراضي التي حولت منذ ١٩٥٠ من بعلية مرهون انتاجها بالامطار السنوية الى مروية ومشجرة فمن استصلحها ؟ اهي الدولة ام الافراد ؟ واذا كانت الدولة قامت ببعض المشاريع الاروائية من سدود واقنية ، فهي على كل حال لم تصل الى ارواء اراض تزيد مساحتها عن الاراضي المروية بالجهد الفردي . وكل القروض ، او اكثرها على الاقل ، التي لام الحوراني المصارف على منحها لكبار المزارعين ، فقد صرفت في احداث مشاريع اروائية في حلب وحماه وحمص والجزيرة . وهذه القروض لا يزال معظمها في ذمة المدنيين الذين استولت الدولة على اراضيهم ومشاريعهم هذه دون ان تعوض عليهم بشيء . وهكذا طارت الارض من ايدي اصحابها وبقيت على عواتقهم الديون والقروض الموسمية . وهذه الاراضي التي رواها اصحاب رؤوس الاموال ، من استثمرها ومن هو الذي تناول مدخولها ؟ اليس هو الفلاح القاطن في القروية المروية بمشروع جديد ؟ كان ذلك الفلاح ياخذ حصته من المنتوج الزراعي بمعدل ٧٥٪ ، وكانت حصة صاحب الارض ٢٥٪ ، وبعد اقامة مشروع الارواء ازدادت حصة صاحب الارض مع حصة صاحب المشروع

الى ٥٠٪ ، اي انها تضاعفت لقاء راس المـــال المكرس لانشاء المشروع بمحركاته الضخمة وجداوله ، ولقـــاء نفقات ضخ الماء بالمازوت وسائر الزيوت ، ولقـــاء اجور المهندسين والميكانيكيين واصلاح الجداول والمساهمة في ثمن السماد واجور الفلاحة وقطف القطن .

على سبيل المثال اذكر اني قمت في ١٩٥٠ بمشروع ارواء في قرية اسمها « خطاب » قريبة من حماة كنت املكها ثم استولت عليها الدولة بموجب قانون الاصلاح الزراعي . وقد انفقت على المشروع في بداية انشائه نحو ٣٠٠,٠٠٠ ليرة سورية استدنتها كلها من مصرف سورية ولبنان . ولم يتجاوز الدخل السنوي الصافي خمسا وعشرين الف ليرة سورية ، كنت اعيـــدها الى المشروع لشراء محركات او مضخات جديدة . ولم استطع بمدخولي من الارض وفاء جزء من القرض ، او حتى جزء من فوائده السنوية . وعندما صدر قانون الاصلاح كنت مدينا للمصرف بمبلغ ٤٣٠,٠٠٠ ليرة سورية ، طالبني بها المصرف ثم اقام علي الدعوى وحجز جميع ما املكه من عقارات اخرى .

وعندما صدر قانون بجواز تحمل الدولة جزءا من الديون الناشئة عن مشاريع اقيمت في الاراضي المستولى عليها ، قبلت الوزارة ان تتحمل جزءا من القرض ، ولا تزال القضية امام المحاكم .

واما الفلاح في قريتي ، فقد استفاد الفائدة كلها . وبلغت الارباح السنوية التي كان يتقاضاها العاملون في المشروع نحو مئة الف ليرة سورية ، فتحسن حالهم وبدأوا بانشاء دور للسكن في قطعة منحتهم اياها بالمجان . وكانت تلك الدور تماثل دور المدينة من حيث هندستها والاحجار المستعملـــة فيها وانواع الترتيبات الداخلية . واين هذه الدور من القبب التي كان يبنيها الفلاحون بالطين واوساخ الابقار لايواء عائلاتهم ودوابهم . ثم صار الفلاح يلبس اللباس الظريف ويذهب الى الحج ويتزوج ويبذخ في حياته الجديدة بما لا يقاس مع فقره وعـــوزه في الماضي ، قبل ان اقوم بانشاء مشروع الارواء هذا .

فلو لم اقم انا بهذا المشروع ، ولو لم يقم غيري مـــن آلاف اصحاب الاراضي بعمل مماثل ، لما استطاع الفلاح ان يتولى بنفسه اي مشروع . وذلك لجهله وعدم قدرته على ادارته ، ولفقدان المال

اللازم له . هذا مع العلم بأن المصارف ان هـي اقرضت اصحاب الاراضي اموالا مكنتهم من انشاء المشاريع ، فلأنها كانت تسترهن املاك صاحب الارض الاخرى لضمانة قروضها .

وما كانت المصارف ــ حتى التـي تملكها الدولة كالمصرف الزراعي ــ لتقوم باقراض مئات الفلاحين في كل قرية لعـدم ثقتها باسترداد المال منهم . واما المصرف الزراعي فلم يقرض احدا من الفلاحين او من اصحاب الاراضي، بل ظل سائرا بسياسة الاقراض الموسمي الذي لا يتجاوز مقداره عشرة آلاف ليرة كحد اقصى .

وانا لا اقول بالعدول عن فكرة الاصلاح الزراعي ولكني اقول بأنه ، في الوقت الذي تعم فوائده فئة الفلاحين ، فليس من الانصاف ان يحرم صاحب الارض ، وخاصة صاحب المشروع الاروائي المدين للمصارف ، من قبض التعويض العادل نقدا او اسهما في المعامل او المؤسسات التي تملكها الدولة ، كمصفاة البترول ومرفأ اللاذقية . هذا اذا عجزت الدولة عن تسديد ثمن الارض والقروض .

ثم انني لا ارى بأسا من ان تمنع الدولة ايا كـان من تملك ارض الا اذا كان يستغلها بنفسه ، على ان تدفع اثمان الاراضي لاصحابها ليتمكنوا من استثمارها في التجارة او الصناعة او العمران او اية مهنة اخرى مسموح بها للقطاع الخاص .

لكنني لا استسيغ ما يقوله الاشتراكيون بلسان الحوراني ، ولا اتقبل منه ان ينحي باللائمة على من اشترى ارضا ثم اقام فيها مشـروع انماء . فلهذه الفئـة الحق في ان تشكر من قبل الدولة والمواطنين على ما بذلته من اموال وجهود في ما عـاد على الدخل القومي بزيادة لا يمكن انكارها . فمحصول القطن كـان في ١٩٦٢ نحو ١٥٥،٠٠٠ طن بلغت اثمانه نحو ٣٠٠،٠٠٠ او على اقل تقدير ٢٥٠،٠٠٠ ليـرة سورية . ولنفترض ان محصـول الاراضي التي افادت من مشاريع الدولة الاروائية كان بمعدل النصـف ، فان الزيادة الناتجة من جهد الفرد لا تنقص على اي حال عن مئة مليون ليرة سورية .

كل ذلك بصرف النظر عن مجهود الفـرد في زراعة الاشجار المثمرة ، من حمضيات وزيتيات، ومن فواكه للاكل او التعليب، ومن انواع الخضروات والكتان وغير ذلك .

واني اقول بالعدالة الاجتماعية وبتحسـين اوضاع اصحاب الدخل القليل ، سواء كانوا عمـالا او فلاحين او اصحاب مهن ،

ورفع قدرتهم المعاشية بزيادات مطردة ومستمرة ، وبتأميم المرافق العامة التي تؤمن لابناء البلاد خدمات يجب ان تكون اما بدون ثمن واما بثمن زهيد لا يجني ربحا ، بل ينطوي على خسارة عند الضرورة .

الا اني لا اقول بتأميم المصانع والشركات المساهمة . فانا لا اؤمن بأن ادارتها تنجح على يد موظفين . وقد كانت تجربة التأميم في المدة القصيرة التي طبقت اصولها في سورية اتعس دليل على عقم هذه الطريقة ، لا سيما عندما راح الحكام يدفعون انصارهم الى التوظف في المعامل المؤممة ، حتى ناءت باعبائها وبدت الخسارة تتجلى في ميزانياتها السنوية .

ثم ان الاشتراكية ، على اختلاف مذاهبها ، لا تعطي ثمرات طيبة الا اذا تخلى الحكام عن حزبياتهم الضيقة وعن رغبة كسب المؤيدين والانصار عن طريق ارضائهم بوظائف غير لازمة . لذلك اقتضى لنجاحها نخبة من اصحاب النوايا البريئة ، الواقفين على العلوم العصرية والفنية ، والذين يخدمون بلادهم لا انفسهم او اقرباءهم او مناصريهم ، والذين لا يتخذون الشعارات القومية والنظريات الاجتماعية وسيلة للوصول الى الحكم ، ولمجرد الوصول اليه ، لا لان الحكم انتهى اليهم بثقة الشعب المتجلية في انتخابات نزيهة حرة .

اما الذين يقلبون اوضاع البلاد الشرعية باسم الثورة ، ويستندون الى السلاح ، الذي ائتمنتهم عليه الامة لمجابهة الصهيونيين ، للاستيلاء على الحكم عنوة واغتصابا ، ولا يجدون ما يبررون به فعلتهم هذه الا رفع اعلام الثورة وشعارات القومية العربية ، واتهام الفئات السياسية الاخرى بالرجعية والانفصالية والشعوبية والراسمالية — اما هؤلاء ، فكيف لهم ان ينجحوا في تطبيق اية نظرية تتوخى الحق والعدالة في اي شيء ؟

وليس بمستغرب في حال كهذه ان تجيء فئة اخرى مثلها وتقلب الوضع من جديد ، فتوصم من سبقها بنفس النعوت : خيانة ، رجعية ، شعوبية ، ادوات الاستعمار والصهيونية ، كان هذه التهم وقف على المغلوب على امره ايا كان ، وكان الوطنية الصحيحة والقومية العربية البريئة والتحرر والتقدمية صفات تلازم المنتصر ، ريثما يعزل من منصبه فيعود الى زمرة الخونة الرجعيين

الشعوبيين ، وهكذا دواليك . حتى كأنك لا تجد في البلاد من شمالها الى جنوبها ، ومن شرقها الى غربها ، الا خونة يقبضون الاموال من البلاد العربية والاجنبية ، والا رجعيين او شعوبيين او انتهازيين ! وما اتعس بلادنا اذا كانت هذه صفات زعمائها وحكامها ، وما اتعس الشعب اذا كان هو ايضا بفئاته واحزابه مؤلفا ممن تصح فيه هذه النعوت . ولا اظن ان احدا في البلاد سلم من احدها او كلها ، يرميه بها كل من ركبه الغرض او الغرور .

ردة فعل النواب على خطاب الحوراني

لقد ابتعدت عن وصف ما جرى بعد خطاب الحوراني ، فلنعد الى ذلك الجو الخانق المؤلم الذي اوجده ، لا سيما عندما القى تهديده بأن الاشتراكيين ، اذا لم تسر الامور حسب برنامجهم ، سيتبعون خطى كاسترو في كوبا . فقد ثار النواب عند سماعهم هذا التهديد وهجموا على الحوراني كانهم اسود تريد افتراس حيوان شرير . ولم يدرج في محضر الجلسة الرسمي المختصر او المفصل كل ما جرى ، حتى اسم كاسترو .

ومهما كان الامر ، فأن ما جاء في خطاب الحوراني يخالف ما كنت اتفقت معه عليه من مبادىء معتدلة ، كالغاء التأميم ، وتعديل احكام قانون الاصلاح الزراعي بما يجعله اقرب الى انصاف اصحاب الاراضي . ناهيك بما جاء على لسانه من تهديد كاستروي . ولذلك وجدتني مضطرا الى التفكير بصعوبة استمراري في التعاون معه على القواعد والاسس المتطرفة التي انفجرت في خطابه . وقلت في نفسي بأن هذا الرجل ، اما ان يكون مخادعا يلين عند الضعف ويكشر عن انيابه عند القوة ، واما ان يكون زعيما تبعثر حزبه وهو الان جاهد للملمة بقاياه بمسايرة الفريق المتطرف من جماعته واستعادة نفوذه على العمال والفلاحين . وهو في كل حال فقد خصال الزعامة وموجبات القيادة . فالقائد هو الذي يسيّر الجماعات تحت لوائه وفي الطريق الذي يختارها لهم ، لا الذي يساير راي المتطرفين ويقول به حرصا على مكانته .

انا لا اقول بالدكتاتورية ، ولا بأن على القائد ان يصم اذنيه عن سماع آراء جماعته ، بل اقول بأن على القائد اما ان يتحمل مسؤولية خطته ويمليها على انصاره ، او انه ينسحب من مركز القيادة ويتركها لسواه ، خصوصا اذا كان الخلاف بينه وبين رفاقه تتناول مسائل ذات اهمية وخطورة .

لقد كان موقف نبينا محمد صلى الله عليه وسلم في الحديبية

مثالا للزعيم والقائد الذي يفرض ارادته في الساعات الحاسمة ، فيقود مصير بلده ومصير جماعته في الطريق التي يرى فيها الخير والسلامة ، دون ان يستمع الى اقوال المتطرفين والمتحمسين الذين تتغلب عواطفهم على عقولهم . نعم ، ان سيدنا محمد اظهر كفاءته القيادية بتحكيم المصلحة العليا والعقل والروية للوصول الى هدفه البعيد ، دون اللجوء الى الحماسة والاندفاع والطيش . صحيح ان ايمان جماعته بـه كرسول ملهم وتمسكهم بما جاء في القرآن الذي سيطر علـى عقولهم من امر صريح باطاعة الله ورسوله سلب منهم قدرة العصيان والتمرد ، فخضعوا على مضض واطاعوا الرسول وعادوا القهقرى الى المدينـة دون ان يدخلوا مكة بعد ان وصلوا الى قاب قوسين منها او ادنى . واما الرسول المعظم فلم يعر هذه النكسة اي اهتمام ، بل احتمل مضضها ، عالما بأن هدنة السنوات العشر التي حصل علـى الاتفاق عليها مع اهل مكة اكثر قيمة ونفعا لرسالته وللدين الحنيف الذي بشر به من التألم بسبب عدوله عن الحج تلك السنة . وقد ادرك انصاره المسلمون عظمة محمد وحنكته السياسية وجدارته بالزعامة حينما لمسوا فوائد المهادنة مع قريش وادركوا انهم لولاها لما تمكنوا بسهولة من قهر اعدائهم اليهود او من تركيز قواعد الاسلام كما حصل بعد عهد الحديبية .

فأين لنا بزعيم مخلص مثل محمد ، وبسياسي محنك مثله ، يستشير اتباعه ولكنه يعود الى رايه ويعرف كيف يفرضه عليهم . فان قدرة فرض الارادة ، اذا لم تكن من صفات الزعيم ، فمصير تلك الزعامة الى الانهيار ، ولو كانت متمتعة بسوى ذلك من المؤهلات ، كالعقل السليم ، والحنكة وبعد التفكير ، وحسن السجايا .

الحوراني يفقد السيطرة على توجيه حزبه

وقد تأكد فيما لحـق من الايام والحوادث ان الحوراني لم يعد الزعيم القادر على تسيير دفة سياسة حزبه ، وانه اصبح لـعبة في يد المتطرفين من جماعته ، يخضع لمشيئتهم ويتبع الخطة التي تروق لهم . وقد كان يحارب علـى جبهات عديدة : عبد الناصر وانصاره الذين كانوا يشنون عليه حملات لاسعة ويعملون داخل سورية على انهاء زعامته ، ثم جماعة عفلق والبيطار من حزب البعث المنشق ، الذين كانوا يخربون ما يبنيه داخل المحيط الذي كانوا شركاء معه فيه ، اي محيط الطلاب والمثقفين . اضف الى ذلك جبهة رجال الدين من اخوان مسلمين وغيرهـم ممن كانوا يخطبون ضده ، ويثيرون عليه حملات متواصلة ، ويدفعون الطلاب المنتسبين اليهم للهجوم علـى

الطلاب الاشتراكيين . وهذا كله الى جانب موقف السياسيين ، يمينيين ومعتدلين ، ذلك الموقف العدائي منه . وكانت دوائر الامن ، بما فيها المخابرات ، وهى محشوة ببقايا العهد الناصري ، تحاربه هو وجماعته حربا غير خافية .

اما من كان يناصره من ضباط الجيش ، فقد سرحت القيادة معظمهم ، بحيث لم يعد له بينهم مناصر . وكذلك الشيوعيون ، فلئن تحالف طلابهم مع الطلاب الاشتراكيين ضد الطلاب الناصريين والمنتسبين للاخوان المسلمين ، فان تحالفهم هذا كان يقف عند هذا الحد ولا يشمل المعارك الانتخابية لنقابات العمال ، حيث كان الاشتراكيون يواجهون جبهة مؤتلفة قوامها الاخوان المسلمون والناصريون ، دون ان يضمن لهم تحالفهم مع الشيوعيين اي نجاح .

هكذا كان وضع الاشتراكيين ، وعلى راسهم الحوراني . وهو لو هادن الاحزاب والفئات السياسية غير الاشتراكية وحقق ما كنت تفاهمت معه عليه من ايجاد ميثاق يتضمن حلولا وسط تكفي لتركيز مكاسب الفلاحين والعمال مدة خمس سنوات ، لكان خلص من الهجوم المركز عليه من كل جانب واستطاع ان يجمد موقفه ويوطد مكانة حزبه ، كما بدا يفعل عند تاليفي الحكومة القومية التي اشترك فيها ممثلو حزبه مع الجماعات الاخرى . لكنه ، مع ذلك ، لم يقدر ان يمسك بزمام حزبه ، واضطر الى النزول عند راي الفريق المتطرف . وهكذا انسحب ممثلوه من الوزارة ، في اواخر كانون الثاني ١٩٦٣ ، ثم لجأ الى الاختفاء عن الاعين ، عندما قامت ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، دون ان يرتفع صوت في الدفاع عنه ، او ان تقوم لحزبه قائمة .

ثلاثة مشاريع قوانين في المجلس ورايي فيها

انقطعت الصلات بيني وبين اكرم الحوراني وجماعته ، كاحمد عبد الكريم وامين النفوري ، بعد جلسة الثقة . وصرفت النظر عن الجلوس الى جانبهم في قاعة الاجتماع ، وانتقلت الى المقعد الذي كنت اشغله في دورة ١٩٥٤ . وحين لحقني صبري العسلي وحنين الصحناوي ، فجلسا الى جانبي ، لم تخف هذه الظاهرة على احد .

وقدمت الحكومة الى مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ٢٩/ ١/ ١٩٦٢ ثلاثة مشاريع قوانين ، الاول بتنظيم اوضاع المنشآت الصناعية (التاميم) ، والثاني بتنظيم المؤسسات المصرفية ، والثالث بتعديل قانون الاصلاح الزراعي . وكانت هذه المشاريع

الثلاثة موضع اهتمام النواب والفلاحين والعمال واصحاب الشركات والمصارف والاراضي . وكان ملحوظا ان الخلاف سيكون شديدا بين التقدميين وغيرهم بسبب مساس هذه الامور بحياة البلاد الصناعية والتجارية والزراعية .

ولذلك فاني سأفرد بحثا خاصا لكل منها على وجه التفصيل .

١ ـ الشركات الصناعية : جاء في المذكرة الايضاحية التي وضعتها الحكومة وارفقتها بمشروع التعديل نقاط هامة نذكرها فيما يأتي :

(أ) سارت البلاد منذ ١٩٥٤ في طريق التصنيع حتى حققت بفضل المبادهة الفردية والمدخرات الخاصة وجهود اليد العاملة تقدما محسوسا في هذا الميدان ، فتح ابواب الرزق امام الالاف من العمال .

(ب) لا تزال الحاجة ماسة الى تشجيع راس المال ليقوم باطمئنان وارتياح بالاعباء التي القيت على عاتقه كنصيب من مشاريع التنمية الاقتصادية (٣٨ ٪) من كلفتها الاجمالية المقدرة بـ ٢٧٢٠ مليون ليرة سورية .

(ج) فوجيء الناس بصدور قوانين التأميم من تموز ١٩٦١ التي وصفت بانها اشتراكية اصلاحية وهي في حقيقتها لم تكن ترمي الى غير القضاء على الاقتصاد وقتله في مهده ولا تقصد سوى السيطرة ودعم السلطات القائمة عن طريق تركيز الفعاليات الاقتصادية بيد الدولة واحداث راسمالية حكومية ديكتاتورية وجعل العاملين في تلك الفعاليات مجرد موظفين يأتمرون بأوامر الحكام .

(د) جاءت القوانين المذكورة منافية لكل عدالة لانها : (١) اممت بعض الشركا ةوتركت غيرها من التي لا تقل عنها في راس مالها وحجمها . (٢) اممت شركات فيها قلة من كبار المساهمين عددا واسهما وفيها كثرة من اصحاب الاسهم القليلة . (٣) اصاب التأميم في الصناعة الواحدة بعض الشركات بكاملها واقتصر التأميم على نصف بعضها الآخر ، وعلى ما تتجاوز قيمته مئة الف ليرة سورية للمساهم الواحد . (٤) لم يفرق بين الشركات المؤسسة قديما وبين الناشئة منها . وقد اوضح البيان ان هذا التباين في المعاملة دونما ضابط منطقي او معيار اقتصادي او اجتماعي انطوى على الظلم والتعسف . (٥) ادى التأميم الى عزوف راس المال عن اقامة المشاريع الجديدة وتوسيع القائم منها . وقد بلغ مجموع تلك

المشاريع (٣٣) شركة مساهمة بلغ راسمالها ٦٤٤،٥ مليون ليرة ، ويقدر عدد العمال الذين يعملون فيها ما لا يقل عن ٢٠،٠٠٠ عامل .

واما الاسس التي بني عليها مشروع الحكومة ، فكانت مستوحات من الحرص على ان لا يتمركز راس المال في ايدي عدد قليل من المساهمين ، فاوجبت جعل المؤسسات الصناعية شركات مساهمة بمجرد بلوغ راس مالها مليوني ليرة سورية او اكثر . كما انها وضعت حدا اعلى لتملك الاسهم يختلف باختلاف عدد السنين التي مرت على الاستثمار . هذا فضلا عن انها حرصت على ان لا يؤدي هذا الحد الى هبوط قيمة الاسهم ، نتيجة اجبار اصحابها على بيعها في الاسواق . ولذلك ستعمد الحكومة الى شراء هذه الاسهم الزائدة بثمن عادل ، يدفع خلال خمس سنوات ، تمهيدا لتمليك العمال تلك الاسهم عن طريق التقسيط اليسير .

واما مكاسب العمال فقد تمسكت الحكومة بان يمنح للعمال مكاسب جديدة ، وذلك برفع نسبة تمثيلهم في مجلس الادارات الى نسبة ٢ من ٧ مع ان القانون النافذ حددها على اساس ٢ من ٩ . واكدت الحكومة ان الدولة سوف تبيع العمال الاسهم الفائضة التي آلت اليها نتيجة تحديد سقف ملكية المساهم . وذكرت ايضا في المشروع حصة العمال التي سيقبضونها من الارباح على اساس ٢٥ ٪ بينما كان القانون المصري حددها بـ ١٠ ٪ . اما رقابة الدولة على الشركات الصناعية فقد اعتبرته الحكومة تمثيلا لرقابة الشعب .

واما مشروع القانون القائم على الاسس سابقة الذكر ، فقد اجبر المصانع التي يزيد رأس مالها عن مليوني ليرة على طرح ما لا يقل عن ستين بالمئة من اسهمها للاكتتاب العام مع تحديد قيمة السهم بما لا يتجاوز ٥٠ ليرة . وكان تحديد سقف الاسهم على الوجه التالي :

١ ــ لا يجوز للمساهم ان يملك في كل شركة انقضى على البدء بتأسيسها كشركة مساهمة ٨ سنوات ، اسهما تزيد عن خمسة بالمئة من مجموع الاسهم .

٢ ــ هذا الحد يجب ان لا يتجاوز ما قيمته مائتا الف ليرة من الشركات التي مضى على استثمارها ٨ سنوات ولم تتجاوز ١٢ سنة وان لا يزيد عن مئة الف ليرة في الشركات الاحدث .

٣ ــ تعتبر الاسهم الفائضة ملكا للدولة تدفع قيمتها مقسطة على خمس سنوات ، وتبيع الدولة هذه الاسهم من العمال والمستخدمين .

واذا تعذر ذلك ، فيجري البيع من المواطنين ، على ان يتم توظيف المبالغ المتحصلة من حصائل في الوجهة التي يختارها اصحابها ضمن اراضي الجمهورية العربية السورية .

٤ ـ الغي القانون السابق فيما عدا ما يتعلق بالمطاحن .

وطلبت الحكومة استعجال النظر في مشروع القانون المقدم . واقر المجلس هذا الطلب رغم اعتراض الحوراني واحاله الى لجنة الاقتصاد المؤلفة من السادة اسعد كوراني (رئيسا) وحنين صحناوي (نائب رئيس) وعوض بركات (مقررا) وبشير رمضان ، وحازم اللبني ، وحسين عواد ، وطلعت عبد القادر ، وفيضي الاتاسي ، ومنيب ارسلان ، ومحمد الشواف ، ونهاد ابراهيم باشا ، ونعوم السيوفي ، وطاهر الحاج فاضل ، ومنصور حسن ، وعادل مرتص ، ورياض عبد الرزاق ، وخليل الكلاس ، وعبد الرزاق عثمان ، وعبد الله جسومه ، وعلي جنيدان . وهذه اللجنة باكثريتها ، وخاصة باعضاء مكتبها ، لا تمت الى النظريات الاشتراكية باية علاقة ، وهي اقرب من آراء اصحاب المعامل بما احتوته من اعضاء لهم اتصالات مباشرة بالفعاليات الاقتصادية ، ومن نواب هم اعضاء في مجالس ادارة الشركات .

وطلب الى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء واعضاء لجنة الاقتصاد ان اشترك معهم في دراسة المشروع وعقدت اجتماعات عديدة كان الخلاف فيها شديدا بين عدنان القوتلي وزير الاقتصاد يسانده خليل الكلاس ، وبين اعضاء اللجنة الميالين الى ادخال تعديلات جذرية على المشروع . وكان دوري دور الوسيط الذي يسعى لتقريب وجهات النظر ويعمل على تعديل القانون الاصلي والمشروع على اساس ما اراه من عدم التفريط بمكاسب العمال مع استبقاء الثقة والطمأنينة في نفوس اصحاب المعامل .

وفي جملة ما اقترحه رئيس الوزراء الاكتفاء بشراء معمل الغزل والنسيج الذي كانت تملكه الشركة الخماسية بدمشق شراء حرا على اساس تقدير قيمة المعمل وادواته وموجوداته ، فوافق الاعضاء على الاقتراح . واجتمعت اللجنة باصحاب الشركة المذكورة ، وبعد النقاش المديد بدا لنا ان بعضهم يريد الخلاص وبيع حصته ، وان البعض الاخر يعارض ويضع شروطا غير مقبولة . وانتهى الاجتماع بدون اتفاق .

وبعد المناقشات العديدة بين اعضاء الحكومة واعضاء اللجنة

والمساومات الطويلة ، وضعت اللجنة تقريرها وبعثته الى المجلس، فتلي في الجلسة المنعقدة في ١٣ شباط ١٩٦٣ . وكان التقرير حاصلا على موافقة الحكومة .

واليكم النقاط الاساسية الواردة في التقرير .

١ ــ رفع الى مليوني ونصف مليون ليرة الحد الاعلى الجائز للمعامل بدون اجبارها على قلبها الى شركات مساهمة .

٢ ــ رفعت الى عشر سنوات الفترة الاستثمارية بعد ان كانت ثمان سنوات .

٣ ــ جعل الحد الاعلى لتملك الاسهم ٧ ٪ في الشركات التي لا يتجاوز راس مالها خمسة ملايين ليرة و ٥ ٪ في الشركات التي يتجاوز راس مالها ذلك ، شريطة ان لا يتعدى ما يملكه المساهم في كلتي الحالتين ١٧٥ الف ليرة . اما الاسهم الفائضة فيخصص ٥٠ ٪ منها ليجري بيعه من المستخدمين والعمال . ويقوم اصحاب الاسهم ببيع الخمسين بالمئة الاخرى من المواطنين . واما مراقبة الحكومة فانحصرت في حق الحكومة بتعيين من يمثلها من بين المساهمين الذين مضى على مساهمتهم في الشركة سنة على الاقل . ولكنه حرم من الحقوق التي كانت مذكورة في المادة الثانية من مشروع القانون من حيث المراقبة الفعلية واشرافه على ادارة الشركات المساهمة . ولم يذكر ان له الحق بابلاغ مقررات المجلس الى وزير الاقتصاد والاعتراض عليها وتوقيفها ، ريثما يقبل بها الوزير او يؤيد راي ممثله فيها . وفي هذه الحال تعاد الى مجلس الادارة ، فاذا اصر عليها باكثرية ثلثي اعضائه اعتبرت نافذة .

بعد ان ذكرنا خلاصة مشروع اللجنة ، نبدأ بذكر بعض الاقوال التي وردت على لسان فريق من النواب .

افتتح المناقشة خليل الكلاس وقال ان الحكومة ادعت بان المشروع مبني على ثلاثة اسس وهي : (١) عدم تمركز راس المال ، و (٢) صيانة مكاسب العمال ، و (٣) ضمان مراقبة الدولة واشرافها على المنشآت . ثم تساءل اذا كان المشروع المقدم من اللجنة بموافقة الحكومة يحقق هذه الاهداف . وبرهن على ذلك بان المنشآت الصناعية التي لا يبلغ راس مالها ٢،٥ مليون ليرة سورية لا تسري عليها الاحكام التي تفرض طرح عدد من اسهمها بنسبة ٦٠ ٪ على الاكتتاب العام . وبهذه الحالة يجوز لفرد واحد ان يملك معملا راس ماله ٢،٤ مليون ليرة سورية ، دون الاضطرار

الى اشراك غيره فيه . واضاف الى ذلك ان الاحكام الجديدة تخصص للعمال ٢٥ ٪ من الارباح اذا كانت المؤسسة شركة مساهمة فقط . وهكذا ، فان كل معمل لا يتجاوز راس ماله ٢،٥ مليون لا يخضع لقاعدة توزيع الارباح ما دام المشروع لا يجبر صاحبه على قلبه الى شركــــة .

وكان الكلاس مصيبا في رايه ، لكن ملاحظاته ظلت غير نافذة حتى اتت حكومتي واصدرت تشريعا فرضت على المؤسسات التي لا تخضع لقاعدة دفع ربع الارباح الى عمالها ان تدفع لهم راتب شهر اضافي كل سنة .

ثم صرح الكلاس بان القانون المقدم مشروعــه لا يشمل — باستثناء الشركة الخماسية — سوى اربع شركات : شركة المغازل والمناسج بدمشق ، وهو يشمل منها شخصين من مساهميها بمبلغ ٥.٩ الالف ليرة سورية ، وشركة المصـــانع بحلب ، ويشمل منها شخصا واحدا بمبلغ الفين وستمائة ليرة سورية ، وشركة السكر ، ويشمل منها ٥ اشخاص باسهم قيمتها الاسمية (٢٢٠) الف ليرة سوربة ، وشركة الزجاج ويشمل منها خمسة اشخاص بمبلغ (٤٩٥) الف ليرة سورية ، بحيث بلغ المجموع احد عشر شخصا ومليون ليرة سورية ، يعطى نصفها اسهما للعمال بقيمتها يوم التأميم ويتصرف المالك بالنصف الآخر يبيعه لمن يشاء . واما الشركة الخماسية ، فيشملها هذا المشروع بما قيمته ٤ر٨ مليون ليرة تقريبا يحملها ١٦ شخصا .

ومضى الكلاس يقول بان المشروع ينتزع من جميع المنشآت والشركات التي شملها قرار التأميم ٦٠ ٪ من اسهمها لتطرح على الاكتتاب . اما عن التي شملها التأميم ، فثمة ١٥ شركة لا يصيبها شيء على الاطلاق ، وخمس شركات يؤخذ منها مليون ونصف مليون ليرة سورية . ثم تساءل اذا كان هذا التدبير يعيد الثقة والطمأنينة الـــى النفوس ؟

خطابي في المجلس عن تأميم الصناعة

ثم جاء دوري في الكلام ، فقلـــت بان سير حياتنا في المستقبل متوقف على حسن معالجتنا امورنا الاقتصادية والزراعية . وانكرت صيغة التأميم التي الصقوها بالقرارات الصادرة في تموز ١٩٦١ ، لانها لم تشمل سائر النواحي التي هي متماثلة . فلم يشمل القرار رقم ١١٧ سوى ثلاث شركات صناعيــة اممت كليا ، منها شركتان للغزل والنسيج وشركة واحدة تصنع الخشــب المعاكس . وتركت

معامل عديدة تعمل في الحقل ذاتـه بدون تأميم . وفرض القراران ١١٨ و ١١٩ التأميم الجزئي بمعدل نصف راس مال بعض الشركات في حقول معينة وتركا عدة مؤسسات مماثلة حرة طليقة . وكذلك فرضا تحديد حصة الفرد من راس مال بعض الشركات ولم يحددا سقفا في البعض الاخر . ولكي يكون التأميم منطقيا ومعقولا يجب ان يكون عاما في الحقول التي يعتقد انها مرافق عامة ، لا ان يشمل البعض دون البعض الآخر .

ثم ذكرت ان الحكومة السورية اممت مصلحة التبغ بشرائها من الشركة صاحبة الامتياز ، وذلك في ١٩٤٩ ، وفقا لاحكام الامتياز نفسه . ثم اممت ايضا معامل الكهرباء وشركات سكة الحديد والطيران والماء . ثم انشات مرفأ اللاذقية على اساس يشبه التأميم، واقامت مصفاة البترول بحمص ملكا للدولة . وبذلك اثبتت سورية انها تؤمن بسياسة التأميم ، لكن للمرافق العامة فقط .

ومضيت قائلا بان الصناعة في سورية قامت على اكتاف الجهد الفردي ، فازدهرت وادت للبلاد خدمات جلى ، وبانها لا تزال في مرحلة جزئية ، اذ لم تبلغ رؤوس الاموال المكرسة للصناعة اكثر من ٢٧٠ مليون ليرة سورية . وهذه هي المرحلة الاولى التي يجب علينا الحفاظ عليها وتنشيط تزايدها ورعاية طفولتها . واكدت اني ارى التأميم ضروريا بشرط حصره في المرافق العامة وتحديد القطاع العام حتى تطمئن رؤوس الاموال وتنشط في انشاء المؤسسات المتروكة للقطاع الخاص في جو من الثقة والاطمئنان . اما معالجة تمركز راس المال عن طريق اخذه من الشركات وتركه لاصحابه ليهربوه الى الخارج ، فاني لا اقول به . واذا كنا شيوعيين ، فلناخذ راس المال ونضعه في خزانة الدولة . اما اذا كنا غير شيوعيين ، فلنترك راس المال هذا يعمل لصالح البلاد في مصالح جديدة او صناعات حديثة او غيرها من الحقول الاقتصادية ، ولنقم عليه المراقبة حتى لا يحتكر ولا يستثمر .

واصررت على ان لزيادة الدخل القومي فوائد كبرى في مقاومة اسرائيل التي اغتصبت فلسطين الغالية ، وهي تريد غزو البلاد العربية بمنتوجاتها . فاذا ما اوجدنا صناعات تنتج ما نحن بحاجة اليه ، فنكون سددنا الابواب تجاه الغزو الاسرائيلي .

واضفت ان واجبنا القومي يقضي بلزوم التعاون بين صاحب الارض والفلاح وبين صاحب المال والعامل تعاونا مخلصا يؤمن

زيادة الانتاج بارخص ما يمكن من الاسعار . وهذا كله مع الاحتفاظ بمكتسبات العمال ، سواء اشراكهم في الارباح والادارة او مدهم بالزيادة في الاجور على قدر ما تسمح به الظروف والاسعار ، على ان لا نكتفي بذلك . اذ علينا ان نخفض للعامل كلفة العيش بتنزيل اسعار الكاز والسكر والارز والقهوة ليتيسر للعامل توفير جزء من نفقاته ونفقات الكساء .

اما ما اسموها سقوفا ، وهي الحد الاعلى لما يحق للشخص ان يملكه في شركة ما ، فصارحت النواب باني لست من القائلين بفائدتها ولا بمنطقيتها ، لا سيما في الوقت الذي لا نحاسب المرء اذا كان يملك من العقارات المبينة ما يتجاوز حدود السقوف في الصناعة ، ولا نمنع احدا يعمل في التجارة او بالتعهدات من ان يلعب بالملايين من الليرات .

واشرت الى ان قرارات التأميم الصادرة في ١٩٦١ كان لها اسوأ الاثر في عزوف رؤوس الاموال عن استخدامها في سورية ، وان كثيرا من المعامل التي كان بدىء بانشائها توقفت خوفا عليها من ان تصير الى التأميم . وهكذا حجب الناس قيمة الاسهم غير المسددة وابعدوها عن متناول يد الدولة .

ثم ابديت ملاحظة وهي ان الشركات الصناعية ليست في سورية مما يسمى بالشركات الراسمالية ، اذ ان اكثرية المساهمين هم ممن يملكون عددا زهيدا منها ، بحيث ان اكثرية الاسهم يملكها صغار المساهمين ، الا عندما يكون المعمل ملكا لفرد او لعائلة او مجموعة صغيرة من الشركات كالخماسية . على ان عدد هذه المعامل لا يتجاوز ثلاثة او اربعة معامل على الاكثر . وتساءلت : هل ان اخذ خمسمائة ليرة سورية من مساهمة لا تملك في الشركة سوى الف ليرة يعتبر عملا اشتراكيا ؟ واكدت ان الاشتراكية لا تتجلى في تلك القرارات اطلاقا ، وان الافضل الغاؤها والعدول عنها .

وقوبل خطابي المرتجل بعاصفة من التصفيق على كافة المقاعد ، ما عدا مقاعد الاشتراكيين . وكان لهذا الخطاب اثر كبير في مجرى الامور المقبلة .

ومنذ ذلك اليوم احاطني جميع النواب الذين صفقوا لي واعتبروني زعيما وطنيا تتمثل فيه المبادىء غير المتطرفة ، ونزعوا عني الثوب الاحمر الذي اتهموني به منذ ١٩٥٥ . وهكذا بدأت تتجمع حولي مجموعة من النواب بلغ عددها ١٢٥ نائبا ، ظلت مساندة

لي حتى انقلاب ١٩٦٣ ، كما سأجيء على ذكره فيما بعد .

ثم تبعني في الكلام السيد بشير رمضان ، نائب دمشق ، وهو من التجار المتصلين باصحاب المعامل ، فاعترض على كلام السيد خليل الكلاس متسائلا اين هو تمركز راس المال اذا لم يكن ثمة من يشملهم السقف الا سبعة اشخاص ، واذا لم يكن راس المال الذي سيطاله القانون يتجاوز اربعة ملايين ليرة سورية ؟ ثم برهن على ان راس المال للشركات والمعامل موزع بين المساهمين توزيعا لا يتناسب مع الراسمالية او مع تمركز راس المال .

جاء دور صبري العسلي فايد مشروع اللجنة . اما الحوراني، فكانت كلمته رقيقة غير عنيفة . لكنه اكد ان لا حدود للاشتراكية ، وانها مستمرة التطور ما دام هنالك ظلم اجتماعي واستغلال ونقص في العدالة الاجتماعية . ثم تكلم عصام العطار بالاسلوب الذي يستعمله في خطبه في الجوامع امام الاف الناس . فاعلن انه يؤمن بالجهد الفردي ، شرط عدم افساح المجال له دون مراقبة حتى لا يتمكن من الاستغلال والاحتكار . وهاجم الاقطاع الزراعي وقال ان هنالك الى جانب العمال والفلاحين الذين نحصر جهدنا بالعناية بهم ، اناسا ليس لهم عمل وليس لديهم مورد ، ولا يجدون ثمن الطعام لهم ولاولادهم ، وهؤلاء يستحقون الشفقة والعناية .

وتتابع عدد من الخطباء بين مؤيد ومعارض ، الى ان اقفل باب المناقشة . وبحثت المواد واحدة واحدة ، فطال النقاش على كل واحدة منها . ثم طرح المشروع برمته على التصويت بالاسم ، وفقا لطلب الاشتراكيين . وكان عدد الموافقين ١١٥ نائبا ، وعدد المخالفين ٢٧ نائبا ، وعدد المستنكفين ١١ نائبا .

مشروع تعديل قانون الاصلاح الزراعي

كان الصدام بين النواب يتجلى باعمق معانيه في المشروع الذي كانت تقدمت به اللجنة اثر اجتماعات صاخبة في لجنة الاصلاح الزراعي ، حضرها جميع النواب الا عددا قليلا منهم . واحتدم الصراع بين الاشتراكيين والموالين لهم من جهة ، وبين سائر النواب من جهة اخرى ، سواء كانوا من اصحاب الاراضي الذين لحقهم الضرر من الاصلاح او كانوا من ممثلي الفعاليات الاقتصادية الذين وقف الى جانبهم اصحاب الاراضي حينما كان المجلس يبحث مشروع تعديل قوانين التأميم .

وكان هدف الاشتراكيين ومن لف لفهم ان يقتصر التعديل على تقصير مدة تسديد قيمة الاراضي المستولى عليها ، وعلى زيادة

المساحات المسموح بامتلاكها في الجزيرة فقط .

اما الاخرون ، فكانوا يطلبون زيادة المساحات الجائز تملكها في القانون رقم ١٦١ ، وذلك لاصحاب الاراضي ولاولادهم وزوجاتهم ، ويطلبون ان تسلم الاراضي غير المستولى عليها الى اصحابها بدون شواغل ، وان تعتبر الارض مروية اذا كان موردها الثابت من الماء بمعدل ليتر واحد في الثانية للهكتار الواحد . كما كانوا يطلبون مضاعفة المساحات المحتفظ بها في الجزيرة ، وعدم حرمان الاولاد اذا زادوا عن ثلاثة ، والغاء المفعول الرجعي الذي كان يلغي تصرفات صاحب الارض قبل صدور القانون لزوجاته واولاده واحفاده . اضف الى ذلك طلبهم تسديد قيمة اراضيهم المستولى عليها ، مقسطة على عشرة اقساط تكون متساوية ، اعتبارا من تاريخ ضبط الاستيلاء وبفائدة ٢،٥ ٪ .

ثم ان هؤلاء اقترحوا ان توزع الدولة الاراضي على الفلاحين مجانا ، على ان تتحمل هي تسديد قيمتها لاصحابها القدامى ، وان يعطى الفلاحون اراضي جديدة اذا لم تكن الاراضي المؤجرة لهم لمدة تزيد عن ثلاث سنين .

اكثر نقاط مشروع التأميم اثارة للخلاف

وكانت اكثر النقاط اثارة للخلاف الشديد : (١) ما يختص بزيادة المساحات المسموح بالاحتفاظ بها ، و (٢) ما يختص بتعليم هذه الاراضي بدون شواغل ، اي باستعادة الارض من الفلاحين ولو كانت اعطيت لهم عن طريق الايجار السنوي ، والادعاء بان المادة التي تشير الى ذلك في المشروع يقضي على الاصلاح الزراعي بكامله .

وكانت اللجنة قد وضعت مشروعا لم يعجب الحكومة بسبب افراطه ، على حد قول بعض وزرائها ، في التعديلات الملائمة لمصلحة اصحاب الاراضي . ولذلك عدلت اللجنة مشروعها الاول وقدمت للمجلس مشروعا جديدا تضمن جعل المساحات المسموح باحتفاظ صاحب الارض بها على الوجه الاتي :

- ٨٠ هكتارا من الاراضي المروية بالراحة
- ١٥٠ هكتارا من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ١٠ امتار .
- ١٧٥ هكتارا من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع ٢٥ مترا .

٢٠٠ هكتار من الاراضي المروية بالرفع من الانهار حتى ارتفاع اكثر من ٢٥ مترا
١٢٠ هكتارا من الاراضي المروية من مشاريع الدولة وندفع رسوم الري
١٢٥ هكتارا من الاراضي المروية المشجرة بالفستق والزيتون وعمر الشجرة يزيد عن ١٥ سنة
٣٠٠ هكتار من الاراضي المروية المشجرة بالفستق والزيتون يقل عن ١٥ سنة
٣٥٠ هكتارا من الاراضي البعلية التي معدل امطارها السنوي اكثر من ٥٠٠ مم
٤٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها من ٤٠٠ و ٥٠٠ مم
٤٥٠ هكتارا من الاراضي البعلية التي يتراوح معدل امطارها من ٣٠٠ و ٤٠٠ مم
٥٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يراوح معدل امطارها السنوي من ٢٥٠ و ٣٠٠ مم
٦٠٠ هكتار من الاراضي البعلية التي يقل معدل امطارها السنوي عن ٢٥٠ مم

هذا مع العلم بان قانون الاصلاح الزراعي الاصلي جعل الحد الاعلى ٨٠ هكتارا من الارض المروية و ٣٠٠ هـ. من الاراضي البعلية، دون التفريق بين الارض المروية بالراحة وبين التي وضع صاحبها محركات ومضخات لرفع الماء فتكبد من اجل ذلك نفقات كثيرة . وكذلك لم يكن ذلك القانون يفرق في الاراضي البعلية بين التي نصيبها من الامطار السنوية قليل او كثير . وهذا ظلم اراد المشرعون الجدد تلافيه . غير ان العقدة كانت في ان الاراضي المستولى عليها كانت وزارة الاصلاح الزراعي وزعتها على الفلاحين ، جزءا منها بالتمليك وجزءا وهو الاكبر بالايجار السنوي . ولذلك ، فعندما ارادت اللجنة زيادة معدل الاحتفاظ ، وجدت ان الاراضي استلمها الفلاحون على الوجه المبين سابقا . لذلك وقعت بين ان تقرر رفع يدهم لتتمكن الحكومة من اعادة جزء منها الى اصحابها ، بموجب اصول رفع معدل المساحات الجائز الاحتفاظ بها ، وبين ان تعتبر الايجار لمدة سنة بمثابة تمليك ، وعندئذ لا يمكن تنفيذ اصول رفع معدل المساحات الجائز الاحتفاظ بها . وعلى هذا اقترحت

اللجنة أن تستعاد الاراضي من الفلاحين ، اذا لم تكن قد اجرت لهم لمدة تزيد عن ٣ سنين .

وفي الواقع ، كانت هذه القضية مشكلة كبيرة اثارها المعارضون وراحوا ينادون بان المشروع يرمي الى تهجير الفلاحين وابعادهم عن ارض آبائهم واجدادهم . والحقيقة هي ان صاحب الارض لا يستطيع عمليا اخراج الفلاحين من الارض التي ستضاف على حصته الاصلية ، لان القوانين النافذة تحول دون ذلك ، ولانه بطبيعة الحال محتاج الى اليد العاملة وهي قليلة في بلادنا بالنسبة لسعة الاراضي .

وعبثا ادلى وزير الاصلاح الزراعي ببيان اوضح فيه المساحات التي وزعت وسوف توزع ، والمساحات التي ستروى بمشاريع الدولة . وهذا خلاصته : (١) المساحات الموزعة على الفلاحين بموجب سندات تمليك هي ٦٦٫٧١٩ هكتارا . (٢) الاراضي المروية الموزعة على الفلاحين بعقد البحث الاجتماعي وبدون شهادة ٨٫٤٨١٥ هـ . (٣) الاراضي البعلية الموزعة على الفلاحين ١١٢،٤٢٥ هـ. فيكون المجموع ١٨٧،٦٢٥ هكتارا .

(٤) المساحات المؤجرة للفلاحين بعقود ايجار طويلة الاجل ٤٫٦٨٨ هـ من الاراضي البعلية . اما المساحات الزائدة عن حد الاحتفاظ الممكن توزيعها فهي : ٨٥٦٣٣ هكتارا من الاراضي المروية ، و ١١٩١٢١٧ هكتارا من الاراضي البعلية . فلو تناول التعديل الجديد ثلث هذه المساحات لبقي معدا للتوزيع ٥٧٠٨٩ هـ من الاراضي المروية و ٧٩٤١٤٥ هـ من الاراضي البعلية . هذا بالاضافة الى مساحة المشاريع الاروائية التي تقوم بها الدول والتي ستوزع ايضا على الفلاحين ، وهي كما ياتي بالهكتار :

٧٠٠٠٠	مشروع الغاب وقد انتهى ثلثاه
٥٠٠٠	مشروع الروج وينتهي هذا العام
٧٠٠٠٠٠	مشروع الفرات
١٢٠٠٠٠	مشروع الخابور
١٢٠٠٠	مشروع بردى والاعوج
٩٠٧٠٠٠	**المجموع**
١٥٠٠٠	مشروع العاصي الاعلى ، الرستن ، سعد محرده العشارنة
٤٦٠٠	مشروع اليرموك (مزيريب)

١٠٠٠٠	مشروع السن
٧٠٠٠	مشروع بانياس
٣٠٠٠	مشاريع متفرقة
٩٤٧ر٦٠٠	**المجموع**

ويضاف الى ذلك اراضي املاك الدولة المستثمرة حاليا والبالغة ٧٥٠٠٠٠ هـ ، وغير المستثمرة والبالغة ٤ ملايين هـ . ولم يقنع المعارضون بأن ليس في سورية ايد عاملة تستطيع استثمار كل هذه المساحات وان لا خوف من بقاء اي فلاح بدون ارض :

واثارت بعض الجمل الواردة في كلمة وزير الاصلاح الزراعي غضب اكرم الحوراني ، فقام بعصبية زائدة يجيب الوزير بأن ستمائة تحت اقدامه . فعلا الضجيج بين النواب والوزراء ، وكادت الامور تسير الى الفوضى لولا ان تداركها النواب الذين يريدون الانتهاء من البحث والوصول الى التصويت لانهم مطمئنون الى النتيجة .

وبعد المناقشة الطويلة اقترح النائب اسعد كوراني ان يضاف على المادة الثامنة عشرة نص يقضي بأن يبقى الفلاح في الارض المؤجرة له ، ولو لمدة سنة ، فترة لا تتعدى ثلاث سنين بشرط اعطائه خلال هذه الفترة ارضا غيرها .

وعرض الرئيس التعديل باضافة فقرة جديدة على المادة (١٨) وهي : « اما اراضي المالك التي سبق الاستيلاء عليها وسبق توزيعها او تأجيرها للفلاحين او اعطي بها شهادات تمليك فيعوض عليه . . . » الى آخر الفقرة . ولما لم توافق الاكثرية ، صوت المجلس على المادة (١٨) كما وردت مع اضافة الفقرة التي اقترحها اسعد الكوراني . وفي النهاية عرض مجموع المشروع على التصويت ، فحاز موافقة (٩٢) نائبا ، وعارضه (٣٠) نائبا واستنكف سبعة نواب .

وبنتيجة كل هذه المناقشات واقرار المجلس للمشروع ، يتبين ان النواب الميالين الى تسديل القانون الصادر في عهد الوحدة حصلوا على جميع ما كانوا يطالبون به عدا امرا واحدا ، وهو تسليمهم في الحال المساحات الاضافية بدون شواغر . اذ اقر المجلس تسليمهم هذه الاضافات خلال ثلاث سنين وبشرط اعطاء ارض جديدة للفلاح ، بدلا عن التي ازيلت يده عنها .

ويستنتج من ذلك ان تعبير « تهجير الفلاحين » لا يصح وروده للدلالة على نقل الفلاح من ارض لارض غيرها اذا طلب صاحب

الارض ذلك . فالتهجير بمعناه الصحيح هو الابعاد دون ضمان ارض جديدة .

ولذلك ، فان الضجة التي اثارها الاشتراكيون ومن واكبهم بأن القانون الجديد الغى القانون القديم كليا — تلك الضجة التي استثمرت ضد مجلس النواب عقب انقلاب ٢٨ اذار ١٩٦٢ لحله واقصاء النواب غير الاشتراكيين عن الميدان السياسي وطعنهم بتهم الرجعية والراسمالية — انما هي تحوير للحقيقة في سبيل قلب الاوضاع لتسلم الحكم واعادة الوحدة .

وعلى اي حال ، فان هذا الموضوع لم ينته على الوجه الذي تبناه مجلس النواب . فقد جاءت وزارة بشير العظمة المؤلفة عقب الانقلاب المذكور واصدرت مرسوما تشريعيا قضى على جميع التعديلات التي اصدرها مجلس النواب واعاد الامور الى ما كانت عليه ، بموجب القانون رقم ١٦١ ، مع زيادة بسيطة في المساحات منحت لاصحاب الاراضي في الجزيرة . وعندما بدأ النواب بالالحاح في اعادة الحياة الدستورية ومجلس النواب وصاروا يجتمعون عندي ، رايت ان موضوع التأميم والاصلاح الزراعي سيكون العقبة التي ستحول دون جمع الكلمة التي لا بد منه لكي نستطيع مواجهة العناصر المعارضة لعودة المجلس والحياة الدستورية . وكان الاشتراكيون يتمسكون بالابقاء على ما اصدرته حكومة بشير العظمة من تشريعات بهذا الشأن . وعلى هذا فقد حملت الفرقاء كلهم على اقرار صيغة بيان صدر بتوقيعي في شهر حزيران ١٩٦٢ يؤكد الاتفاق الحاصل بين النواب ، على اختلاف نزعاتهم ، على اقرار تلك التشريعات والالتزام بها بدون اي تعديل . وقد اقر الجميع من نواب وغيرهم ان هذه الخطة هي الوحيدة التي يجب اتباعها لتجنب الصراع مجددا بين الطبقات ، بما يضعضع الكيان ويعيد خطر انهياره .

وتولى كل من الوزيرين احمد عبد الكريم وامين النفوري اللذين عهدت اليهما بالتتابع وزارة الاصلاح الزراعي منذ ١٧ نيسان ١٩٦٢ حتى انقلاب ٨ اذار ١٩٦٣ تنفيذ هذه الاحكام بكل جد ونشاط . وقد وزعا مساحات كبيرة على الفلاحين . وبذلك افسدا خطة من كان يريد طعن الحكومتين بالرجعية وبالعدول عن مساعدة الفلاحين .

واما عن اثمان الاراضي ، فقد اصدرت حكومتي تشريعا يقضي بمنح اصحابها سلفة على الحساب بمعدل ٥ ليرات عن

الهكتار في الاراضي البعلية و ١٠ ليرات في الاراضي المروية . وبدأت لجان التخمين عملها ، غير ان البيروقراطية الادارية وعدم اهتمام الوزير كليا بما يتعلق بحقوق اصحاب الاراضي حال دون تسديد السلف . ثم جاء الانقلاب في ٨ آذار ١٩٦٣ ، فأوقفت الحكومة المنبثقة منه هذا التشريع وقضت على مبدأ تسديد ثمن الاراضي .

وفي اي حال لا اعتقد ان فكرة الاصلاح الزراعي تؤمن للبلاد زيادة في الانتاج العام ، الا اذا اسرعت الحكومة باستثمار الاراضي البعلية ، وهيأت السدود والاقنية اللازمة ، واقرضت الفلاحين ما يلزمهم من بذور واموال نقدية ، وامنت لهم الآلات الزراعية الميكانيكية ، وعنيت بصحتهم وبتعليمهم وبانشاء دور لسكنهم ، وتولت تأمين وسائل النقل الرخيصة ، وفتحت الطرقات وانشأت الخطط الحديدية ، واسعفت الفلاحين بارشادات زراعية ، واختطت سياسة زيادة المواشي ، وغير ذلك .

واما اذا بقي الفلاح على ما هو عليه الآن من نقص في جميع ما ذكرته ، وظل يدفع للدولة ٢٠٪ من حاصلاته ، فاي اصلاح واي تحسين هذا الذي لا يضمن له تلك الفوائد ؟

اننا لا نزال ننظر الى فكرة الاصلاح الزراعي كوسيلة للكسب الشعبي والانتخابي . فهي لم ترتفع بعد الى سوية زيادة الانتاج القومي وتحسين حال الفلاح عمليا .

وقبل ان اختم هذا البحث ارى من الضرورة ذكر حادثة لها مغزى كبير وهي انه حينما تقدمت حكومة الدواليبي بمشاريعها الخاصة بتعديل قوانين التأميم والاصلاح الزراعي ، احببت ان استطلع راي قادة الجيش في هذه المشاريع . فتكلمت في الموضوع مع السيد فائق النحلاوي ، الامين العام لمجلس النواب ، باعتباره صديقا وقريبا من العقيد النحلاوي الذي كان الكل في الكل في تلك الايام . واتفقنا على ان يجتمع معه ليتبين رايه ، فكان الجواب بأن هذه المشاريع حائزة على موافقة القيادة ، وبأنها كانت ذكرت مساوىء التأميم والاصلاح الزراعي حينما قامت في وجه المصريين واعادت الجمهورية السورية . وكان راي النحلاوي وزملائه هذا وصل ايضا الى سائر النواب حتى ان بعضهم اكد لي فيما بعد ان النحلاوي استدعاهم والح عليهم في ضرورة الموافقة على مشاريع الحكومة .

وهذا الموقف الواضح هو الذى حمل النواب على الاسترسال

في التعديلات . فهل دفع النحلاوي النواب الى ذلك ، فيستغل موقفهم فيما بعد ليضرب ضربته وليقلب الاوضاع الدستورية والنيابية زاعما بأنها ضد الرجعية التي ارادت الغاء التأميم والاصلاح الزراعي ؟

وهل اوصى عبد الناصر بهذه الخطة ليجر الحكومة السورية والبرلمان الى هذه السياسة ليعيد الوحدة مستعينا بدعايته القوية الرامية الى اثارة العمال والفلاحين ضد الاوضاع القائمة في دمشق ؟

هذه اسئلة لا يستطيع الانسان الرد عليها بصورة قاطعة لفقدان الادلة الدامغة .

الدواليبي يهاجم عبد الناصر

وبعد انتهاء المجلس من اقرار قانوني التأميم والاصلاح الزراعي ، عقدت جلسة نيابية صاخبة بسبب ما اثير فيها من امر الخطاب الذي القاه الرئيس عبد الناصر يوم ٢٢ شباط ، وهو يوم ذكرى الوحدة ، واتهم فيه من قاموا بحركة ٢٨ ايلول بقبض المال من الدول الاجنبية لقاء عملهم . وذكر في جملة القابضين مامون الكزبري ، وابن عمه حيدر ، وغيرهما . ثم ذكر ان الدواليبي كان قبض من حكومة نوري السعيد الفي دينار عراقي ، وسرد اسماء عدد من السياسيين ووصفهم بالمرتشين العاملين لحساب الاستعمار .

وحمل الدواليبي حملة شعواء على عبد الناصر ، واتهمه بأنه لا يريد الوحدة ، ونفى عن نفسه قصة قبض الفي دينار . ثم جاء على ذكر النائب راتب الحسامي ، فروى عن لسانه انه في الاجتماع الذي عقد في القاهرة بين النواب السوريين وعبد الناصر نوقشت اسس الاتحاد ، فقال الرئيس المصري : « اني معك ! »

فأجابه الحسامي نافيا هذا القول . وهنا هبت عاصفة شديدة هجم خلالها الدواليبي على الحسامي قاصدا ضربه ، فحال بينهما النواب . لكن احدهم اتاه من خلف وجرحه في انفه ، فسال دمه ورفع الرئيس الجلسة . ثم استؤنفت بعد ان تدخل النواب لاعادة الصفاء ، لكنها انتهت والجو مضطرب . ولم اكن حاضرا هذه الجلسة بسبب مرض اقعدني في الفراش نحو اسبوع .

وارجأ المجلس عقد جلساته الى ما بعد عيد الفطر ، فأردت انتهاز هذه الفرصة للسفر الى اوروبا . وكان عهد الوحدة منعني عن الخروج من دمشق طيلة ثلاث سنين . ومكثت في روما اسبوعا

في ضيافة سفيرنا ، صديقي اسعد المحاسني . وكان سفير لبنان هناك السيد موسى مبارك ، وهو صديق عملت معه سنين عديدة في مجلس المصالح المشتركة اذ كان يمثل فيه لبنان . فطلبت اليه الحصول على تأشيرة دخول من السفارة الفرنسية لأتمكن من السفر الى باريس التي تشتاق اليها نفسي ، كلما رحلت الى اوروبا . فلما اعاد الي جواز سفري ، حاملا التأشيرة ، اخبرني بأن سفير فرنسا رغب اليه ان يستمزجني في قبول دعوة على الغداء عنده . وكنت قبل سفري من دمشق تحادثت مع معروف الدواليبي فوجدته ميالا الى الاسراع في اعادة العلاقات الديبلوماسية مع فرنسا ، حينما ينتهي الامر بينها وبين حكومة الجزائر المؤقتة الى اتفاق . فوجدت هذه الفرصة مناسبة للاتصال بالسفير الافرنسي لاحثه ، قبل كل شيء ، على ضرورة اتفاق حكومته مع ممثلي الجزائر ، ذلك لان الشرط الاساسي لاعادة العلاقات مع الدول العربية هو ان ينتهي مؤتمر افيان الى تفاهم يكرس استقلال الجزائر . ثم ابدي للسفير الفرنسي ، بعد ذلك ، ان سورية مستعدة لاعادة علاقاتها مع فرنسا ، فور عقد مثل هذا الاتفاق . وفقا لحديثي مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية بدمشق .

حديثي مع سفير فرنسا في روما

وهكذا قبلت الدعوة ، فتناولنا طعام الغداء عند السفير ، وكنت تعرفت اليه في ١٩٥٥ ، في اثناء زيارتي الرسمية لباريس . ودار الحديث ، فاشترك فيه اسعد المحاسني وموسى مبارك . وكان صريحا وواضحا ، اكد لنا السفير فيه ان مفاوضات افيان ستنتهي الى وفاق ، رغم الصعوبات العديدة التي يقيمها الجزائريون المتطرفون واكثرية الفرنسيين المستوطنين ، من الذين يشق عليهم الخروج من الجزائر التي يعتبرونها جزءا من بلادهم ، انفقوا فيها الملايين على اصلاح اراضيها وتطوير اقتصادها .

ثم اوضح السفير قيمة سلابة الجنرال ديغول بعد قناعته بأن قبول الاعتراف باستقلال الجزائر مع الحفاظ على بعض الامتيازات العسكرية والاقتصادية امر لا بد منه ، سواء لمواجهة موقف الدول في الامم المتحدة او لتوفير المليارات من الفرنكات الافرنسية التي تنفق على الحرب في الجزائر . وقال السفير بانه يعتقد ان الارواح التي زهقت في حرب استمرت ثماني سنوات ، والخوف من سيطرة الجيش على امور فرنسا ، هما امران رئيسيان حملا الجنرال دوغول على السير بكل جراة نحو منح الجزائر استقلالها ، رغم الاخطار التي

تعرض ولا يزال يتعرض لها شخصه .

ولما وصلت الى باريس زارني مدير الشؤون الشرقية في وزارة الخارجية ، فكان حديثه مطابقا لحديث السفير الفرنسي في روما . ثم سألني اذا كنت ارغب في زيارة وزير الخارجية موسيو كوف دي مورفيل الذي عرفته منذ ان كان سفيرا لبلاده في القاهرة في ١٩٥٠ . وكان هو الذي انباني بخبر التصريح الثلاثي بين فرنسا وانكلترا وامريكا بشأن الشرق الاوسط وضمان الحالة الراهنة . واستقبلني وزير الخارجية الافرنسية يوم في الكي دورسيه ، وبقيت عنده نحو ساعة ونصف الساعة . ولم يقتصر حديثنا على تفصيل علاقات سورية وفرنسا في المستقبل ، بل اخذت قضية اسرائيل واعتداءاتها المتكررة ، لا سيما مسألة تحويل نهر الاردن ، اكثر الوقت . ذلك انني وجدت نفسي امام رجل لا يلم بهذه القضية الاخيرة ولا يعرف عنها سوى النذر اليسير ، فاضطررت الى افهامه وجهة نظرنا . وقد رسمت له على ورقة خريطة اوضحت فيها موقع نهر الاردن بين سوريا والاردن وبين الجزء المحتل من قبل اليهود في فلسطين ، وكيف انهم يريدون انشاء قناة تنقل الماء من بحيرة طبريا حتى النقب . ثم شرحت له كيف بدأ اليهود عملهم بتجفيف بحيرة الحولة ، وبعد ان انتهوا من ذلك راحوا يعملون على تحويل مجرى النهر لرفع سطحه الى مستوى يمكن المياه من الانحدار بالراحة الى النقب . فسألني عن سبب عدم ضخهم الماء مباشرة من بحيرة طبريا ، فأجبته بأن ماء البحيرة مالح لا يصلح للري . ثم اكدت له أن سبب معارضتنا ليس سياسيا فحسب ، بل هو ايضا مستند الى اعتقادنا ان اخذ ماء النهر قبل دخوله بحيرة طبريا يحرمها من بعض الماء الحلو ، فتبقى مياهها ذات درجة عالية من الملوحة لا تصلح لري الاراضي التي تريد احياءها حكومة الاردن . وكان وزير الخارجية يسمع بياني ، وعلى وجهه علائم الاستغراب ، كدليل على جهله المطبق بهذه الامور والوقائع . وبالطبع ، لم يكن يخطر في بالي ان احصل من الوزير على وعد بتأييد موقف سورية والاردن ، وذلك لعلمي بأن للقضية وجهة سياسية تطغى على حقيقتها الموضوعية . لكن نظر الوزير الى هذه القضية تغير ، كما شعرت ، بعد سماعه اقوالي .

اجتماعي بالجنرال كاترو

ولم اجتمع بالجنرال ديغول ، بل اجتمعت بالجنرال كاترو الذي شغل مناصب رفيعة في سورية ايام الانتداب ، خصوصا في الوقت الذي كنت فيه رئيسا للحكومة السورية في ١٩٤١ ، حينما

احتل البريطانيون والافرنسيون سورية وابعدوا الافرنسيين الفيشيين عنها . وكانت زيارتي للجنرال كاترو في مركزه بدائرة وسام جوقة الشرف التي كان مشرفا عليها . وكان الحديث معه كحديثي مع من سبق ان حادثته في روما وباريس ، غير ان عواطف الجنرال نحو العرب كانت اقوى من عواطف سواه . ولذلك كان التجاوب بيننا ظاهرا ، دون اخفاء ما في الضمير . وابدى الجنرال سروره من قرب التفاهم مع الجزائريين ، وكان هو اول من قال بهذه السياسة ، مما عرضه لاستقبال بشع عند زيارته الجزائر مع ده موليه رئيس الحكومة ، اذ رجمه المستعمرون والمتطرفون بالحجارة وبالبندورة ، بحيث اضطر رئيسه الى ان يطلب اليه الاستقالة ففعل .

واكد الجنرال شعوره الطيب نحو سورية وتمنى عودة العلاقات الحسنة معها ، لا سيما ان فكرة الانتداب زالت ولم يبق سوى ما يمكن ان يكون بين دولتين صديقتين تربطهما العلاقات الاقتصادية والثقافية بعقود رضائية .

لغط في دمشق حول اجتماعاتي بباريس

وعندما عدت الى دمشق سمعت لغطا يدور حول اجتماعي برجال فرنسا في روما وباريس . فزرت الدواليبي واطلعته على الاحاديث التي دارت بيني وبينهم ، فسر كثيرا ، لا سيما ان الاتفاق كان عقد ، وانا في لندن ، بين فرنسا وممثلي حكومة الجزائر . واستبشر الناس بحل هذه الازمة العالمية . وقال لي الدواليبي ان تقريرا ورد بانني اجتمعت بالجنرال دوغول ، بالاضافة الى اجتماعي بسفير فرنسا في روما . فأكدت له عدم اتصالي برئيس الجمهورية الافرنسية . ثم انني لم اعر هذا الامر اهمية خاصة .

لكنني عندما كنت سجينا في المزة ، قال لي رفيقي في الغرفة ، رشيد الدقر ، ان الجيش يتهمني بأنني اجتمعت مع الافرنسيين ومع بعض الممثلين الصهيونيين ، وبأنني اثرتهم على مهاجمة الحدود السورية في ١٩٦٢/٣/١٧ ، حينما كنت في روما .

فأبديت دهشتي لهذا الاتهام السخيف غير المعقول ، واكدت انني لم اجتمع مع اي شخص صهيوني او له صلة باسرائيل ، واوضحت لهم اجتماعاتي في روما وباريس وكيف كنت بذلك متفقا سلفا مع الدواليبي — وكان حاضرا معنا في غرفة السجن يسمع كلامي ويؤيده — وكيف ان نتيجة اتصالاتي كانت خدمة كبيرة لبلدي ، اذ اطلعت اولي الامر في باريس على وجهة نظرنا في قضية الاردن وتحويله ، مما لم يكن احد منهم مطلعا عليه بسبب فقدان الاتصال

الديبلوماسي بين سورية وفرنسا .

ولست ادري كيف وصل خبر اجتماعي مع سفير فرنسا في روما الى دمشق . فقد علمت من الدواليبي ، حينما اطلعته على الاحاديث التي اجريتها في روما وباريس ؛ بأنه كان على علم بها ولم يشأ ذكر المصدر . ولعل سفير لبنان في روما نقل الامر الى حكومته ، فرأى المكتب الثاني اللبناني ان يوصل الخبر الى المكتب الثاني بدمشق .

ومهما كان الامر ، فاني لم اجد في تحويل مسعاي في سبيل ايضاح موقف العرب من تحـويل الاردن ، والعمل على تخفيف مساعدات فرنسا لاسرائيل بتحويل انظارها نحو مصالحها الثقافية والاقتصادية في البلاد العربية ، ما اكافأ به سوى الحقد الاسود الذي يكنه نحوي بعض الساسة وبعض ضباط الجيش . وهو حقد كان يدعمه تشبث خارجي بابعادي عن الميدان السياسي ، لمخالفتي تفشي نفوذ احدى الدول الكبرى ووقوفي في وجهه .

ولذلك لم اجد غضاضة في ابداء الغايات النبيلة والوطنية التي دفعتني الى محادثة بعض الرجالات الرسمية والافرنسية ، حتى لو ادى الامر الى طـرح الموضوع علنا في الميـدان السياسي والقضائي . غير ان الذين اشاعوا عن رجالات سورية السياسيين ما اشاعوا ، وحملوا عليهم تلك الحملات الظالمة واعلنوا عزمهم على محاكمتهم ، لم يلبثوا ان عادوا الى السكوت وطمس كل هذه التهم ، ثم الى قبول التعاون معهم .

وعندما كنت في روما قام سفيرنا لدى الفاتيكان ، السيد انور حاتم ، باتصالات مع وزارة خارجية المقام البابوي لتحديد موعد لي لمقابلة البابا ، بعد عودتي من باريس . وقد قصدت من وراء هذه المقابلة مع البابا الى الافادة من معرفته بي حينما كنا في باريس في ١٩٤٧ ، هو سفير وممثل المقام البابوي وانا وزير مفوض لسورية ، للبحث معه في تطور قضية فلسطين منذ ذلك العام واثارة حماسه الديني للوقوف في وجه اعداء العرب المسلمين والمسيحيين . ولم يكن ليخفى عني ضغط الولايات المتحدة وكندا على الفاتيكان وتهديدهما بقطع المساعدات المالية والاعانات التي كانت تصـله من هذين البلدين . ولهذا وجدت الفرصة سانحة للقيام بمسعى يرمي الى تقوية معنويات الكرسي الرسولي ، واظهار شعور العالم المسيحي الساكن في الاقطار العربية ، والتماس مساندة اكبر مقام مسيحي

في العالم لقضية يشترك المنتسبون للديانتين الاسلامية والمسيحية في الاعتراض على ما جرى في الارض المقدسة من انتهاك للشعور القومي باحلال عناصر غريبة فيها محل ابنائها .

غير ان مرضي بعد عودتي الى روما لم يسمح لي بالمثول امام البابا في اليوم المحدد . ولم يكن بروتوكول الفاتيكان يسهل تحديد موعد قريب ، فعدت الى دمشق دون ان يتسنى لي القيام بهذه المهمة التي لم يكلفني احد بها ، بل فكرت فيها بنفسي مدفوعا بقوميتي وعروبتي .

وقد اقام لي سفراء المملكة السعودية والعراق في عاصمة ايطاليا حفلتين خاصتين في دارهما . فالتقيت هناك سفراء الدول العربية ، عدا السفير المصري الذي كان يتحاشى الاجتماع مع سفيرنا اسعد المحاسني . وما ذلك الا لان المحاسني كان يغمز من قناته ولا يترك فرصة دون ان يرفع صوته منددا بالاستعمار المصري وبما اصاب سورية في عهد الوحدة من اذى اصاب حريات ابنائها واموالهم واراضيهم ومتاجرهم ومصانعهم وسائر مقوماتهم .

اما الحفلة الوحيدة التي جلسنا فيها على مائدة واحدة مع سفير مصر ، فكانت تلك التي اقامها سفير تونس لمناسبة نقله من مركزه . ومما اثار الضحك والمرح الرجاء الحار الذي وجهه السفير المشار اليه الى صديقي اسعد المحاسني بأن لا يوجه الى السفير المصري كلاما يؤذيه . فوعده بذلك ، بعد ان تدخلت في الامر ورجوته اكراما لي بأن يساير صاحب الدعوة . وقد بر بوعده. وكان منظرا مضحكا ومؤلما معا موقف سفير مصر ، وهو يتجنب الجلوس والحديث معنا وينزوي في مكان قصي ، حيث يتكلم مطاطأ الراس ، منخفض الصوت ، مع احد السفراء الذين اشفقوا عليه وجلسوا معه .

والجانب المؤلم هو انفراط رباط المحبة والاخاء بين العرب في حفلة كهذه ، بدلا من ان يسود جوها روح التضامن والصفاء .

وبالفعل ،كان سفير مصر يبدو كأنه ابن الاسرة الذي يعكر صفو الجو العائلي ، اذ كان كل من سفراء سورية والاردن ولبنان والسعودية وتونس وليبيا والمغرب يشكو ما لحق ببلاده من اذى مرده الى الحركات الناصرية ومؤامراتها الاجرامية ، سواء لقتل زعمائها او للسيطرة عليها والتحكم بامورها عن طريق بث روح العصيان في نفوس الضعفاء من ابنائها ومدهم بالمال والمنشورات والاسلحة والذخائر لاثارة الفتن وقلب نظام الحكم ، سواء كان

نيابيا دستوريا او كان ملكيا .

وعند اقامتي في لندن ضيفا على ابن عمي عبد الرحمن ، سفيرنا لدى البلاط البريطاني ، اذاعت المحطات اللاسلكية نبأ التوقيع على اتفاقات افيان بين الوفد الافرنسي والوفد الجزائري ، حصلت الجزائر بموجبها على استقلالها وسيادتها . فامتلأت القلوب فرحا وغبطة بانتهاء جهاد اخواننا العرب على خير ما كانوا يأملوه ، واستبشرت باكتمال استقلال جميع الدول العربية ، واملت ان تعود الى التصافي لاملاء الفراغ السياسي في الشرق الاوسط بالتضامن بين جميع ابناء العروبة للحفاظ على ما حصلوا عليه بعد جهاد بدأ في ١٩١٢ وانتهى في ١٩٦٢ .

واحببت الاستفادة من وجودي في لندن ، عاصمة الديموقراطية وصاحبة الفكرة البرلمانية ، فزرت مجلس النواب ومجلس اللوردات برفقة ابن عمي السفير ، وجلسنا في شرفة الديبلوماسيين في مجلس العموم . ولشد ما كان عجبي عندما وجدت قاعة الاجتماعات خالية الا من اربعة نواب ووكيل وزير واحد . والاغرب من ذلك ان احد النواب كان جالسا على مقعده ورافعا رجليه فوق المنضدة الموضوعة امام كرسي الرئاسة .

ولم يكن مدار البحث موضوعا هاما ، وهذا يفسر اقتصار النواب الحاضرين على اثنين من مؤيدي الحكومة واثنين من المعارضين . وكان وكيل الوزير يتكلم بكل برودة والنواب يجيبونه باعتدال مماثل . ولم تكن معرفتي باللغة الانكليزية كافية لفهم ما كان يدور من المناقشة . لكن ابن عمي السفير اسعفني واعلمني بأن الامر يتعلق بالابناء غير الشرعيين المولدين في الحرب العامة ، ومشروع الحكومة باعطائهم بنوة شرعية .

وقلت في نفسي لو سمع او شاهد السوريون ان نوابهم لا يهتمون بحضور جلسات المجلس ، وان جلسة عقدت بحضور اربعة نواب فقط ، لكانت الصحف والاوساط السياسية اقامت الدنيا واقعدتها واثارت حملة شعواء ضد الحكومة وضد المجلس . ولربما كان انتهز احد الضباط المهوسين الفرصة ، فقام بانقلاب وثورة ضد الرجعية والراسمالكة والانتهازية والشعوبية ، متهما اياها بالسير الاعوج . وعلى اي حال ، كان الانطباع عندي في مجلس العموم البريطاني ان القوم يفهمون الحكم النيابي على غير ما نفهمه نحن ، وانهم لا ينكمشون بالمظاهر ، وان الحياة الحزبية تتجلى بكل

معانيها . فنائب واحد يكفي للتكلم باسم الحزب والدفاع وحده عن نظريته في المجلس ، الحكومة بدورها تكتفي بأحد وزرائها او بأحد وكلاء الوزراء للدفاع عن مشروعها ، بينما كان عدد المستمعين في الجلسة التي حضرتها يزيد عن خمسين مستمعا . وذكرت لهذه المناسبة جلسة عقدها مجلس النواب السوري بمطلع ١٩٦٢ بحث فيها مشروعا يتعلق بالنزو الاصطناعي الذي تقوم به وزارة الزراعة . وكانت الساعات التي خصصت للمناقشة ، كما كان عدد المتكلمين في الموضوع من النواب اضعاف اضعاف ما خصص في مجلس العموم البريطاني للمناقشة التي حضرتها .

وما اقوله في هذا الشأن لا يرمي الى الحط من قيمة الحياة النيابية عندنا ، اذ انني لا ازال مقتنعا بأن هذا النوع من الحكم هو اصلح من سواه نسبيا ، رغم ما فيه من بطء ومن مساوىء لا ينكر وجودها . الا ان اي نظام لا يخاف الحاكم من حسابه ، بل يترك اليد طليقة ليعمل على كيفه بدون مراقبة ، لهو نظام لا يؤمن الحرية والديموقراطية ولا يضمن حكما صالحا بعيدا عن الاهواء . وعلينا ان نتقبل مساوىء الحكم الدستوري النيابي الديموقراطي ، تجنبا للوقوع في مخالب الدكتاتورية المشؤومة .

وغادرت روما عائدا الى دمشق . وقضت الطائرة الكوميت السريعة ثلاث ساعات وخمسين دقيقة بين مطار روما ومطار دمشق . ولا يسع المرء الا ان يذكر انه كان عليه ان يقضي ستة ايام او اكثر ليصل من دمشق الى بيروت برا ، ثم منها الى نابولي بحرا ، ومن هناك الى روما بالقطار . هذا ما اوصلتنا اليه الاختراعات الحديثة ، بحيث لم يعد احدنا يجهد نفسه او يرهقها ، سواء بالسفر او بالتمتع بنعم الحياة ولذائذها المتوفرة بأهين حال . غير ان متعة العيش الهين على هذا الشكل اللذيذ لا يعادلها انشغال الفكر بتطورات حالة البلاد وباخطار الحروب والانقلابات ، حتى اصبح واحدنا ينام على السرير ذي الفراش الوثير ، لكن باله مشغول في كيف يستفيق في الصباح حيا او مقتولا ، غنيا او فقيرا ، هادىء البال او مضطرب الفكر والجنان .

فيا ليت هذا الرفاه ما كان ، ولا كان ما يرافقه من اضطرابات مادية وفكرية افقدتنا لذة العيش الهنيء الذي كنا نحلم به ، بعد ان تطور العالم في اربعين سنة اكثر ما تطور في عصور عديدة .

الفصل الرابع

انقلاب ٢٨ اذار ١٩٦٢ و ١٩٦٣

وصلت الى دمشق من اوروبا في صباح ٢٤ آذار ١٩٦٢، فزارني في الدار لفيف من الاصدقاء والنواب ، وكلهم متجهم الوجه مقطب الحاجبين ، يردد نغمة واحدة : « الامور لا تسير على ما يرام . والجميع يتوقعون احداثا سيئة . » ورووا لي النقاش الذي حصل بين النواب والحكومة ، وخاصة بين الحوراني والدواليبي ، بشأن اعادة الحريات . ثم اكدوا لي ان الحكومة صائرة الى الاستقالة بدليل ما لمح به رئيسها عندما قال : انكم سوف تركضون وراءنا وتتمسكون بأذيالنا لابقائنا في مراكزنا الوزارية .

وكنا جالسين لدى رئيس مجلس النواب عندما وصلت الينا اشاعة استقالة الوزارة . وكان كل منا بين مصدق ومكذب ، حتى دخل الدواليبي واكد الخبر . ولم يشأ ابداء السبب الى ان خلونا به ، ففشى السر قائلا بأن الجيش يتداخل في الامور ويريد قلب الاوضـــاع .

دعوني الى القصر الجمهوري بعد استقالة وزارة الدواليبي

ودعيت مساء ٢٧ آذار الى دار الضـــافة لمقابلة رئيس الجمهورية ، فوجدت عنده الكزبري والدواليبي والعسلي والحوراني والغزي . وبدأ الرئيس الحديث قائلا بان الجيش ثائر ضد القانونين اللذين اصدرهما مجلس النواب (بشان التأميم وبشان الاصلاح الزراعي) وبانه يطلب العودة الى الاحكام السابقة . فسألناه : « هل هذا كل ما يريد ؟ » فأجاب : « لا . انه يريد ابعاد الوزارة الحالية عن الحكم (وكانت قد استقالت) ويصر على ان يستقيل من النيابة بعض الشخصيات . » وقد اعلمنا سعيد الغزي بانه اطلع على جدول غير المرغوب فيهم من النواب ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي وانا وسوانا ، وان ثمـــة مطالب اخرى تتعلق بصميم الدستور . ثم اخرج من جيبه ورقة كبيرة الحجم واشار اليها ، لكنه لم يطلعنا على فحواها .

وقلت للرئيس بأن هذا الطلب لا بد ان يكون سبقته حوادث وامور ادت الى الحال الذي نحن فيه . فلِم لم تطلعنا على الاوضاع لنتدارسها ، عسانا نجد حلا مرضيا لها ؟

فأجاب بانه سعى كل جهده ليحول دون الانقلاب الذي يريده الجيش . لكن الامر اعياه ، فدعانا ليستشيرنا في الامر .

فعجبت كيف انه ورئيس الحكومة كتما عنا سوء المصير ، طيلة هذه المدة ، ولم يخبرانا بالحقيقة الا بعد ان عدما الوسائل للابقاء على الاوضاع .

فتحجج الرئيس بأن الامور كانت تبحث في مجلس امن الدولة ، وانه مع الوزراء كانوا مقيدين باليمين الذي اقسموه بكتمان ما يدور من ابحاث وما يتخذ من قرارات . فقلنا له ان هذا العذر غير مقبول ، واننا على اي حال سنعود الى المجلس لنخبر النواب ولنطلب اليهم اختيار وفد يجتمع معكم هذه الليلة .

وعدنا الى الندوة النيابية ، فجمعنا النواب في قاعة المجلس ، لكن بشكل غير رسمي . ولمحنا للنواب بما لمسناه من الوضع الشاذ وطلبنا اليهم اختيار هيئة تتولى معالجة الموقف ، وخاصة تأليف الحكومة الجديدة . وبينما كنا نستمع الى اراء الرفاق ، وصلت الينا دعوة من الدكتور ناظم القدسي الى الحضور مرة ثانية الى دار الضيافة مع العسلي والحوراني . فاعتذرنا من الحاضرين وسرنا في طريقنا . ولم نكد نجلس مع الرئيس ، حتى وصل على اعقابنا وفد قوامه رشاد جبري ودهام الهادي وعصام العطار واحمد عبد الكريم وبعض النواب الآخرين . فاضطرب الرئيس للوهلة الاولى وقال لا يسعني استقبالهم . غير ان الكزبري رجاه بأن لا يردهم على اعقابهم ، ثم ذهب اليهم وعاد قائلا بأنهم يصرون على حضور هذا الاجتماع . فما كان من القدسي الا ان استدعاهم . فجاءوا وجلسوا معنا وتكلم الجميع ، ما عداي ، بما لا يخرج عن حديث الجلسة السابقة . ثم خرجنا وتركنا الحاضرين الجدد عند الرئيس وانتظرنا ان ينهي اجتماعه معهم . ولما طال بهم الامر ، تركنا القصر وذهب كل منا لداره .

وفد من الضباط يصر على حضور الاجتماع في القصر

وقد علمت فيما بعد ان المجتمعين اتفقوا مع رئيس الجمهورية على قبول طلبات الجيش ، وانهم فوضوه بتأليف حكومة جديدة ، ثم انسحبوا من الجلسة . فما كان من الرئيس سوى تكليف السيد سعيد الغزي بتأليف الوزارة فورا . فاخذ هو وبرمدا والدقر باختيار

الوزراء الجدد . وظلوا هكذا حتى الساعة الواحدة . وتولى برمدا حمل اسماء الوزراء الى دار الاذاعة لكي تنشر في الساعة السابعة صباحا .

وقوع الانقلاب واعتقالي مع سائر الزعماء

وعندما استلقيت على فراشي ، بعـــد عودتي من قصر الضيافة ، لم يخطر في بالي ان الامور آخذة بالتطور بهذه السرعة ، وان الانقلاب الذي كان اعد له العقيد النحلاوي بدىء بتنفيذه في منتهى الدقة . وبينما كنت غارقا في النوم ايقظتني الخادمة وقالت لي بأن ضابطا يريد مقابلتك . فقلت في نفسي : اعوذ بالله من الشيطان الرجيم . وادركت على الفور ان الانقلاب حصل وان الضابط جاء لتوقيفي واخذي الى المزة . فقمت من فراشي وذهبت اليه حيث كان واقفا خلف الباب الخارجي ، فسألته بعد التحية عما يريد ، فقال بكل تأديب وتواضع ان ثمة اجتمـــاعا معقـــودا في الاركان العامة للجيش ، ورجا مني تلبية دعوة اللواء لحضوره فورا . فأيقنت ان الامر كما توقعت لانه من غير المعقول ان يعقد اجتماع في الساعة الثانية والنصف صباحا . فقلت للضابط : « اصدقني القول . اذ يلوح لي ان ثمة انقلابا ، وانك آت لاخذي الى المزة . » فراح يفرك يديه ويقول : « اعوذ بالله ، يا دولة البيك . فالامر لا يخرج عما قلت . ارجوك ! » فقلت : « طيب ، لكن ليس لدي سيارة الآن . » فاجاب بأن معه سيارة ، وهي تحت امري ! »

ولم تنطل علي الاكذوبة . وقلت له : « على اي حال ، سالبس ثيابي وآتيك حالا . » وعدت الى غرفتي واخذت بارتداء ثيابي ، دون استعجال او تطويل . ثم نزلنا الدرج معا ، فلما وصلنا الى الشارع رايت امام البيت سيارة شحن وعددا من شرطة الجيش ، فتأكد حدسي . وابتسمت للضابط ، وهززت برأسي ، فراح يحاول ان يتوارى عن نظري . واركبوني الى جانب السائق ، وجلس ضابط الى يميني . وسارت بنا القافلة حتى قيادة الشرطة العسكرية ، فنزلت وانتظرت في الساحة ، دون ان انبس ببنت شفة ، منتظرا النهـــاية .

وخرج من احدى الغرف السيد لطفي الحفار ، فحياني ووقف الى جانبي . وبعد هنيهة دعونا الى ركوب سيارة جيب . وكان البرد شديدا تلك الليلة ، وكانت الريح تدخـــل الينا من خلال الثقوب والشبابيك المفتوحة . ولف الحفار راسه بالعباءة ليتقي لفحة البرد على راسه العاري . اما انا ، فكنت البس رداء سميكا وطاقية من

الفرو حمت راسي من البرد القارس . واسرعت بنا السيارة الى سجن المزة ، فدخلناه للمرة الثانية بعد انقلاب حسني الزعيم . وهناك اقتادونا الى قاعة كبيرة وجدنا فيها عددا وفيرا من رفاقنا في المجلس ، من نواب ووزراء . فعانقنا بعضنا بعضا ، والابتسامة تعلو شفة كل واحد منا . ثم انقلبت تلك الابتسامات الى ضحكات عالية ، صرنا نطلقها كلما دخل رفيق جديد .

وكان الحراس يطلبون من كل داخل تسليم جميع ما في جيوبه ، فيعدون النقد ويسجلونه ، ثم يطلبون تسليمهم ايضا ربطة العنق والحزام وحتى ربطة الحذاء . وكانوا يتأكدون من اننا لا نخفي سلاحا ناريا او خنجرا او موسى وذلك بتفتيش جيوبنا وتحري ما تحت ثيابنا وداخل سراويلنا .

وكانت القاعة فسيحة ، طولها نحو ١٥ مترا وعرضها نحو ستة امتار ، يجتازها طولا ممر واطىء ينتهي الى غرفة صغيرة ، فيها مستراح وحنفية ماء .

وكانت الارض مفروشة بالشمينتو وعليها بعض الافرشة الملوءة حصيراً . فجاءونا باغطية صوفية ووزعوها علينا بمعدل غطاء واحد لكل سجين . واضطررنا الى الالتحاف بها بسبب البرد القارس .

والغريب ان احدا منا لم يبد منه استغراب او احتجاج ، كأننا كلنا كنا متوقعين ما حدث . بل كانت النكات والحكايات الطريفة تطلق على اكثر الالسنة ، فتتردد اصداء الضحك والقهقهات . وكان حراسنا الاربعة ينظرون الينا ، كما ينظر الممرضون الى مرضاهم من المجانين .

ثم طيف علينا بأباريق الشاي ، فساعدتنا على مقاومة البرد . وكان آخر من دخل علينا رئيس الوزارة معروف الدواليبي ونائبه جلال السيد . وكان هذا الاخير منفعلا عندما دخل ، لكنه ما لبث ان انسجم معنا عندما شاهد موقفنا اللامبالي وسمع ضحكاتنا .

وفتح الباب ودخل رقيب طلب الى الكزبري مرافقته . وخشينا عليه ان يصيبه سوء ، لكنه قام من فراشه مبتسما وتبع الرقيب . فساد سكوت ، ورحنا نفكر في سبب هذه الدعوة .

وبعد ربع ساعة عاد الينا زميلنا ، فاستقبلناه بالهتاف . وقال لنا انهم طلبوا اليه ان يكتب استقالته من رئاسة المجلس ، ففعل . فقلنا : « بسيطة ! » لكنهم ما لبثوا ان اعادوا عليه الكرة واستدعوه

ثانية ، فانشغل بالنا هذه المرة . لكنه عاد بعـد قليل وانبأنا بأنهم طلبوا اليه تغيير كتاب استقالته بأن يجعله موجها الى قائد الجيش بدلا من مجلس النواب ، فامتثل ايضا وعاد سالما . فأعدنا عليه التهاني ، فيما ظهر لنا ان الامر على شيء من « الولدنة » .

وما لبث المذياع ان بـدأ باسماعنا قطعات من الموسيقى العسكرية ، فتهيأنا لسماع اول بلاغ . وما طـال انتظارنا ، اذ سرعان ما سمعنا ان قيادة الجيش قامت بحركة وطنية (وكل هذه الحركات وطنية بطبيعة الحال) واستولت على الحكم وانقذت البلاد من شرور الرجعية الاستعمارية العميلة ، الى آخر النغمة اياها ، وان بلاغات سوف تذاع على التوالي .

ثم اعلن حل مجلس النواب ، واستقالة رئيس الجمهورية ، واعتقال اعضاء الوزارة وفريق من النواب ، وقرب احالتهم على القضاء واعادة الاوضاع السليمة .

وكنا نتساءل ما اذا كانت الحركة ناصرية او عسكرية محلية فحسب ، لان البلاغات كانت غامضة من هذه الناحية ، بعكس ما كانت تردده صراحة من ان النواب الغوا الاصلاح الزراعي والتأميم وزادوا رواتبهم واستحصلوا على رخص استيراد سيارات خاصة بهم ، وان الوزراء استغلوا وظيفتهم بالارتشاء وبـذل الخدمات لانصارهم لكسب الشعبية الرخيصة ، الى آخر ما هنالك من التهم المختلفة ، الا فيما يتعلق بتعديل ثانوي في قانوني التأميم والاصلاح الزراعي .

اسماء اهم الموقوفين وكيفية المعاملة بالسجن

وكان عدد الموقوفين في قاعتنا خمسة وثلاثين شخصا ، خمسة منهم تولوا سابقا رئاسـة الوزارة ، وهم الكزبري والدواليبي والعسلي ولطفي الحفار وانا . وكان بينهم جميع الوزراء في وزارة الدواليبي ، باستثناء رشاد برمدا ، وهم جلال السيد ورشيد الدقر ومحمد عابدين وسهيل الخوري وعبد الرحمن الهندي واحمد قنبر وبكري القباني وعدنان قوتلي وفؤاد العادل ومصطفى الزرقا و احمد علي كامل ومحمد الشواف ومحمود العظم ونعوم السيوفي - اما من النواب فكان بينهم فيضي الاتاسي وسعيد تلاوي وعبد الكريم دندش وعوض بركات وزياد اسماعيـل وعادل العجلاني وحنين صحنـاوي .

واما الموقوفون من غير النواب فكانوا قلة . ثم زاد عددنا بمجيء السيد رشدي الكيخيا ، رغم انه كان طلق السياسة منذ

١٩٥٨ ، ولم يقبل ترشيح نفسه في ١٩٦١ ، لا للنيابة ولا لرئاسة الجمهورية . وكان اكثرنا تضايقا النائب حنين صحناوي . فقد التف بحرامه ، وقعد القرفصاء ، وضم يديه ، وارخى راسه متمتما بصوت منخفض ما لم تستطع الآذان التقاطه . وكان يهــز راسه ، ذات اليسار وذات اليمين ، ويمد يده الى الامام مشيرا باصبع الشهادة وهو يقول : « لا ... لا .. لا ... لا ما بيصير ... ما بيصير ابدا .. مش ممكن ... » وكنت جالسا مع بعض الرفاق المرحين ، فسالتهم : « هل تحزرون ماذا يتمتم صديقنا حنين وعلام يشير ، وعلام يعترض ؟ » فأجابوا : « انه يحسب ما يخسره من جراء نزول اسعار الاسهم لسبب الانقلاب الظاهرة نواياه واهدافه التقدمية ! اما ما يشير اليه معترضا ، فهو وضعنا الآن . وهو يتصور انه يخاطب زوجته وانه يقول لها بالافرنسية ما يلفظه بالعربية ... » وهكذا ظل المرح سائدا الجو ، والنكات والنوادر تتعالى بصوت عال ازعج حراسنا ، فامرونا بالتزام السكوت والا فانهم يفرقون جمعنا . فخفنا من ذلك اكثر من خوفنا من التلويح باحالتنا الى المحاكم ، وصرنا نسايرهم حينا ونسكت ، متطلعين الى وجوه بعضنا البعض ، حابسين الضحكات بين شفاهنا ، الى ان ينطلق احدنا بقهقهة عالية ، فيتبعه الجميع ، بمن فيهم الحراس !

وهكذا ، الى ان دخــــل علينا نفر من الجنود ، فسحبوا الحرامات عنا وطلبوا افرشة القش . فاعترضنا وتمسكنا بممتلكاتنا ، فطيبوا خاطرنا وقالوا انهم سينقلوننا الى اماكن افضل . وبعد فترة ، جاء رقيب وتلا اسماء ستة من الرفاق واشار عليهم باللحاق به . فسألناه : « الى اين ؟ » فأجاب : « الى الغرف الخاصة ! » فأوجسنا خيفة من ان تكون المآوي الجديدة في السلولات ، او الغرف المنفردة ، وسكتت اصوات الضحك !

وعندما جاء دوري وستة من الرفاق ، ودعنا الباقين ولحقنا بالنقيب . فقادنا في ممرات طويلة يقطعها سلالم عديدة ، نزلنا بعضها وصعدنا البعض الآخر ، حتى وصلنا الى ممر طويل فيه ابواب ثلاثة ، دخلنا احدها . واذ بنا ضمن غرفة لا يتجاوز طولها وعرضها ثلاثة امتار بثلاثة . ورأينا الافرشة اياها ممدودة على الارض ، وفوق كل منها حرام ومخدة مملوءة قشا وحصيرا ... وكان للغرفة طاقة صغيرة عالية لم يسمح لنا بفتحها ، وباب اغلقوه علينا واقفلوه .

ووجدنا انفسنا في الغرفة : معروف الدواليبي ومصطفى الزرقا

وعلي احمد كامل ورشيد الدقر (الاخ رشيد ...) ومحمد عابدين، من الوزراء ، وحنين الصحناوي وانا من النواب .

وقرب الساعة العاشرة ، فتح الباب . ودفعوا لنا بابريق شاي وكاسات من الصفيح ، وبقطعة من الخبز مع كمية من الزيتون . وتوزعناها ، فكان نصيب كل واحد منا خمس زيتونات !

وقرب الساعة الثانية بعد الظهر ، فتح الباب ودخل نقيب ومعه سبعة صحون من الصفيح مليئة بالمرق والخضار ، ومثلها مليئة بالارز مع كمية من الخبز . ولما سألناه عن الملاعق او الشوكات ، اجاب بانها ممنوعة . واحترنا كيف نتناول غداءنا ، ابالاصابع ؟ اليس بذلك رجعة الى العصور السالفة وابتعاد التقدمية ؟

وفي المساء تكرر الامر . والتزمنا الصيام الا عن الخبز — الذي كنا نقطعه بأصابعنا بسبب فقدان السكاكين الممنوعة ايضا — والبيض المسلوق والزيتون . وكنت غير متضايق من حرماني من الاكل ، لانني كنت محروما من الانسولين الذي استعمل كل صباح زرقة منه لمعالجة مرض السكري . غير ان نظام الاكل هذا لم يحل دون ارتفاع عيار السكر في دمي ، فاصابتني نوبة من الرجفان العصبي مع البكاء الذي لا سبب له الا تخرش الاعصاب التي تسيطر على هذا الانفعال . فضج رفاقي وراحوا يطرقون على الباب بايديهم بعنف ويصرخون باعلى اصواتهم : طبيب ... طبيب . خالد بك يعاني ازمة حادة ! فملا الضجيج من الغرف الاربع الاخرى المليئة برفاقنا . وهرع الحراس ومعهم الضابط مدير السجن ، فسألوني عما بي فلم اجب . وقال لهم رفاقنا : « انتم تقتلون هذا الرجل بمنعه من استعماله علاجه ! » فظهر على وجه الضابط علائم التأثر والتخوف من ان يصيبني مكروه داخل السجن ، فهتف لرؤسائه فجاء طبيب وفحصني واشار بضرورة اعطائي فورا زرقة من الانسولين . ولما قيل له اني لا آكل ، خرج عابسا .

وفي المساء ، بينما كنا مضجعين على فراشنا الوثير ، فتح الباب فجاة وطلب الحارس من رفيقنا الصحناوي ان يلحق به . فقام صديقنا وسار يتمايل يسارا ويمينا وهو لا يعلم الى اين يقودونه . فطمأناه بانه ذاهب الى داره . وكانت لحظات محزنة حقا . فالرجل لم يتعاط السياسة اطلاقا طيلة حياته ، الا اذا اعتبر تسلمه وزارة المالية في الوزارتين اللتين الفتهما في ١٩٤١ و ١٩٤٨ ، ثم انتخابه نائبا عن دمشق في ١٩٦١ عملا سياسيا . وكان رفيقنا غير معتاد

على حياة التقشف ، ولا دخل في حياته سجنا ، ولا قيدت حريته ، ولانام الا على الاسرة الوثيرة حقا ، ولا تناول الطعام وهو جالس القرفصاء ، بصحون من الصفيح ، ودون ملاعق وشوكات ، ولا حرم من المشروبات الروحية ولا من السيكارات . وكان جسمه ، الى ذلك ، نحيلا بحيث ان عظامه كانت تلامس الارض الخشنة وهو جالس او مضجع دون ان تخفف عنه الالم طبقة من اللحم والشحم . وكان سرورنا عظيما بخروجه من السجن ، رغم حرماننا من رفيق انيس . وتعانقنا ، ثم اوصاه كل منا بأن يبلغ عائلته انه لا يزال حيا ، وان يصف لها حالتنا المادية السيئة التي لم تؤثر على قوة معنوياتنا. وخرج الصحناوي ؛ تاركا وراءه وحشة يشعر بها كل من يودع صديقا مسافرا ، فيما يبقى هو على الرصيف ، واي رصيف ! وهكذا قضينا يوم التاسع والعشرين من آذار ، دون ان يسمح لنا بالخروج من الغرفة . وفي الصباح جاء احد ممرضي المستشفى العسكري ومعه كيس مملوء بالادوية المرسلة الي من داري ، بينها زرقات الانسولين ، وحقيبة صغيرة فيها ثياب داخلية وزجاجة ماء كولونيا كان لوصولها الاثر المنعش عند الرفاق .

بقي علينا امر الطعام . وجاءنا من يسأل : « هل توافقون على استجلاب طعامكم مشتركا من مطعم نادي الشرق ؟ » فرحبنا بالفكرة . وبدات « السفر طاسات » ترد علينا كل يوم . وقد ذكرني ذلك بايام المدرسة ، حين كنا نجلب طعامنا بالسفرطاسات ونشترك مع الرفاق بتناول الطعام . وهكذا عدنا الى حياة الشباب والتلمذة، بعد ان اشرفنا على الستين وصعدنا الى ذروة المراكز !

وبدات منذ اليوم الثالث تخف تدريجيا المعاملة القاسية التي لقيناها في الايام الاولى . فسمح لنا بالخروج سوية الى باحة التنفس، وصرنا احرارا في التكلم بعضنا مع البعض الآخر . اما اعضاء الشركة الخماسية الموقوفون في احدى الغرف الملاصقة لغرفتنا ، فلم يسمح لهم بالاجتماع معنا ولا بالتحدث الينا اطلاقا . ثم جيء بأسرة حديدية ذات طبقتين ، فخصص لكل واحد منا سرير يبعد عنا على الاقل رطوبة الارض .

وكان اشد ما يضايقنا انه لم يكن يسمح لنا بالخروج الى دورة المياه الا بالدور ، مهما كانت الحاجة ماسة الى الاسراع بالوصول اليها ، سواء عن مرض كمرض السكري او بنتيجة ازمة في المصارين !

وقد اتخذت كرسيا لاستعماله في دورة المياه ، من الكراسي القش الواطئة التي اجيز لنا شراؤها وجلبها ، هي وطاولة خشبية وادوات الاكل كالملاعق والشوكات والصحون .

وقوع انقسام في الجيش ورفع بعض القيود

ثم تحلحلت القيود ، فاجيز لنا جلب « ترانزستور » الذي اصبح صلة الوصل الوحيدة بيننا وبين العالم . كنا نستمع الى الاخبار والبلاغات . ولشد ما اثار انتباهنا ذات يوم ما اذيع من نداءات الى حامية حلب بالتزام الهدوء وبعدم الاسترسال في ما يعرض البلاد للخطر . وكان كل ذلك مدعوما بمارشات عسكرية طيلة النهار والليل . فتحقق لدينا ان شيئا ما حدث ، فاقلق سادة دمشق الجدد . لكننا لم نهتد الى حقيقة ما يجري . فصرنا نترقب الحوادث ورؤسنا مجتمعة حول الترانزستور ، حتى كان يوم فهمنا فيه ان عصيانا عسكريا قام بحلب ، عقب مؤتمر عقد بحمص ، ابعدت بموجب قراراته الشخصيات العسكرية التي قامت في دمشق بانقلاب ٢٨ آذار .

وهكذا ابعد النحلاوي والهندي والرفاعي ورفاقهم واركبوا طائرة نقلتهم الى سويسرا . وتناهى الينا ان الوضع اشبه ما يكون بحرب داخلية بين جماعة دمشق الجدد وجماعة حلب الذين احتلوا المدينة والمعسكرات ورفعوا علم الوحدة وصور عبد الناصر ، وان الطائرات العسكرية الموالية لقيادة دمشق قصفت محطة الاذاعة في حلب وسواها من الابنية العسكرية ، وان ثمة قتلى وجرحى من الضباط . فبلغ بنا التأثر مداه ، وهلعنا لتأزم الحال على هذا النحو ، وخشينا ان تنتهز اسرائيل فرصة اصطدام الجيش السوري ، بقطعاته المختلفة ، لتدخل البلاد وتفرض عليها خطة معينة !

وحررت كتابا وقعه جميع الرفاق المسجونين ، موجها الى القيادة العامة ، ناشدناهم فيه باسم الوطن الا يجعلوه يتمزق ، واعلنا عن استعدادنا للاسهام في ما يؤدي الى رتق الفتق . كما طلبنا ارسال ضابط للتحدث معه . ولم يشأ رئيس الحرس استلام رسالتنا المكتوبة ، لكنه وعد بنقل مضمونها شفاها . الا اننا لم نتلق اي جواب !

وبعد ان ارتاح ضباط القيادة الجديدة الى نتيجة قمع حركة حلب والقاء القبض على المسؤولين عنها ، سمح لنا بان نستجلب من مكتبة السجن كتبا للقراءة وادوات تسلية ، كطاولة للزهر او الشطرنج . وصرنا ، بالرغم منا ، نقضي اوقاتنا في القراءة او في التلهي بهذه الوسائل ... او في النوم والخلود الى الراحة والهدوء،

تقطعهما نكات وقصص تاريخية او مضحكة .

ولا ادري كيف كنا في هذا السجن نترك لنفوسنا ان تمرح ، ناسية ما نحن فيه وما تعانيه البلاد من اضطراب . فكأننا لم نعد تلك الزمرة التي اخذت على عاتقها مسؤولية الحكم طوال خمس عشرة سنة منذ الجلاء الافرنسي ، ولا اولئــك الاعضاء في الوزارة ومجلس النواب المطاح بهما ، ولا ايا ممن له اية علاقة بما يجري في البلاد من اضطراب وعدم استقرار .

وان كان فريق منا ومن المنتسبين لاحزاب او فئات اخرى — كعصام العطار واكرم الحوراني ورشاد برمدا واتباعهم — بقي خارج السجن طليقا حرا فلم يكن يعني ذلك انهم تولوا الحكم محلنــا ، واستلموا دفة الامور . فلو كان الامر كذلك لاعتبرنا ان هيئة سياسية ابعدت وحل مكانها هيئة اخرى . لكن هؤلاء بقوا معزولين عمليا ، دون ان يترك لهم سوى الراي يستمع اليه ، في اجتماعات عقدت في مبنى الاركان ولم يكن لها بالفعل نتيجة ملموسة .

وارتخت القيود اكثر فاكثر ، فبدا كل منــا يستقبل اهلــه واصدقاءه الذين يسمح لهم بهذه الزيارات ، على شرط ان يحضر رئيس الحرس المقابلات . وبذلك انتفت امكانية استطلاع الاخبار الا القليل . وحدثت لزميلنا الاستاذ مصطفى الزرقا حادثة طريفة ، وهي انه ذات يوم دعي للنزول الى غرفة رئيس الحرس لمقابلة احد الزوار . ولما عاد بعد مدة قصيرة ، كان وجهه شاحبا . واخبرنا بما حدث معه ، وهو ان الزائر ناوله علبة سكاكر ووضع في يده بخفة ورقة صغيرة مطوية ، ظانا ان رئيس الحرس ، بوقوفه الى جانب النافذة ، لا يعير انتباها لما يجري في الغرفة . لكن سرعان ما التفت الضابط وامسك بيد الزرقا وعمل على اخذ الورقة منه . لكن الزائر كان اسرع منه ، فخطف الورقة ووضعها في فمه وعلكها ثم بلعها . فالقى القبض على الزائر واعيد الزرقا الينا . ثم صار يتساءل عما كانت تحويه تلك الورقة ، عمــا سيكون نصيب الزائر مـــن العقاب . وقد اضطربنا كلنا وخشينا ان يلحق بالزرقا ورفيقه سوء ، اقله عزل الزرقا عنا والقاؤه في سجن منفرد ليذوق على الاقل عذاب الوحدة والانفراد . لكن الله لطف به ، فلم تتبع هذه الحادثة اية ذيول .

والحادث الطريف الآخر هو انه بينما كان زميلنــا معروف الدواليبي جالسا على الكرسي مستسلما للحلاق الذي خصصوه

لجميع المعتقلين – وهو زميل لهم في الاعتقال بسبب حادث اخلاقي راح الحلاق يجر موساه على جانبي لحية الدواليبي الصغيرة ، معطيا انتباهه لما كنا نتداوله عن نتائج الحوادث الاخيرة . ونجأة زالت لحية الدواليبي من الوجود . وصرخ الحلاق معتذرا ، فالتفتنا . واذا بصديقنا حليق الذقن يلحمس على الشعرات القليلة التي نجت من الموس . فضحكنا وضحك الدواليبي معنا . فلعله رضي بالتخلص من ذقنه على اهون سبيل وبدون ان يتحمل مسؤولية اجتزازها . وهنأناه بأن موسى الحلاق لم تصل الى حنجرته ، والا فلا سمح الله !

وليت بمقدور القارىء ان يرى كيف كان كل واحد منا يقوم بدوره في غسل الصحون والكاسات وادوات الاكل ، ثم تنشيفها واعادتها الى مكانها ، فضلا عن الكناسة وازالة الغبار عن الارض . وترتيب الاسرة وتنظيم الغرفة بمقاعدها الخشبية الواطئة وبمائدتها الخشبية ، وتجميع قشور التفاح والموز والبردقان لنقلها الى الخارج . ولو استطاع القارىء مشاهدة هذه المناظر لراى بام عينه كيف كان هؤلاء الزعماء المترفون في حياتهم الخاصة والمتهمون بانهم يمثلون الاقطاع والرجعية والارستقراطية الطبقية يتولون بانفسهم دون أي اشمئزاز او تبرم تلك الخدمات التي كانوا يعهدون بها الى خدمهم .

وكنت اشارك رفاقي ، على قدر طاقتي ، في بعض هذه الخدمات ، رغم الحاح الشبان منهم في ان لا اتعب نفسي بذلك . وانه ليطيب لي ان اسجل هنا ما لقيته منهم ومن سائر الرفاق من عناية خاصة بي ، وتجنيبي القيام والقعود ، وتعاطي ما لا يأتلف مع مقتضيات حالتي الصحية . فشكرا لهم ومنة .

وكانت الاشتراكية تتجلى في السجن بتقاسمنا كل ما يرد الى احدهم من انواع المآكل ، لاسيما الفاكهة التي اصبحنا لا نجد سبيلا الى استهلاكها لكثرة ما كان يرد لنا من اصنافها المتعددة . وكان الحراس يرفضون ان يأخذوا منها ولو تفاحة واحدة ، حتى لا يتهموا بأننا نرشيهم . وكنا نتمنى ان نعطي صندوقا او عدة صناديق من الفاكهة لقاء موسى نستطيع بها تقشيرها .

غير اني تمكنت ، في اواخر ايام السجن ، ان احصل على موسى صغيرة كنا نستعملها ثم نخفيها حتى لا يراها الحراس فيأخذونها منا . فتصوروا ما اغلى قطعة صغيرة من الحديد في وقت الحاجة اليها .

على ان صديقنا الاستاذ الزرقا كان يلح على الحراس ، كلما

جاءه واحد منهم ، في جلب آلات الحلاقة الثلاث التي يستعملها لتنظيم لحيته . وكان يقضي الساعات في تجميلها كأنه ذاهب الى عرسه . وكذلك كان يملأ الصفحات التي كانت توزع علينا لتدوين الاغراض البيتية التي نريد جلبها من دورنا . غير اننا وجدنا بعد التجربة ان نصيبها كان سلة المهملات .

ولم ينفعنا سوى اهلنا عندما كان يسمح لهم بزيارتنا ،فيرسلون الينا حاجاتنا بعد ان تمر على مراقبة الشرطة العسكرية في المدينة ، ثم على مراقبة حرس السجن قبل ان يصل منها ما لا يرى بأسا من دخوله حرم السجن .

وبلغنا ان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي معتقل في المستشفى العسكري ، وان طلبه الانتقال الى حيث كنا للخلاص من وحشة الوحدة لم يستجب ، فبقى معزولا وحيدا . وكانت الاحاديث بين المعتقلين تدور على ما ليس في صالحه . وبدأت تتبلور فكرة بينهم بانه مسؤول في الدرجة الاولى عما حدث ، وانه لو لم يستأثر برغبة حل المشاكل بنفسه ، دون استشارة احد من النواب، ويمنع وزراءه من افشاء ما يسمعونه في الاجتماعات التي كانوا يعقدونها مع القيادة العسكرية ، لما كانت الامور وصلت الى هذا الحد من السوء والغموض .

وكانت المخاوف التي تسيطر على جمعنا هو ان تندفع البلاد، مرة اخرى في طريق الاتحاد مع القاهرة ، فيعود ذلك العهد الذي قام الجميع في وجهه . غير ان ما كنا نسمعه في الراديو وما كان ينقله الينا زوارنا اوحيا الينا بقليل من الطمانينة ، دون ازالة الشكوك والريب . وعلى كل حال فما الذي كان بمقدورنا ان نفعله ونحن محرومون من الحرية ومن جميع وسائل المقاومة،لا نرى نور الشمس الا نصف ساعة في اليوم ، ونقضي سائر الوقت في غرفة صغيرة موصدة الباب لا يدخل اليها النور الا من نوافذ ذات قضبان حديدية لا تمكن لمن كان جسمه اكبر من جسم الهرة ان ينفذ عبرها الى الخارج .

موقف الخنوع عند الشعب والزعماء

اما الشعب ، واما الزعماء رفاقنا ، سواء من صفنا او من الصف الآخر ، فكانوا يتفون مما يجري موقف المتفرج ، كأنما لا يصيبهم منه سوء ولا يلحقهم مكروه . فاين اولئك الذين هتفوا وملأوا الدنيا باصوات ارتياحهم يوم قام الجيش بقطع الصلة التي كانت تربطنا مع مصر . واين اولئك الذين انتخبونا وبعثوا بنا الى مجلس

النواب لندفع عن البلاد خطر العودة الى الماضي ولنبني كياننا الجديد على قواعد متينة . واين من كانوا يسيرون في الشوارع هاتفين بأسمائنا ، تسير « عراضاتهم » فيها وخطيبهم محمول على الاعناق يردد الشعارات الحماسية المألوفة ؟

والحقيقة انني لا ادري سبب هذا التراخي والتواكل و الخنوع ولا اجد لــه تفسيرا معقولا الا الانحلال واليأس وفقدان التنظيم الشعبي الذي كان الزعماء اتقنوه حين كانوا يقفون تجاه الجيش الافرنسي الاجنبي . اما الآن ، فلم يعمد زعماؤنا او انهم لم يقدروا على ذلك ، والجيش الذي يجابههم ليس جيشا اجنبيا ، بل جيش وطني مؤلف من ضباط وجنود لكل واحد منهم صلة او نسب بافراد الشعب.

ولا ينكر انه ، بالاضافة الى هذا العامل ، هنالك عوامل اخرى لا تقل اثرا . وهي ان الظروف الدولية كانت آنذاك تساعدنا ، كما كان التحاسد بين الدول الكبرى — لاسيما بين بريطانيا وفرانسا — يعمل على دعم الجهاد القومي وتهيئة الاسباب لانتصاره بجميع الوسائل الفعالة . اما اليوم فنحن في ظروف يعمل الاجنبي على السيطرة علينا ببسط نفوذه على هذه البقعة التي تسمى بالشرق الاوسط ، وذلك للوصول الى تحقيق خططه العالمية الرامية الى مواجهة خطر الاتحاد السوفياتي . ولكي يتم ذلك ، سعى الى اقصاء الحكم الديموقراطي الدستوري النيابي المبني على اسس الحريات العامة عن ربوع هذه البلاد العربية والبلاد المجاوره لها . ذلك لانه يعلم ان لا نصيب له ولا قدرة على تحقيق اغراضه ، ما دامت ثمة جمهوريات ديمقراطية تسيطر على مقدرات هذه البلاد وتأتي ان تقود شعوبها الى المسلخ لتذبح فيها ذبح النعاج .

سياسة الاستعمار في التسلط بواسطة اشخاص

وهكذا رسخت في عقول المستعمرين فكرة التسلط بواسطة اشخاص يجعلون منهم عبيدا يسيرونهم حسب اهوائهم ، وسلاحهم في ذلك مال يدفعونه واغراء بالمناصب العليا . وهكذا جاء حسني الزعيم وعقبه الحناوي ثم الشيشكلي ، وكل منهم مدفوع من دولة اجنبية للقيام بقلب الاوضاع الراهنة وارساء عهد جديد تستعملــه وفق مشيئتها . هذا اذا اكتفيت بذكر القواد العسكريين الذين نجحت مؤامراتهم ووصلوا الى تنفيذ المخطط واستلام دفة الامور . واما غيرهم من الذين فقأت بيوض مؤامراتهم ولم تر الشمس ، فاكثر من ان يحصوا . وقد اشترك في تلك المحاولات عسكريون ومدنيون على سويات مختلفة ، من الضابط الى الرئيس الافخم والزعيم المبجل .

ولم يكتب لمؤامرة مبيتة مثل النجاح الذي سجلته الوحدة التي اقاموها بين مصر وسورية واستمرت على قيد الحياة نيفا وثلاثة اعوام ، سعي في اثنائها الى جعلها تشمل العراق ولبنان والاردن . غير انها باءت بالفشل ، فانهارت الوحدة نفسها عندما تبين للاعين المخدوعة سراب القومية العربية ان الامر غير ما تصوروه ، وانه لا يعدو كونه محلولة محبوكة الاطراف لاقصاء سورية الحرة عن ميدان النضال القومي ضد اسرائيل ولبسط النفوذ بواسطة شخص مؤتمن ، دفعا لخطر النفوذ الروسي في الشرق الاوسط وجعلـه منطقة انطلاق في اية حرب مقبلة . كما كانت ترمي الى ازاحة الخطر الجاثم على الربيبة المدللة اسرائيل ، من جراء المقاطعة الاقتصادية والحصار الاقتصادي اللذين ضربتهما الدول العربية حول اسرائيل . وهكذا مدت يد المساعدة للزعيم القادر على بسط جناحيه فوق منطقة الشرق الاوسط ، ودعمت مساعيه باستخدام وسائلها في كل بلد لتعبيد طريقه اليها . وبذلك تكون اخفتت اصوات الاحرار في البلاد العربية واضعفت الدول المناوئة لسياستها حتى تقع فريسة هينة في دوامة السياسة الاستعمارية .

وكانت هذه السياسة الاستعمارية في الوقت نفسه ، تدفع ذلك الزعيم لاتباع سياسة اجتماعية اقرب الى الشيوعية منها الى الاشتراكية ، لكنها على كل حال بعيدة كل البعد عن السياسة الراسمالية السائدة في بلادها ، وذلك حتى تسترضي الجماهير . كما انها كانت تستحث ذلك الزعيم الى اصدار التشاريع بعزل السياسيين والاحرار المناوئين لهذه السياسة الاستعمارية عن ميدان العمل ، او القائهم في السجون او اعتقالهم في بيوتهم . وكانت توغر صدره ضد الصحافة ليؤممها ويجعلها ناطقة باسمه وليمنع صدور الصحف الحرة ، سواء باغلاقها او بالقبض على اصحابها او بابعادهم الى خارج بلادهم . وكذلك الاحزاب السياسية ، فكان لا يجوز في نظر اسياد اكبر دولة في العالم تدعي زعامة الحرية ان تبقى في الوجود . بل يستعاض عنها بتنظيم الجماهير في حزب واحد يسمى تارة حركة التحرر ، وتارة الاتحاد القومي ، وتارة الاتحاد الاشتراكي العربي . وهذه المخلوقات كلها وقف على المستعدين لبيع ضمائرهم لقاء مال او مغنم او وظيفة يشيد فيها باسم الزعيم المفدى ويوافق على ما يقترح عليه !

وعلى هذه الصورة ارتاحت آذان الاميركيين من سماع الخطب ضد سياستهم الاستعمارية المساندة لعدوة العرب الاولى اسرائيل، كما ارتاحت عيون ممثليها من قراءة المقالات ضد الولايات المتحدة ، وانفرجت عن صدورهم الكآبة بتعطيل الحياة النيابية الدستورية الديموقراطية وحظر النشاط الشيوعي ..

اما تلك البلاد المسكينة ، فان هي فقدت حرياتها وحياتها الدستورية النيابية ، وان هي تردت بأزمات اقتصادية لا يمكن ان تفرجها التطويرات الاجتماعية سواء بتوزيع الاراضي على الفلاحين او بزيادة اجور العمال ومكاسبهم باكثر مما تتحمله سلامة المؤسسات الصناعية ، وان هي حكمت من قبل اناس ليسوا منها بينما عزل قادتها وزعماؤها الموثوق بهم او زجوا بالسجون والمعتقلات ، فماذا يشعر به الرئيس الاميركي او وزراؤه او المواطن الاميركي من غضاضة او الم ؟ انه بالعكس ، يجعله مطمئنا على ملايين الدولارات التي يكتزها المستثمرون الراسماليون ويحميها ويخدم مصالحها رئيس مثل كنيدي ليتبوأ بفضل سياسته الخادمة للراسمالية الاحتكارية المركز السامي الذي يشغله ، فيستخدمه لاشباع اطماعه المادية وميوله ولهوه ومجونه ، هو وامرأته التي لا تقل عنه ترديا في الطيش والغرور والزهو .

ولا ريب في ان الرئيس كنيدي حصل على انتصارات باهرة في غضون الايام التي قضاها في الرئاسة . وهذه الانتصارات ابتدات بالموقف الصارم الذي وقفه من كاسترو وباجباره الاتحاد السوفياتي على ذلك الانسحاب — المخزي لدولة كبيرة — من جزيرة كوبا ، هي وجميع الصواريخ التي بعثتها لحماية النظام الموالي للشيوعية في امريكا الوسطى . ويدعي خروشوف بانه انقذ السلم — وهذا لا ريب فيه — وانه حمى كوبا من هجوم محقق كانت الولايات المتحدة مصممة على توجيهه ضد كاسترو للقضاء على جمهوريته ونظامه قضاء مبرما . غير ان حصيلة هذه الحادثة كانت ان شعر الاميركيون بانهم اذا وقفوا موقفا صلبا لا يلاقون من يواجههم . وقد اغراهم هذا النصر فراحوا يعملون بكل جراة في الميادين التي كانوا يقدمون فيها خطوة ويرجعون خطوات .

واما النصر الثاني فكان اخضاع بريطانيا العظمى للسير في سياستهم العالمية وكان ذلك بنتيجة اجتماع كنيدي بمكميلان في جزر باهاما .

وقد بدت ظواهر النصر الثالث في الانقلابات التي قامت في

اليمن والعراق وسورية بمطلع ١٩٦٣ ، فاذا وصلت الخطة الاميركية الى هدفها بايجاد دولة واحدة برئاسة عبد الناصر ، بعد الثورتين اللتين قلبتا الاوضاع في سورية والعراق ، نكون قد فازت الولايات المتحدة تحت رئاسة كنيدي بنصر كبير . اذ يصبح البحر الابيض المتوسط بحيرة اميركية بعد ان غدا البحر الكاريبيني بحيرة اميركية تمخر فيه البارجات الحربية وتمنع اسطول الاتحاد السوفياتي من الوصول الى هافانا . وكذلك يصبح الخليج العربي خليجا امريكيا ، كما اصبح خليج العقبة اسرائيليا تعبره البواخر اليهودية بحرية كاملة ، وذلك بفضل موقف مصر من اخلاء قاعدة شرم الشيخ وتسليمها للقوى الدولية وقبولها الضمني باطلاق الحرية للتجارة الصهيونية التي نفذت من هذه الثغرة الى البحار الجنوبية والاقطار الآسيوية فما نفع القول بانه لا يزال يقاطع اسرائيل ؟ وما فائدة منع باخرة اوروبية من ارتياء الموانىء العربية ؟ وما الضرر الذي يلحق باسرائيل اذا ما امتنعت الدول العربية من شراء المنتجات الصهيونية ، ما دام انها حصلت على المنفذ الذي ضمن لتجارتها اسواقا رابحة في البلاد الافريقية السوداء وغيرها من البلاد الافريقية والآسيوية ؟

انا مع الوحدة بشرط الابقاء على كيان سورية

ثم انهم يأخذون علينا اننا لم نرتح الى الوحدة ، واننا اعلنا راينا هذا بصراحة . نعم ، اننا حسبنا كل هذه الامور عندما طرح امر الوحدة على بساط البحث في ١٩٥٨ ، وطلبنا ان يبقى لسورية كيان تستطيع معه عدم الانجرار وراء المتآمرين عليها ، واعلنا اصرارنا على عدم جعل الجمهورية الموحدة رئاسية لكيلا يستبد الرئيس ويخطو خطوات لا سبيل للبلاد بمعارضتها ، تماما كما جرى وصار . واقترحنا ابقاء الاحزاب لتكون ، بفضل تنظيماتها الشعبية، قادرة على الوقوف في وجه كل انحراف . لكن هذا كله كان نصيبه الرفض ، بما فيه طلب استبقاء الاحزاب ، وهو الامر الذي يتمسك به اليوم عفلق والبيطار ويعرقلان قيام الوحدة الجديدة بسبب حرصهما على وجود حزبهما وزعامتهما عليه !

نعم ، اننا عملنا على الاحتفاظ بكيان سورية لتبقى رائدة الاندفاع القومي العربي . فنحن لم نكن يوما ضد وحدة عربية كبرى يمكن تحقيقها عندما يزول من رؤوس حكام الدول والجمهوريات حب التسلط على الدولة الموحدة واستثمار ثرواتها وامكانياتها . واننا لا نزال نزعم ان الشكل «الكونفراسيوني» اسهل تحقيقا من اسلوب

التوحيد والانصهار الكاملين ، بل حتى من الشكل « الفدرالي » ذلك لاني اعتقد ان سورية هي الدولة الاكثر قدرة على رفع راية القومية العربية والسير بالامة العربية الى الخير والسعادة والى قهر اخصامها وابعاد شبح الاستعمار الاجنبي ايا كان ، روسيا او امريكا او بريطانيا او فرنسا . واني اعيد واثبت ما قلته في خطاب القيته في درعا ، وهو اننا سنحقق الوحدة ولكن بدون عبد الناصر. نعم ، اننا نكره في ناصر ناصريته ، وليس لنا عداء شخصي ضده . وليته كان يسير بمخطط وبتوجيه صحيحين يخدمان الامة العربية ويجنبانها السقوط في بساط النفوذ الاميركي ، اذن لما كان لنا ان نعارض رئاسته الجمهورية العربية المتحدة بشرط ان يحترم راي الناس وحرياتهم وديموقراطياتهم ، وجعل الحكم حكما دستوريا نيابيا لا حكما ديكتاتوريا بوليسيا .

وقبيل خروجي من المزة اصبت بازمة عصبية وقلبية بسبب استمرار الاعتقال وفقدان الحرية ، لا سيما اغلاق باب الغرفة . وصرت كلما قابلت عائلتي لدى رئيس الحرس تنهمر دموعي وترتجف اطرافي ، دون ان اقدر على التغلب على هذا الاندفاع . فعملت زوجتي كل ما استطاعت من اتصالات ، واستدعت اطبائي للكشف علي واعطاء تقرير طبي بعدم جواز استمرار الاعتقال ، خشية من العواقب الخطرة . وتكللت تشبثاتها بالنجاح ، فجاءت مساء العاشر من نيسان الى رئيس الحرس وسلمته امرا باطلاق سراحي .

وكان السيد رشدي الكيخيا قد فك اسره في الساعة السابعة مساء . فودعنا وانصرف . ثم جاء الحرس كلهم يهللون طالبين الي ارتداء ثيابي وجمع اغراضي . فاستبشر الرفاق كلهم خيرا وفرحوا. وفتحت الابواب جميعها ثم جاءوا يقبلونني ويظهرون فرحتهم ، فقبلتهم واحدا واحدا واستودعتهم داعيا لهم بقرب الفرج عن الجميع .

والتزمت داري او بالاحرى سريري ، اذ كانت اعصابي متوترة الى حد كبير . واعتذرت عن قبول اية زيارة . وكانت تصل الى علمي ان المفاوضات مع ناظم القدسي انتهت الى امكان عودته الى رئاسة الجمهورية ، على ان يؤلف حكومة على نقيض اتجاه الحكومة السابقة ، وعلى ان يستقيل النواب .

وبالفعل ، بدأ بعضهم بالسعي للحصول على توقيع النواب على عريضة الاستقـــالة ، فوقعها المعتقلون كلهم بشرط انهاء سجنهم ، ماعدا نائب حلب ليون زمريا الذي آثر البقاء في المزة على

الرضوخ لهذه الاستقالة الجبرية . اما انا ، فلم اقبل الاجتماع ببعض النواب الذي جاءوا للحصول على توقيعي .

ثم فتحت ابواب السجن بالتدريج ، فلم يبق فيه لمدة طويلة سوى مأمون الكزبري وعبد الكريم دندش .

القدسي يعود الى رئاسة الجمهورية

وفي الثالث عشر من نيسان عاد القدسي الى تسلم عمله كرئيس للجمهورية . والقى بيانا اذيع في الصحف والراديو لمح فيه الى الوحدة ببعض فقرات غامضة . ثم بدأ بتأليف الوزارة ، فاستدعى بشير العظمة ، وكان وزيرا مركزيا في اواخر عهد الوحدة ولم يعرف عنه من عمل سياسي سوى توقيعه مع سائر السياسيين البيان بتاييد الانفصال في الاجتماع الذي عقد بدار احمد الشرباتي ، وسوى ترشيحه نفسه وفشله في الانتخابات النيابية التي جرت في ١٩٦١/١٢/١ .

وعزمت على الرحيل من دمشق والسفر الى بيروت ، فحصلت على اجازة . ولم تكن مثل هذه الاجازة تعطى لمن كان معتقلا في المزة . وبارحت العاصمة صباح ١٩٦٢/٤/١٧ واقمت في مستشفى الدكتور محمد خالد في حي البسطة ببيروت ، حيث قضيت شهرا كاملا في الاستجمام والراحة ومقابلة اصدقائي اللبنانيين ، عدا من كان منهم ناصريا .

وكانت الحكومة التي الفها بشير العظمة ليلة سفري من دمشق قد اصدرت بيانا لا يخرج عن معاني البيان الذي كان اذاعه اللواء عبد الكريم زهر الدين ، قائد الجيش ، وعن البيان الذي اصدره رئيس الجمهورية .

ثم اصدرت الحكومة بموجب الصلاحية التي منحها اياها الجيش مرسوما اخذت به لنفسها حق اصدار التشريع ، فعكفت على تعديل ما كان اقره مجلس النواب بشأن التأميم والاصلاح الزراعي . واعلنت مرسوما تشريعيا بتاميم معمل الغزل والنسيج التابع للشركة الخماسية ومرسوما تشريعيا آخر بتعديل احكام الاصلاح الزراعي واعادتها الى ما كانت عليه بموجب القانون رقم (١٦١) الذي صدر بالقاهرة في ١٩٦١ .

ولم اهتم بكل هذه التعديلات بقدر اهتمامي بموقف الحكومة تجاه الوحدة مع مصر . فقد كانت البيانات الثلاثة حافلة بتعابير تدل على رغبة قائلها بالتقرب من مصر « العزيزة » و « مصر الشقيقة » ، و «مصر الحبيبة » ، مما جعلنا نتحسب من ان يلقوا

بنا مرة ثانية في احضان التسلط المصري . وكنت استطلع نوايا الحكومة واتجاهها من الاحاديث الواردة على السنة اصدقائي الدمشقيين الذين اتوا لزيارتي في المستشفى . ولم يكن لدي سبيل للاقتناع التام بما يقصده الحكام الجدد من عسكريين ومدنيين في تصاريحهم . فهل هم ، ياترى ، يراوغون ويداورون عبد الناصر ، ام انهم قاصدون فعلا اعادة الاوضاع القديمة .

وظل هذا الامر غامضا علي حتى الآن ، رغم توقف حركة الارتماء بين يدي سيد القاهرة ، على اثر ما نشر في جريدة الاهرام بصورة غير رسمية . وهو ان الجمهورية المتحدة لا تنظر بعين الاهتمام والجد الى تشبثات حكومة دمشق لفتح باب المفاوضات من اجل اعادة الوحدة . وكان هذا الجواب موروده على لسان غير مسؤول ينطوي على الترفع والتعالي والنظر الى الامور من علو شاهق ، بحيث اسكت جميع من كان ينادي بفتح البحث مجددا مع مصر ، وبارسال وفد للمفاوضة معها .

مصر ترفض الوحدة واسباب هذا الرفض

ولم يكن هذا الرفض المصري صادرا عن عزوف سيد مصر عن تحقيق الوحدة واستغنائه عن توسيع مدى سطانه ، بدليل انه عندما راى الامور بدات تستقر في سورية على اثر اعادة الحياة الدستورية النيابية وتاليف حكومتي وما نالته من تاييد عام وما قامت به من مشاريع ، عاد عن ترفعه وراح يطلق اذاعته والاقلام المأجورة في الصحف المصرية المؤممة والصحف البيروتية المشتراة لتهديم الاوضاع في سورية ولاعادتها الى تحت ابطه . ويمكن ان يكون هذا التوقيت متفقا عليه مع تحول سياسة الولايات المتحدة من عدم معارضة الانفصال ، ظنا منها انه يمكن ان تقوم في سورية حكومة تحقق سياسة اميركا الرامية الى التنكيل بالشيوعية وتوطين اللاجئين وتطمين اسرائيل ، ريثما يعقد الصلح بينها وبين الدول العربية . ثم خاب ظنها هذا على اثر موقف حكومتي من اقتراح جونسون بتوطين اللاجئين الفلسطينيين ورفض التساهل بقضية فلسطين عموما ، فعاد كنيدي الى مخططه السابق بدعم عبد الناصر واقامة حكم يتلاءم مع السياسة الامريكية . وسآتي في حينه على ذكر ما لدي من الاخبار والاستنتاجات بهذا الشان .

مللت الحياة في بيروت بعيدا عن اهلي واصدقائي ، وفي جو مسموم من الدعايات المصرية اثر في عقلية اعز اصدقائي من مسلمي بيروت . وكنت اجادلهم عبثا ، اذ كانوا قانعين بان عبد الناصر

يحمي المسلمين في بيروت . وكنت اقول لهم اذا كان الامر كذلك ، فلم لا تطالبون بالاتحاد معه ؟ فيجيبون بان المسيحيين يرفضون .

وغريب مافي عقل اولئك : انهم يريدون ان نرتمي في احضان عبد الناصر لكنهم لا يريدونه عندهم ، لا خوفا من انهيار الميثاق الوطني كما يدعون ، بل حرصا على اموالهم وممتلكاتهم التي يخشون عليها من نظم عبد الناصر الاشتراكية . والى جانب ذلك ، فان الاموال التي بذلها عبد الناصر على المسلمين في لبنان ، من زعماء سياسيين او زعماء احياء او صحفيين ، جعلتهم يبيعون وجدانهم لقاء الاموال المبذولة لهم بسخاء ما بعده سخاء . تصوروا ان صحفيا كسعيد فريحة كان يقبض مائة الف لـيرة لبنانية شهريا : الربع لجريدته الانوار ، والربع لجريدته الشبكة ، والربع لمجلته الصياد ، والربع الاخير لفرقة الانوار الراقصة ! وهكذا دواليك .

وتوصل عبد الناصر الى اقناع بيير الجميل رئيس الكتائب اللبنانية بعدم تأييد الوضع في سورية ، وذلك لقاء وعده له بمنصب رئاسة الجمهورية في لبنان ، استنادا الى الطائفة المسلمة التي كانت تسير في ركاب عبد الناصر . وقد خدع هذا الرجل الذي وقف هو ورجاله في ١٩٥٨ الى جانب كميل شمعون وحال دون وقوع لبنان في قبضة يد المصريين ، فاسترسل في عدم معارضة سياسة رشيد كرامي وجنبلاط بمسايرة سفير مصر عبد الحميد غالب وافساح المجال امام جميع المؤامرات التي كان يحيكها ضد سورية . وسآتي على تفصيل ذلك ، عندما اصل الى الحديث عن عهد حكومتي . وبعد ان عدت الى دمشق في ١٧ ايار ١٩٦٣ ، اجتمعت الـى كثير من الاصدقاء وحادثتهم في الحال الحاضرة . ودعاني رئيس الجمهورية عدة مرات الى العشاء بدار الضيافة مع كل من صبري العسلي واكرم الحوراني وسعيد الغزي وبشير العظمة وعصام العطار . وحضر الدعوة الاولى صلاح البيطار ، لكنه انسحب من الاجتماع بعد ان وجد الحاضرين كلهم ضده .

وكانت الحكومة الفت لجنة قوامها واحد وعشرون شخصية سياسية من النواب ومن غيرهم للبحث في قضية الوحدة ، غير ان فريقا كبيرا منهم اعلن عدم استعداده لحضور اي اجتماع . فعكف الرئيس القدسي الى تهيئة الجو بدعوات على العشاء على الطراز الذي ذكرته . وفي اول جلسة اصر البيطار على ارسال وفد الى القاهرة للمفاوضة مع حكامها ، فلم يلق اقتراحه ارتياح احد . واحتدم النقاش بينه وبين الحوراني . واعلنت عن رايي في انني لا اريد

الوحدة ولا الاتحاد ما دامت الناصرية مستحكمة في مصر . اما سعيد الغزي ، فكان اقصرنا كلاما عندما اجاب صلاح البيطار على قوله بان رأينا يعني الانفصال : « نعم ، انا انفصالي ومئة انفصالي ! » وكرر عبارته هذه عدة مرات . وكان موقف بشير العظمة غامضا ، فكان تارة يصرح بان عهد الوحدة كان عهد ظلم وافتئات على الحريات ، وتارة يصرح بأن للوحدة فوائد لا تنكر . وعبثا حاولنا الحصول على تصريح صريح من رئيس الجمهورية ، فكان يتكلم كثيرا ومطولا بدون ان ينتهي الى شيء . وبدا لنا انه يعكس آراء القيادة العسكرية التي لم تكن قد تبلورت نهائيا بسبب الانقسام والانهيار اللذين سادا صفوف الضباط . وكان ضباط القيادة يجمعون قادة الالوية ورؤساء الشعب ويبحثون الامور كما كنا نحن المدنيين نعقد الاجتماعات ونتداول دون الوصول الى تفاهم ، وذلك لفقدان الانسجام واختلاف الاراء خصوصا بين الاشتراكيين والفريق الآخر .

وفي احد الاجتماعات اقترحنا على الرئيس تغيير الحكومة ، فابدى بشير العظمة ارتياحه لتسليم رئاسة الحكومة لغيره وعودته الى عيادته . واجبنا الرئيس على استفساره عمن نرى فيه المقدرة على تولي الامور بان لا مانع من اختيار سعيد الغزي . فلم يبد الرئيس موافقته او رفضه . ولعله اراد استشارة زهر الدين قائد الجيش قبل البت في الموضوع . وعلى اي حال ، فقد اتضح ان ناظم القدسي يعارض — باشارة في الجيش — في عودة مجلس النواب ، وانه لا يرتاح لتاليف حكومة سياسية ، بل يفضل ان يبقى اعضاء الوزارة الحالية كلهم ، مع رئيس جديد اذا اصررنا . وبذلك يكون قد حصل على تاييد الزعماء السياسيين ، ببقاء وزارة يسيطر عليها ويسير خطاها ، وفقا لما كان يعلنه دائما من ترجيحه الحكم الرئاسي .

وكان الحوراني يعارض في عودة مجلس النواب ويعتبره منحلا .

رأيي في عصام العطار

وكنت مع العسلي لا نمانع بتاليف حكومة قوية تتولى في القريب دعوة الناخبين الى انتخاب مجلس نواب جديد . اما العطار فكان يبدي ، بنعومة متناهية ، ان لا باس من ان لا يكون ثمة ما يحاول دون اجتماع المجلس الحالي ، وان الاخوان المجتمعين اذا وافقوا على دعوة النواب الى الاجتماع ، فانه يرى دعوتهم ! وبالطبع ، ليس لرأيه الصفة القاطعة . اذ يجب ان نحاط علما بالظروف ، وبآراء غيرنا .. الى آخر ما هنالك من القيود والشروط والمعميات التي اعتاد الاستاذ

العطار على سبك اقواله بها . فلا تكاد تفهم من مطلع كلامـــه انه موافق على امر ما ، حتى تجد ان اتجاهه تغير في المنتصف ، ثم عاد في النهاية الى شيء بين الموافقة والرفض .

وبالفعل لم اجد في حياتي رجلا لا تستطيع فهم مرامه وحقيقة ما يضمر . فهو يتكلم والابتسامة الحلوة لا تفارق شفتيه ، ويفرك يديه ويحدثك بصوت ناعم وبكل تواضع ، ثم يثور فجأة فيهز يديه ويفنجر عينيه ويرفع صـــوته ويندفع بالوعيـد والتهـديد بالجـوامع والمنابر . لكنه لا يلبث ان يهدأ حين يرى مخاطبـــه لا يكترث لهذا التهديد ولا يقيم له وزنا . فترجع الابتسامة الرقيقة الى وجهه ، وتنفرج اساريره ، ويعود بالحديث الى النقطة الذي وصل اليها قبل العاصفة .

وكنت اشبهه بممثل برع في ادوار الاغراء . فاذا ما شاء اغراء فتاة ساذجة ، وجه اليها اشعة مغناطيسية من عينيه ، وحادثها بصوت خافت ، واحاطها بنعومة جذابة . فان اقتنصها ورماها خائرة متراضية بين ذراعيه كان به ، والا سلط علبها اشمة عينيه الخارقة وراح يهددها ويخيفها من سوء المصير اذا لم تقبل به زوجا . ذلك لان استاذنا مرشد للاخوان المسلمين ، وهو ، اذن ، لا يتقبل اية علاقة جنسية الا بالحلال !

وكنت قبل انتخابات ١٩٦١ لم اسمع بعصام العطار ولم اره ، واجتماعي اليه في ردهات المجلس لم يتيسر لي معرفة كنهه . لكن الصلة به وتداول الراي معه بدأ لمناسبة الدعوات التي كان يوجهها رئيس الجمهورية الى الزعماء لتناول طعام العشـــاء ثم اصبحت اجتماعاتنا في صيف ١٩٦٢ تكاد تكون يومية مع سائر النواب او على انفراد . واستمرت الحال في اثناء رئاسة الحكومة الى ان وقع انقلاب ٨ اذار ١٩٦٣ . وبعد ذلك الحين لم اعد اراه .

وفي جميع هذه الاجتماعات لم يتيسر لي ولا لغيري الحصول على راي صريح من الاستاذ العطار بشأن الوحدة . كما انه لم يقبل ان تصدر على لسانه كلمة ضدها او ضد عبد الناصر ، لا في خطبه في مسجد الجامعة السورية، ولا في تصاريحه الصحفية ، ولا في الاحاديث التي كانت تدور بيننا نحن النواب . الا انه في اجتماع خاص بيني وبينه بحضور اكرم الحوراني اجاب على سؤالنا «هل تريد عودة عبد الناصر الى سورية ؟ » بالقول : « اعوذ بالله » ! فسألناه : « لم لا تعلن رايك هذا على الناس وتزيل هالة الغموض ؟ » فاسترسل في حديث

طويل لا تعوزه ابتسامته المعهودة ، ولطفه الجم ، وتواضعه اللامتناهي ، محاولا اقناعنا بصحة الاسباب التي تدفعه الى مثل هذا الغموض !

غير ان صلاته العميقة بكثير من الناصريين التابعين لمنظمة الاخوان المسلمين الاعضاء في مجلس الامة بالقاهرة ، او في الاتحاد القومي ، واتصالاته بعبد الحميد السراج واجتماعاته به في تونس، وتاييده العنيف لمطالب نقابة المعلمين وللاضراب الذي عملوا اليه وهم الذين تأكد بعد ٨ آذار ١٩٦٣ اشتراكهم في المؤتمرات الناصرية — كل ذلك كان يثير في نفوسنا الشك والريبة في حقيقة اتجاهه . وكان الحوراني اكثرنا تقديرا صحيحا لما يضمره العطار ، فكان يطالبنا دائما بالاصرار عليه ان يصدر تصريحا واضحا بشأن الوحدة يزيل فيه الشكوك . لكني لم اكن اجزم مثل الحوراني بان عصام العطار ناصري يعمل في الخفاء ما لا يقول في العلانية . غير ان الحقيقة بدأت تظهر عندما ادلى العطار بحديث صحفي اوصى فيه بعدم العمل على اساءة العلاقات بين العراق ومصر ، كما ابدى رايه في عدم جولز التراشق بالتهم بيننا وبين مصر . اضف الى ذلك رفضه ، هو وجماعته ، الانضمام الى التكتل العام الذي سعى اليه الاستاذ مكي الكتاني بمعاونة بعض السياسيين وارباب الفعاليات الاقتصادية ، علما منه بان الحركة تتجه صراحة الى الوقوف ضد رجوع الناصرية الى سورية .

لكنه على اي حال ، لم يجن اية فائدة من موقفه هذا ، واصبح بعد ٨ آذار على الهامش هو وجماعته . ومع انه بقي مستثنى من العزل السياسي الذي اصدره لؤي الاتاسي بحق جميع العاملين في الحقل السياسي ما عدا الاخوان المسلمين ، وذلك مكافاة له على سكوته . الا ان جريدته اللواء التي سمح لها باستمرار الصدور ، خلافا لكل جريدة كانت تصدر قبل ٨ آذار ، اصبحت تنشر اخبارا ومقالات كأنها صادرة في بلاد بعيدة عن سورية ، فلا تتناول اي موضوع يتعلق بها او بمصيرها ، بينما كانت تجول وتصول في مديح عهدنا الحر ولا تتصدى لانتقاد اتفه الامور . والى جانب ذلك فلم يدع الاخوان المسلمون الى مشاركة الفئات التي تقول بالوحدة الفورية مع مصر في الابحاث والمفاوضات مع ساسة القاهرة وبغداد، وهكذا باتوا معزولين عمليا عن العمل العام ، ولو لم تشملهم المراسيم التشريعية التي قضت بعزلنا . وعلى اي حال ، فهنيئا لهم هذا

التقدير والاعتراف بالجميل ... والضحك على ذقونهم بابعادهم عمليا عن الساحة .

ولنرجع الى اجتماعاتنا مع القدسي والزعماء السياسيين لنقول اننا قررنا ان نضع ميثاقا وطنيا يلتزم كل حزب او فريق سياسي باحكامه ، كما قررنا ان نؤلف لجنة تحضيرية تدعو بقية العاملين في الحقل السياسي للبدء بتنفيذ هذه الخطة . واخترنا الرئيس السابق شكري القوتلي ليشرق على هذا العمل بمسونة هيئة مؤلفة من سلطان الاطرش وغيره من الرؤساء والزعماء واخذنا على عاتقنا ، القدسي وانا ، زيارة القوتلي وعرض الامر عليه . وفي هذه الزيارة ابدى انفعالا غير منتظر وقال بأن الامور لا يمكن ان تسير على هذا الشكل ، وانه يجب الضرب على ايدي العابثين والمخربين ، وانه في زمانه عمل كذا واجرى كذا . فقلت له : «يا سيدي ، اننا اتينا لنطلب اليك تزعم العمل القومي ونحن مستعدون للسير بقيادتك كما كنا وقت الانتداب ، نخطط ونحن وراءك!» غير ان القوتلي الذي اشمأز من اسمه على سوية واحدة مع الاطرش وكيخيا والقدسي وغيرهم ظل متمسكا برايه . وعندما وضعناه تجاه الامر الواقع واكدنا نية الجميع في السير بارشاده وبزعامته ، تعلل بمرضه . واضاف قائلا انه مسافر الى المانيا وسويسرا للاستشفاء . وعند ذلك اتضح لنا انه لا يريد العمل وانه يريد الابتعاد لسبب لم ندركه .

قرار وضع ميثاق وطني يوقعه الزعماء

فاستودعناه وانصرفنا . ثم انقطعت الاجتماعات عند رئيس الجمهورية ، وخاب المسعى لعقد ميثاق وطني تجتمع حوله الصفوف وتوحيد الكلمة على اسس معتدلة يمكن ان يقبل بها الجميع ، باعتبارها حلولا وسط لمدة خمس سنوات ، ثم يعاد النظر فيها حسب تطور الزمن .

وخلال هذه الفترة اجتمع فريق من النواب المستقلين والمنتمين للاخوان المسلمين ووضعوا نص مذكرة موجهة الى رئيس الجمهورية . وسافر وفد منهم للطواف على المدن السورية ليحملوا النواب على توقيعها . وقد طالبت هذه المذكرة رئيس الجمهورية باعادة الحياة الدستورية ودعوة المجلس الى اكمال مدته ، وتأليف حكومة دستورية وكان فيها مطلب يتعلق بالوحدة العربية من حيث العمل المستمر على تحقيقها .

واراد النواب الاجتماع معي بعد ان عاد وفدهم يحمل نحو مائة توقيع ، بينها تواقيع صبري العسلي وعصام العطار ورشاد

جبري وسائر الوزراء بحكومة الدواليبي وعدد من زعماء العشائر ونواب المحافظات . فلما اجتمعنا في داري ناقشتهم بشأن عودة المجلس قائلا ان الافضل دعوة الناخبين من جديد ، فتمسكوا بضرورة عودة الدستورية النيابية وبانه لا يصح لهذه الحكومة القائمة ، وهي غير منبثقة عن مجلس النواب ، ان تجري انتخابات نيابية . وعندما اصر كل منا على رأيه ، قررنا ان يذهب رفيق بشور نائب رئيس المجلس ومعه اعضاء مكتبه ليسلموا المذكرة الى رئيس الجمهورية. وقبلوا مني ان لا اشترك بالتوقيع ، على ان اعدهم بالاشتراك معهم في الاجتماعات والمساعي لعودة الدستور ، فوعدتهم بذلك . وبدأت من ذلك اليوم سلسلة اجتماعات عامة حضرها عدد وفير من النواب، واجتماعات اخرى عقدتها اللجنة التي سميت سباعية ، على عدد اعضائها ، وهم خالد العظم ومعروف الدواليبي وعصام العطار وعمر عودة الخطيب ورشاد جبري وجلال السيد . ثم انضم اليها ليون زمريا . وهذه اللجنة انتخبها النواب لتقوم بالمساعي التي تقررها الهيأة العامة .

وقبل الاعضاء ان نعمل على توحيد جهودنا مع اكرم الحوراني وجماعته ، وبذلك نكون جبهة اقوى في وجه الحكومة التي راحت تسعى لتفشيل مساعينا وتهددنا ، استنادا الى قانون الطوارىء ، بالحبس والابعاد .

وفي اول اجتماع عقده فريق كبير من النواب سعيت لعقد ميثاق بينهم وبين اكرم الحوراني . وبعد المناقشات المرهقة توصلنا الى كتابة نص يتضمن ضرورة العودة الى الحياة الدستورية — بدون الالحاح في عودة المجلس الحالي — وباعتبار النصوص التي صدرت من حكومة بشير العظمة بشأن التأميم والاصلاح الزراعية نافذة ومقبولة من قبل الجميع ، دون الرجوع عنها اطلاقا . وفوضني الجميع ، بمن فيهم الحوراني الذي اشترك معي بكتابة النص ، باصدار البيان باسمي في حزيران ١٩٦٢ . وكان لهذا العمل الاثر الكبير في سير الامور حتى ٨ آذار .

واما القدسي وحكومته وزهر الدين وقواده فكانوا يمنون النفس بعدم امكان التفاهم بين اليمين واليسار . غير انهم لم يحسبوا حساب الجهود التي بذلتها في هذه السبيل معتمدا على ثقة الاولين ورواسب الثقة المتبادلة بيني وبين الحوراني ، وعلى ما كنت اضطر الى عقده من الاجتماعات الخاصة بين زعماء الدرجة الثانية من كل الفئات لاضمن تأييدهم وعلى الاقل عدم عرقلتهم مساعينا . وكنت

على اتصال دائم بالعسلي والكزبري ، وباعضاء الجبهات الدينية من غير الاخوان المسلمين ، وببعض الزعماء الشيوعيين . كما اني كنت دائما اجتمع الى الصحفيين اوجههم واستكتبهم ، او اكتب حينا بدون توقيع ، او اعطيهم بيانات وتصريحات . ومن جهة اخرى ، كنت اجتمع الى السفراء الاجانب من الشرقيين والغربيين ، ساعيا لاقناعهم بان سياسة سورية لا يمكن ان تلتزم جانبا ، وان ليس لها عداء خاص نحو الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية . وكذلك كانت تتوافد الى دارني بدمر وفود من العمال ومن اصحاب الاراضي ومن الشباب والطلاب .

وخلاصة القول ، كانت دارتي بدمر من مطلع حزيران حتى آخر ايلول تغص دائما بالزوار ، اجلسهم في الغرف الخمس ، وفي بعض الاحيان انتقل من غرفة الى اخرى لان الجالسين في احدى الغرف لم يكونوا يرتاحون الى الاجتمـــاع بالزوار الآخرين . هذا بالاضافة الى الاجتماعات العامة التي كنا نعقدها مع النواب ، والى اجتماعات اللجنة « السباعية » . ناهيك بمن كان يأتي الى داري بابي رمانة ، فاضطر الى المجيء من دمر للاجتماع اليه . وناهيك ايضا بالحفلات والولائم التي كنت احضرها مع زملائي ، وبمن كنت اذهب الى زيارته ، كشكري القوتلي وناظم القدسي وصبري العسلي الذي كان يقيم في الزبداني ولا يأتي الى المدينة بسبب مرضه .

وهكذا امضيت هذه الاشهر الاربعة بنشاط مرهق ابداه في الثامنة صباحا وانهيه بعد منتصف الليل ، حين آوي الى فراشي منهوك القوى ، متوتر الاعصاب . وكانت هذه المصاعب كلها تخنقها ومضات من الامل بالوصول الى الهدف ، وهو توطيد الكيان باعادة الدستور والحياة النيابية .

وكنت افكر ، في البدء ، بأن تكون الوزارة الجديدة برئاسة سعيد الغزي ، فاجتمعت اليه بحضور العطار والحوراني . وقد لمست منه قبولا بدون تحمس . لكنه تغيب عن الاجتماع اللاحق ، فلاح لنا انه اجتمع الى بعض ضبـــاط القيادة ، فأثنوه عن هذه الخطة . ثم فكرنا بعزت الطرابلسي ، فاستدعبته وكلفته بالاشتراك في الحكومة الجديدة وزيرا او حتى رئيسا ، لكنه اصر على الرفض المطـلق .

وعندها اصر علي الزعماء الثلاثة الذين كنا نجتمع في ما بيننا سرا ـــ الحوراني والدواليبي والعطار ـــ ان اتولى الامر بنفسي .

فأصررت على البقاء خارج الحكومة لدعمها . لكنني ، بعد الحاحهم علي في جلستين ، نزلت عند رغبتهم . وكلفنا الدواليبي بأن ينقل هذا الاتفاق الى رئيس الجمهورية .

رغبة القدسي وزهر الدين لعودة الحياة الدستورية

وكانت مساعينا لعودة الحياة الدستورية تصطدم بمعارضة شديدة اشترك فيها رئيس الجمهورية وحكومته واللواء زهر الدين وفريق من اعضاء القيادة . وكان رئيس الوزراء ، بشير العظمة ، يصر على الانسحاب ، لكن القدسي وزهر الدين كانا يقنعانه بعدم التخلي عن مركزه . وكان مبعث معارضة القدسي خوفه من ان يعود مجلس النواب فيقرر احالته على المحكمة العليا بسبب ارتكابه جريمة الخروج على الدستور وتأليف حكومة غير شرعية واصداره مراسيم تشريعية خلافا لاحكام الدستور . كما انه ، من جهة ثانية ، كان مرتاح البال الى وجود حكومة رئيسها ومعظم وزرائها موظفون يتقبلون كلهم توجيهاته ، بحيث اصبح في الواقع الكل في الكل ، يسانده في ذلك اللواء زهر الدين ، رغبة في حمايته واستبقاء هذا النوع من الحكم الاستبدادي . فكيف يقبل القدسي التخلي عن هذه الصلاحيات التي منحها لنفسه بالاعتماد على الجيش وليس على تأييد مجلس النواب الشرعي ، لا سيما انه كان سعى هو واتباعه من رجال حزب الشعب ، كرشاد برمدا وفرحان الجندلي ، للحصول على استقالة اعضاء مجلس النواب وتفويض رئيس الجمهورية بالسلطة التشريعية والتنفيذية ؟

ومن جهة ثالثة كان القدسي يشعر بأن اتجاه النواب المتضامن معي في المسعى كانوا مجمعين على ان اتزعم حركتهم ، وان ارأس الحكومة الجديدة . ولذلك كان شبح الرئيس الجديد يقطع عليه نومه ، حاسبا الف حساب للخلافات الكثيرة التي كان يتصور سلفا حصولها بينه وبيني ، كما بينه وبين سائر الوزراء اذا كانوا من النواب .

ولربما كان ثمة دواع اخرى لا نعرف مصادرها حملت القدسي على المراوغة والمماطلة لكسب الوقت ولتجنب قيام حكومة لا تخضع لمشيئته او لسياسته الخارجية التي كانت تساير سياسة الامريكيين الى حد كبير .

اما زهر الدين فكان اشترك في انقلاب ٨ آذار في اعتقال اعضاء الحكومة والبرلمان ، كما امر بحل مجلس النواب وسعى لاقامة حكم عسكري يتزعمه هو بنفسه . الا انه لاقى عقبات جدية حملته ،

هو واتباعه في القيادة ، على التوجه بالذات الى المستشفى العسكري لفك اعتقال رئيس الجمهورية واعادته الى منصبه ، ظنا منه ومنهم ان الشرعية تتجسم في شخــص رئيس الجمهورية دون السلطة التشريعية التي لا يحق لاحد ان يقتنص سلطاتها ويقيم نفسه محلها ما دام الدستور القائم يمنع مجلس النواب نفسه من التنازل عن صلاحياته التشريعية . ولــم ينس زهر الدين التهم الشنيعة التي وجهها الى الوزراء والنواب ، تلك التهم التي لم يجرؤ على أحالتها الى المحاكم ليلقى مرتكبوها الجزاء الذي يستحقونه ، هذا اذا كان هنالك حقا مجال للاتهام . ومن جهة اخرى ، فان زهر الدين تواطأ مع القدسي على ان يحكما وحدهما ، الاول في المجال العسكري والثاني في المجال السياسي المدني ، وعلى ان يربط كل واحد منهما مصيره بمصير الآخر . وظل هذا التآزر في كل مجال حتى ليلة ٨ آذار ، حين وافق القدسي على اقصاء زهر الدين عن وكالة وزارة الدفاع وعن قيادة الجيش . غير ان هذه الموافقة لم تنفذ ولم تبق في المخيلة سوى بضع ساعات . وكانت مخاوف زهر الدين ورفاقه لا تقل عن مخاوف القدسي من ان يجنح مجلس النواب ، اذا ما اجتمع ، الى احالتهم جميعا على المحكمة العليا لخيانتهم الدستور وحنثهم بالقسم الذي اقسمه كل واحد منهم .

اما عدم رضـــــاء الحوراني وجماعته ولفيف من النواب ، كالنفوري وعبد الكريم والحسامي وحومد،عن عودة المجلس،فمردها الى الايام التي قضوها في صفوف المعارضة ، وتخوفهم من ان يعود الامر كما كان في حال اجتماع المجلـــــس مجددا . واما الحسامي ورفاقه ، فكانوا ناقمين على المجلس وسائرين في اتجاه الناصرية المشاكسة لكل ما تعمله سورية في سبيل توطيد كيانها .

هذه الملاحظات تتيح للقارىء ان يتصور الى اي مدى كانت مهمتي صعبة ، لا سيما وقد كنا متمسكين بالحصول على مطالبنا بالطرق السلمية ، دون الرجوع الى وسائل العنف ، بالاستناد الى الشارع لزحزحة الحكومة واعادة الدستور .

وفي هذه الفترة قام رئيس الجمهورية ، يصحبه قائد الجيش ، برحلة الى حلب واللاذقية وبعض المدن الاخرى ، مستهدفا توطيد مركزه واظهار تعلق الشعب به ، حتى لا يخطر في بالنا ابعاده عن منصبه واحلالي محله . وهو منصـــــب كان يتمسك باطرافه حبا بالرئاسة وتنفيذا لمخطط اجنبي يرمي الى ابعادي عن دفة الامور .

وعمل زهر الدين بواسطة المكتب الثاني لاشراك اكبر عدد من المواطنين في استقبال القدسي والهتاف له . وقد حصل ذلك ، ليس بجهد المخابرات وغيرها من الدوائر، بل بقيام الشيوعيين بأكبر نصيب من هذه التظاهرات . وكان هؤلاء يقصدون بعملهم هذا الى تعزيز استقلال الكيان السوري عن مصر من جهة ، والى الهتاف ضد عبد الناصر من جهة ثانية . وهكذا خدع القدسي وزهر الدين بوفرة عدد المستقبلين الواقفين على ارصفة الشوارع ، وذهب بهما الظن الى ان الهتافات كانت موجهة اليهم . لكن خاب ظنهم ، اذ لم يسمعوا من الهتافات التي يريدونها سوى ما كان منها معاديا لعبد النـــاصر .

وانتهت السياحة بعد ان دامت نحو عشرة ايام ، دون ان تأتي بالنتائج الحسنة التي توخاها القدسي وزهر الدين ، وفي مقدمتها الضغط علينا باظهار شعبيتيهما والتفاف الجماهير حولهما .

وعندما ذهب الوفد السوري الى شتورا وبدا صراعه القاسي مع مندوبي مصر ، وجد نفسه امام خصوم استغلوا عدم شرعية حكومة سورية لاعتبار دعواها باطلة لا تستحق سوى الرفض .

وهكذا فكر القدسي وزهر الدين بالالتجاء الى ممثلي البلاد الشرعيين ، فهتف لي القدسي راجيا بالحاح ان يصدر من النواب بيانا بتأييد الحكومة . فأجبته بأننا لا نريد الافادة من هذه الفرصة لالقاء الحكومة ارضا . لكن ، من جهة ثانية ، ليس بمقدورنا ان نعترف بشرعية الوزارة . فأصر وكرر الرجاء قائلا بأن الامر لا يعني الحكومة وحدها ، بل البلاد بمجموعها . فأجبته بأن هذا صحيح ، ولذلك فنحن مستعدون لتأييد موقف الوفد السوري فقط ، فشكرني مرارا . ثم دعوت الزملاء الى الاجتماع واصررت عليهم بتأييد ما وعدت الرئيس به ، فلبوا طلبي . وصدر عنا جميعا بيانات بهذا الصدد .

مؤتمر شتورا يبحث شكوى سورية على مصر

وكان الوفد السوري الى شتورا مؤلفا من وزير الخارجية ، جمال الفرا ، رئيسا — لكنه لم يذهب ولم يستلم الرئاسة — ومن السادة اسعد المحاسني ، وخليل الكلاس وامين النفوري واديب الداوودي ، السفير في الهند . ولم تكتف الحكومة بهذا العدد من الاعضاء الرسميين ، بل ارسلت الى جانبهم بعثة من المحامين برئاسة النقيب مكرم القوتلي وعددا ضخما من الصحفيين والمحررين ومندوبي الاذاعة والتلفزيون .

اما الوفد المصـــــري ، فكان مؤلفا من اكرم الديري واكرم الصوفي ــ وكانا وزيرين في عهد الوحدة ــ ومن عبد الحميد غـالب ، سفير مصر في بيروت . وقد قصد المصـــــريون بارسـال الوزيرين السابقين اظهار تعلقهم بالوحدة وجعـــل المناقشة بين شخصيات سورية في كلا الطرفين .

وكان وفدنا بارعاً في تقديم الشكوى على مصر لتدخلاتها المستمرة في شؤون سورية ومبدعا في المناقشات الى درجة اضطر عبد الحميد غالب عندها ، ذات مرة ، للانسحاب من الجلسة . ولم يبد من الوزيرين السوريين العضوين في الوفد المصري الا ما يؤكد ضعف دفاعهم . وقد استرسل الوفد السوري بالهجوم على عبد الناصر وكال له كيلا وافيا من التهم بشأن موقفه من اسرائيل ، كما ابرز انسحابه من شرم الشيخ وافساحه المجال لليهود للتسرب من خليج العقبة الى البحار الحرة .

ووزع الوفد عشرات الالوف من الكتب المطبوعة بدمشق ، وهي تظهر مآسي عهد الوحدة والجرائم البولسية المرتكبة ، كما فضح الوسائل التي تستعملها الناصرية لاثارة الفتنة في سورية ، سواء في ذلك شراء الضمائر واقلام الصحفيين اللبنانيين وتوزيع النشرات ، او الدعاية الشديدة التي تولتها اذاعة القاهرة والتي كلها سم مدسوس بالدسم وادعاء فارغ بأن مصر هي التي تتمسك بالعروبة ، وبأننا نحن في سورية اعداء للعروبة مارقون منها ، خدام استعمار وانتهازيون وشعوبيون ، الى آخر ما كان يسال على لسان المذيع الثرثار احمد سعيد من اهانات سافلة وتعريض دنيء برجال الحكم والسياسة في سورية .

واما موقف الدول العربية الاخرى فكان السكوت المطبق ، ما عدا وفد الاردن الذي ساندنا بخطاب قصير . وانه لمن العجب العجاب ان تكون السنة المندوبين ملجمة، بينما تفيض قلوبهم من مرارة ما ذاقته بلادهم من تدخلات الناصرية ، بما لا يقل عن تدخلها في شؤون سورية . ففي الاردن ، اغتال المصريون رئيس الوزراء هزاع المجالي واثاروا الاحزاب اليسارية من بعثيين واشتراكيين وشيوعيين لمحاربة الملك حسين والسعي لابعاده ، بأي شكل ، عن دفة الحكم ليقيموا حكومة موالية لعبد الناصر . وفي العراق اثاروا فتنا عديدة وسعوا لاغتيال عبد الكريم قاسم ، وذلك لاقـامة حكومة موالية ايضا . وفي السودان ارادوا تدبير مؤامرات عديدة ، سواء لالحاق

السودان بمصر ، باسم وادي النيل . واما في لبنان فأشعلوا فتنة وحربا طائفيــــة كادت تودي بكيانه ، رغبة في اقامة حكومة من اصدقائهم ، كرشيد كرامي وصائب سلام وكمال جنبلاط . وقــد نجحوا بايصال فؤاد شهاب الى رئاسة الجمهورية ، وهو عنصر ضعيف ليس بقدرته معارضة مؤامراتهم .

وفي المملكة العربية السعودية سعوا لاغتيال الملك سعود بواسطة رجل مصري توصل الى دخول غرفة نوم العاهل العربي واخفاء المتفجرات تحت ســـرير نومه . الا ان الامر اكتشف قبل الانفجار ، وسلم المصري الى اسياده . هذا عدا الاذاعات الصادرة عن « صوت العرب » لاثارة مواطني المملكة السعودية ضد نظام الحكم . ولم ينج بلد عربي في شمال افريقيا من مؤامرات الناصرية . ففي المغرب دفع المهدي بن بركة الى العمل ضد الملك الحسن الثاني باثارة العمال ضد نظام الحكم . وفي تونس بعث المصريون يوسف بن صالح لاغتيال الرئيس ابورقيبة ، لكن المؤامرة فشلت . وهرب ابن صالح الى اوروبا ، غير ان عبد الناصر لم يتركه حرا ، خشية ان يتفق مع الرئيس ابي رقيبة ، فيفضح الاسرار . وهكذا بعث برجاله لاغتياله ، فنجحوا وزال يوسف بن صالح من الوجود . ولم ينج الادريس في ليبيا الا باعجوبة من يد الناصرية .

ورغم كل ما قام به عبد الناصر في جميع البلاد العربية في سبيل قلب الحكم القائم والمجيء بطبقة جديدة تكون مدينة له برفعها الى الذروة ، وبذلك يتمكن من توســــيع نفوذه والهيمنة على جميع العرب ، فقد كان الجميع يخشونه ويتجنبون التصادم معه ، الا سورية والاردن اللذين برزا الى الميدان لمصارعته وفضح ما وراء ظـــاهره .

وكانت التعابير التي استعملها المندوبون السوريون في شتورا اشد ما يمكن ان يتصور صدوره في مؤتمر . وعلى سبيل المثال هذه التعابير : خائن للعروبة ، متآمر مع اسرائيل ، ابو رغال ، دكتاتور ، طاغية . وكانت هذه الاوصاف تندفع كالسيل من افواه الكلاس والمحاسني والنفوري في الخطب التي اتهموا فيها الناصرية بتسليم شرم الشيخ ، وفتح قناة السويس لعبور البواخر المحملة بضاعة يهودية ، واقامة البوليس الدولي على حدود غزة ، ورفض مقاومة تحويل الاردن ، وتجنب الخوض في بحث استرجاع فلسطين . كما فضحوا غاية عبد الناصر من رفع راية العروبة ، وهي التستر بها

لاخفاء اغراضه التي منها اقامة امبراطورية لنفسه ، واسكات اصوات الاحرار في البلاد العربية الذين يقاومون الاستعمار ، خاصة اولئك الذين يهاجمون امريكا بسبب مساندتها اسرائيل . ولاحظوا ان جميع خطب الرئيس المصري كانت خالية من التقريع بالولايات المتحدة ؛ بينما كان يكيل السباب والشتائم لانكلترا وفرنسا وروسيا . واشاروا الى انه جعل سائر البلاد العربية مستعمرات يمتص خيراتها ويستغل امكانياتها ويوطن فيها الزائد من مواطنيه . وكان يفعل تماما كما فعلت الدول المستعمرة في افريقيا وآسيا ، فقد كانت تلك تستولي على البلدان باسم المدنية ، اما عبد الناصر فكان يفعل ذلك باسم العروبة !

ولم تتحمل اعصاب عبد الناصر سماع هذه الحقائق ، خصوصا في ذلك الظرف الذي كان فيه اقرب ما يكون الى الانهيار . وخشي ان يتوصل المؤتمر ، بعد سماع هذه الحقائق ، الى التجرؤ واتخاذ قرار يصمه فيه بالعدوان على سورية ، ويطلب منه الكف عن حملاته وتشبثاته .

وكان الجو الذي خلقه مندوبونا في شتورا جوا عاصفا ضد طاغية مصر ، حتى ان اهل القرى والمدن المجاورة كانوا يأتون الى شتورا زرافات زرافات لتأييد الوفد السوري . ولم تقدر صحف لبنان على ان تقلب هذا الجو لمصلحة الوفد المصري . فظهرت هزيلة متفككة امام صحافتنا التي طغت عليها . وصار اللبنانيون يتخاطفونها على غير عادتهم .

واوشك موقف سورية القوي في شتورا ان يطغي على مركز عبد الناصر في بيروت ، فخاف عبد الحميد غالب من ان يتحول الامر في عاصمة لبنان الى غير ما هو في صالح مصر ، وان يناله ، هو شخصيا ، في ختام المؤتمر من شرور عبد الناصر ما يقضي على مستقبله ، لا سيما انه هو الذي اقترح شتورا مركزا للمؤتمر ، ظنا منه انها بلدة صغيرة لا تستطيع سورية ان تسيطر على جوها . لكن حسابه كان غلطا . فقد عقد المؤتمر في شتورا في فندق واحد ، اجتمعت فيه الوفود وارباب الصحافة ، مما ساعد وفدنا الرسمي ومرافقيه من المحامين والصحفيين على توزيع الكتب والابحاث التي الفها فريق من السوريين وحطموا فيها العملاق الاسمر . ولو عقد المؤتمر في بيروت وانتشر المندوبون في الفنادق العديدة ، لما كان في وسع جماعاتنا الاتصال اليومي بهؤلاء واقناعهم بوجهة نظرنا .

ولست قادرا على وصف كل ما جرى في شتورا لغيابي عنها في اثناء المؤتمر . لكن مطالعة الصحف وبعض الكتب التي نشرت في هذا الموضوع كافية لاطلاع القارىء على التفاصيل بدقة وامانة .

ولم يستطع المندوبون المصريون ان يكملوا هـذه الجولة . وشعروا بأنهم ، حتى وان ام يتخـذ المؤتمر قرارا ضـدهم ، خسروا المعركة . ولذلك فاجأوا المؤتمرين باعلان انسحاب مصر من الجامعة العربية ، وبالتالي من المؤتمر ، واسرعوا في الصباح الباكر الى سياراتهم التي اخذت تنهب الارض بهم نهبا في طريق عودتهم الى بيروت فالقاهرة . وهكذا اسدل الستار على اجتماعات شتورا ، دون ان يتخذ المؤتمر قرارا نهائيا ، الا قرار رفع الجلسات بسبب انسحاب المشتكى عليه . ولو اراد اعضـاء المؤتمر ان يظهروا شجاعة ، لاتخذوا قرارا غيابيا بحق مصر ، رغم انها هربت وتغيبت . وهذا امر معقول ، لان عدم البت في دعوى لغياب المدعي عليه يجعل هذا الاخير بأمان واطمئنان من اي عقاب .

ومهما كان الامر ، فان مؤتمر شتورا سجل انتصارا كبيرا لسورية بما خلقه مـن جـو معـاد لعبد الناصر ، سواء في البلاد العربية او في البلاد الاجنبية . لكن السياسة الامريكية لم تشأ ان يقع عبد الناصر . ذلك لانها كانت تعتمد عليه ـ حقا او كذبا ـ للوقوف ضد التيـارات الوطنية الصحيحة المقـارعة لاسرائيل والاستعمار . فظلت تسانده وتقدم له المساعدات المالية حتى تمكن ، بفضل هذا الفيض من المال ، من اثارة فتنة اليمن التي شجع انتصاره فيها على قيام ثورتين في العراق وسورية ، ليست الاصابع الاميركية بريئة من خلقها وتسييرها .

عودة المساعي لاعادة الحياة النيابية بعد مؤتمر شتورا

وبعـد ان انتهى مؤتمر شتورا عاودنا مساعينا لدى رئيس الجمهورية . فقلنا له انه كان لا يرى تغيير الحكم ، وسورية تتعارك مع مصر في شتورا ، اما الآن ؟ فاجاب بانه سيقوم بجولة في سوريا الشمالية ودعانا الى انتظار عودته . وكان قصده ان يكسب الوقت وان يظهر شعبيته ليسيطر على الامور بمعونة الجيش . فأمهلناه ايضا ، لكننا وضعنا بيانا شـديد اللهجة اعددناه للنشر اذا اصر الرئيس على عدم الرضوخ . ثم وضعنا مخططا للعمل المشترك الذي اخترناه لمواجهة تصلب القدسي .

وكانت الصحافة تؤيدنا تأييدا كاملا ، والراي العام يساندنا ، والجو العام الخارجي والداخلي مؤاتيا لاعادة الدستور والحيـاة

الديموقراطية . وبعد عودة القدسي الى دمشق اتصل به جلال السيد والح عليه في انهاء المشكلة ، وكلمه بلهجة فيها الكثير من القسوة . فاستدعاني الرئيس الى داره بالزبداني ، حيث كان يقضي لياليه ، وسالني رايي . فقلت له لا بد من ان تجتمع مع مندوبي النواب لتسمع ملاحظاتهم وطلباتهم . فقبل ذلك ودعانا للعشاء عنده . فحضر معروف الدواليبي واكرم الحوراني وعصام العطار وجلال السيد وسعيد الغزي وبشير العظمة وانا . واستمر الاجتماع حتى منتصف الليل . وابلغه الحاضرون انهم اختاروني لتاليف حكومة ائتلافية .

القدسي يوافق على اجتماع المجلس مرة واحدة

وطال البحث والنقاش حول تفرعات جانبية ، حتى وصلنا الى البحث الجدي . فأصر جلال السيد على ان تكون الانطلاقة دعوة مجلس النواب الى الاجتماع بحيث تعود الحياة النيابية الى مجراها الطبيعي . واعترض الرئيس بأن ذلك غير ممكن . وافهمنا ان الجيش يحول دون ذلك ، وانه ، اي الرئيس ، لا يمكن ان يخرج على ارادة القيادة العسكرية . ولا ريب في ان الامر الذي جعل موقفنا تجاه الرئيس ضعيفا هو ان اكرم الحوراني ما كان موافقا على عودة مجلس النواب . ولو لم يكن هذا الخلاف في جبهتنا ، لكنا نجحنا في ابقاء المجلس . وعند ذاك اقترح ان يجتمع المجلس مرتين او اكثر لمنح الثقة بالحكومة ثم ينصرف . وذلك تجنبا للانشقاق في صفنا . والححنا على الرئيس مجتمعين في ان هذا الحل هو اقصى ما يمكن ان نتساهل به ، مؤكدين ان لا احد يقبل ان يتولى الحكم على الشكل الذي قبله بشير العظمة . وقلنا ان الحكومة الجديدة يجب ان تتسم بطابع الشرعية الدستورية والا فاننا غير مستعدين للتعاون على الخروج مما وصلت اليه الحال من ضعف في الحكم ومخالفة للدستور .

وبعد جهد كبير وافق الرئيس على ان يجتمع المجلس جلسة واحدة لمنح الثقة ، ثم يحل . لكنه اصر على ان لا تنعقد الجلسة في قاعة البرلمان . واخذت هذه القضية جدلا طويلا ، مما جعلنا نرجىء الاجتماع الى موعد آخر .

وقمنا بابلاغ زملائنا بنتيجة المفاوضات ، فاصروا على عقد الجلسة في البرلمان . لكنهم فوضونا بانهاء الابحاث مع الرئيس على الشكل الذي نراه مناسبا . فعاودنا الاتصال وابلغنا الرئيس بامكان التساهل في هذه المسالة اذا تفاهمنا على المسائل الاخرى . واثار

الرئيس قضية دقيقة وهي انه طلب منا ان نطلعه على اسماء مرشحينا للوزارات . وكانت هذه مناورة بارعة قصد الرئيس بها الى تفريق صفنا . فأجابه الرفاق بأن ذلك يترك لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الجديد . لكنني اعترضت على هذا الحل وطلبت ان يشترك المجتمعون في الاختيار . وطال النقاش بدون جدوى . واصر الرفاق على رأيهم ، فنزلنا عنده .

وبعد ذلك قال الرئيس : « يجب ان ننتهي من قضية الدستور ، فوافقناه على ان يقوم المجلس النيابي التأسيسي بتعديل بعض المواد واقرار الدستور نهائيا في جلسة او جلستين .

وكان اكثرنا استعجالا السيد بشير العظمة . فكان في كل اجتماع يعلن ان حكومته بحكم المستقيلة ، وانه يرجو منا الاسراع بتهيئة انتقال دفة الامور الى وزارة جديدة . وكان بذلك يضايق رئيس الجمهورية الذي كان يعتمد على اطالة البحث ليرهق اعصابنا (ويروضنا) — على حد التعبير الذي وصف به دابه على المماطلة والتطويل — حتى نتساهل معه ونتنزل عند رغبته .

ثم طلب مني ان اضع مشروعا للتعديلات الدستورية وبرنامجا للخطوات اللازم اتباعها لانتقال الحكم . وعكفت في تهيئة المشروعين ثم عرضتهما في جلسة تالية . واتفق الجميع على الاسس والخطوات التـــالية :

اولا : يدعى المجلس الى الاجتماع في داري لينجز الدستور ، في جلسة او جلستين فقط .

ثانيا يتناول تعديل الدستور : (أ) جواز منح سلطة التشريع للحكومة ، و (ب) يختار رئيس الجمهورية رئيسا للوزراء ويعرض ذلك على المجلس حتى اذا نال الثقة عكف على تأليف الحكومة ، بدون الرجوع مرة ثانية الى المجلس ، و (ج) منح الحكومة حق حل مجلس النواب على ان تجرى الانتخابات النيابية خلال سنة واحدة من تاريخ الحل ، وعلى ان لا يشترط استقالة الوزارة التي حلت المجلس ، و (د) تبقى المراسيم التشريعية النافذة والصادرة قائمة حتى تعديلها وفقا لاحكام الدستور .

ثالثا : بعد انجاز الدستور يتلى على المجلـــس كتاب رئيس الجمهورية بتكليـــفي بتأليف الوزارة . وبعد اعطاء الثقة ، يمنح المجلس الحكومة صلاحية التشريع لمدة سنة واحـدة . ثم تؤلف الحكومة ، فتحل مجلس النواب فورا .

رابعا : يعطى مجلس الوزراء حق تعيين رئيس وزراء جديد اذا شغر منصب الرئاسة .

وبعد الانتهاء من الاتفاق على هـــذه الاسس ، دعى مكتب المجلس الى اجتماع يعقد في داري يوم ١١ ايلول ١٩٦٢ . فلبى عدد كبير من النواب هذه الدعوة ، ولم يتغيب منهم سوى ٣٩ نائبا . منهم احمد عبد الكريم ، واحمد قنبر ، واكرم الحوراني وجماعته ، وامين النفوري ، ورشاد برمدا ، وسعيد الغزي ، وفرحان الجندي ، وفيضي الاتاسي ، ومظهر الشربجي ، وهاني السباعي .

اجتماع مجلس النواب وتدخل الجيش وتأليف لجنة للتعديلات الدستوريه

اما راتب الحسامي وعبد الصمد الفتيح فقد حضرا هذه الجلسة فقط وتغيبا فيما بعد .

وترأس الجلسة نائب الرئيس رفيق بشور — وذلك بسبب اصرار رئيس الجمهورية ، مدفوعا من قبل الجيش ، على عدم ترؤس الكزبري . ثم اوضح الدواليبي الخطوات التي تمت لاعادة الحياة الدستورية ولتأليف حكومة شرعية . ثم تلى التعديلات الدستورية المقترحة . وطلب بعض النواب عرض المشروع على لجنة خاصة ، فوافق الجميع . واقترح الرئيس ان تكون مؤلفة من السادة خالد العظم ، ومعروف الدواليبي ، وعصام العطار ، ورفيق بشور ، وجلال السيد ، ورشاد جبري ، وعمر عودة الخطيب ، ومصطفى الزرقا ، وعدنان القوتلي ، ورشيد الدقر ، واسعد كوراني ، وسهيل خوري ، وعوض بركات ، وعبد اللطيف اليونس ، وعبد الحميد الخليل . ثم اضيف اسم عادل العجلاني استجابة لرغبته .

وقبل انتهاء الجلسة وافق المجلس على المـــادة الاولى من المقترحات القاضية باعتبار الدستور السوري الصادر في ٥ ايلول ١٩٥٠. دستورا للجمهورية العربية الدستوربة مع التعديلات التي ذكرناها آنفا . ثم احيلت التعديلات الى اللجنة ورفعت الجلسة لليوم التـــالي .

وقبل موعد عقد الجلسة بساعة واحدة وردتني الاخبار بأن الشرطة العسكرية تطوف على النواب في الفنادق والمطاعم وتحذرهم من حضور الجلسة في داري . ولم يطل بي الوقت حتى جاءني العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس الشعبة الثانية ، وبـــدأ حديثا ناعما مفاده ان الضباط يقدرون مزاياي ويعترفون بجهودي الوطنية ، لكنهم يخشون الآن ان تتطور الامور بما لا نرضاه . ثم طلب مني

ان احول دون اجتماع مجلس النواب في داري . فاجبته بأن كل ما يجري يعلم به رئيس الجمهورية ويوافق عليه ، وبأن غايتنا اعادة الدستور واقامة حكومة شرعية تتولى ادارة شؤون البلاد . واكدت له ان تدخل الجيش في الشؤون السياسية والمدنية لا يلقى في النفوس الاطمئنان ولا يؤدي الى الاستقرار في المستقبل . وبقينا نتناقش طيلة ساعة ، دون ان نتفق على شيء . لكنني شعرت بأنه خرج من عندي على غير ما دخل ، وان حجتي اثرت في نظرته الى الامور اثرا ملموسا .

وذهبت من توي الى دار رئيس الجمهورية ، حيث كنا على موعد معه ، انا والدواليبي والحوراني والعطار . فأنبأت الحاضرين بما حصل ، فاستغرب القدسي ، اما الدواليبي ، فثار على تدخل الجيش وحذر الرئيس من مغبة هذا الازدواج ، بكلام فيه الكثير من القسوة والتلميح الى الموقف الغامض الذي يقفه الرئيس . وكاد الرجلان يشتبكان بمناقشة كلامية جارحة ، لكننا حلنا دون استفحال الخصام . واستأذنت من الحاضرين وعدت الى داري ، فوجدته غاصا بالنواب الذين لبوا دعوتنا الى الاجتماع ، غير مكترثين بتهديدات ضباط الشعبة الثانية .

وبعد افتتاح الجلسة ، طلبت الكلام وقلت باننا اذا اجتمعنا في هذه القاعة بعيدا عن مبنى المجلس ، فلأننا نعتقد ان صفة الشرعية تلازمنا اينما اجتمعنا وحيثما كنا . وهذه سابقة دستورية تؤيد التلازم بين الشرعية والنواب ، لا التلازم بين مبنى المجلس الرسمي والشرعية . فمبنى المجلس ليس كعبة لا يجوز الحج الا اليها . واضفت قائلا بأننا لسنا طلاب وزارات او وظائف ، لكننا لا نتهرب من حمل المسؤوليات عند اللزوم . ثم عاهدت النواب على اني لا استقيل ولا اترك الحكم الا في حالة مرض يمنعني من متابعة العمل ، هذا اذا دعيت الى استلام الحكم . وقلت في الختام ان الوزارة المطلوبة هي وزارة تضم جميع العاملين في الحقل العام ، ثم اشرت الى ان المجلس لن يتم مدته الدستورية .

وبعدئذ رفعت الجلسة لتتمكن اللجنة الخاصة من انجاز مشروع التعديلات الدستورية . وحين عقدت الجلسة التالية في ١٣ ايلول ، لم يتغيب هذه المرة سوى خمسة عشر نائبا من الناصريين وممن حال المرض دون حضوره ، كصبري العسلي ومأمون الكزبري .

واستمع المجلس لتقرير اللجنة . وفيه وافقت اللجنة على اكثر التعديلات المقترحة ، لكنها اشترطت حضور رئيس الجمهورية مجلس الوزراء عندما يقرر اصدار اي مرسوم تشريعي ، وان تتخذ هذه القرارات باكثرية الثلثين . وفي التقرير اقترحت اللجنة اعادة المحكمة العليا التي كانت الغيت في عهد الوحدة ، وجواز حل مجلس النواب الحالي ، على ان تجرى الانتخابات لهذه المرة في غضون سنة واحدة ، وعدم اشتراطه استقالة الحكومة التي قررت الحل . ثم حورت اللجنة كيفية اختيار رئيس مجلس الوزراء وجعلته يشتمل على حالتين : شغور الرئاسة او استقالة اكثرية الوزراء ، على ان يدعى مجلس النواب اذا كان منحلا الى الاجتماع لمنح الثقة بالرئيس الجـــديد .

وبعد ان اقرت هذه التعديلات بالاجماع ، اعتبرت صفة المجلس التاسيسية قد انتهت ، وان الدستور الجديد المعدل دخل في دور التنفيذ فورا .

اقرار التعديلات الدستورية وبياني الوزاري

وعندئذ طلبت الكلام واعلنت عن استلامي كتابا من رئيس الجمهورية يكلفني فيه بتأليف الحكومة وفقا لاحكام المادة ١١ من الدستور الجديد . ثم تلوت بياني الوزاري مبتدئا بحمد الله على اجتيازنا بسلام مرحلة خطيرة من المراحل التي كتبت على بلادنا ان تمر بها في طريق عودتها الى الحياة النيابية . وقلت بأن « سياستنا العربية مستمدة من واقعنا ومن ايماننا بضرورة جمع كلمة العرب حتى يأتي ذلك اليوم العزيز الذي تتحقق فيه اهدافنا الغالية بوحدة الامة العربية التي اقسمنا اليمين على تحقيقها. واوضحت ان سياستنا الخارجية مرتكزة على الحياد الايجابي وعلى احترام ميثاق الامم المتحدة . واكدت اننا نؤمن ايمانا راسخا بالديموقراطية وبالحريات العامة ، وسنعمل على توطيدها وحمايتها من العبث . واشرت الى تمسكنا بتنفيذ التشريعات القائمة بشأن الاصلاح الزراعي والتأميم وحقوق العمال ، وعزمنا على الاسراع بتسديد اقساط اثمان الاراضي المستولى عليها . اما عن المجهود الفردي ، فصارحت النواب بأن خطتي ان يفسح المجال امامه دون خشية ادخاله القطاع العام . وكان هذا الكلام كله وفقا للبرنامجين الانتخابيين اللذين نشرتهما في انتخابات ١٩٥٤ و ١٩٦١ وحزت الثقة على اسسهما .

ثم انهيت بياني بطلب ثقة النواب وفقا لاحكام الدستور . وبعد ان ابدى بعض النواب ملاحظاتهم واجبتهم عليها ، بدىء بعملية

التصويت على الثقة بالمناداة على الاسماء ، فنلت ١٥٦ صوتا من اصل ١٥٧ نائبا حاضرا الجلسة . فشكرت النواب على ثقتهم الغالية .

ثم تلا الاستاذ دواليبي كتاب استقالة السيد مأمون كزبري ، فقبلت . وباشر النواب بالاقتراع لانتخاب رئيس جديد . وكان مرشحنا هو السيد سعيد الغزي ، غير ان كثيرا من النواب عارضونا في هذا الراي ، فلم يحز الغزي الاكثرية في الاقتراع الاول . واعيد الاقتراع مرة ثانية ، فحاز ٩٢ صوتا . فاعتبر ناجحا .

وتقدم عشرة من النواب اقتراحا بقانون يقضي بمنح الحكومة سلطة التشريع لمدة سنة واحدة من تاريخ نشر هذا القانون . وكان الموقعون على الاقتراح السادة جميل شماط ، وعبد الحميد خليل ، ورشيد الدقر ، وخليل الكلاس ، وبكري قباني ، وعادل عجلاني ، وهاني السباعي ، ومحمود دياب ، ونديم اسماعيل ، والياس نجار ، ومصطفى حمدون ، وعلي عدلي ، وفؤاد العادل .

وصوت المجلس بالاجماع على هذا الاقتراح ، فأصبح قانونا ثم رفعت الجلسة واختتمت الدورة الاستثنائية .

الفصل الخامس

وزارتي الخامسة (١٧ ايلول ١٩٦٢ - ٧ اذار ١٩٦٣)

انتهت الجهود المبذولة لاقرار الدستور الجديد وتكليفي بتأليف حكومة جديدة تتصف بالديمقراطية والشرعية . لكن المشاكل لم تنته ، بل انها بدات واستمرت وازدادت يوما بعد يوم .

وعقدت مع رئيس الجمهورية ، ناظم القدسي ، اجتماعات عديدة ، استعرضنا فيها اسماء كثيرة لاستلام الوزارات . وكانت اول عقبة رفضه قطعيا ان يتولى الوزارة اي من معروف الدواليبي ورشاد جبري وليون زمريا . ولم تفلح الجهود التي بذلتها لاقناعه بضرورة جمع اكبر عدد من زعماء الاتجاهات السياسية حتى تكون الوزارة قوية وقومية جامعة . وكانت حجته انه لاقى صعوبات جمة في سبيل حمل قيادة الجيش على عودة مجلس النواب الذي سبق ان حلته اثر انقلاب ٢٨ آذار . واكد الرئيس بأن القيادة تعتبر دخول اي واحد منهم الوزارة تحديا للجيش ورجعة الى الوراء . اما الاسماء الاخرى ، فكان يعترض على اكثرها . وبدات اشعر بأنه كان يرمي الى اختيار وزراء يؤلفون عند الحاجة اكثرية تستقيل عند اشارته ، فتسقط الوزارة بموجب احكام الدستور الجديد . واستمر خلافنا اربعة ايام ، كنت فيها مصرا على اختيار اكثرية الوزراء من النواب ، وهو يريدها من غيرهم . وفكرت في الانسحاب واعادة الامانة الى مجلس النواب ، عندما جاءني العميد مطيع السمان وابلغني بأن اللعب بدأ في القيادة ، وبأن الضرورة تقضي بالاسراع في تاليف الحكومة . ولما اطلعته على اسباب خلافي مع الرئيس قال : « ضع قائمتك وسلمها للرئيس ، فان قبل كان به ، والا اعتذرت . » لكنه لم يخف عني ان الجيش يرفض التعاون مع وزارة تضم من تسميهم بالرجعيين ، كالدواليبي والكزبري وجبري .

وفكرت في الامر ورحت اقارن بين محاسن الحلين ومساوئهما . فتبين انني اذا اصررت على رايي ، فسوف يمنع المجلس من الاجتماع

ثانية . وكنت قد علمت بأن رئيس الجمهورية امر بعدم نشر الدستور الجديد في الجريدة الرسمية ما لم تؤلف الوزارة . وهكذا تذهب كل مجهوداتنا لاعادة الحياة النيابية عبثا ، اذ يقف الجيش موقفا معارضا ، ويتخذ تدابير مشابهة لما اتخذه في الثامن والعشرين من اذار ، فيقضي نهائيا على كل امل يبعث الحياة الدستورية . ولربما انساق الجيش الى الارتماء في احضان الناصرية ، فيقضى على كل ما بني منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ .

وتبادرت الى ذهني وامام مخيلتي كل هذه الاحتمالات . وسألت نفسي : « هل اعرض البلاد لنكسة خطيرة جديدة لا يعرف سوى الله مداها ، ام اغض النظر عن اشراك بعض الرفاق في الوزارة ؟ »

لا ريب في ان استغنائي عن عناصر صديقة ومؤيدة سوف يضعف مركزي في الوزارة ولا يساعدني على تأييد اكثرية موالية لي في مجلس الوزراء تمثل العناصر التي بذلت كل جهدها لاعادة الحياة الدستورية . ومن جهة ثانية ، فان اعضاء الوزارة الحالية انما عمد الرئيس الى اختيارهم لسهولة تسلطه عليهم وتوجيههم حيثما يريد . اما الآخرون الذين اقترحهم فهم مقتدرون بلا شك على ادارة شؤون وزاراتهم ، لكنهم بعيدون عن المعترك السياسي وعن المجتمع النيابي .

وبعد التفكير العميق اخترت الطريق الذي وجدته اسلم ، وهو عدم افساح المجال امام ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ليضربوا ضربتهم ويبقوا الحالة الراهنة كما هي . وقصدت القصر الجمهوري وسلمت الرئيس قائمة بالاسماء التي ليس بينها احد من السياسيين المعترض عليهم . وقلت له : « اذا كنت تريد انهاء الازمة واعادة الحياة الدستورية وانقاذ البلاد من الوضع غير الشرعي وغير الدستوري ، فاني ارجوك ان تقبل اقتراحي الذي اتمسك به مهما كانت النتائج . »

الاتفاق على الوزراء بعد صعوبة

وادرك الرئيس انه اذا ابدى اعتراضات جديدة سوف يواجه انسحابي . فقال : « طيب ، لتوزع الحقائب بينهم . » فسألته : « هل لا تدعوهم وتستمزج رايهم في الاشتراك اولا ، وبالتوزيع ثانيا ؟ » فأجاب : « لا . . لا . . اذا سلكنا هذا الطريق فسوف لا نخلص الى اية نتيجة . فلنتفق نحن الاثنين على كل شيء ولنصدر المراسيم الليلة ونفاجئهم بحيث لا يستطيعون الرفض . » فسايرته ايضا . وعكفنا على توزيع الوزارات ، حتى اذا انتهينا نادى امين

سر الرئاسة واملى عليه القائمة . ثم وقع على المراسيم وابلغها الاذاعة ، فاذيعت في الساعة السابعة والربع مساء مع كلمة مني اعلن فيها ان باختياري الوزراء ، وبدون استشارتهم ، كان رغبة مني في انهاء الازمة بسرعة . وقلت ان تكليفي هؤلاء الوزراء هو بمثابة استنفار . ثم رجوت الاهلين مساندة الحكومة الجديدة بعد ان اولى المجلس والرئيس ثقتهما بها .

وهذه هي اسماء الوزراء مع وزاراتهم :

خالد العظم : رئيسا لمجلس الوزراء ، بشير العظمة : نائبا للرئيس ، رشاد برمدا : وزيرا للتربية والتعليم ، فرحان الجندلي : وزيرا للبلديات والشؤون القروية ، اسعد كوراني : وزيرا العدلية والاوقاف ، خليل الكلاس : وزيرا للمالية ، اسعد المحاسني : وزيرا للخارجية ، جورج خوري : وزيرا للصناعة ، امين نفوري : وزيرا للاصلاح الزراعي ، عبد الحليم قدور : وزيرا للاعلام ، منصور الاطرش : وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية ، عزيز عبد الكريم : وزيرا للداخلية ، روبير الياس وزيرا للاشغال العامة ، صبحي كحالة : وزيرا للمواصلات ، عزت طرابلسي : وزيرا للاقتصاد ، رفيق بشور: وزيرا للثقافة والارشاد ، نهاد ابراهيم باشا : وزيرا للتخطيط ، مظهر العظم : وزيرا للزراعة ، نبيل الطويل : وزيرا للصحة ، عمر عودة الخطيب : وزيرا للتموين ، اللواء عبد الكريم زهر الدين : للقيام بأعمال وزارة الدفاع الوطني .

وكانت الوزارة مؤلفة من ثلاثة وزراء اشتراكيين وبعثيين (الكلاس وقدور والاطرش) ، ووزيرين من الاخوان المسلمين (نبيل الطويل وعمر الخطيب) ، ووزير من الجمعيات الاسلامية (مظهر العظمة) ، وثلاثة وزراء من حزب الشعب ، ووزير من الهيئة الموالية للاشتراكيين (النفوري) ، وعشرة وزراء حياديين ، ووزير واحد من الجيش (زهر الدين) . ولم يتمثل الحزب الوطني في الوزارة . وكذلك لم يكن فيها وزير من محافظات ادلب والرقة والحسجة ودير الزور ودرعا والسويداء . وقد روعي في توزيع الوزارات تخصص الوزير بشؤونها على مقياس كبير ، كالمحاسن بالخارجية ، والكوراني بالعدلية ، وروبر الياس بالاشغال العامة ، وصبحي كحالة بالمواصلات ، وعزت طرابلسي بالاقتصاد ، ونبيل الطويل بالصحة .

وعلى الاجمال ، كانت الوزارة جامعة لخيرة من يمكن اختيارهم من الشخصيات السياسية والفنية ، بما يجعلها تبز الوزارات السابقة في المكانة والكفاءة . وقد كان لها صدى

استحسان في كافة الاوساط ، الا عند بعض السياسيين الذين كانوا يرجحون عدم ابعادهم عنها .

وفي الواقع ، كان مقدرا للوزارة ان تعيش طويلا ، وان تجري الانتخابات النيابية ، وان توطد الاستقرار والاطمئنان في البلاد . غير ان عوامل عديدة حالت دون ذلك ، سواء منها التآمر العربي والاجنبي ، او الانشقاق الـــذي اصيبت به بين ممثلي الفئتين السياسيتين في داخل الوزارة ، مما ادى الى انسحابهما منها وتهيئة الطريق لانهيار كيان الوزارة كله ، كما سأفصله في حينه .

وكان المواطنون يرون انني الشخص الوحيد القادر على جمع الاضداد في وزارة واحدة ، والسياسي الـــذي تطمئن اليه سائر الاوساط ، والذي يستطيع ان يكفل الاستقرار وعودة الثقة الى النفوس . لكن ما الحيلة والمخربون دائما اقوى من البنائين . ذلك لان التخريب اسهل بكثير من الانشاء ، ولان العناصر التي تضافرت على انهاء العهد الاستقلالي ، لا سيما بعد ثورة العراق وتضعضع الوزارة بانسحاب العناصر السياسية منها وعـــدم ارتياح رئيس الجمهورية وقيادة الجيش الى وزارتي واقامتهم مختلف العقبات في سبيلها وعدم تاييدها باخلاص — كل ذلك ادى الى انقلاب الثامن من آذار .

اجتماع في القصر واعتذار الاشتراكيين والنفوري

في صباح اليوم التالي لصدور مراسيم تاليف الوزارة ، دعا الرئيس الوزراء الى الاجتماع في القصر . فجاؤوا كلهم ، ما عدا الاشتراكيين الثلاثة والنفوري . وارسل الرئيس خلفهم ، فأجابوا بانهم يعتذرون عن قبول الوزارة . لكنهم ، بعد اصرار الرئيس ، حضروا . واجتمعنا بهم على انفراد بحضور بشير العظمة وعبد الكريم زهر الدين ، فأبدوا انهم يرون الوزارة يمينية . وبعد المداولة الطويلة ، اشترطوا دخول عناصر يسارية وذكروا اسماء احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، ولم اكن موافقا على ادخالهما . وطال النقاش وتبرم الوزراء المتطرفون في البهو الآخـــر وكادوا يتركوه ويذهبوا لحال سبيلهم . ووجدت من الحكمة التظاهر بالتساهل ، فقلت لهم ان هذا الامر سننظر فيه بعد اسبوعين . لكنهم اصروا على بته فورا ، فرفضت . وقلت للرئيس : « ارجو ان تتدبر الامر لاني مللت ، وسأذهب الى داري . » واخذ الرئيس والعظمة وزهر الدين يبذلون الجهود لاقناعهم ، فنزلوا في النهاية عن شرط البت الفوري

في الامر . ودخلنا حيث كان الوزراء ينتظرون وعقدنا اول جلسة وزارية . غير ان منصور الاطرش لم يحضر ، بل بعث الي بكتاب استقالته . ولما اطلعت الرئيس والكلاس عليه : قال الاخير : « لا علاقة بيننا وبينه ، ولا نستطيع جلبه . » فأخذ الرئيس على عاتقه ذلك . « وعندما دعاه الرئيس بحضوري اصر اصرارا قاطعا وقال بأن جماعته ، اي عفلق والبيطار ، رفضا السماح له بالاشتراك في الحكم . فقلت له : « لقد عملت جهدي لجعل الوزارة تمثل جميع الاتجاهات ، بما فيها اتجاهكم . فاذا رفضتم التعاون مع زملائكم ، فتقع مسؤولية ذلك على عاتقكم . » وعبثا ذهبت مساعينا . وعندئذ اصدرنا مرسوما بتوكيل عبد الحليم قدور بوزارة العمل ، ريثما نجد لها وزيرا اصيلا . وظلت وزارة العمل مثارا للخلاف والصراع بين الاشتراكيين والاخوان المسلمين طوال عهد الحكومة .

وظلت حكومتي قائمة على الحكم من ١٧ ايلول ١٩٦٢ حتى صباح الجمعة في ٨ آذار ١٩٦٣ ، حين قام الانقلاب العسكري بقيادة زياد الحريري . فتكون تسلمت شؤون الدولة مدة ١٧١ يوما ، استقال خلالها كل من منصور الاطرش وبشير العظمة وامين النفوري وخليل الكلاس وعبد الحليم قدور ونبيل الطويل وعمر عودة الخطيب ورشاد برمدا . اما فرحان الجندلي ، فقد قدم لي استقالته ، لكنه رجع عنها دون ان يكون للاستقالة والرجوع عنها سبب معقول . وكذلك ابدى عدد من الوزراء رغبتهم في الاستقالة والرجوع الى وظائفهم الاصلية ، وهم جورج خوري واسعد المحاسني وعزت طرابلسي . وسيأتي فيما بعد ذكر اسباب هذه الاستقالات وما جرى فيـها .

واني اكتب هذه المذكرات وانا لاجـىء في السفارة التركية بدمشق وليس تحت متناول اليد الا القليل من الوثائق العائدة لفترة وزارتي . واذ اكتب معتمدا على ما بقي عالقا بذهني من الحوادث، اجهد لكي اكون راويا الحقائق المجردة بدون النظر الى تأثير ما ارويه على الاشخاص او الوقائع او النتائج . كما اني اسعى الى ان تكون مذكراتي هذه حاوية اكثر ما يمكن ان تستوعبه الذاكرة او اكثر ما يمكن بعده عن نسيان بعض الحوادث . وارجو ان يتيسر لي الحصول على اعداد الجريدة الرسمية وعلى صور الكتب التي وجهتها الى الوزارات ، او البيانات التي اذعتها من الراديو والتلفزيون ، والتصاريح التي اعطيتها الصحافة السورية والاجنبية،

حتى يكتمل سرد اعمال وزارتي اعتمادا على المستندات الرسمية .

ولا بد لي من ان اترك جانبا اصول ذكر الحوادث اليومية حتى يتيسر القارىء ان يطلع على تطور كل حادثة . ولذلك فاني لجأت الى قاعدة تبويب الوثائق بحسب موضوعاتها .

مدى تاليف الوزارة والوضع العام عند ذلك

استبشر الراي العام بتاليف حكومتي لكونها تجمع الفريقين السياسيين الاكثر نفوذا وانتشارا ، ولانها ضمت الى جانب الدعم السياسي عددا من الوزراء الذين هم في طليعة الخبراء في الشؤون المعهودة اليهم . وهكذا نالت الحكومة ارتياح السياسيين الذين يدعمون كيان الجمهورية ولا يريدون عودة الوحدة مع مصر ، كما انها حصلت على حسن ظن الفلاحين والعمال . اما اصحاب الاموال والفعاليات الاقتصادية ، فارتاحوا الى وجود عناصر قادرة على تسيير الاقتصاد السوري في طريق الازدهار وعلى زيادة الانتاج القومي بانشاء المشاريع الانمائية المفيدة .

ولا اكون ابتعدت عن تواضعي اذا ذكرت ان وجودي على راس هذه المجموعة زاد الاطمئنان والارتياح ، سواء من حيث الاستقرار السياسي او الازدهار الاقتصادى ، مع التوفيق بين مصالح اصحاب الايدي العاملة وبين اصحاب رؤوس الاموال . واختصارا اقول بأن استقبال الوزارة فاق استقبال جميع الوزارات السابقة .

اما الدول العربية المجاورة ، فتلقت نبأ تاليف الوزارة بارتياح، ما عدا حكومة لبنان التي يرئسها رشيد كرامي ، الذي يسيطر عليه عبد الناصر . وذلك بعكس جميع الدول الاجنبية التي ابدت علنا ارتياحها واملها بأن يأتي الاستقرار والازدهار على يدنا . وقد اسهم في هذا الارتياح سفراء الدول الشرقية والدول الغربية والدول الحيادية على السواء حتى ان سفير الولايات المتحدة اكد لي آمال حكومته باستقرار الامور في ربوع سورية ، واستعدادها لبذل مجهود جيد في تقديم المساعدات الاقتصادية . وقد اعلن لي عن ان القول بأن حكومته ندعم عبد الناصر لاعادة الوحدة ليس الا قولا خاطئا . واضاف قائلا بأن المساعدات المالية والتموينية التي تقدمها له ما هي الا من قبيل مساعدة دولة محتاجة تعاني ازمات اقتصادية. واجبته بأن ليس لنا ان نتداخل في كنه العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر ، وبأن ليس لنا ان نطلب اليهم الاختيار بين عبد الناصر وغيره من رؤساء الدول العربية. غير ان لنا ملاحظة لا بد من ابدائها بشأن

المعونات المالية التي ذكرها ، وهي انها تسد ثغرة كبيرة في ميزان مدفوعات مصر . كما انها في الوقت نفسه تفرج عن مقادير كبيرة من المال كان عبد الناصر مضطرا الى تخصيصها لشراء الحاجات التي تسلمه اياها امريكا بدون دفع ثمنها الذي يستعمله في الدعاية وتحضير المؤامرات لقلب انظمة الحكم في البلاد العربية . ثم اضفت الى ذلك قولي : « انكم تدعمون عبد الناصر لانكم تأملون منه الاخلاص والوفاء ، وتظنون انه يقدم على الصلح مع اسرائيل ، او على الاقل ، يقبل بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية ويسكت عن تحويل مجرى نهر الشريعة ! وفي هذا انتم واهمون ومخدوعون . فهو لا يجرؤ على ذلك ، وسيستمر في مخادعتكم وفي المكر لكم الى ان يقوى جيدا ، وعندئذ تظهر لكم حقيقته ، وهي انه اميل الى الدول الاشتراكية. اما نحن ، فلا نخدعكم بالقول المستحب عندكم ولا نعدكم بما يعدكم به . فنحن لا نقبل الصلح مع اسرائيل ، ولا تحويل نهر الشريعة ، ولا توطين الفلسطينيين ، لكننا لن نقوم بهجوم عسكري على اسرائيل . »

تطور سياسة امريكا نحو سورية

هذه هي حقيقة ما صارحت به سفير امريكا وسائر السفراء الاجانب قبل استلامي الحكم وبعده . وقد تطورت سياسة امريكا فيما بعد، فعمل الامريكيون مباشرة او بالواسطة على قلب الاوضاع في سورية ، وايدوا حزب البعث الذي كان دائما على صلة بهم ، وفرحوا بالثورة التي قامت في العراق، وارتاحوا لما جرى في سورية، واستبشروا خيرا باقامة الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وسورية اعتقادا منهم انها ستنهي قضية فلسطين على الوجه الذي تريده اسرائيل والولايات المتحدة التي تعهد رئيسها كنيدي بايجاد الحل المناسب لها خلال ١٩٦٢ .

وقد مكر هؤلاء ، ومكر الآخرون ، والله عدو الماكرين .

اما قيادة الجيش ، فلم تبد نية طيبة تجاه الوزارة . ولم يزرني للتهنئة لا قائد الجيش ولا ضباطه . وبقوا بعيدين عني طوال وجودي على راس الحكم .

كان رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي مسيطرا على الموقف في عهد وزارة بشير العظمة . فكان يستدعي الوزراء واحدا واحدا ويملي عليهم ارادته في مختلف الشؤون . ولذلك فلم يرتح الى تغيير الحكومة ومجيء حكومة دستورية ، خصوصا برئاستي . وقد سبق ان عمل جهده ، منذ تولى رئاسة الدولة ، لاقصائي ، كما كان

شأنه دائما في العهود السابقة. وقد ذكرت ذلك في الفصول السابقة من هذه المذكرات . وزاد الآن في اسباب تخوفه مني ما لمسه من اجماع النواب على تأييدي وترشيحي لرئاسة الوزارة ، خلافا لرايه، وما شاهده من ابتعاد جميع النواب عنه ، وهم الذين كانوا في الماضي يناصرونه ضدي . فخشي ان يستمر الامر ويتطور الى اقصائه عن رئاسة الجمهورية وانتخابي رئيسا محله .

ولم يستطع القدسي كتم شعوره نحوي ، فقال لي ذات مرة بأن التفاهم والتعاون بينه وبين بشير العظمة كان احسن من تعاونه معي وبأن الانسجام بينهما كان كاملا . فأجبته باختصار : « انا لست بشير العظمة ! »

وكان يدعمه ويؤيده بكل قواه اللواء زهر الدين الذي لقيت منه طوال عهد وزارتي كل تباعد وانزواء عني . وكنت لا اشاهده الا في القصر الجمهوري ، في الجلسات التشريعية او اذا دعاه الرئيس الى الاجتماع عنده بحضوري للبحث في قضية تتعلق بالجيش او بالاتجاه العام . ولم يتنازل زهر الدين لحضور جميع الاجتماعات التي عقدها مجلس الوزراء برئاستي في قصر الحكومة .

واول مرة اختلفت فيها مع رئيس الجمهورية في جلسة وزارية كانت عندما زعم بأن من حقه الاعتراض على اي مرسوم تشريعي يقره مجلس الوزراء . فقلت له باننا عدلنا الدستور واشترطنا لاصدار المراسيم التشريعية ان تتخذ بحضوره وباكثرية ثلثي اصوات الوزراء ، فكيف يمكن التوفيق بين ما يدعيه وبين الصفة التشريعية التي يملكها مجلس الوزراء ؟ واشتدت المناقشة الى ان تراجع القدسي ، فوضعنا صيغة مقدمة المراسيم التشريعية وجعلنا نشرها بتوقيعه وتوقيعي ، على ان انشرها لوحدي اذا امتنع هو عن ذلك .

واعتاد القدسي على عدم مواجهة المشاكل بصراحة . فلم اكن يوما من الايام مدركا حقيقة فكره . وكان ظاهره غير ما في باطنه . وكانت مناوراته ومحاولاته اكثر من ان تحصى . وسوف اذكر الامثلة على ذلك عند معالجتي كل موضوع على حدة .

على انني اصر علي رايي ، وهو ان في مقدمة الذين تسببوا في انهيار عهد الاستقلال ، كان رئيس الجمهورية نفسه . فهو يحمل المسؤولية الكبرى .

وكانت العلاقات تحتدم بين الوزراء المنتسبين للاخوان المسلمين ولفريق اكرم الحوراني . غير ان هذا التصارع لم يكن

صريحا ومطروحا على بساط البحث والمناقشة ، بل كان خفيا يتردد صداه في مكتبي بمقر الحكومة ، او بين جدران داري. وكان الخلاف اكثر ما يكون على اختيار الموظفين واقصاء من يجب اقصاؤه . اما في السياسة العامة ، فكان الفريقان متفقين عليهـا ، كالغاء حالة الطوارىء والاسراع في الاعتراف بثورة اليمن واتفاقية سد الفرات المعقودة مع المانيا الفدرالية .

اما وضع الجيش ، فكان اقرب الى مناهضة الحكم منـه الى معاضدته . وقد لمست ذلك بشكل لا يترك مجالا للشـك . فعندما تألفت الوزارة لم يأت احد من الضباط الى تهنئتها . وتجلى موقف القائد العام زهر الدين بعـدم زيارتي شخصيا وبعـدم حضور اجتماعات مجلس الوزراء في دار الحكومة ، بحيث لم اره فيها سوى مرتين : الاولى عندما رافق مجيد ارسلان ورفاقـه القادمين لزيارة سورية بناء على دعوته ، والثانية عندما جاء يبلغنـي بأن مجلس القيادة قرر الغاء القرار القاضي بوضع كل من مطيع السمان وهشام هاشم اغا تحت تصرف الحكومة ، الاول كقائد لقوى الامن والثاني كرئيس للفرقة العسكرية التابعة لرئيس الجمهورية .

ولاحظ الجميع ان قـواد الجيش وجنـوده لم يشتركوا في استقبال الوفد الحكومي الذي زار حلب واللاذقية وحمص ودرعـا والسويداء ، باستثناء مصطفى الدواليبي ، قائد منطقة اللاذقية ، والعميد صباغ ، قائد منطقة حلب ، وذلك بصفتهما الشخصية لانهما من معارفي .

وكانت الدعاية المغرضة التي ساقها ضدي زهر الدين باوساط الجيش وخاصة بالالوية المرابطة في مناطق الحـدود الفلسطينية ، من اسباب حركة ٨ آذار . اذ كان يردد امام الضباط وافراد الجيش ان رئيس الحكومة يريد تسريح الجيش والقضاء عليه ، الى آخر ما ولدته عبقريته من الاكاذيب الدنيئة . ولست ادري على الضبط مدى التوافق في الراي بينه وبين القدسي ، والى اي حد تعاونا في هـذا الشأن . وكان القائد العام ينحي باللائمة على الحكومة ، وخاصة مطيع السمان ، لموقفهم الضعيف تجاه الناصريين ومؤامراتهم ، في حين ان موقفه السلبي من الحكومة كان في مقدمة العوامل التي ادت الى انتهاء مهمتها .

وكانت الصحافة بمجموعها تقف الى جانب الحكومة وتبذل جهدها في دعم الكيان ومهاجمة من يريدون قلـب الاوضاع واعادة

البلاد الى الحضيض . وسواء كانت مساندة الصحفيين والمخبرين الحكومة ناشئة عن العلاقات الطيبة التي كانت سائدة بيني وبينهم منذ ١٩٤٨ ، او كانت للانسجام القائم بين سياسة الحكومة وبين السياسة التي هم دعاتها، فقد كان ذلك مثار غيرة رئيس الجمهورية وعدم ارتياح القائد العام . فقد ظنا ان تكريس الصفحات العديدة في الجرائد لنشر صوري ، ولذكر اعمالي واذاعة بياناتي واقوالي، كان خطة مرسومة لاعلاء شأني بين الناس وتوطيد ركائزي ونحضير الراي العام لتسنمي رئاسة الجمهورية مكانه . ورغم تأكيدي له ، المرة تلو المرة ، ان فكرة كهذه لا تدور اطلاقا في مخيلتي ، وان كل ما اتطلع اليه هو اشرافي على الانتخابات دون تقديم ترشيحي في اية مدينة ، وجمع المجلس الجديد وتسليمه الامانة الغالية التي سلمني اياها ، ثم الانسحاب بعد ذلك من العمل العام وترك السياسة نهائيا ، فقد كان لا يكتفي بذلك . وكنت افعل ذلك في جلسات خاصة بيني وبينه ، وحتى بحضور السيد شكري القوتلي وفي بيانات رسمية اذعتها بنفسي في التلفزيون والاذاعة ونقلتها الصحافة بدورها . الا ان الاطمئنان لم يدخل قلب القدسي ، بل ظل يتحسب ولا يبادرني الصراحة بمثلها ، ولا الاخلاص بمثله . وكنت اشعر معه بالانكماش والحذر وفقدان الثقة ، كما المس بأن اقواله وآراءه لا تنم عن رغبة في التعاون المخلص والتضافر المجدي اللذين لا بد منهما لحسن سير امور الدولة ، لا سيما في فترة غياب مجلس النواب . اذ يصعب جمعه مجددا لاختيار رئيس جديد ، فيما اذا استقلت .

القدسي وعلاقته بالسياسة الامريكية

ومما لا ريب فيه ان العلاقات بينه وبين سفير الولايات المتحدة كانت متينة للغاية . وكان البعض يفسرها بأنها ناشئة عن التفاهم بين الرئيس والحكومة الاميركية على السياسة العامة . وانا اميل الى الاخذ بصحة ذلك ، لولا كان في يدي مستمسكا جديا يحسم هذا الامر . غير ان بعض المواقف كانت تدعم نظرية سوء الظن به ، كموقفه من سد الفرات ومعارضة الاتفاق مع الروس حتى لو لم يحصل هذا الاتفاق مع الالمان . اضف الى ذلك موقفه من قنصل الولايات المتحدة الذي بدا ميله الى الناصرية بتوزيعه النشرات المصرية وصور عبد الناصر ، يوم عصيان القطعات العسكرية بحلب في حوادث ٢٨ آذار . وقد ايدت المحكمة العسكرية هذه الشائعة، فطلب وزير خارجيتنا من السفير سحب القنصل . وسألني السفير

رايي ، فقلت له : « انا لا اطلب من حكومته سحب القنصل ، اما بعد صدور حكم المحكمة بادانته ، اصبح بقاؤه في حلب ، في وسط متباعد عنه ، غير هيّن عليه . فتبديله من جانب حكومته يكسبها عطف جميع الاوساط الحلبية التي اخذت تقاطع القنصل . » وكررت قولي باني لا اطلب سحبه ، ولحكومته ان تتصرف كما تراه في صالحها . ثم جاءني السفير واعلمني بأن حكومته ابلغته بأن سحب القنصل يكون له ردة غير مستحبة في امريكا . فلم يسعني عندئذ الا ان اجيبه بأنهم لا يفهمون عقلية الشرق ، وبأنهم سوف يبقون هكذا .

وبعد تأليف الحكومة زارني عدد كبير من النواب طالبين عدم اللجوء الى حل المجلس ، فاجبتهم باني صارحتكم قبل منحي الثقة بأن هذا المجلس لن يكتب له اكمال مدته الدستورية . وهذا الامر مبتوت ولا بد من الاقدام عليه . وقد اصدرت الحكومة مرسوما بحل المجلس بتاريخ (؟) ١٩٦٢ وبذلك انتهت دورة تشريعية كانت اقل الدورات عمرا . وقد حلت مرتين ، مرة بصورة غير دستورية ، ومرة بشكل دستوري . ثم انها قضت نحو ثلاثة اشهر ونيف في دراسة الدستور الجديد ولم تنجز منه شيئا . لكنها في جلسة واحدة منحت الثقة برئيس حكومة تتمتع بسلطة التشريع لمدة سنة كاملة . وبذلك قام الدليل على ان المجالس النيابية قادرة على الانجاز السريع عندما يسود التفاهم بين النواب وتبتعد الاغراض والحزبيات الضيقة عن مسرح العمل ، خلافا للفكرة السائدة بأن الاسلوب البارلماني يشبه آلة بطيئة السير قليلة الانتاج . ومهما قيل في المجلس المحلول وتصرفاته ، فانه كان يمثل الراي العام تمثيلا اقرب ما يمكن الى الحقيقة . واعتقد ان الروح الحزبية المتزمتة ، والمؤامرات التي حاكتها الناصرية لاعادة الوحدة ، هي التي قضت على هذا المجلس وابعدته عن ممارسة حقوقه وصلاحياته .

ورغم كل ما قيل عن تدخل الجيش في الانتخابات ، وخصوصا في الاقضية ، فان هذا المجلس عكس الاتجاهات السياسية ، باستثناء حزب البعث الذي كان مرشحه الوحيد صلاح البيطار . وكان محكوما عليه بالفشل ، لان مدينة دمشق لا تستلطف الوجوه البعثية . وقد سبق لها ان اسقطت ميشيل عفلق في ١٩٤٩ ، رغم وجوده في الوزارة التي اشرفت على الانتخابات . اما الناصريون ، مثل راتب الحسامي واحمد اسماعيل وحسومه وغيرهم ، فقد

نجحوا في الانتخابات واحتلوا مقاعدهم النيابية . والحزب الوحيد الذي لم يكن ممثلا في المجلس هو الحزب الشيوعي .

زياراتي للوزارات للاطلاع على شؤونها

في الايام الاولى من وزارتي ، احببت دراسة اوضاع كل وزارة وما تقوم به او ما تفكر في القيام به من مشاريع ، والبحث مع اركانها وتبادل الراي معهم . فبدأت بزيارة وزارة المالية واطلعت على حالة الخزينة وامكانياتها لسداد نفقات الميزانية العادية والميزانية الانمائية . فوجدت ان تقدير الموارد ، كما جاء في الميزانية التي وضعتها وزارة بشير العظمة ، كان مبالغا فيه ، وان الوزارة لا تستطيع مجابهة المطالب المالية التي تقدمها الوزارات . فاتفقت مع الكلاس على ان يرافقني في طوافي على الوزارات لتخفيض ما يمكن تخفيضه من النفقات غير الضرورية والتي يمكن تأجيلها الى ما بعد . وتمكنت بفضل الاجتماعات التي عقدتها مع الوزراء ، كل على حدة ، من الاطلاع على اوضاع الدوائر ومشاريعها العادية والانمائية ، وما تحقق منها وانتهى امره ، او ما لا يزال قيد التنفيذ ، او ما لم يباشر به بعد . وتبادلنا وجهات النظر في هذه المشاريع ، من حيث تقديم الاهم على المهم ، لاعطائه الاولوية وتدارك ما يستلزمه من الاموال . وكنا نستهدف الاسراع بتنفيذ وباكمال المشاريع المائية ، سواء للشرب او ري الاراضي ، وبتوفير المعالجة الطبية ، وبفتح الطرق وتعبيدها . وقررنا دعم هذه المشاريع وتخصيص المال اللازم لها وعدم اقتطاع شيء ما من التوفيرات التي قضت بها احكام قانون الميزانية ، اي بمعدل ٤ ٪ .

واطلعت على ما تقوم به وزارة الصناعة من مشاريع ، اهمها فتح آبار البترول ، ومنجم الملح ، ومصانع السماد ، وغيرها .

ووضعت مع وزير الاصلاح الزراعي برنامج عمل وزارته على اساس الاستمرار في توزيع الاراضي المستولى عليها وافهام الفلاحين بأن حقوقهم بمنجى عن كل تعد او تغيير ، كما اتفقت معه على ان يباشر فورا بتاليف لجان تخمين الاراضي المستولى عليها ، وان يدفع لاصحابها سلفة بمعدل ٥ ليرات عن الهكتار في الاراضي البعلية و ١٥ ليرة عن الهكتار في الاراضي المروية .

وفي زيارتي لوزارة الاعلام قررنا اقامة محطتين جديدتين للاذاعة ، الواحدة بدمشق ، والثانية بطرطوس ، بقوة ٦٠٠ كيلووات لكل منهما ، واقامة محطتين جديدتين تعملان على الموجات القصيرة ، على ان يوضع تحت تصرف تلك الوزارة مبلغ ١٥ مليون

ليرة كاعتمادات اضافية .

واطلعتني وزارة الاشغال العامة على ما وصلت اليه المشاريع الكبرى من انجاز . وذكرت لي ان الاعمال الفنية في مرفأ طرطوس تتقدم بخطى اسرع مما كان منتظرا ، وان المشاريع الاخرى تسير وفقا للبرنامج . واطلعت في وزارة المواصلات على برنامجها العام واتفقت مع الوزير على توقيف اعمال مد السكة الحديدية بين حلب واللاذقية مؤقتا والاسراع في انجاز القسم الواقع بين القامشلي والحسجة وحلب والمباشرة بدراسة وتنفيذ مشروع جديد يربط تلكلخ بمرفأ طرطوس . وكانت اسباب هذا التبديل هو ان القسم الواقع بين حلب واللاذقية يتطلب ثلاث سنين ، فاذا بدانا بعد ذلك بمد السكة بين حلب والقامشلي وانتظرنا مدة سنتين اخريين ، فلا نكون وصلنا مواقع انتاجنا الزراعي بميناء سوري على خط حديدي في ارض سورية الا بعد مرور خمس سنوات . في حين اننا ، اذا بدانا بخط القامشلي ـ حلب وربطنا حمص بخط مباشر بطرطوس، نكون حصلنا على ربط المزارع بالساحل خلال سنتين او سنتين ونصف السنة، على ان يستكمل الجزء بين حلب واللاذقية فيما بعد.

وقد عرضنا فيما بعد هذه الفكرة على مجلس الوزراء ، فوافق عليها . وسافر الوزير صبحي كحالة الى موسكو للتفاهم مع الاتحاد السوفييتي على هذه التعديلات . وعاد السيد الكحالة الى دمشق بعد ٨ آذار ، فلم اطلع على نتيجة مساعيه .

وكانت زيارتي للسيد عزت طرابلسي وزير الاقتصاد فرصة تبادلنا فيها ، بحضور الكلاس ، وجهات النظر في كيفية توجيه الاقتصاد السوري. واتفقنا على ان تنشيط الجهد الفردي في القطاع الخاص امر ضروري ولا يخالف الاتجاه العام . ولذلك راينا عدم اللجوء الى تأميم اي مصنع قائم ، او اي مصنع يعطى الترخيص بتاسيسه ، شرط ان يدخل الى قلوب اصحاب الفعاليات الاقتصادية الاطمئنان ويحملهم على استجلاب اموالهم من الخارج وتكريسها لزيادة الانتاج المحلي . واتفقنا ايضا على منح راتب شهر اضافي لجميع الموظفين والعمال في المصانع التي لم يشملها القانون القاضي بتخصيص ربع ارباحها ، على ان يتناول هذا التدبير الشركات التضامنية والمصانع الخاصة والمؤسسات الحكومية ، كادارة التبغ والسكك الحديدية وما يماثلها . واصدرنا في اواخر عهد الوزارة التشريع القاضي بدفع الراتب الاضافي لهؤلاء الموظفين والمستخدمين

والعمال ، فلاقى هذا التدبير ارتياحهم ورفع عنهم الحيف والجور.
وشرح لنا وزير الاقتصاد الحالة المالية العامة في البلاد ، مؤكدا انها على نحو لم تعهده منذ سنين عديدة . فمحصول القطن — وتقديره لهذا العام مائة وخمسون الف طن — ومحصول القمح والشعير المقدر بمليون طن ، زاد في الدخل القومي زيادة عظيمة جعلت الاموال تتداول بكثرة وتتدفق على الاسواق بشكل يرتاح اليه كل الارتياح .

والحق يقال ان الوزيرين الكلاس والطرابلسي بلغا الذروة من حيث تفهم الاوضاع الاقتصادية والمالية وما تحتاج اليه البلاد من مشاريع مفيدة ، بحيث كنت اطمئن اليهما كل الاطمئنان في المركزين الحساسين اللذين عهدا اليهما : وزارة المالية ووزارة الاقتصاد . وكانت آراؤهما على شيء كثير من الانسجام . فلا اشتراكية الاول، ولا ارتباط الثاني باصحاب الاموال وعمله في محيطهم ، استطاعا ان يجعلا الشقة بعيدة بينهما ، لا سيما ان اشتراكية الاشتراكيين ، على ما بدا لي ، كانت اشتراكية فلاحية اكثر منها اشتراكية مالية وصناعية . ولا ينكر بأن نعومة اسلوب كل من الوزيرين ساعدت على عدم افساد الجو بينهما ومهدت سبيل التعاون والتفاهم بينهما.

ووقفت ذات مرة امام معارضة الطرابلسي وحياد الكلاس ، وذلك حينما اقترح وزير الاقتصاد في مجلس الوزراء الموافقة على زيادة القرض الذي كانت استلفته حكومة بشير العظمة ، وقدره ٤٠ مليون دولار ، لتسد به عجز التوازن في المدفوعات . وكانت الاتفاقية المعقودة مع البنك تقضي بأن تخفض الحكومة سعر الليرة السورية بالنسبة الى الدولار بمعدل ٦ ٪ ، وبأن لا يتجاوز المصرف المركزي سقف التسليف للدولة والمصارف الاهلية ، وغير ذلك من الشروط . فحينما اقترح الطرابلسي زيادة القرض اعترضت وقلت باني اعتقد ان الاتفاقية في مجموعها مضرة بمصلحة سورية ، من حيث تحديد مقادير السلف التي يعطيها المصرف المركزي للمصارف من اجل توظيفها في التجارة . ذلك لان هذا العمل يؤدي الى تضاؤل نشاطنا الاقتصادي ويحول في نفس الوقت دون استطاعة الحكومة تسليف بعض المشاريع الانمائية التي تقوم بها الدولة . واضفت الى ذلك قولي باني افضل الغاء هذا الاتفاق واعادة حريتنا المالية ، لا سيما ان الموسم الزراعي جيد هذا العام . فاجاب الطرابلسي : « وكيف نسدد ما استعملناه من هذا الاعتماد ؟ » فسألته عن مقادير

ما سحب منه والى اي جهة اعطي . فقال ان المصرف المركزي سدد نحو ٧ ملايين دولار ، وهو القرض الذي يحق لكل دولة ان تستلفه من بنك التسليف الدولي . فعجبت من ذلك وقلت : « لماذا تسدد هذه السلفة غير المقيدة بأي شرط من اعتماد ذي شروط ثقيلة ؟ » ثم وضعت اللوم على من عقد هـــذه الاتفاقية واصررت على عدم استعمال اي مبلغ منها والسعي لوفاء الجزء المسحوب منها .

وجرت مناقشة بيني وبين الطرابلسي كانت عنيفة في العمق، لكنها محاطة برغبة كل منا في الحفاظ علـــى صداقة الآخر . اما الكلاس ، مع اني واثق بان رايه يتوافق مع رايي ، فآثر السكوت خشية ان يحقد عليه الطرابلسي ، فلا يهون عليه استلاف المبالغ اللازمة لتسديد نفقات الميزانية العادية من المصرف المركزي التابع لوزارة الاقتصاد .

ولا ريب في ان الحكومة الامريكية هي التي حملت البنك الدولي على فرض شروطه القاسية ، وذلك تمشيا مـــع سياستها بفرض الرقابة المالية والقيود الشديدة على الدول الصغـــيرة لتبقى هذه دائما في حال العسر ، وبذلـــك تخضع لتوجيهات الولايات المتحدة السياسية او الاقتصادية .

حاكم المصرف المركزي يرى بمنظار امريكا

وكان حاكم المصرف المركزي ، حسن الصواف ، يرى الامور كلها بمنظار امريكا ، فعقد الاتفاقية المذكورة . واذا كان ثمة عذر عند عقدها ، فهو العسر في مخزون النقد الاجنبي الناتج عـــن سوء المواسم في عهد الوحدة وعن السياسة التي اتبعها المصريون لافقار سورية وجعلها تحت رحمة القاهرة . اما الصواف فليس له اي عذر في ان يأخذ من هذا الاعتماد المشروط اي جزء لتسديد الملايين السبعة من الدولارات المدينة بها سورية للبنك الدولي بقرض غير مشروط . وهذا ما جعلني اعتقد ان حسني الصواف ، حاكم البنك المركزي ، يتصرف في هذه الشؤون تصرف السائر ضمن المخططات الاجنبية التي تستهدف احاطة سورية بشباك اقتصادية لا تستطيع الافلات منها والوصول الى ساحة حرة تعمل فيها لمصلحتها الذاتية دون اي نفوذ او اشراف مالي اجنبي . ومن هذا يتضح ان الاختلاف كان كبيرا بيني وبين وزير الاقتصاد وحاكم المصرف المركزي . ذلك لانهما كانا يصران على عدم افساح المجال امام التجارة السورية ، مستعملين بذلك سلاح السقوف المنخفضة في التسليف وعدم تحميل الخزينة السورية المال اللازم مؤقتا لتسديد نفقات الموازنة ، بينما

تنضج المحاصيل فتملأ خزائن الدولة بالضرائب والرسوم . والانكى من ذلك وذياك انهما كانا يرفضان ان يفتح لاية مؤسسة رسمية الاعتماد المالي لتتمكن من القيام بأحد مشاريعها العامة . واذكر على سبيل المثال ان المصرف المركزي كان يرفض ان يقرض امانة العاصمة في دمشق ورئاسة البلدية في حلب ما هي بحاجة اليه لانشاء بعض المرافق العامة ، كمشروع المسلخ . فتضطر هذه وتلك الى التعاقد مع احدى الدول الاجنبية . وثمة مثال آخر تتجلى فيه اتجاهات الصواف ، وهو ان امانة العاصمة بدمشق كانت اشادت دورا للسكن في ضاحية المزة ، فعندما فصلت مؤسسة الاسكان عن امانة العاصمة واصبحت مصلحة مستقلة مرتبطة مباشرة بوزارة البلديات ، طالبت امانة العاصمة بالمبالغ التي كانت استلفتها لهذه المشاريع وهي ١٢ مليون ليرة سورية . غير ان الدور المنشأة لم تكن قد بيعت بعد ، فعجزت مصلحة الاسكان عن تسديد هذه المبالغ . وعندها تدخلت في الامر وطلبت من المصرف المركزي ان يقرض هذا المال لمؤسسة الاسكان حتى تفي دينها، فرفض المصرف. وهكذا تعطل على امانة العاصمة مبلغ كبير من المال وتأخرت مشاريعها بسبب تعنت حاكم المصرف المركزي وتمسكه بسياسته في عدم فتح الاعتمادات لمؤسسات الدولة . ولو انها كانت مضمونة بذاتها من حيث انها تعطي موارد تغطي هذه الاعتمادات . ولم تثمر محاولاتي لاقناعه بأن كثيرا من مشاريعنا الحيوية التي تؤمن خدمات اجتماعية عظيمة سوف تتجمد اذا لم يقدم على مدها بالاموال اللازمة للقيام بها او انجازها .

سفير امريكا يطلب الاجتماع بي

في الاسبوع الاول من تسلمي الحكم طلب سفير الولايات المتحدة الاجتماع بي ، فاستقبلته في دارتي بدمر . فاطلعني على تعليمات وردت اليه ، وهي ان جونستون ، رئيس لجنة التوفيق ، وهو امريكي ، وضع تقريرا بشأن قضية التعويض على اللاجئين الفلسطينيين ، وانه لم يقدمه بعد الى لجنة التوفيق التي ستدرسه ثم ترفعه الى الجمعية العامة للامم المتحدة ، وذلك مع العلم بأن الولايات المتحدة اطلعت على هذا التقرير ووافقت عليه . وهو يتضمن هذه الاقتراحات :

اولا : دعوة اللاجئين العرب القاطنين في سائر البلاد العربية الى الحضور الى مدينة القدس حيث تتخذ لجنة التوفيق مركزا لها.

ثانيا : تطلب اللجنة من كل لاجيء ان يقدم لها بيانا باختياره

احد الاسلوبين المقترحين وهما : (١) اختيــار الاستمرار في البقاء خارج فلسطين على ان يعطى له تعويض سخي . و (٢) اختيار الرجوع الى فلسطين ، لكن بدون ان يضمن له اي تعويض وبدون ان يكفل احد أود معيشته او استلامه الاملاك والاراضي التي كان يملكها قبل نزوحه .

وطلب مني السفير ان ابدي له رايي في هــذا الحل . وزعم بان هذا ينهي المشاكل في الشرق الاوسط . فأجبته بأن اقتراحا بهذه الخطورة لا يمكن تنفيذه وابداء الراي الفصل فيه ، قبل ان تدرسه الحكومة ، ثم تبحثه مع سائر الدول العربية . امــا رايي الفوري، فهو ان هذا الحل ليس عادلا ولا منصفا .

وقلت له ان جونستون ، اذا كان يريد ان يترك للاجئين حرية البقاء خارج بلدهم او العودة اليه ، يجب ان يكون كل من الاختيارين في هذا الحل متساويين من حيث مصلحة اللاجــىء ومتعادلين في الفوائد والمخاسر . اما تخييرهم بين النزوح الى خارج بلدهم مــع قبض التعويض وبين عودتهم بــدون اي ضمان لسلامتهم ووعد باستعادتهم املاكهم ، فهو امر ينم عن نيــة مبيتة في ابعادهم نهائيا عن وطنهم وحل قضية فلسطين بمعزل عن مطالبة سكانها الاصليين بها . واضفت الى ذلك قولي بأني كنت اتمنى الا تبــدي الحكومة الامريكية رايها في تأييد هذا الحل قبل ان تتصــل ، على الاقل ، بالدول العربية وتستطلع رايها . واكدت له ان دعم اسرائيل من قبل الولايات المتحدة هو موضع الخلاف الوحيد بين العرب والامريكيين، ولولاه لما كان ثمة ما يحول دون وجود احسن صلات الصداقة والود بين الامتين . ورجوت الى السفير ان يبلغ رئيسه بأني ارى الا يصر على قبول مشروع التعويض بشكله الحالي ، وان تكــون سياسته اقرب الى التدخل بين اليهود والعرب على اساس التــزام خطة الحياد المطلق ، فلا يؤيد من نظريات الفريق الواحد وطلباته سوى ما يراه مع الحق والانصاف والعدل . وانهيت كلمتي بتاكيد نيتي في التزام خطة الحياد المطلق بين الفريقين العالميين ، واظهار خوفي من ان تصاب سياستي بضربة قاسيــة اذا جابهت وزارتي في مطلع اعمالها هذا الموقف العدائي الذي يبدو ان حكومة الولايات المتحدة سوف تتخذه من العرب . ووعدني السفير بنقل حديثي الى الرئيس الاميركي ، مع التوصية بالنظر في الامر بعين العناية والاهتمام .

وعندما اجتمعت الهيأة العامــة للامم المتحدة ، بعثنا نائب

رئيس الوزارة السيد بشير العظمة رئيسا للوفد السوري الذي ضم سفيرنا بواشنطن الاستاذ عمر ابو ريشة ، وصلاح الدين الطرزي مندوبنا الدائم في نيويورك . وتبين من التقارير التي ارسلها السيد العظمة ان مندوب مصر رفض ان يجتمع الى المندوبين العرب لبحث قضية فلسطين واتخاذ خطة موحدة في اجتماع الهيأة العامة وذلك بحجة انسحاب مصر من الجامعة العربية على اثر مؤتمر شتورا .

وعرضت الموضوع على مجلس الوزراء ، فتقرر ارسال التعليمات المشددة الى وفدنا بان يعلن رفض سورية مشروع جونسون رفضا حاسما ، وبان يسعى بكل قدرته لحمل سائر الدول العربية والاجنبية على رفضه .

ثم جاءنا من العظم تقارير مفصلة اكدها لي شفاها كل من ابي ريشة والطرزي بأن موقف سورية الحازم هو الذي حمل الدول العربية على اعلان رايها في الرفض . اذ لولا ذلك ، لكان حصل تباين وتقاعس او تهرب من بعض الوفود العربية بحيث يتاح للخصم الصهيوني كسب المعركة . وعندما بدا للحكومة الاميركية حبوط خطتها في الحصول على موافقة الدول العربية ، بدات اتجاهها وعملت على حمل الدول على عدم تأييد المشروع . غير ان الاوساط الرسمية الاميركية لم تكتم امتعاضها من موقف سورية الذي اعتبرته سببا في فشل المشروع وحائلا دون تنفيذ المؤامرة المبيتة مع مصر . ولربما كان موقف حكومتي من مشروع جونستون هو الذي حول اتجاه سياسة كنيدي من معارضة انفصال سورية عن مصر الى عدم معارضة هذا الانفصال ، املا في ان تأتي الى الحكم بدمشق وزارة تتساهل في قضية فلسطين ولا تجبر الولايات المتحدة على العودة الى دعم عبد الناصر لاعادة الوحدة بين مصر وسورية ، على اساس ان ذلك يسكت صوت سورية ويجعلها تابعة الزعيم الذي تعتمد عليه امريكا في انهاء قضية اسرائيل .. وهكذا دفعت سورية ثمن معارضتها لمشروع امريكي — صهيوني ، وهو تعريض استقلالها وسيادتها واستقرار الامور فيها الى الانهيار والاندثار .

سورية تتزعم رفض مشروع جونستون فتثير نقمة امريكا

ومن مساوىء الصدف ان الخلاف بيننا وبين امريكا جاء في وقت تضاءل فيه نفوذ الاتحاد السوفييتي في السياسة العالمية ، بعد الموقف الحازم الذي وقفه الرئيس كنيدي من قضية جزيرة كوبا ، حين حاصرها باساطيله وطياراته ومنع البواخر السوفييتية من الوصول اليها ، بحيث اجبر خروشوف على استعادة الصواريخ

التي كان ارسلها الى كاسترو ليدافع عن بلده او ليهدد الولايات المتحدة بها . وهكذا ، فلم يعد العالم يخشى الاتحاد السوفييتي ، اذ ساد الرأي القائل بان روسيا لا تثير حربا عالمية اذا لم يتهدد الخطر بلادها بالذات . وبذلك اختل التوازن بين القوتين العالميتين ، فاصبح الاميركي حرا في تسيير امور الدنيا ، دون الاكتراث لما يمكن ان يؤدي اليه تصادم المصالح العالمية .

وكنا قد صفقنا لخروشوف وارسلنا له برقية تهنئة حينما اعلن سحب صواريخه من كوبا ، باعتبار ان هذا الموقف انقذ العالم من خطر حرب عالمية اخرى . لكن الامر الذي لا ريب فيه هو ان خروشوف ، بسياسته السلمية غير المحددة ، سهل للولايات المتحدة تنفيذ بعض مخططاتها وازال من نفوس ساستها الخوف الذي كان مستوليا عليهم من ان يقدم الاتحاد السوفييتي الى اعلان الحرب العامة ، واصبحوا يعتقدون انهم مهما عملوا سوف لا يواجهون ردة فعل عنيفة عند الروس ، توصل الامور الى اشتباك مسلح .

ولئن ادعى الروس ان سحب قذائفهم من كوبا انما كان لقاء تعهد امريكا باحترام استقلال كوبا ، ونتيجة للاعتقاد ان من الافضل ان يصل المرء الى بغيته سلما من ان يصل اليها بحرب طاحنة ، فامر يجعل من الصعب على الروس ان يحتفظوا بصداقة كثير من الشعوب والاحزاب . وانه من غير اليسير على المرء ان يستطلع سياسة الروس الخفية . غير ان المظاهر لا تدل على انهم يخلصون لاصدقائهم او انهم يلتزمون جانبهم باستمرار . فعندما وقع النزاع بين الصين والهند لم يبد من خروشوف اي تأييد لصديقه شو ان لاي ، بل على العكس استمر على تزويد الهند بالاسلحة والطائرات في الوقت الذي كانت الولايات المتحدة تسارع الى مساعدة الهند والى مدها بالاسلحة والذخائر . وفضلا عن ذلك ، فلم تنل الاحزاب الشيوعية من الاتحاد السوفييتي اية مساعدة او اي دعم عندما راح عبد الناصر ينكل بها . حتى ان الانقلابين اللذين وقعا في العراق وسورية في ٨ شباط و ٨ آذار ١٩٦٣ واللذين سحقا الشيوعيين وقتلا وسحلا منهم عشرات الالوف ، لم يقابلا من الاتحاد السوفييتي الا بالاسراع الى الاعتراف بهما واقامة العلاقات العادية معهما . ولا اعلم كم شعر الشيوعيون بالالم والغصة حين لمسوا من مركزهم وعاصمتهم موسكو عدم المبالاة بالمصائب التي حلت ولا تزال تحل بهم . فهل تبقى الاحزاب

الشيوعية في الشرق الاوسط وفية مخلصة وتابعة دوما لتوجيهات المركز الرئيسي في موسكو ام انها ستحل الروابط مدفوعة بخيبة الامل ؟ هذا سؤال لا يتيسر الجواب عليه . على انه ، في جميع الحالات ، لا بد ان يترك في نفوس الشيوعيين آثارا عميقة سواء اظهروها ام اخفوها .

والسؤال الذي يسبق، بدون اي شك، اي سؤال هو ما يتناول الزعيم الاوحد للاتحاد السوفييتي والحزب الشيوعي العالمي، وانني اجزم بأن الامور ما كانت لتتطور على الشكل الظاهر لو كان ستالين حيا يدير بيده الحديدية مقبض السياسة الروسية العالمية ، ولو ادى صموده الى حرب عامة .

والعجيب في خروشوف انه مرن كالعجين ويابس كالحديد . فيوما تراه يتراجع بما يشبه الاندحار (حادثة كوبا) ويوما تراه يضع حذاءه على طاولته في جمعية الامم المتحدة يهدد بها من يتجرأ على مهاجمة بلده . ولقد اجتمعت اليه عدة مرات في موسكو وتحادثنا بصراحة ، فكاد يؤكد وهو يضرب المائدة بكلتا يديه ان الاتحاد السوفييتي لن يسمح للاستعمار بأن يصيب استقلال سورية بسوء . وعندما ذاب هذا الاستقلال مرتين ، الاولى في ١٩٥٨ والثانية في ١٩٦٣ لم يحرك ساكنا ، بل اعترف بالوحدة الاولى وبالثورة المؤدية الى الوحدة الثانية ... وبراءة الاطفال في عينيه !

زيارة المحافظات

لم اكتف بزيارة الوزارات للاطلاع على شؤون الدولة وما لدى كل وزارة من المشاريع ، وللبحث مع كل وزير ما افكر فيه من البرامج العامة وما هو داخل ضمن اختصاصه ، بل عزمت على زيارة جميع المحافظات للاستماع الى شكاوى الناس وطلباتها التي لا تصل الينا في العاصمة ، فتثير في النفوس التذمر من العاصمة ، سواء كان ذلك عائدا الى الاهمال في الدوائر المركزية ، او سوء ادارة موظفيها واعوجاج خططهم .

ودعوت بعض الوزراء لمرافقتي الى حلب ، منتهزا فرصة اجتماع مؤتمر ارباب الفعاليات الاقتصادية الذي دعت اليه الغرف التجارية والصناعية والزراعية في جميع المدن . وبارحت دمشق صباح الخميس في ٨/ ١١/ ١٩٦٢ ، مستصحبا وزراء العدلية والاقتصاد والاصلاح الزراعي والاشغال والمواصلات والصناعة وبعض كبار الموظفين من رؤساء الدوائر وفريقا من الصحفيين ومخبري الصحف وموظفي الاذاعة والتلفزيون .

وعندما وصلنا الى حمص استقبلنا المحافظ السيد رام حمداني ورؤساء الدوائر ، ثم توجهنا الى دار الحكومة حيث كان المواطنون يملأون غرف السرايا والحديقة المحيطة بها . فاستمعنا الى كل شكوى وعالجناها مع المحافظ وانهينا ما امكن انهاؤه من المعاملات المتأخرة ، ثم اجتمعنا الى المحافظ ومديري دوائره وبحثنا معهم الشؤون العامة وانجزنا الكثير منها .

ثم تابعنا رحلتنا الى حماه ، حيث تناولنا طعام الغداء على مائدة ابن عمي رياض العظم ، بحضور المحافظ وبعض كبار الموظفين . وكان الحديث قصيرا لاننا كنا عازمين على تخصيص زيارة خاصة لمدينة حماه .

وحين وصلنا الى حلب قرب الغروب ، ذهبت توا الى دار السيد نهاد ابراهيم باشا . وبعد ان استرحت قليلا وضعت قائمة بالمواضيع التي عزمت على ان اعالجها في الخطاب المنوي القاؤه في الحفلة الكبرى التي ستقيمها الغرف في دار الكتب . ثم توجهنا بموكبنا الى هناك . وما ان وصلنا الى امام محل الاجتماع ودخلنا الباب حتى انطفأت جميع المصابيح الكهربائية في الداخل وفي الشارع . وانتظرنا في احد الابهاء الى ان يعود النور لكي ندخل القاعة الكبرى التي كانت غاصة بالمدعوين . وبدا لي ان ثمة مسعى من قبل الناصريين لاطفاء الانوار وعرقلة الاجتماع .

وابتدأت الحفلة بخطاب القاه المرحوم سعيد الزعيم ، رئيس المؤتمر ورئيس الغرفة التجارية الحلبية . ثم ارتقيت منصة الخطابة والقيت خطابا غير مكتوب تناولت فيه الشؤون السياسية الخارجية والداخلية والشؤون الاقتصادية والاجتماعية . وحرصت فيه على ان يدخل في نفوس الجميع الطمأنينة والارتياح ، فنوهت بالاستقرار السياسي واخذت في تعداد البرامج الانشائية التي تتولى الحكومة انجازها ضمن اطار من العدالة الاجتماعية التي لا تعرقل الجهود الفردية ، لكنها لا تسمح لها بالاحتكار والاستثمار غير الجائز .

واثرت في مطلع كلامي حماسة الحلبيين ، حين قلت اني انقل الى حلب هنانو والجابري والدواليبي والكيالي تحيات دمشق ، دمشق القوتلي ومردم والخوري والحفار . فدوت القاعة بتصفيق شديد وطويل وسادت على الوجوه علائم الارتياح والسرور .

ولا انكر ان للخطب الارتجالية اثرا عميقا في نفوس المستمعين يفوق اثر الخطب المكتوبة . غير ان الخطيب معرض في بعض

الاحيان لهفوات يستطيع تجنبها لو كتب كلمته واعاد النظر فيها قبل القائها . لكنه حينما يرتجل ، يندفع في الكلام ، وقد ينسى ما يجب قوله او يتفوه بما يجدر تجنبه . وهكذا حصل معي هذه المرة ، اذ نسيت ان اذكر اسمي ناظم القدسي ورشدي كيخيا مع اسماء الجابري وغيره . وانتبهت الى هذه الهفوة بعد ان فات وقت استدراكها . وشعرت بان القدسي والكيخيا لن يغفرا لي نسياني ، بل سيحملانه على محمل التعمد . ومن يعرف حقدهما يقدر النتائج . وسعيت بعد الانتهاء من الحفلة ان اصحح في الصحف وان اضيف هذين الاسمين ، لكنني علمت بان الخطاب اذيع فورا بالجو ولم يعد معقولا ان اغيره في النص المنشور في الصحف بعدما سمعه كل الناس . فاسفت فعلا لهذه الهفوة ووعدت نفسي بان اكون اكثر انتباها وان اعوض عن ما فات ، في خطاب آخر .

وفي اليوم التالي حضرت مع الوزراء الى قاعة المحافظة وبدات مع المحافظ السيد رفعت زريق باستقبال الزائرين والاستماع الى آرائهم ومطالبهم . ولمست بشكل لا يدع مجالا للشك ان في نفوس اخواننا الحلبيين عقدة بقيت على مرور الزمن ، وهي غيرتهم وحسدهم من دمشق . فهم يشعرون بغصة من ان دمشق هي العاصمة ، ولذلك تراهم على مختلف احزابهم وفئاتهم يطلبون مساواة دمشق بحلب في كل شيء حتى في الامور التي ليس فيها الا مظهر لا ينطبق على حاجة محلية او امكانية عملية . ومثال ذلك تمسكهم بتوسيع مطار حلب وجعله دوليا ، مع ان ليس ثمة اية شركة طيران تطالب بهذا المطار ، ناهيك بان عدد المسافرين المتوقع استخدامهم الجو قليل جدا لا يضمن للشركات تسديد النفقات . ومثال آخر هو طلبهم انشاء فندق عالمي ، مع ان غرف الفنادق الحالية خالية الا من مسافرين قلائل .

واحتفلت بنا الغرف التجارية والصناعية والزراعية ، فاقامت لنا سلسلة من المآدب جمعت فيها الشخصيات المعروفة وكبار الموظفين . وكانت الجماهير تصفق على جانبي الطرق كلما شاهدت سيارتي دون ان يكون ثمة ترتيب تتولاه الدوائر الرسمية لحمل الاهلين على اظهار الابتهاج والتأييد ، وذلك وفقا للتعليمات المشددة التي كنت ارسلتها الى جميع المحافظين ، حتى لا يظن بان طوافنا على المحافظات يستهدف اظهار تأييد الشعب لحكومتنا . وعلى هذا

الاساس جمعنا رؤساء الدوائر ومديري المناطق المربوطة بالمحافظة. وقد استمعت بحضور الوزراء الى تقاريرهم ، واخذنا علما باقتراحاتهم وطلباتهم . ثم عدنا الى دمشق بعد ان تناولنا طعام الغداء في مطعم الميماس بحمص .

وفي صباح ١٤ كانون الاول ١٩٦٣ توجهت مع جميع الوزراء ، عدا وزيري الخارجية ووزير البلديات الذي كان مريضا ، لزيارة محافظة اللاذقية .

وفي طريقنا عرجنا على منطقة الغاب حيث زرنا المركز الاجتماعي وطفنا بتلك السهول الواسعة التي اصبحت بفضل مشروع الغاب اراض زراعية من اجود الانواع ، بعد ان كانت مستنقعا كبيرا ترعى فيه الوحوش البرية وتتولد في مائه الراكد البعوض على اوسع مجال . وتناولنا طعام الغداء على مائدة رئيس مؤسسة المشاريع الكبرى السيد عبد الباسط الخطيب ، بعد ان شاهدنا سد محردة . والقيت كلمة اشدت فيها بالمهندسين والعمال السوريين الذين قامت على اكتافهم وبفضل تفكيرهم وقوة عضلاتهم هذه المنجزات العظيمة .

ثم سرنا الى اللاذقية ووصلنا اليها ليلا . وفي الصباح استقبلنا وفود الاهلين والموظفين بمركز المحافظة . ثم توجهنا الى حيث كانت مجتمعة وفود الفعاليات الاقتصادية واستمعنا الى كلماتهم . وجمعت بعد ذلك الوزراء وتناولنا القضايا التى اثيرت في الاجتماع وقررنا حلا مناسبا لكل منها . ثم حضرنا مأدبة الغداء والقيت كلمة اكدت فيها العزم على تحقيق مشروع جر الماء العذب الى اللاذقية ، وغيره من المشاريع المفيدة . ثم اجتمعنا في المركز الاجتماعي بوفود العمال الممثلين للنقابات المتعددة واستمعنا الى مطالبهم وسجلنا ما يجب تحقيقه منها فور عودتنا الى دمشق . وفي اليوم التالى زرنا سد الرستن وشاهدنا تقدم الاعمال فيه بما يطمئن الى سرعة انجازه . ثم توجهنا الى طرطوس وبدأنا بزيارة المرفأ الكبير الذي تقوم مؤسسة المشاريع الكبرى بانشائه وركبنا لنشا وتجولنا ضمن الحوض ، ثم عدنا الى مركز ادارة المشروع واجتمعنا الى المهندسين السوريين والمتعهدين اليوغسلافيين وشكرناهم على جهودهم .

وفي اليوم التالي زرنا قرية جوية البرغال في اعالي جبال العلويين وطفنا بالمؤسسات الصحية والاجتماعية القائمة ، ثم اكملنا جولتنا بزيارة مدينة صافيتا حيث لقينا استقبالا شعبيا كبيرا

وحفاوة بالغة . ومن هناك عدنا الى دمشق ليلا .

بياني في الاذاعة والتلفزيون

وفي ٢١ كانون الاول ١٩٦٢ القيت في الاذاعة والتلفزيون بيانا شاملا عن خطة الحكومة وسياستها في مختلف الشؤون وعن نتائج زيارتي مع الوزراء للمحافظات الشمالية والغربية . وتطرقت الى القول بان من الضرورة ان ترافق الديموقراطية السياسية الديموقراطية الاجتماعية . وعددت المشاريع التي زرناها واوردت ارقاما وتفصيلات عن كل منها، مما يدخل الطمأنينة الى نفوس الاهلين ، سواء في ذلك عزم الحكومة على المحافظة على المكتسبات والمنجزات الاجتماعية ، او عزمها على تنفيذ خطتها بانجاز المشاريع الانمائية ، او اتباع سياستها الاقتصادية التي ادت الى اطيب النتائج .

ثم رحبت بقيام احزاب سياسية وطلبت من القائمين على شؤونها ان لا يكون بينها حرب باردة او حامية في هذا الظرف الذي نحتاج فيه الى التعاون والتآزر لتحقيق ميثاق قومي يتفق عليه الجميع ، فيكون دستور العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفترة طويلة . واشرت الى ان التزاحم بين الاحزاب يجب ان لا يعرقل تنفيذ هذه البرامج ، وصرحت برايي في ان لا احد يستطيع ان يتسلط على البلاد ، ولا حزب يقدر على النجاح باكثرية تمكنه من الانفراد بالحكم . فحتى لو تحقق له ذلك ، فهو لا يقدر على العمل وحده ان لم يؤيده المجموع ويسانده .

ثم اكدت في بياني ان الحكومة عازمة على اصدار قانون الانتخابات وعلى اجرائها في اقرب وقت ، بكل نزاهة وحياد . وذكرت انني عند اجتماع المجلس النيابي الجديد سأتقدم اليه بكشف حساب وانا واثق انني بلغت اقصى ما يتمناه رجل سياسي مثلي قبل اختتام عمله السياسي على وجه يرضي الله الذي اعانه ، وضميره الذي حركه ، والشعب الذي احبه فوثق به . وعندها اكون قد اكتسبت الفخر الذي سابقى معتزا به ما حييت : فخر كل من آمن بشعبه ، وعمل لوطنه ، واعطى لخير بلاده كل ما اعانه الله عليه .

واخيرا ، انهيت هذا البيان الذي طال القاؤه مدة ساعة من الزمن ، بالجملة الاتية : « اما الكلمة الثانية والاخيرة ، فهو انني ايها الاخوات والاخوة ، لو بعثت حيا عندما القى وجه ربي ، وخيرت في خلقي من جديد لما اخترت ان اخلق مجددا الا بينكم انتم وفي عدادكم وفي وطننا العزيز سورية . فلتحيا سورية وشعبها الى ما شاء الله ! »

وكان لهذا البيان صدى استحسان لدى كافة الناس . وتوالت علي البرقيات والزيارات لتأييد ما ذكرته . وفي المقابل ، تلقيت احتجاجات كثيرة على التلميح بعزمي على ترك العمل السياسي عند اجتماع المجلس . وظن البعض باني اوارب او استجدي تأييدا لاستمرار عملي السياسي . لكنني ، والله ، كنت جادا في قولي ، عازما ومصرا على الانسحاب بعد انتهاء الانتخابات . وظل القدسي يتابط شكوكه في صدق قولي ويحسب لاجتماع مجلس نيابي جديد الف حساب ويخاف ان توصلني خطتي المحببة لدى الجميع الى درجة من الشعبية تطيح بكل من يعترض سبيلها ، خاصة بعد ان لمس ان الجميع ملتفون حولي على اختلاف النزعات والمشارب . ولم تنفع تأكيداتي المستمرة عنده ، وخاصة تصريحي الواضح في هذا البيان ، في تطمين باله ليتعاون معي باخلاص على الخروج بالبلاد من ساحة الخطر وايصالها الى شاطيء الاستقرار المتين .

وبعد ان انهينا طوافنا في الشمال اعددنا رحلة الى محافظات الفرات والجزيرة ودير الزور ، غير ان مرض رئيس الجمهورية حال دون ذلك . اذ انه كان راغبا في مرافقتنا الى تلك المناطق . لكننا عزمنا على زيارة محافظتي جبل العرب ودرعا . فبدأنا رحلتنا الى هذه المدينة الاخيرة صباح ٢٣/ ١٢/ ١٩٦٢ . ثم توقفنا في كل قرية كائنة على الطريق ، سواء كان ذلك وفق البرنامج او بناء على الحاح الاهلين ومنعهم ايانا من متابعة السير الا بعد ان ننزل في بلدتهم ونتناول وجبة من الطعام عندهم ، كما حصل معنا في قرية نوى ، وهي مسقط راس طعمه العودة الله ، الوزير في عهد الوحدة . فهناك لقينا جموعا كبيرة محتشدة على عرض الطريق تهتف باسم سورية وباسمي وباسم ناظم القدسي . واحاطت هذه الجموع بسيارتي وراحت ترفعها عن الارض وتصيح هاتفة وطالبة منا النزول في القرية . ورغم اصرارنا ووعدنا بالزيارة حين العودة ، ظل الناس يمنعون سيارتي من الحركة ويصرون ، حتى نزلنا عند رغبتهم وطفنا في المركز الاجتماعي المؤسس هناك . واستمعنا الى اهازيجهم وشاهدنا الدبكة يرقصها الشباب بحماسة ظاهرة . ثم تابعنا سيرنا دون ان نتوقف امام التجمعات العديدة من المواطنين على جانبي الطرق بالقرب من قراهم ، حتى وصلنا الى مدينة درعا قرب الظهر . وكان الاستقبال هناك حاشدا والهتافات تتعالى من افواه الشباب . ودخلنا مقر المحافظة حيث كان النواب والوجهاء

والموظفون ينتظروننا . وخرجنا الى الشرفة امام الساحة المليئة بالناس ، فالقيت خطابا ارتجاليا حييت فيه البسالة والتضحية والوطنية التي دفعت اهل حوران الى اطلاق اول شرارة في وجه الانتداب في ١٩٢٠ ، ثم في ١٩٢٥ ايام الثورة السورية الكبرى ، واعلنت ان الحكومة اطلقت الحريات العامة والغت حالة الطوارىء، وانها تسير في شؤون البلاد وفق ما يريده اهلها الذين يدعمونها بثقتهم فيها .

وفجاة رايت تموجا في الصفوف وانسحابا من الجموع المحتشدة ، كأن احدا يهاجمها . فالتفت الى اليمين ، فرايت من بعيد فئة من الطلاب تلقي حجارة على الشرطة وهي تبعدهم عن الساحة . واستوضحت الامر ، فقيل لي بان فئة من الشباب دفعت شرذمة من الناصريين الى الهتاف لعبد الناصر والوحدة . وقد هاجمت صفوف الشرطة قاصدة اقتحامها والوصول الى الساحة العامة . على ان الجماهير ما لبثت ان عادت الى مكانها وهي تنادي باسقاط عبد الناصر وتهتف لسورية وحكومتها . وازدادت الهتافات الى درجة لم اعد عندها استطيع اكمال خطابي ، فصرخت : « يا قوم ، اننا طلاب وحدة ، لكن وحدتنا ستكون بدون عبد الناصر الذي ذهب الى غير رجعة ! » ولم اكن بالطبع اتنبأ بانقلاب ٨ آذار واستلام الحكم من قبل من يدعي تحقيق الوحدة وبرآسة عبد الناصر . وعلى كل حال فالليالي مثل النساء حبالى مثقلات يلدن كل عجيب

وفي خطابي هذا اكدت عزم الحكومة على تحقيق الديموقراطية المستندة الى ثقة الشعب ، لا الى قوة السلاح . واعلنت اننا نريد ان يقوى الجسم السوري وان يقوى الجسم العربي في كل منطقة من مناطق العرب ، لان هذه الاجزاء اذا لم تكن قوية لا يمكن ان تلتحم يوما وتعمل للوحدة العربية . فنحن نريد ان تصل يوما الى الوحدة العربية الشاملة . واضفت الى ذلك قولي باننا نريد ان تكون الاجزاء التي ستؤلف منها الوحدة قوية . فالجسم اذا لم يكن حاويا على اجزاء قوية تصبح الاجزاء الضعيفة عبئا على الجسم كله . ونحن نريد لهذا الجسم السوري ان يكون قويا بكل عناصره ، وقويا في قوميته وفي اعماله ومنجزاته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وعندما تتحقق هذه الامور ، عندئذ تستطيعون ان تتباهوا امام الامة العربية كلها وان تسيروا الى الوحدة العربية بخطوات ثابتة .

وكانت هذه الاقوال والتصريحات الرسمية البرهان القوي على عزم الحكومة على العمل لتحقيق الوحدة العربية على اسس متينة لا على اسس عاطفية . فأين هذه الاقوال مما يقوله الآخرون الذين يرون في الاتحاد مع العراق تحقيق حلم خيالي ، ويأخذون على غيرهم شدة تبصره وتمسكه بتقوية عناصر الوحدة العربية لتكون متينة الاسس والقواعد ؟ وكيف يجيز هؤلاء لانفسهم ان يتهمونا بأننا اعداء العروبة والوحدة ، وبأننا قتلنا الشعور القومي او سعينا الى قتله ؟

وبعد ان انتهيت من القاء خطابي تكلم السيد خليل الكلاس بنفس الروح والاتجاه ، ثم دخلنا القاعة الكبيرة واستمعنا الى كلمات عديدة القاها نواب المحافظة ورؤساء الطوائف . وبعد ان تداولنا معهم الشؤون العامة ، انفردنا بالموظفين ودرسنا معهم قضايا المحافظة دراسة وافية .

ثم بارحنا درعا متجهين الى بصرى ، فزرنا المدرج الروماني العظيم واعجبنا بما تقوم به مديرية الآثار برئاسة الدكتور سليم عبد الحق من عمل جبار في سبيل اظهار المعالم الاثرية الثمينة . وبعد ان تناولنا الغداء في المطعم القائم تحت احد ابراج السور ، ودعنا الاهلين وعدنا الى دمشق بعد ان اكدنا على المحافظ ان يطلق سراح جميع الطلاب المعتقلين صباحا في الحادث المذكور .

زيارتي للسويداء

وفي صباح الخميس ٣ كانون الثاني ١٩٦٣ غادرنا دمشق مع جميع الوزراء ، عدا وزراء الخارجية والتربية والدفاع ، لزيارة السويداء . وكان سلطان باشا الاطرش قائد الثورة السورية في ١٩٢٥ والمحافظ السيد شاكر الانطاكي وجمهور كبير من المستقبلين ينتظروننا عند حدود المحافظة . فنزلنا من السيارات وحيينا المستقبلين . وازكبت سلطان باشا الى جانبي في السيارة وسرنا وسط الجموع المحتشدة قرب كل قرية ، وهي تهتف وتصفق وتدعونا الى النزول لزيارة قراها ، حتى وصلنا الى قرية شهبا حيث اجتمعنا الى الاهلين في مركز المديرية . وهناك القيت كلمة باسم الحكومة اكدت فيها تمسكنا بالديموقراطية ، واهتمامنا بانجاز مشاريع الماء العذب للشرب في اقصى سرعة .

ثم زرنا احد الآثار القديمة المكتشفة حديثا ، وهو دار رومانية مرصوفة ارضها بالفسيفساء الملون ذي الرسوم البديعة ، وهنأت السيد عبد الحق على جهوده . ثم تابعنا سيرنا الى السويداء ،

حيث القيت من شرفة مقر المحافظة خطابا مكتوبا عددت فيه اسماء المجاهدين من بني معروف ومن غوطة دمشق الذين قضوا منهم والذين ما زالوا على قيد الحياة . وكانت حماسة الجماهير شديدة عندما ذكرت اسماء سلطان الاطرش ورفاق جهاده ، واسماء عبد الرحمن الشهبندر ورفاقه ، كشكري القوتلي وصبري العسلي ونسيب البكري ونزيه المؤيد . وجئت على ذكر القصيدة العصماء التي صاغها امير الشعراء ومطلعها : « سلام من صبا بردى أرق ، ودمع لا يكفكف يا دمشق . » وتلوت منها الابيات التي اشاد فيها المرحوم احمد شوقي بجهاد الدروز . وكانت الساحة امام مقر المحافظة قد امتلأت بالشبان والمشايخ ، بعد ان كانت قوى الامن افرغت الساحة كليا بسبب ما شاع ، وهو ان هجوما سيقوم به الناصريون على الوفد الوزاري كما حصل في درعا . والواقع ان مظاهرة مصطنعة كانت مشت في الشارع قبل وصولنا ، ففرقتها قوى الامن بسهولة واعادت الهدوء والسكينة . وقد استثمرت الدعاية الناصرية هذين الحادثين البسيطين ، واظهرتهما بشكل ثورة عنيفة قام بها الطلاب الاحرار ، زاعمة ان عشرات القتلى والجرحى سقطت صرعى رصاص الشرطة . وقد اضطرني هذا ، بعد عودتي الى دمشق ، الى نشر تعميم على كافة بعثاتنا الخارجية اوضحت فيه الوضع في سورية واكدت ان الحكومة المستندة على ثقة الشعب تعمل بدون هوادة على تحقيق برنامجها ، وان كل ما تذيعه محطات القاهرة ما هو الا اختلاق وتصوير كاذب للوقائع . وكان لهذا التعميم الذي ارسلته في برقية مفتوحة ، الاثر الطيب لدى الاوساط الداخلية والخارجية .

ثم اجتمعت بحضور الوزراء الى النواب وكبار الموظفين ومندوبي الغرف والنقابات واستمعنا الى مطالبهم وشكاويهم وسجلناها ووعدنا بتحقيق اكثرها . ثم اتجهنا الى زيارة سلطان باشا في داره بالقرية ، وهي دار صغيرة لا تحتوي اكثر من بهو واحد متوسط الحجم ، فيه بعض المقاعد القديمة . هكذا كان يعيش بطل الثورة السورية في حالة من البؤس تعطي المثال الصارخ على ان الرجال الاشراف يتحملون شظف العيش ولا يقبلون العطايا السخية التي تحاول ان تغدقها عليهم الدول الاجنبية . ولو ان سلطان باشا اراد ان يستغل مركزه في ١٩٢٥ لتمكن من المساومة مع الافرنسيين على قبض الملايين لاخماد لهيب الثورة . لكنه ابى واستمر في جهاده

الى ان تغلبت القوى العسكرية الافرنسية على قوى الثورة ، فالتجأ الى قريات الملح وعاش فيها سنين عديدة تحت الخيام التي لم تكن تقيه عداوي الطبيعة . والغريب في الامر ان الدولة التي اهدته دارا في شارع بغداد بدمشق ، ابت ان تسلمه الدار ما لم يدفع ما يستحق عليها من الرسوم وبدلات استبدال الارض ، وقد بلغت نحو مئة الف ليرة سورية . فاستغنى الرجل عن الدار وظل قابعا في عرينه المتواضع . واردت ان اتلافى هذا التقصير ، فأصدرت الاوامر باعفائه من هذه المبالغ ونسديدها من قبل الدولة وتسليمه الدار ليفيد على الاقل من اجرتها السنوية التي كان محروما منها . ولست ادري اذا كانت هذه الاوامر قد نفذت ام اصطدمت بعراقيل البيروقراطية السخيفة !

وعلى اي حال ، فان سلطان الاطرش يستحق تقدير الوطن . فاذا لم يتجل هذا التقدير بالمادة ، فهو في قلوب السوريين اجمع .

وبعد عودتي الى دمشق عملت على اصدار كراس صغير يتضمن ذكر اخبار هذه الرحلات مفصلا ، مع المعلومات المفصلة عن المشاريع الكبرى القائمة والمنتهية . وقد وزع هذا الكراس الذي اسميته « الحكومة والشعب في محافظات اللاذقية ودرعا والسويداء » باعداد كبيرة في دمشق وسائر المدن السورية . وبعثت وزارة الخارجية بنسخ كثيرة منه الى بعثاتنا لتوزيعه محليا ، وخاصة على الطلاب السوريين . وقد علمت فيما بعد انه نال استحسان الجميع .

تعديل قانون الطوارىء وانهاء الاحكام العرفية

وكان في مقدمة المطالب الشعبية التي ايدناها بالاشتراك مع جميع الفئات الغاء قانون الطوارىء وانهاء الاحكام العرفية . وبعد تاليف حكومتي كان لا بد لنا من تحقيق ما كنا نسعى اليه . والتف مجلس الوزراء لجنة لدراسة القانون الناصري وتعديل احكامه ، ضمت الكوراني والنفوري . فقدمت تقريرا بطي بعض المواد الظالمة . الا ان رئيس الجمهورية واللواء زهر الدين كانا يعارضان الغاء الاحكام العرفية ، زاعمين بأن البلاد لا تزال تشكو من وجود بعض العناصر الناصرية التي سوف تنشط وتستفيد من الغاء حالة الطوارىء للقيام بمظاهرات وباعمال تخريبية . وفي صبيحة اليوم الذي دعي فيه مجلس الوزراء الى الاجتماع لبحث الموضوع والبت فيه نهائيا ، استدعاني الدكتور القدسي اليه ، فوجدت قائد الجيش

عنده . وتكلم الرئيس بما لا يخرج عن رأيه السابق في ابقاء حالة الطوارىء . وايده زهر الدين مؤكدا انه لا يتحمل اية مسؤولية اذا اطلقت الحريات . وبعد المناقشة ، اتفقنا على تأييد فكرة تأجيل الموضوع . غير ان الاشتراكيين من الوزراء اعترضوا على التأجيل وايدهم في ذلك الوزراء من الاخوان المسلمين ووقف الى جانبهم جميع الوزراء . اما انا فقلت بالتأجيل ، بينما عاد زهر الدين عن اصراره واستنكف عن ابداء رأيه عند التصويت . وتقدم وزير الداخلية باقتراح وسط قبله الجميع ، يقضي بأن يصادق اولا على المرسوم التشريعي المعدل للقانون الجائر ، ثم يقرر الغاء حالة الطوارىء ابتداء من مطلع ١٩٦٣ . وعندما اعلنت الحكومة ما عزمت عليه قوبل موقفها لدى جميع الاوساط بالاستحسان والاستصواب .

وبالفعل ، لم يكن القانون نافذا . غير ان الناس كانوا يخشون استمرار حالة الطوارىء وما تعطيه للسلطات البوليسية المدنية والعسكرية من صلاحيات واسعة . وكان اكثر الناس تخوفا من استمرار الوضع الشاذ هم الاشتراكيون والشيوعيون الذين كانوا عرضة للتوقيف والاهانة والسجن بصورة تكاد تكون مستديمة .

وثمة من يقول بأن الغاء حالة الطوارىء ادى الى قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣ ، وبأن الحكومة تراخت في قمع المؤامرات الناصرية ، مما ادى الى تلك النتيجة . واني ارد هذه التهمة وهذا الظن ، اذ ان انقلاب ٨ آذار لم تقم به الجماهير ولا الجماعات الناصرية ولم تغل ايدي رجال دوائر الامن لقمع تلك الفتنة بسبب تقييد صلاحياتها ، بل كان الانقلاب من صنع الضباط وبالاتصال مع جماعة العراق العسكريين . ولم يكن لقانون الطوارىء دخل في امكان قمع تلك الحركة بقانون ما ينفذ على المدنيين دون العسكريين . وقد وجدت في الفترة التي مرت بين يوم الغاء حالة الطوارىء ويوم الانقلاب — اي ما يقرب من شهر ونصف — ان حبل الامن لم يضطرب اكثر من ذي قبل ، كما اننا لم نجد انفسنا يوما عاجزين عن قمع المظاهرات البسيطة التى قام بها بعض الطلاب الناصريين بما لدى سلطات الامن من صلاحيات عادية وبما لدينا من قوانين جزائية نافذة .

وقد اعلنت في بيان صحفي انني لا اريد ضرب ذبابة بمطرقة ثقيلة ، فاغاظ هذا القول الناصريين والبعثيين الى حد كبير . ومعنى ذلك هو انني لا اشعر بحاجة الى قمع الحركات الناصرية التافهة بقانون الطوارىء القاسي . واضافة على ذلك ، فقد كان ارتياح

سائر الناس الى رفع هذا السيف المسلط على رؤوسهم اجدى في امر تأييد الحكم القائم المستند على ثقة الشعب وارتياحه وشعوره بتمتعه بحريته .

مناورات القدسي وسواه لاسقاط حكومتي

غير ان رئيس الجمهورية عـــاد بعد فترة من الغاء حالة الطوارىء يصر علي في العودة اليه ، يؤيده في ذلك كل من وزير الداخلية وقائد القوى المسلحة . وكانت شبه معركة بيني وبينهم لم تنته الا بقيام الانقلاب . ولست ادري السبب الذي كان يحمل رئيس الجمهورية وزهر الدين على الاصرار على فرض الرقابة على الصحف ، بينما كانت كلها سائرة في اتجاهنا داعمة لنا صباح مساء ، وعلى اعداد مساكن في تدمر لايواء من يجب ان تفرض عليهم الاقامة الجبرية فيها من المناوئين للعهد الحاضر . هل كان ذلك خوفا من ان يفلت زمام الامر من ايدي السلطات ، ام ان وراء ذلك هدفا مستورا ، هو ان ينقلب الراي العام على الحكومة وان يؤدي هذا البطش الى انفجار ازمة تطيح بنا ، فيتخلـــص رئيس الجمهورية مني ومن حكومتي ؟ ام انه كان بالفعل قانعا بأن الحكومة لا تقدر على مواجهة الصعاب الا بصلاحيات استثنائية ؟ ليس لدي من الوثائق ما يجعلني اثبت سوء نية الرئيس تجاه الحكومة ، لكن الظواهر البسيطة كانت كافية لتجعلني اعتقد انه لم يكن بريء النية في خطته هذه .

ومن ذلك انه قال لي ذات مرة ان الحال كان احسن مع بشير العظمة . فأجبته — وقد فهمت قصده — بأن الرئيس السابق كان الين مني عودا ، واكثر مني مسايرة لآراء القدسي وتنفيذ اوامره . ثم اضفت قولي : « الحق يا ناظم بك ، انا لست بشير العظمة ! » وكنت اقول له في اكثر الازمات انني غير متمسك بالكرسي ، واني اعتقد ان التعاون الصادق بين عناصر الحكم الاساسية ، اي رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وقائد الجيش ، اذا لم تكن متفقة في الاتجاه ، متضامنة في مواجهة الحوادث ، واذا لم يحمل كل منها في صدره نية صادقة مخلصة تجاه العناصر الاخرى ، لا سيما في غياب مجلس النواب الذي يستطيع باستقالة الحكومة ان يحكم بينها وبين رئيس الجمهورية ، فلا امل في استقرار الامور وسيادة النظام . وعرضت عليه استعدادي للانسحاب من الحكومة وطلبت منه الاجابة عما اذا كان مستعدا لدعوة مجلس النواب المنحل لمنح الثقة برئيس جديد . فاذا لم يكن هذا واردا ، فليجد حلا دستوريا آخر . لكنه كان كل مرة يلوذ بالسكوت المطبق .

هل كان القدسي يريد التخلص من الحكومة وبصورة خاصة مني بأي شكل كان ، ام انه كان يوازن في عقله بين دعوة المجلس وبين العودة الى الحكم غير الدستوري ؟ لا ريب في ان القدسي كان يخشى اكثر ما يخشى ان يعود مجلس النواب الى الاجتماع . ذلك لانه كان قانعا بأن جميع اعضائه ، بدون استثناء ، اصبحوا ضده ، وان موقفهم هذا سوف يزداد صلابة اذا ما كان سبب الدعوة استقالتي بسبب خلاف معه . وكان كذلك يتحسب من ان يطالب مجلس النواب محاكمته باعتباره حنث بيمينه الدستورية والّف حكومة بشير العظمة واعطى نفسه حق التشريع . اما الاستغناء عن حكومتي مع ما تتمتع به من صفة دستورية نيابية والعودة الى القواعد التي قامت عليها حكومة بشير العظمة ، فكان في نظره ايضا امرا محفوفا بخطر قيام النواب وانصارهم بحملات ومظاهرات تطيح به وبالحاكم الجديد الذي سيسلمه مقاليد الامور . ولعله استشار السفير الاميركي ، فنصحه هذا الاخير بعدم اللجوء الى حكم غير نيابي مرة ثانية .

هذا ما كان يجعل القدسي حائرا به ومتخوفا منه . ولا شأن في ذلك لمصير البلاد ، بل الشأن مصيره هو من ان يؤول الى المحاكمة وازاحة كرسيه من تحته . اذ ان القدسي وجميع زملائه اعضاء حزب الشعب لم يكن اهتمامهم بمصير البلاد قدر اهتمامهم بكراسيهم ومنافعهم ومصالح انصارهم ، بدليل انهم كانوا مستعدين للتفريط بكيان سورية واذابتها في اتحاد عراق نوري السعيد ، ثم القائهم بهذا الكيان تحت اقدام عبد النـــاصر ليتخلصوا من اخصامهم السياسيين وليعودوا الى الحكم . وكانوا في توجيه سياسة بلدهم اجراء وعملاء للامريكيين والانكليز ، يتلقون التعليمات من ممثليهم في دمشق ويضربون بمصلحة بلدهم عرض الحائط .

ومن البراهين على عدم ارتياح القدسي من حكومتي معارضته لقيامها ، وخاصة لاستلامي رئاستها في البدء ، ثم مساعيه لاضعافها فاستقالتها ، وذلك بالقول دائما ان وجود الوزراء الحزبيين ضمن الحكومة يعرقل خطواتها . فكان ينصحني بالاستغناء عنهم ، وهو يعني ممثلي الحزب الاشتراكي وممثلي الاخوان المسلمين . فاذا تم ذلك ضعفت الحكومة بانسحـــاب قوى تدعمها بعض الاوساط الشعبية ، وتسنى عندئذ للرئيس ، في الوقت نفسه ، السيطرة على سير الحكومة بواسطة الوزراء الحياديين الذين اصر على ادخالهم

في الوزارة عند تاليفها . وما كان القدسي يرتاح الى حكومة يسندني فيها الكلاس او النفوري ويقفان في وجهه ويسمعانه ما لا يسمعه من الحياديين من اقوال قاسية في بعض الاوقات . وعندما ايقن ان لا فائدة ترجى في محاولاته حملي على ابعاد الوزراء السياسيين ، راح يكيد لنا المكائد ــ وفق الاساليب المعروفة عن جماعة حزب الشعب ــ التي من شأنها حمل الكلاس ورفاقه على الانسحاب من الحكومة ؛ فيضطر الاخوان المسلمون للحاق بهم . وهكذا يحل محلهم وزراء حياديون جدد على شاكلة رياض الميداني .

وما كانت مواقف رشــاد برمدا الموالية لاضراب المعلمين والتغاضي عن توزيع الكتب المدرسية التي تحتوي على تمجيد عهد عبد الناصر ، ورفضه منح الكتب المجانية لطلاب السلمية ، وتردده في ابعاد العناصر الناصرية من الادارة المركزية في وزارته ، ولجوئه الى تسريح ٢٥ معلما من دمشق ودرعا والسويداء ، والغائه قرار مجلس الوزراء في اليوم التالي ، الا مؤامرات دنيئة تستهدف حمل الاشتراكيين على الانسحاب من الوزارة ، والقاء بذور التفرقة بينهم وبين الاخوان المسلمين ، مما يؤدي الى انهيار الوزارة . وكان رشاد برمدا في كل مرة يهدد بالاستقالة من الحكومة وانا ارده واعمل على تسوية الوضع بما لي من صداقة وود مع اكرم الحوراني وجماعته ، وذلك حرصا على تجنب اية هزة في الحــكم تعرض الكيان كله للانهيار . وفي النهاية ضاق صــدري منه وصممت على قبول استقالته ، رغم المحاولات العديدة التي قام بها القــدسي وغيره لاستبقائه وزيرا حتى في غير وزارة التربية والتعليم . وانطت وكالة الوزارة بوزير الداخلية اللواء عزيز عبد الكريم . وسياتي فيما بعد ذكر التفاصيل عنــد الوصول الى بيان اسباب استقالة الوزراء الاشتراكيين .

وقال لي الدكتور ناظم القدسي ذات مرة : « عجيب تمسكك بالديموقراطية وبالحريات العامة ! » فاسقط في يدي عند سماعي هذا القول ، وقلت له : « انت ناظم القدسي عضو حزب الشعب الذي قفز اعضاؤه على مناضد قاعة مجلس النواب وراحوا يولولون ويصرخون عندما رفع رئيس المجلس الجلسة ذات مرة بعد ان قرأ المضبطة التي وقعها النواب طالبين تعديل الدستور بما يجيز تجديد انتخاب شكري القوتلي رئيس الجمهورية ! لكم ناديتم بالويل والثبور وعظائم الامور عند اي مس بالدستور او بمبادىء الديموقراطية

وبالحريات العامة . الم تهاجموا صبري العسلي عندما استصدر المرسوم التشريعي رقم (٥٠) في ١٩٥٦ وتلصقوا به وبحكومته تهمة الدكتاتورية ؟ ثم الم تحاربوه لانه اجاز مراقبة الرسائل في دوائر البريد ؟ هل كنتم مؤمنين عندئذ بأقوالكم ام كنتم تقصدون الى قلب الحكومة واستلام دفة الامور ؟ واذا كنتم صادقين ، فلم تطلبون مني اليوم اعلان حالة الطوارىء والغاء حرية الصحافة ؟ » فهز القدسي راسه واكتفى بذلك جوابا !

وذات مرة قال لي : « لماذا تخاف شرور حالة الطوارىء وانت الذي ستتولى منصب الحاكم العرفي باعتبارك رئيسا للوزارة ؟ وهل تخشى من نفسك ؟ » فاجبته بأنني لا اخشى ذلك ، لكنني اجزم بأن قانون الطوارىء سوف يطبقه الموظفون المكلفون بالامن والشرطة على اسوأ ما يمكن ان يتصور ، رغم كوني انا الحاكم العرفي . وماذا يستطيع ان يعمل الحاكم العرفي وصلاحيات توقيف الناس ودخول البيوت ليل نهار وغير ذلك من التدابير الزجرية القاسية سوف تصبح ضمن صلاحيات رجال المباحث والمخابرات ، وسيعملون ضربا باصدقاء الحكم لا بالناصريين كما تدعون لانهم منهم ويتآمرون معهم . ثم ان الاصرار على طلب اعادة حالة الطوارىء ليس الا دسيسة منهم ليوقعوا بين الحكومة وانصارها وليجعلوا الناس يرون في الحكام الحاليين ما كانوا يرونه فيمن سبقهم من تسلط على الرعية وايذاء لها . »

وفي النهاية ابلغت الرئيس وقائد الجيش بأني افضل ان تقطع كلتا يدي من ان اوقع مرسوم اعادة حالة الطوارىء . واقتنعت وزير الداخلية بصحة نظري ، فتراجع عن تشدده وتطسنا بذلك الطريق على تنفيذ اهواء رئيس الجمهورية وقائد الجيش .

الحريات العامة دعامة للحكم الديمقراطي

واني ، اذ اكتب هذه السطور بعد انقلاب ٨ آذار ، اعلن بأني لم اندم على موقفي واني لا ازال قانعا بأن الحريات العامة دعامة للحكم اذا كان قلبا وقالبا ديموقراطيا وشعبيا ، وبأن الحكم الدكتاتوري الذي يستلم الحكم خلافا للدستور ورغم ارادة ممثلي الشعب ولا يعمل لمصلحته ، هو الحكم الذي لا يستطيع البقاء الا تحت حماية الظلم والتعسف وبجو فاسد ليس فيه نسمة من الحرية ، كجميع انواع الحكم التي جربتها سورية منذ ١٩٤٩ حتى الآن . وانه ليسرني ان اسجل ان كل هذه الاوضاع الشاذة غير الدستورية قد انهارت وذهب اصحابها الى حيث لا رجعة ، او طواهم الموت

واسدل على اسمائهم النسيان مع الذل والحقارة .

وما ناظم القدسي الا فردا من افراد هذه الطغمة . فهو لا يؤمن بجدارة السوريين على تنظيم حياتهم السياسية على اساس متين من الديموقراطية النيابية الدستورية . وهو يظن ان حكم الفرد هو وحده القادر على توجيه خطى البلاد ، بعكس النظام البرلماني الذي تظاهر بالعداء له منذ وصـــل الى اقصى امانيه بانتخابه رئيسا للجمهورية .

ويسير ناظم القدسي في ذلك على خط متاوز مع خطط الدول الاستعمـــارية . فهي ايضا ، وعلى رأســها الولايات المتحدة الامريكية ، لا تطيق النظام البرلماني في سورية ، بل على العكس تستقبل بترحاب مخجل كل دكتاتور يقلب النظام البرلماني ويقيم محله نظاما فرديا تتعايش معه امريكا وتضمن مصالحها بواسطته . وترى الرؤساء الامريكيين يدفعون زبانيتهم الحكام المستبدين الى استرضاء شعبهم ليكون لهم فيه قاعدة تماثل في ارتباطها بهم ارتباط الشعوب الشيوعية بزعمائها . ولذلك كانت امريكا تحث عبد الناصر على سلوك سياسة اشتراكية ظنا منها انها تحيطه بهـالة من المجد والالتزام بسبب ما يجود به على الفلاحين من اراض وعلى العمال من مغانم . لكن فاتها ان هاتين الطبقتين ، وان هتفت في اول الامر لمن منحها هذه الخيرات ، فهي تنسى بعد مدة قليلة ، وبعد زوال الجيل المنتفع بها في البدء . ويعود الحاكم ، عندئذ ، اذا بقي حيا او خليفته اذا ورث عرشه ، بتحري وسيلة جديدة لاسترضاء العمال والفلاحين . لكن هل من دكتاتور يطمع بالخلود او بانتقال مقامه من بعده لولده ولاسرته ؟ فهو يقول لنفسه : لآخذ قوت يومي ، اما الغد فعلمه عند الله . وهو لو تبصـر في مصير كل واحـد من اولئك الطغاة ، لادرك ان حكمه ، مهما طال ، فهو صائر الى الزوال قسرا او بالحالة الطبيعية التي لا يستطيع احد الفرار منها .

برز النشاط الناصري في الوسط العلمي اكثر من اي وسط آخر . ويعود السبب في تفشي الفكرة الناصرية الى عدة عوامل اود ان اعالج اهمها ، في ما يأتي :

المؤامرات الناصرية في اوسط الطلبة والمعلمين

ان الطلاب في هذا العصر ، بصورة خاصة ، حائرون . وهم يتحرون عن هدف او مثال يجعلونه نصب اعينهم ويتجمعون حوله ، حتى اذا ارتسم بفكرة التقطوها وراحوا يعملون من اجلها ، او تجلى في شخص عبدوه وجعلوا منه مثالا اعلى يهتفون باسمه ويرقصون

حوله ويرفعونه على الاكتاف . وهم مساقون ، ليس بتفكير وحكمة ، بل بنوع من الشعور الغريـزي ، تماما كما ترف الفراشـة نحو المصباح وتطوف حوله وتظل ترقص باجنحتها الرقيقة حتى تصطدم به فتحترق فورا وتقع صـريعة على الارض . وهذا المغناطيس المجهول الكنه الذي يجذب الفراشـة المسكينة نحو حتفها يجذب ايضا كتائب الجيل الصاعد نحو الزعيم المفوه الـذي يسيطر باقواله المعسولة وبحركاته التمثيلية المحكمة الاخراج على تلك الجماهير ، فتنساق اليه بدافع الوطنية والقومية او بدافع المبدأ والعقيدة . وقد استطاع كل من هتلر وموسوليني في العصـر الحاضر أن يجتذب الشبيبة اليه ، وان يسحرهم بأقواله ، وان يلعب بعواطفهم — ان لم نقل على عقولهم . ذلك لان الجيل الشاب المتعطش الى من يقوده ويفكر عنه ويقرر له مصيره ويحقق امنيته ويقضي وطره ، يرمي نفسه في الشباك المنصوبة لاصطياده ويستسلم بكليته لذلك الزعيم الذي يجد فيه تجسيدا لاهدافه الوطنية مثلما يجد في تلك الفتاة تجسيدا لاحلامه الجنسية . وهو لا يدري بسبب عدم اكتمال نضوجه العقلي الى اية هاوية يستطيع ان يقوده اليها ذلك الزعيم او تلك الغانية . وما اشبه وضع الزعيم او الفتاة اللعوب بوضع الطائر الذكر عندما يدور حول من يريد اغراءها ، فيفتح لها جنـاحيه ويريها الالوان الزاهية في ريشـه . وكم من غرفة كسا صاحبها الشاب جدرانها برسوم ساحرات هوليود وغيرها من شهيرات الممثلات اللاتي ترسل نهودهن البارزات وشفاههن المغريات وعيونهن الساحرات اشعة الانوثة والجاذبية الشهوانية !

وصور عبد الناصر احتلت كذلك جدران غرف الطلاب ، شبانا وشابات ، وعلقت ضمن الاطارات على صدور الكواعب ، الى جانب صور الكواكب المتلألاة في سماء التمثيل والسينما . وقد تدلت تلك الصور على الحبال كما تعلق الخرفان في دكاكين القصابين ، او رفعت على رؤوس العصي وطيف بها في الشوارع ، كلافتات الاعلان عن الحفلات البهلوانية .

والى جانب هذه الدعاية المرئية ، استعملت الدعاية السمعية على اوسع مدى في الاذاعة والتلفزيون ، سواء بالمقالات والاخبار والتعليقات او بالاغاني والاناشيد ، حتى اصبح اسم عبد الناصر يتردد على الالسنة ويعبر تعاريج الآذان ، اكثر مما يتردد اسم خالق الارض والسموات على السنة عباده !

وقد عملت الدعاية المصرية على استجلاب المعلمين والمعلمات بجميع وسائل الاغراء المادية . فقام هؤلاء بدور خبيث في بعث السموم في عقول الطلاب والطالبات . كوفئوا عليه بالعلامات الجيدة ، بينما عوقب خصومهم بشتى انواع العقوبات ، حتى بتأخير ترفيعهم وعرقلة نجاحهم في الفحوص .

ورغم كل هذه الدعاية السخية الناشطة لم يعلق بشباك الناصرية سوى عدد غير كبير من الطلاب والطالبات لا يتناسب على اي حال مع ما بذل وانفق في سبيل استجلابهم . فالمظاهرات التي سارت في عهدنا ، والمشاغبات التي حصلت في الجامعة السورية والتي اشترك فيها الناصريون مع الطلاب المنتسبين الى الاخوان المسلمين ، بدا عددها كبيراً . غير ان الحقيقة هي ان اولئك المنتسبين للاخوان المسلمين دفعوا الى التآزر مع الناصريين باسم محاربة الشيوعية والاشتراكية وضرب الطلاب المنتسبين لهذين الحزبين . وعلى اي حال ، فان عدد الذين تظاهروا امام دار الضيافة حينما زارت دمشق جميلة بوحيرد لم يتجاوز المئة . اما سبب ازدياد العدد في مظاهرات السويداء ودرعا والجامعة السورية ، فمرده الى الخطة التي بدأ بتنفيذها القائمون على هيئة الاخوان المسلمين ، بعد عودة الصيرفي من الجزائر حيث اجتمع مع عبد الحميد السراج وتلقى منه التعليمات والخطط الموضوعة في القاهرة المبدء بالاعمال التخريبية تمهيداً لاسقاط الحكم الحر في سورية .

وكان يسيطر على المعلمين اعضاء نقابة المعلمين ويراسها اثنان ، ظهر فيما بعد مدى ارتباطهما بالقاهرة . وايدهم في ذلك جماعة الاخوان المسلمين ، كما ساندهم في الخفاء رشاد برمدا وزير التربية ودعمتهم الحلقات الناصرية . وقد اجتمعت النقابة وتقدمت من الحكومة بطلبات عديدة ، منها المعقول ومنها ما يعلمون بأن ما من حكومة تستطيع تحقيقه .

وجاء في احدى النشرات التي اذاعتها النقابة ان اعضاء الرابطة في اجتماعهم المنعقد في ٢٧ ايلول ١٩٦٢ قرروا البدء باضراب المعلمين ، ولم يكن مضى بعد على تأليف حكومتي عشرة ايام ، بحيث انها لم تكن بعد قد درست المطالب لتقرر ما ترى قبوله منها . وهكذا برهنت رابطة المعلمين على انها تريد اثارة الفتنة واضعاف الحكم ، لا تحقيق مطالب مشروعة يفيد منها الاساتذة

ومن سوء الصدف ان تسند وزارة التربية والتعليم الى رشاد برمدا الذي عمل جهده لابقاء حكومة بشير العظمة ولمعاكسة تشبثاتنا باعادة الحياة الدستورية . هذا بالاضافة الى انه كان على صلة وثقى بزعماء الحركة الناصرية بدمشق ، وهم حومد والحسامي وبوظو وقاسم . فكان يجتمع اليهم يوميا وينفذ في اليوم التالي ما يتقرر بينهم . ولو وقف رشاد برمدا موقفا حازما تجاه الرابطة ، منذ اول لحظة ، كما وقف فيما بعد اللواء عزيز عبد الكريم عندما تولى وكالة وزارة التربية والتعليم ، لما كان ثمة اضراب من قبل المعلمين ولما حصلت كل الاعمال التخريبية التي سآتي على ذكرها .

والف مجلس الوزراء لجنة قوامها وزير المالية خليل الكلاس، وعمر عودة الخطيب المنتسب للاخوان المسلمين ، فدرست مطالب المعلمين . ثم عرضت التقرير الذي وضعته على مجلس الوزراء ، فاذا به يقضي بقبول بعض المطالب . وبعد المذاكرة قرر المجلس ان تشمل زيادة الرواتب جميع موظفي الدولة ، سواء منهم الموظفون المصنفون في دوائر الدولة، او موظفو المؤسسات والادارات العامة، وذلك على اساس اضافة ٣٠ ليرة سورية شهريا على راتب كل موظف حتى الفئة الاولى . وتقرر ايضا زيادة التعويض العائلي وجعله واحدا لكل موظف مهما كان معاشه ، وذلك على اساس ١٢ ليرة سورية شهريا عن كل ولد . وصدر المرسوم التشريعي بذلك، على ان يبدأ مفعوله في مطلع ١٩٦٣ . وهكذا تم تحقيق جزء من العدالة الاجتماعية التي كنا نستهدفها . ومن الطريف ان رئيس الجمهورية عتب علينا لاننا قررنا ما قررناه ، ثم اعلناه في الصحف قبل ان يطلع عليه وقبل ان تعرض نصوص المرسوم التشريعي على مجلس الوزراء الذي يجب عقده تحت رئاسته حسب احكام الدستور الجديد . فقلت له : « اذا كنت ترفض توقيعه ، فهذا امر آخر ! » فأجاب : « ... لكن الاصول ! »

وهكذا برهن ناظم القدسي على انه يتمسك دائما بالقشور ويترك اللباب . ومثال ذلك انه في الايام الاخيرة من عهد حكومتي ، وفي الوقت الذي كان يتناحر فيه ضباط القيادة ويسعى كل واحد منهم لازاحة الآخر ، وفي الظرف الذي بدا فيه موقف حكومة العراق البعثية غير الموالي للعهد القائم بسورية — في مثل هذا الجو المسموم

الذي كنا نعيش به وروائح الانقلاب تعم وتزداد شيوعا ، كان ناظم القدسي ، في الاجتماع الذي حضرته معه عند شكري القوتلي ، يؤاخذني على تمسكي بصلاحيات الحكومة المركزية ولا يجد ما يقترحه سوى توسيع صلاحيات المحافظين على اساس اللامركزية والمباشرة بانتخاب المجالس البلدية وانشاء دائرة يتجمع فيها جميع الموظفين الزائدين عن الحاجة . فتأخذ من هذا المستودع كل وزارة ما هي بحاجة اليه من موظفين ! نعم ، هذا ما شغل عقل القدسي وما اراد من الحكومة ان تسارع الى تنفيذه ، بينما كانت الجمهورية تتزحلق نحو الهاوية .

اما المعلمون ، فقد قابلوا قرار مجلس الوزراء بعدم الاستحسان وراحوا يطالبون بتحقيق المسائل الاخرى . واستمر الاخذ والرد بين وزيري التعليم والمالية الى ان اعلن المعلمون الاضراب العام وامتنعوا عن القاء الدروس . وكانت خطة مرسومة وموعز بها من القاهرة لاثارة المشاكل في وجه الحكومة ، على اساس انها ترفض الانصياع ، فيقوم الطلاب عندئذ بمظاهرات تضطر دوائر الامن الى قمعها ، فيسقط القتلى والجرحى ويصطبغ العهد بدمائهم !

ودام الاضراب اسبوعا سعى فيه وزير التربية بالاتفاق مع رئيس الجمهورية لانهائه بخضوع الحكومة لطلبات المعلمين . فرفضت ذلك بشدة وصرحت بأن الحكومة لا تدرس رغبات الاساتذة الا اذا عادوا عن اضرابهم . وسعوا ليحملوني على استقبال وفد منهم يتلقى مني الوعد بتلبية الطلبات ، فرفضت ايضا .

وفي النهاية اضطرت النقابة الى اعلان انهاء الاضراب ، فعاد الاساتذة الى عملهم بعد ان لمسوا موقفي المتصلب واصراري على عدم الخضوع لهم ، وبعد ان تحققوا من ان عملهم نبذه الراي العام واعتبره مشاغبة ناصرية ، وبعد ان قامت الصحافة بمجموعها بحملات قاسية على النقابة .

وقبل هذه الحادثة ، كان هنالك قصة الكتب المدرسية التي وزعت على الطلاب وفيها المديح لعبد الناصر بشكل يقارب العبادة. وحمل بعض الوزراء على من سمح بتوزيع هذه الكتب . فتألفت لجنة وزارية اشترك فيها النفوري والخطيب للتحقيق في الامر ، فثبت لها ان مديري بعض المدارس وعددا من موظفي الادارة المركزية في وزارة التربية هم مسؤولون عن هذا العمل . فطلبت

معاقبتهم ولمحت الى ان وزير التربية كان على علم بهذا التوزيع قبل ان يسافر الى بلغاريا حيث بقي فيها ما يقرب الشهر . ثم قرر مجلس الوزراء كف يد اثنين من موظفي الوزارة واحالتهما على مجلس التأديب ، واتلاف الكتب المشوهة . غير ان فرحان الجندلي وزير التربية بالوكالة في غياب الوزير الاصيل لم ينفذ قرار مجلس الوزراء لانه كان على صلة بهم . فلما عاد رشاد برمدا من السفر وحضر اجتماع مجلس الوزراء ، راح حسب عادته يرغي ويزبد ويهدد بالاستقالة ويتلاسن مع الكلاس . وقد توفق في النهاية الى تجميد التحقيق وطي هذه الاضبارة .

وعقب هذه الحادثة قامت مظاهرة في السلمية ، طالب فيها الطلاب باستلام الكتب المدرسية بالمجان كالسابق . وحصل اصطدام بينهم وبين قوى الامن ، اصيب بعضهم فيه بجراح وقتل شخص واحد . وثبت عندنا ان عدم توزيع الكتب كان عملا مقصودا لاثارة الطلاب واخراجهم بمظاهرة تقع فيها حوادث دامية تزعزع كيان الحكومة .

ثم جاءت حوادث الشغب في درعا والسويداء ، اعقبتها مظاهرات . وذات يوم ، دخل مكتبي وزير التربية وفاجأني بمشروع مرسوم يقضي بتسريح ٢٥ معلما ومعلمة من مدارس دمشق ودرعا والسويداء . وقال مؤكدا ان التحقيق الذي اجراه اثبت ان هؤلاء هم الذين دفعوا الطلاب الى القيام بالاعمال التخريبية . ثم استشهد بالتقارير التي بعث بها محافظ درعا الى وزير الداخلية الذي كان حاضرا هذا الاجتماع . فقلت لهما ان التسريح بموجب المادة (٨٥) من قانون الموظفين سلاح قاس . فهو لا يجيز للمسرح بهذا الشكل ان يعترض على تسريحه امام اية جهة كانت . فلا بد ، والحالة هذه ، ان نتعمق ونتروى في ادانة الموظف ونتبصر بأمره . فالتسريح يلحق ضررا كبيرا بالموظف واسرته ، وقد يكون معيلا، فينقطع الرزق عنه وعن اولاده وزوجته المساكين . فأصر الوزير على التسريح ، فلم يسعني الا احالة الموضوع على مجلس الوزراء ، صاحب الصلاحية بالرفض او بالتسريح .

وعندما اجتمع المجلس بعد الظهر طلب برمدا من الرئيس السماح له بعرض قضية مستعجلة يجدر بحثها قبل سائر المسائل في جدول الاعمال . ولما قبل طلبه ، راح يروي الاعمال التي قام بها الطلاب ويسرد الوقائع مدللا على اشتراك بعض المعلمين وحثهم

الطلاب على مهاجمة قوى الامن وعلى تمزيق العلم السوري واحراق بعض اجزاء من البنايات الرسمية . واضاف الى ذلك قوله بأنه ثبت لديه ان ثمة (٢٥) استاذا يستحقون التسريح فورا . فطلب الوزراء الاطلاع على الاسماء ، فرفض واعدا بأن يطلعهم على الاسماء بعد الموافقة على التسريح . وسأله رئيس الجمهورية عن اسباب تطور سياسته من اللين الى الشدة ، فأجاب بان لم يعد ثمة مجال للصبر.. فان لم نقس ، فسوف تعم الفوضى بحيث يتعذر عليه ادارة شؤون الوزارة . ومع انني لفت نظر الوزراء الى قساوة العقاب ، فقد حمل اصرار الوزير الحكومة على تبني اقتراحه والموافقة على اصدار مراسيم التسريح . ثم اطلع الوزير مجلس الوزراء على الاسماء ، فأبدى السيد مظهر العظم استغرابه من شمول التسريح معلما يعرف عنه ابتعاده عن الناصرية وغيابه عن درعا يوم الحوادث . ويبدو ان ذلك المعلم منتسب للاخوان المسلمين . فأكد الوزير ان تحقيقاته تدين ذلك الاستاذ بما لا يترك مجالا للشك والريبة . وقد استصوب الوزراء الاشتراكيون ما اتخذ من تدابير بحق الاساتذة المعروف عنهم انتماؤهم للاخوان المسلمين. اما الوزراء الاخوان فكتموا غيظهم وسكتوا .

وفي اليوم التالي بلغني ان وزير التربية اوقف تنفيذ قرار مجلس الوزراء والف لجنة للتحقيق وطلب عدم نشر مرسوم التسريح في الجريدة الرسمية . وجاءني الوزراء الاشتراكيون محتجين ومستفسرين . ولما سألت الوزير عن صحة ما سمعناه ، اكده لي. عندئذ طلبت منه الحضور الى مكتبي . فجاء ليقول بأن محافظ درعا دس بعض الاسماء انتقاما من اصحابها ، وان التباسا حصل في شأن معلمين اثنين جاء ذكرهما في تقرير المحافظ ، بدلا عن غيرهما. فاستدعيت وزير الداخلية وسألته رأيه ، فاعترف بوقوع الخطأ في الاسماء ، لكنه نسبه الى وزارة التربية واكد ان تقرير المحافظ كان خلوا من اقتراح تسريح احد من الموظفين وانه لم يتعد اقتراح نقلهم الى محافظة ثانية . فذهلت لهذا النبأ والتفت الى وزير التربية متعجبا ، فقال : « هذا صحيح ، فالمحافظ لم يقترح تسريح احد . » ثم اعترف بأنه لم يتحقق بنفسه ولا بواسطة احد من مفتشي الوزارة ما جاء من اسنادات في تقرير المحافظ . فقلت له : « كيف ، اذن ، اقترحت التسريح ؟ » فاعترف بانه اخطأ في ذلك ! وعندئذ لم يسعني الا ان اوجه اليه كلاما قاسيا يتضمن اللوم والمؤاخذة على الطيش

والتهور والتسبب بخراب البيوت ، دون تحقق . واردفت قائلا له بانه احرج موقف الحكومة . فان هي ايدته في اجراء تحقيق جديد ، الصقت بنفسها تهمة التسرع واستعمال المادة (٨٥) بدون ترو . وان هي اصرت على تنفيذ مرسوم التسريح ، بدا عملها تعنتا وعنادا واستمرارا في الظلم والكيد !

ومما لا شك به ان رشاد برمدا تقصد هـذا التسريح وعمل على التحقيق بعد صدور المرسوم ، راميا بذلـك الى اثارة الخلاف بين الوزراء الاشتراكيين والوزراء الاخوان ، فتفقد الحكومة كرامتها وهيبتها في عيون الناس . وقد كان هذا كله سيرا عـلى مخططات الناصرية التي كان رشاد برمدا يجتمع يوميـا بعملائها في دمشق (حومد والقاسم والحسامي) ويقرر معهم مـا يتولى القيام به من اعمال من شانها هلهلة الوضع .

والطريف ان برمدا لم يرافقنا في زيارتنا الى درعا ، مـع انه كان في عداد الوزراء الذين رافقوني الى حلـب واللاذقية وكان حريصا على الوقوف الى يميني في كل احتفال ، حتى يظهـر رسمه واقفا في مقدمة الوزراء . وروى لي الوزير الكلاس ان برمدا كان يهدد سائق سيارته بالطرد والتسريح اذا مكن سيارة احد الوزراء من السير خلف سيارتي مباشرة . ذلك لانـه متمسـك بقواعد البروتوكول التي تحتفظ له بحق التقدم على سائر اعضاء الحكومة، بوصفه اقدمهم واسبقهم في تولي الوزارة . هذا ما كـان يفكر فيه هذا الوزير السخيف ، الى جانب المؤامرات التـي كان يحيكها مع عملاء الناصرية ، وفي مقدمتهم بعـض زعمـاء الاخوان المسلمين واعضاء « الخماسي » الناصري المؤلف من قاسم وحومد والحسامي وبوظو واحمد اسماعيل الدوماني !

وكان موقفي من مظاهرات الطـلاب ومؤامرات الاساتذة والمعلمين موقف الاب الشفيق . وكنت اوصي متولجي حفظ الامن بعدم استعمال الشدة والقسوة تجاه الطلاب ، قناعـة مني بأن اكثرهم مخدوع او مدفوع بعوامل وطنية قومية لا غبار عليها ، وبانه يجب ان لا يكونوا ضحية بـريئة تستخدمها الناصرية للوصول الى هدفها في التسلط على سورية . وكانـت سياستي اخذهم بالاقناع والموعظة وبطول البال ، ريثما تثمر المساعي المبذولة لاعادتهم الى جادة الصواب ، وذلـك بالخطب والبيانات والتعليقات الاذاعية

والصحفية . وكنت حريصا دائما على ادخال الاطمئنان الى نفوسهم العطشى الى الاغتراف من ينبوع القومية العربية ، بالقول لهم ان الحكومة تعمل للوحدة الشاملة التي تجمع جميع البلاد العربية دون ان تسيطر عليها الناصرية كما سيطرت على سورية ايام الوحدة .

الاردنيون والفلسطينيون اكثر الشباب تهورا واندفاعا في المخطط الناصري

وكان الفلسطينيون والاردنيون اكثر الشباب تهورا واندفاعا في المخطط الناصري . وكان عتبي على الفلسطينيين انهم اضاعوا فلسطين ولم يستعدوا لمقاومة الصهيونية ، ففاجاتهم الحرب في ١٩٤٨ ، فوقع من اجلها عدد من الزعماء الشباب . اما الكثرة من الفلسطينيين ، فما كان منهم سوى الرحيل عن بلادهم والتجائهم الى سورية والاردن بما يشبه الهروب والاندحار . وهكذا تفرقت جموعهم بين لبنان والاردن وسورية ــ عدا من التجأ منهم الى غزة ــ وقبلوا العيش الشظف بما تجود به عليهم الامم المتحدة من مساعدات شهرية ، واصبحوا في حالة من البؤس الكافر والفاقة المدمرة لقواعد الاخلاق والضمير ، مما حمل اكثرهم على الانخراط في المنظمات المخربة التي انشأها وسطاء الناصرية في سورية وعلى الاشتراك في ثورة لبنان ، فدمروا واحرقوا وقتلوا ونسفوا السيارات المليئة بالابرياء . وهو عمل تقشعر له الاجسام هولا . ثم راح الكثير منهم يقبض الاموال من عملاء الناصرية لتخريب كيان سورية واعادتها الى تحت اقدام عبد الناصر . فترى الفلسطيني يثير الفتن في دمشق وحلب ولا يخطر في باله ان يتسرب الى فلسطين ليثير الفتن في تل ابيب او حيفا . وهو يعمل على اغتيال الزعماء السوريين والاردنيين واللبنانيين والعراقيين ولا يقدم على عبور الخطوط ايغتال بن غوريون او غيره من الحكام الصهيونيين . وهو يختزن المفرقعات والقنابل ليلقيها على دور اشقائه وبني قومه في اي بلد عربي ولا يذهب لاستعمال جراته في القدس ، فينسف اي مركز من مراكز الحكومة اليهودية فيها . ثم انه يقوم بمظاهرة مرتبة ويقذف بيوت حكام سورية الشرعيين بالقنابل ويتهمهم باقذر التهم ويشتمهم باحط انواع الشتائم ، وليس فيهم من يتطوع لشتم بن غوريون الا وهو جالس في احد المقاهي يتناول المسكرات وينفق مما قبضه من عملاء عبد الناصر .

هذه هي وطنية من ورثناهم من قضية فلسطين ، واحتضناهم وانفقنا على ايوائهم واطعامهم والباسهم وتعليمهم المبالغ الكبيرة .. هؤلاء الذين عرضوا استقلال بلدنا وسيادتها واستقرارها للخطر

في سبيل الدفاع عن بلدهم ، ورفضنا العروض المغرية والمساعدات المالية السخية لكي لا نتنازل عن مطلب واحد من مطالبنا الرامية الى اعادة حقهم السليب . هؤلاء الذين كرسنا نصف مليار ليرة سورية سنويا لايجاد جيش قوي يعمل على تحرير بلدهم يوما من الايام ، فحرمنا بذلك اقتصادنا من هذه الاموال ومنعنا شبابنا من العمل في الزراعة والصناعة بجعلهم جنودا ينتظرون الامر للهجوم على اليهود !

انا لا ادعي بأن كل ما عملناه في سورية وسائر البلاد العربية كان لسواد عيون ابناء فلسطين ، بل اقول اننا قمنا بجزء من واجبنا القومي تجاه بلد عربي طغى عليه الطاغوت . وليس لنا بذلك منة ، وليس لنا ان نطالب لقاءه بشيء . لكنني اسرد واقعا حين اقول بأن اولئك الاخوان الفلسطينيين لم يظهر منهم اعتراف بفضل ولا وفاء بمعروف ، حين قام بعضهم بما قام به من اعمال تخريبية ماجورة لا تخدم في الواقع الا الصهيونية ، عدوتهم في الدرجة الاولى ، ولا ينتج عنها سوى تمزيق شمل العرب وتفريق صفوفهم !

فمساكين هم اولئك الاخوان الفلسطينيون ، فانهم اضاعوا بلادهم وهم جاهدون في اضاعة سائر البلاد العربية ، ليتم النصر لمن اقصاهم عن ديارهم وفرقهم في الارض وشتت شملهم . وليغفر الله لهم ، فهم لا يعقلون .

الصحافة وحريتها في عهد حكومتي

كانت الصحافة حتى قيام الوحدة بين سورية ومصر متمتعة باقصى حدود الحرية ، تكفلها القوانين النافذة وتضمنها روح الديموقراطية المسيطرة على الحكم . ولم يمض زمن طويل حتى رفع الحكم الناصري قناعه الكاذب عن وجهه واصدر قانونا خير فيه اصحاب الصحف بين الغاء رخص صحفهم وقبض التعويض وبين الاستمرار على الصدور . ولم يفت ارباب القلم ان الجرائد التي سيختار اصحابها الاستمرار سوف تتعرض لانواع الضغط والارهاب والمراقبة ، وسوف يساق اصحابها الى المزة اذا لم ينسجموا مع الوضع ولم يكيلوا المدح والثناء لارباب العهد من مصريين ، كعبد الناصر ، او سوريين من امثال عبد الحميد السراج . وقبل البعض ، طمعا بما يؤمن لهم من العيش ، وتمنع البعض الآخر رافضين الاعتراف بصحة التدبير المتخذ . فصودرت محلاتهم ووزع التعويض المستحق لهم على العمال ، دون ان يكون لهم رأي في ذلك .

وعندما قضي على الوحدة مع الناصريين ، استمر الحال كما كان عليه . فلم ترفع المراقبة عن الصحف ، ولم تستعد اية جريدة امتيازها سوى جريدة المنار . وذهبت نداءاتنا في مجلس النواب باعادة الحرية الى الصحافة ادراج الرياح ، حتى كان انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ومجيء حكومة بشير العظمة . فبعد ان تطود الامر لهـا ، بدات بمنح رخص جديدة وسمحت لمن استردت منه رخصته في عهد الوحدة باستئناف الصدور باسم جديد وبملكية من لم تلغ له جريدة . كما رفعت الرقابة عن الصحف .

وبلغت الصحف الصادرة عددا كبيرا اذكر منها الايام والنصر والراي العام والمنار ودمشق واللواء والصرخة،وغيرها في دمشق. وكان موقفها كلها دعما صريحا واضحا للكيان السوري،وسندا للحفاظ عليه تجاه كل مؤامرة ناصرية . ولم يشذ عن هذه السياسة سوى جريدتي الوحدة والبعث . اذ كان صاحب الاولى نزيه الحكيم العائد من الارجنتين ، حيث كان موظفا في سفارتنا . وشاع انه جاء بالمال اللازم لجريدته من مصر لتكون لسان حال الناصرية في سورية . وسعى نزيه الحكيم لشراء ادوات طباعة كانت استوردت في عهد الوحدة لطبع الجريدة التي كانت حينذاك تصدر بهذا الاسم . وقد قدرت قيمة هذه الالات والادوات بنحو ثلاثمائة الف ليرة سورية ، فمن اين اتى « نزيه » الحكيم بهذا المبلغ الضخم لشراء المطبعة ؟ اليس هذا اعترافا منه بانه قبض الاموال من عبد الناصر وجاء الى سورية ليدعو له في صحيفته ؟

وذات يوم صدرت هذه الجريدة وفيها كتاب موجه من نبيه العظمة الى ناظم القدسي يطالبه فيه بتحقيق الوحدة . وقد تضمن الكتاب الفاظا يمكن اعتبارها ماسة بكرامة رئيس الجمهورية ، وكافية للحكم عليه ، لو اننا احلناه هو ونزيه الحكيم على المحاكمة . ومن يعرف ما وصل اليه نبيه العظمة من خرف وانهيار صحي ، يتاكد ان الكتاب المنشور ليس صنع يديه ، بل من صنع نزيه الحكيم . وقد يكون العظمة غير مدرك ما فعل ! وعندما اجتمع مجلس الوزراء تقرر ان يضاف الى قانون الطوارىء نص يجيز سحب رخصة احدى الصحف . وهكذا تقرر استعمال هذه المادة ضـــد جريدتي الوحدة والبعث ، فصدرت الاوامر بالغاء رخصتيهما ، فتوقفتا عن الصدور.

واحتج صلاح البيطار وارسل البرقيات الى رئيس الجمهورية

منددا بعملنا ، واصما اياه بأنه غــــير دستوري ، ومتهما ايانا باللاشرعية . ولم يمض وقت طويل حتى استخدم البيطار النص نفسه ، واستند اليه وزير الداخلية امين الحافظ ، حينما اصدر قرارا بتاريخ ٦٣/٥/٩ بسحب رخصتي الوحدة وصوت الجماهير ، بالاضافة الى توقيف صاحبيهمــا وزجهما في سجن المزة العسكري بتهمة المقالات « المأجورة » وتعريض الامن العام للخطر .

وقلت لنفسي : « ما احلى الفلك لما يدور ! » وكم اتمنى رؤية سحنة صلاح البيطار وهو يشترك مع وزير داخليته في اصدار قرار مماثل لما اصدرناه بحق صحيفته البعث . فهل اصبح اللاشرعي شرعيا ، وغير القانوني قانونيا ، ام ان مفاهيم الناس تختلف باختلاف الموقع والزاوية التي يرون منها الامور ؟ »

وقد احتفظت بعدد جريدة صوت الجماهير الذي صدر قبل اغلاقها بيوم واحد . في هذا العدد فراغات كانت مليئة بالمقالات التي حذفتها المراقبة . وكم اتمنى مشاهدة وجه الحكم دروزة القبيح وهو قابع في سجن المزة يفكر بما آل اليه مصيره من جراء عمله الناصري المأجور ، ويقابل بين روح الشفقة التي عالجنا بها معارضة جماعته وبين القسوة والشدة التي استعملها ضدهم من كان يقول معهم بالناصرية والوحدة الثلاثية !

لقد اخذت الناصرية ومن جرى مجراها من « الوحدويين » في دمشق على اصحاب الصحف الصادرة في عهد التحرر مماشاتها هذا العهد ودعمها الكيان السوري . واني اعتقد ان اكثر ما حز في نفس الناصرية ذلـــك الهجوم المتواصل الذي شنته الصحافة السورية ، طوال سنة ونصف ، على عبد الناصر واظهاره بحقيقته وازاحة الستار عما يخفيه في صدره . ناهيك بنشــــر الفضائح البوليسية التي شكت منها البلاد قاطبة .

وكانت علاقتي مع اصحاب الصحف جيدة منذ زمن بعيد ، اذ كنت احرص دائما على تنميتها . واظن انني اكثر السياسيين صلة طيبة باصحاب الصحف ، لا لانني لا ابخل عليهم بتوزيع جزء كبير من المخصصات المستورة حينما اكون على راس الحكم ــ فجميع الرؤساء يسيرون على هذه الخطة ــ بل لانني احتفي بهم واتكلم معهم بصراحة وبدون تكلف ، وامدهم بما يجعلون منه مقالات تحمل تواقيعهم وتلاقي اعجاب القراء ؟ واضافة الى ذلك ، فانهم كانوا

يجدون في احاديثي ما يشبع نهمهم الصحفي التائق الى سماع آراء جريئة وحلول معقولة . فان كانوا في صفوف المعارضة ، امددتهم بأسلحة الهجوم على الحكومة وارشدتهم الى نقاط الضعف في مواقفها والى الثغرات التي يستطيعون دفع سهامهم منها . واذا كانوا في صف الحكومة امليت عليهم ما يبرر امام الراي العام دعمهم الحكومة دون خشية الاتهام بأنهم مؤيدون بدون حجة .

وقليل هم الصحفيون الذين افلتوا من حلقتي . ولم يكن ذلك الا بدوافع مادية اغراهم بها اخصامي السياسيون وعمـــلاء بعض الدول الاجنبية وممثلوها . لكنهم ، على اي حال ، لم يجدوا في اعمالي ما يأخذونه علي بحق ، فالتزموا جانب الشـــتم والتحقير والتدخل بشؤون خاصة . ومع ذلك ، فاني لم احقد عليهم ، بل كنت اقول لهم حينما التقاهم : « انا سبب معيشتكم ، فلولاي لمـــا اثريتم ! » فيضحكون ويضحك الحاضرون . وكانوا يرجعون الى حلقتي عندما ينقطع الينبوع ، فأصفح عنهم واعيدهم الي . وما من احد من الصحفيين لم يهاجمني يوما ما ، لكنهم رجعوا جميعهم واصبحوا من انصاري المتحمسين المنادين بي ، العاملين في فلك سياستي .

الفصل السادس

موقفنا من لبنان والبلدان العربية

ذكرت في الفصل الخاص بعلاقاتنا الاقتصادية مع لبنان كيف تطورت الامور بينه وبين سورية في ١٩٥٠ ، مما ادى الى اعلان حكومتي فصل الوحدة الجمركية واقامة صرح اقتصادنا على اساس الانفراد والاستقلال ، بعد ان لمسنا من رؤساء حكومات البلد المجاور ابتعادهم عن الرغبة في توحيد الاقتصاد بين البلدين وفي تركنا نتخبط وحدنا في معالجة تدني سعر الليرة السورية . وادى موقفي الصارم تجاه لبنان الى اطلاق صفة « ابو القطيعة » علي ، والى اعتقاد اللبنانيين جميعا اني عدوهم رقم واحد . واني لا انكر ان سياستي اضرت بمصالح لبنان ، اذ حرمت التاجر والمستورد اللبناني من الارباح التي كان يتقاضاها من الصفقات التجارية مع تجار سورية، وقل عدد المصطافين السوريين في جبال لبنان وعدد الذين كانوا يترددون الى بيروت للنزهة والتسلي .

واستمرت السياسة الاقتصادية التي وضعت اسسها نافذة في جميع العهود والوزارات رغم تبدل الوجوه وتغيير الاتجاهات . وعندما اعلنت الوحدة مع مصر هرع بعض زعماء لبنان المسلمين الى دمشق لتحية عبد الناصر على راس وفود عديدة ليكسبوا ثقة الزعيم الجديد ويحققوا دعمه لهم . وظن اولئك الساسة ان عبد الناصر سوف يلغي فورا جميع التدابير والقرارات الاقتصادية التي كنت وضعتها ، وانه سيفتح باب السفر الى لبنان على مصراعيه فتزدهر بيروت . لكن سرعان ما خاب املهم ، اذ لم يغير عبد الناصر شيئا .

وعندما فصمت الوحدة وطار عقل رئيس مصر مما اصابه — وكان ذلك اولى سلسلة انتكاساته — راحت بعض الصحف البيروتية تشن الحملات القاسية على الكزبري وعلى كل من اشترك في دفن الوحدة . وظلت هكذا تحمل على كل من تولى الحكم في دمشق حتى

انهار الحكم المتحرر في ١٩٦٣/٣/٨ .

وكنت في بيروت في مطلع فجر الحرية ، فرايت من المناسب ان ابدأ باتصالات مع الجماعات المناوئة لاشياع عبد الناصر ، وفي طليعتهم الشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب اللبنانية ، الذي كان لموقفه ، مع جماعته ، الفضل في القضاء على الثورة التي اثارها عبد الناصر في لبنان في ١٩٥٨ .

زيارتي للجميل وشهاب وغبطة البطريرك

واجتمعت اليه في وزارة المالية ، وتبادلنا الراي في العلاقات السورية اللبنانية . وصرحت له بأننا نريد ان نفتح بابا جديدا بيننا وبينكم لتوثيق العلاقات السياسية والاقتصادية على اساس المصالح المتقابلة ، وبكل اخلاص ونية حسنة . واكدت له اني مستعد لتبني فكرة عقد اتفاق تجاري بين البلدين يخفف من شدة الاحكام النافذة . واضفت قائلا باني ارغب في الوصول الى تفاهم كامل حول جميع الشؤون وفي مقدمتها السياسية ، على اساس عدم التدخل في شؤون واحدنا الاخر وعدم تمكين الخصوم من النيل من احدنا عن طريق الآخر . فرحب الجميل بفكرتي واكد لي اتفاقه الكامل مع كل ما ذكرت ووعد بالعمل بكل امكانياته لتحقيق هذه الخطة . ودلت معالم وجهه على انه كان صادقا فيما يقول ، لا سيما انه كان ملتاعا من خصومه السياسيين .

وعدت الى دمشق واعطيت تصريحا لجريدة الاوريان البيروتية يتضمن هذه الآراء ، فأحدث التصريح دويا هائلا . وبدأت الاوساط التي كانت تهاجمني في الماضي تطري عملي وتشجعني على المضي فيه . وظلت الاوساط اللبنانية المسلمة والمسيحية تدعمني وتأمل باستلامي الحكم .

وتلقيت ذات يوم دعوة من غبطة البطريرك الماروني لتناول طعام الغداء في مصيفه ، فلبيت الدعوة . واستقبلني البطريرك المعوشي بالترحيب والعناية . وبعد الانتهاء من تناول الطعام ، جلست معه على انفراد ، وتحدثنا في الاوضاع العامة . وقال لي انه سيسافر الى الولايات المتحدة بدعوة من رئيسها ، وطلب مني ابداء ما اريد نقله الى الرئيس كنيدي . فأجبته بأن الجفاء بين الولايات المتحدة وبعض البلاد العربية ، وفي مقدمتها سورية ، عائد الى دعم السياسة الامريكية لاسرائيل اولا ، ودعمها لعبد الناصر ثانيا . ولذلك فأن كل ما نطلبه من الرئيس كنيدي ان يكون محايدا في الخلافات بيننا وبين اسرائيل ، ثم بين سورية وعبد الناصر .

واكدت لغبطته ان سورية تريد ان تستمر على سياستها المبنية على الحياد بين الشرق والغرب ، وان كل ما يشاع عن ان بلادنا وخاصة انا ، انها تلتزم جانب الاتحاد السوفياتي وتدعم الشيوعية، ما هو الا افتراء واختلاق لاجل تبرير التزام امريكا جانب الصهيونيين .

واوضحت له اننا في سورية نسعى لاعادة الحياة الدستورية، حتى اذا قامت حكومة موثوق بها من قبل الشعب وممثليه ، عمد الى اظهار اتجاهنا الحيادي بشكل لا يدع مجالا للالتباس . واضفت الى ذلك قولي باننا نريد ان يكون بين لبنان وسورية اوثق العلاقات الاخوية ، سواء في الحقل السياسي او الحقل الاقتصادي ، واننا على استعداد لعقد معاهدة تجارية تخفف الكثير من القيود المضرة بمصلحة البلدين . غير ان اي تفاهم اقتصادي يجب ان يسبقه تفاهم سياسي ، فنحن نشكو من موقف حكام لبنان العدائي من بلادنا . واردفت مؤكدا ان لبنان ، اذا بقي سائرا على هذه الطريق ، فأن الخطر الذي قد تتعرض له سورية بفوز الناصرية سيتعرض لبنان له حتما ، بحيث يصبح خاضعا لنفوذ المصريين السياسي والاقتصادي . وطلبت من غبطة البطريرك ان ينقل حديثي هذا الى الساسة الامريكيين وان ينبههم الى خطأ دعمهم عبد الناصر ، ظنا منهم انه سيقبل الصلح مع اسرائيل . فهو انما يمالىء الامريكيين الآن ويخادعهم لينال منهم المساعدات المادية . اما اذا كتب له النجاح والسيطرة على سورية والعراق والاردن ، فسيرفع البرقع عن وجهه ويسفر عن اغراضه البعيدة وهي تأليف اكبر دولة عربية في هذه المنطقة ، تهيمن على البترول العراقي وانابيبه ، وعلى قناة السويس، بما يجعلها قادرة على الصمود في وجه الامريكيين وسائر الدول الغربية .

وقال غبطة البطريرك بانه يحسن بي ان اتحدث في هذا الامر مع رئيس الجمهورية اللبنانية . فقلت له « وكيف يتم لقاؤنا ؟ » فاجاب : « ساهتف له الساعة واطلب منه موعدا لك اليوم » واوعز الى احد مقربيه بالاتصال بدار الرئيس ، فجاء الجواب بانه ينتظرني بداره في جونية — لافي قصر الرئاسة في الساعة الخامسة بعد الظهر .

فودعت البطريرك وشكرته على ما ابداه من الحفاوة ، كما اظهرت له ارتياحي الى الفرصة التي سمحت لنا بتبادل وجهات

النظر ، بما يؤكد وحدة الفكر والنية .

واستقبلني الرئيس الامير فؤاد شهاب في داره ، بما لا يمكن وصفه بالبرود او بالحرارة . فكررت ما قلتـه للبطريرك بشأن العلاقات بين حكومتي لبنان وسورية وضرورة الانسجام بينهما . وكان الرئيس في حديثه متحفظا كل التحفظ ، ومؤكدا ان ظروف لبنان ، وخاصة اوضاعه الطائفية ، توجب على الحكام ان يكونوا على الحياد . فقاطعته قائلا : نحن لا نريد اكثر من ذلك ولا نطلب منكم اقصاء عبد الحميد غالب وقطع علاقاتكم مع مصر .لكننا نرغب في ان لا تلتزموا جانب الناصريين ضدنا وان لا تسمحوا بأن يكون لبنان موطنا لمؤامراتهم ضدنا ومرتعا لاعوانهم وعملائهم . ثم اكدت للرئيس ان تفاهما قلبيا لا يمكنه ان يتم بين سورية ولبنان ، والحال على ما هي عليه .

فاظهر الامير شهاب شديد تمسكه بأن تكون الصلات بين البلدين على اتم ما يمكن من التفاهم ، لكنه المح الى انـه رئيس دستوري ليس في متناوله اغلاق الصحف وحملها على تغيير اتجاهها. واما السياسيون ، فمع عدم رضائه عن مسلك بعضهم : الا انه لا يقدر ان يتدخل في شؤونهم . وصرح بأنه يخشى على مصير لبنان اذا ما انهارت الوحدة الوطنية بين المسلمين والمسيحيين المبنية على الميثاق الوطني الموضوع في ١٩٤٣ — مع العلم بأنه ليس ثمة ميثاق مكتوب بل تفاهم ودي حصل اذ ذاك للوقوف جبهـة واحدة ضد الافرنسيين .

ثم انهى الامير شهاب كلامه بأنه مستعد لدرس كل اقتراح او طلب تتقدم به سورية . فاجبته بأن السوريين لا يريدون فصم عرى التفاهم بين المسلمين والمسيحيين ، وبأنهـم بالعكس يغتبطون كلما ازداد التعاون بين الطائفتين في سبيل حفظ استقلال لبنان . وبقيت لدى رئيس الجمهورية نحو ساعة ونصف الساعة . وخرجت من لدنه دون نتيجة ملموسة . لكنني ، على اي حال ، اسمعته ما اريد ان يفهمه كل لبناني مسؤول ، وهو ان السير على النهج الحالي سوف تكون له نتائج سيئة .

وفي الشهر نفسه ، جاء وزير خارجية لبنان السيد فيليب تقلا الى بلودان حيث اجتمع الى زميله السوري جمال الفرا .فوجهت اليه كتابا مفتوحا نشرته الصحف ، رحبت فيه بمقدمه واكدت له عزم سورية على اقامة احسن العلاقات مع لبنان . وكان لهذا الكتاب

الصادر عن « ابي القطيعة » اطيب الاثر في نفوس اللبنانيين الحريصين على ازالة ما بين البلدين من تباعد وجفاء . اما السيد فيليب تقلا فاعلن حين وصوله الى بلودان انه لم يطلع على النص ، مع انه نشر في صحف بيروت صباحا قبل مغادرته اياها .

وغداة تاليفي الوزارة ، وفي الصباح الباكر ، ابرقت الى رئيس الوزارة اللبنانية السيد رشيد كرامي برقية اعلمته فيها بأسناد الحكم الي وعزمي على اقامة احسن الصلات مع لبنان . وحرصت على ان اصيغ البرقية بعبارات محببة لديه ، وان اطمئن الراي العام اللبناني الى النوايا الطيبة التي نكنها تجاه البلد الشقيق .

واستقبلت الصحف الحرة في بيروت نبأ برقيتي بترحاب وبفرح، وراحت تلوم رئيس الحكومة اللبنانية على تأخيره في الجواب ، ثم حثته على زيارة دمشق زيارة رسمية تبدد الغيوم المتلبدة .

اما الصحف الناصرية ، فقد اعتبرت برقيتي مناورة سياسية للايقاع بين الصفوف ، واحراجا لرئيس الوزارة ، حتى اذا قام بزيارة دمشق ساءت علاقته مع القاهرة ، وان تمنع عن الزيارة قامت في وجهه العناصر المسيحية متهمة اياه بأنه يعرقل التفاهم بين سورية ولبنان ويحول دون عودة العلاقات الاقتصادية بينهما خدمة لمصلحة القاهرة .

وفي اليوم التالي تلقيت من رشيد كرامي برقية تهنئة ، ثم برقية ثانية جوابا على برقيتي يبادلني فيها — لكن بمرارة — عبارات الود .

كرامي رفض زيارة دمشق لتهنئة حكومتي

ورفض كرامي ان يزور سورية كما كانت الاوساط اللبنانية الصديقة اقترحت عليه . وتحمل رئيس الوزراء اللبناني هجمات الصحف القاسية ضد عناده وتعريضه مصالح لبنان للاذى ، في حين ان مصر لم يكن من مواقفها معه الا الضرر . فأموال اللبنانيين وممتلكاتهم في مصر صادرها عبد الناصر ومنع اللبنانيين من العودة الى بلدهم . ولم ييسر الاصطياف في لبنان بل حصر القادمين اليه ببعض رجال مباحثه الذين اتوا الى بيروت واستبدلوا جنيهاتهم المصرية بليرات لبنانية على اساس التعرفة السياحية ، اي بثماني ليرات ، واشتروا بها من السوق الاسود جنيهات مصرية بسعر ٤٥٠ ق . ل ، ثم عادوا الى مصر . اما الفاكهة اللبنانية ، فلم ترفع من ادخالها الى مصر قيود المنع .

ولما لم تنفع جميع المساعي التي بذلناها لحمل لبنان على الخروج على سياسة المحور المصري لم يبق امامنا سوى انتهاج

سياسة الضغط ، وكان الكثيرون من اصدقائنا اللبنانيين يوصون بها.

وجاء اول صدام مع الحكومة اللبنانية مصادفة واتفاقا . وذلك حين وصل صبري حماده رئيس مجلس النواب اللبناني ، ذات يوم، الى مخفر الحدود السورية عائدا الى بلاده من تركيا . فأبلغه مفوض الامن انه ممنوع من دخول سورية . وحاول الرئيس اللبناني الاتصال بالحكومة السورية غير ان خط الهاتف كان معطلا ، فلم يتسن له ذلك . فعاد الى المخفر التركي وهتف من هناك الى السيد اسعد محاسن وزير الخارجية ، فأرسلت التعليمات فورا الى الحدود بعدم معارضة دخوله سورية . وظننا ان الامر انتهى عند هذا الحد . لكن الامر عرض على مجلس النواب ، فوعدهم وزير الخارجية بأن يرسل مذكرة الى دمشق . وبعد اسبوع ، وصلت المذكرة فاستشارني وزير الخارجية بأمرها ، فأشرت اليه برفض استلامها. وهكذا اعيدت بمظروفها الى الموظف اللبناني الذي احضرها ، دون ان تفتح ويطلع على مضمونها . فثارت الحكومة اللبنانية ، واعتبرت هذا الرد اهانة لها . وبدأت الصحف اللبنانية تهاجمنا بأيعاز من سفير مصر .

حادثة منع حمادة من دخول سورية

ولما سألني الصحفيون عن الامر اجبتهم بأن اسم صبري حمادة مدرج في قائمة الممنوعين من دخول سوريا منذ عهد الوحدة ، وان موظف الامن لم يستطع الاتصال برؤسائه للاستعلام عما اذا كان المنع لا يزال ساريا ، وذلك بسبب عطل طرأ على خطوط الهاتف . وقلت بان الحكومة الحاضرة عندما علمت بالحادث ارسلت التعليمات فورا للسماح لحمادة بعبور الحدود . اما عن المذكرة ، فقلت ان الامر لا يستوجب تبادل مذكرات رسمية بين الحكومتين بشأنه .

ولا بد لي هنا من ان اسجل ما كان من موقف القائد عبد الكريم زهر الدين وجماعته من الحكومة وهي في صراعها مع السلطات اللبنانية آنذاك . فقد نشرت الصحف البيروتية تصريحا لصبري حمادة بأنه استقبل وفدا رسميا سوريا قدم له الاعتذار عن حادث منعه من دخول سورية . لكنه اضاف ان هذا الوفد لا يمثل الحكومة السورية ، ولذلك فهو لم يقبل هذا الاعتذار ما دام غير صادر عن ممثلين رسميين للحكومة .

واردفت الصحف قولها بأن هذا الوفد زار صائب سلام ورشيد كرامي . وتبين لنا ان المتحدثين مع الشخصيات اللبنانية هما ضابطان سوريان ، احدهما العقيد عدنان عقيل ، معاون رئيس المكتب الثاني بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء

سورية من اللبنانيين ويجعلونهم يعتقدون ان لا قيمة للحكومة بدمشق . هكذا كان يعمل رجال الجيش : يجتمعون سرا مع اعداء السورية ، وانهم هم اصحاب السلطة والنفوذ . وبمثل هذا السلوك كان يراد من القائمين على زمام الامر في سورية ان يقودوا البلاد الى الاستقرار .

وتحدثت في الامر مع رئيس الجمهورية ، فتظاهر بالغضب واشار علي بالاجتماع الى زهر الدين وزير الدفاع . فقلت لنستدعه الى هنا فورا ، وعند حضوره بسط له الرئيس الامر وسأله عما اذا كان له علم بالحادث . فنفى زهر الدين علمه بسفر ضابطين الى بيروت . فقلت له ما دام الامر كذلك وجب على الاركان اصدار بيان بتكذيب ارسال ضابطين موفدين من قبلها الى لبنان ، فأجاب : لا بأس . فسلمته مشروع تصريح كنت اعددته . فقراه وقال بانه سيأخذه الى الاركان ويوقعه هناك .

وظننا ان الامر انتهى ، وان قصة الوفد اختلقتها دوائر الدعاية المصرية في لبنان . لكن سرعان ما ظهر خطأ استنتاجنا هذا المستند الى موافقة زهر الدين على اصدار التصريح ، عندما جاءني في اليوم التالي العقيد عقيل نفسه وقال لي : لقد بحثنا الامر ورأينا ان يصدر التصريح عن لسان الحكومة . فقلت له ان الحادث استغل على اساس انه يدل على وجود خلاف بين الوزارة والاركان ، فكيف يصدق الناس تكذيبا صادرا عن غير الذين ذهبوا الى بيروت ؟ والححت عليه في وجوب صدوره عن الاركان ، فتملص من الجواب. لكنه بدا عازما كل العزم على ان لا يصدر عن الجيش اي تكذيب لحادث جرى في الواقع . وطوى بحث التصريح .

وفي احد الاجتماعات في القصر حمل زهر الدين على الحكومة لانها لا تحارب الناصرية ولا تتخذ بحق لبنان تدابير زجرية للحؤول دون المؤامرات المصرية . ولم املك اعصابي تجاه هذه الوقاحة ، فقلت له بعصبية ظاهرة : انكم انتم الذين تبعثون بالوفود الى القاهرة والى بيروت ، فيجتمع الضباط مع عبد الناصر ومع رئيس الحكومة اللبنانية ووزير داخليته ورئيس النواب وتظهرون الحكومة بمظهر غير القائم على شؤون الدولة ، وبذلك تدخلون في روعهم ان الابحاث والمفاوضات يجب ان تجري مع الجيش ... ثم تلومون الحكومة وتؤاخذونها . واتجهت الى العقيد عقيل وقلت له : الم تذهب الى بيروت للتحدث مع حكامها ؟ فأجاب بأنه ذهب بناء على امر القائد العام .

وهنا انفضحت الحكاية وتبين ان زهر الدين هو الموعز بارسال الوفد ، وانه كان كاذبا عندما ادعى بأنه لم يطلع على سفر الضباط. ولم يسعه الا ان يقول في هذا الموقف الحرج بأنه يعمل ويسعى للايقاع بين مصر وساسة لبنان ، وبأن تلك الاجتماعات لم يقصد بها سوى تفرقة ذلك الصف . فقلت له : وهل لديك مال تغري به ؟ وان كان لديك مال ، فهل يعادل ما يدفعه عبد الناصر ؟ واضفت قائلا بأن هذه البلبلة ستؤدي بسورية الى اسوأ المصائر .

هذا نموذج مما كنا نعانيه مع الفئة المتسلطة على الجيش وعلى مقدرات البلاد ، فهل كان علينا ان نستقيل ونترك الامور لهؤلاء المهووسين ، ولتكن مشيئة الله ، ام ان نبقى ونتلافى ما يمكن من الاخطاء ؟ وساعاود بحث هذه الناحية في فصل آخر .

سياسة التهديد والوعد بدل سياسة الملاينة مع لبنان

ولم يكن امامنا ، بعد ان يئسنا من سياسة الملاينة مع حكام لبنان ، الا ان نجرب وسيلة التهديد بقطع الصلات الاقتصادية ، وان نتبنى سياسة الحصار التجاري لنحمل الاوساط اللبنانية على القيام في وجه حكومة رشيد كرامي ، لعلنا نستطيع بذلك دفع شرورها ومنع اذاها عنا .

واستدعيت الامناء العامين لوزارة الاقتصاد والعمل وطلبت منهم تقريرا عما يقترحونه في هذا السبيل من خطوات . والتدابير التي كنا نفكر فيها هي :

اولا ـ الاستمرار على تنفيذ الاحكام التشريعية والمراسيم المتعلقة بمنع استيراد البضائع من غير منشئها . وهذا يحول دون بيع التجار اللبنانيين في الاسواق السورية البضائع التي يستوردونها هم من بلد المنشأ .

ثانيا ـ منع الشركات الاجنبية من ان يكون لها وكلاء غير سوريين في سورية . وهذا التدبير فتح المجال لنشاط التجار السوريين منذ ١٩٥٠ ومكنهم من الحصول على جميع وكالات المصانع الاجنبية.

ثالثا ـ تقييد حرية سفر السوريين الى لبنان .

واما التدابير الجديدة فهي :

اولا ـ الوصول تدريجيا الى منع السفر بتاتا الى لبنان .

ثانيا ـ تحويل تجارة الترانزيت الى العراق والاردن الى مرفأ اللاذقية ومنع دخول اية بضاعة من لبنان الى العراق والاردن .

ولم يكن بوسعنا ان ننفذ هذا التدبير الاخير الا بعد الاتفاق مع حكومتي العراق والاردن ، فاستدعيت سفيري الدولتين المذكورتين وبلغتهما اتجاه الحكومة المبني على رغبتها في الضغط الاقتصادي

على لبنان سعيا لحمله على اتباع خطة حيادية في النزاع المصري ــ السوري . ثم طلبت منهما ابلاغ حكومتيهما ذلك وطلب رايهما في المبدا ، حتى اذا كان منسجما مع خطتنا ، عمدنا الى عقد اجتماع بين خبراء الحكومات الثلاث لابرام الاتفاق . ثم استدعيت الملحق العسكري الاردني للغرض نفسه . فوعدني بنقل حديثي .

وبعد يومين حضر الى دمشق وزير الاقتصاد الاردني للبحث معي في الموضوع . ودعوته لتناول طعام الغداء مع السفير الاردني . وتحادثنا مليا ، ثم خرجنا متفقين على المبادىء العامة وعلى ان تتصل حكومة الاردن بالحكومة السعودية لدعم سورية في هذا المضمار ، وعلى ان يعين موعد الاجتماعات بعد ورود جواب بغداد . غير ان هذا الجواب لم يات . وانقلبت الاوضاع في العراق وفي سورية، فطوي امر العلاقات مع لبنان .

وطلب الي ذات يوم احد الاصدقاء ان استقبل احد الشخصيات اللبنانية وهو وزير سابق وله صلة برئيس الجمهورية ، فقبلت . وبدا المشار اليه ببيان طويل عن الوضع في لبنان وعن ان الحكومة لا تكن لنا الا اطيب العواطف وان رئيس الجمهورية يريد توطيد الامور بين لبنان وسورية وازالة اسباب الخلاف ، الى آخر ما هنالك من المعزوفة المعروفة .

فقلت له :« تعال نتكلم بصراحة .ان سورية معرضة لمؤامرات تستهدف ازالة كيانها واذابته في الشخصية الناصرية ، وهذا ما لا نقبل به ونعمل كل ما نستطيع لمحاربته . والخطر الذي نخشاه على سورية لا ينجي لبنان . فالناصرية تعمل للسيطرة على كل بلد عربي ، وحوادث ١٩٥٨ لم تنس بعد . فاذا كانت سورية تجاهد لحماية نفسها ، فهي في نفس الوقت جاهد من اجل لبنان الذي سيقع فريسة بعد وقوع سورية » . ثم اكدت له ان سورية ستسلك طريق الضغط الاقتصادي على لبنان بجميع الوسائل ، وسردت له التدابير التي اعددناها . وكان كلامي ينم عن العزم الاكيد والقرار اللا رجوع منه . وقد ذهل مخاطبي وفوجيء بهذه الصراحة التي لم يكن ينتظرها . فاللبنانيون كانوا يتحسبون من ان نقدم على منع تجارة الترانزيت ، لكنهم كانوا بين التصديق والشك . لذلك ظهرت على ملامح الزائر اللبناني علامات الذعر ، لاسيما عندما اجبته على استفساره عن مطالبنا بتعداد المسائل التي نشترطها لصرف نظرنا عن تلك التدابير وهي :

١ ــ الحيلولة دون النشاط السياسي الذي يبذله سفير مصر عبد الحميد غالب في بيروت بشتى الوسائل .

٢ ــ اطلاع الحكومة السورية على الاموال التي يسحبها السفير المذكور من المصارف اللبنانية ويستخدمها للتآمر ضد سورية ومد عملائه بالمغريات .

٣ ــ اعطاء الحكومة السوريةجدولا اسبوعيا بأسماء السوريين والمصريين الذين يغادرون لبنان الى مصر ، واسماء القادمين منها ، ومنع دخول من نعتبرهم متآمرين الى لبنان .

٤ ــ جعل سياسة الحكومة اللبنانية حيادية .

وازداد ذهول مخاطبي اللبناني وقال انه غير مفوض بأن ينقل هذه المطالب . وبدت عليه مظاهر الخوف والوجل ، فقلت له انني لا اكلفك بحمل هذا الحديث بصورة رسمية . لكنني احببت اطلاع رئيس الجمهورية اللبنانية على ما يدور في خلدنا . ثم اكدت له ان سورية لا تزال تعتبــر ان الرئيس هو الرجل الذي يتفهم الاوضاع والذي يستطيع اعادة الامور الى نصابها .

وذهب الزائر اللبناني وهو لا يعرف كيف يلفلف الحديث .

وفي اواخر شباط ، زارني احد اصحاب الصحف اللبنانيــة المقربين من شهاب وتحدث معي في الموضوع نفسه . فقال ان الثورة في العراق قد ابدلت الخوف اطمئنانا في قلوب الناصريين في لبنان ، سواء في ذلــك الرسميون منهــم او غير الرسميين . واعرب عن اعتقاده انهم الآن غير مستعدين لقبول ما كانوا مستعدين لقبوله قبل ثورة ٨ شباط في العراق . فقلت له : صحيح اننا فقدنا سندا لنا في سياستنا الاقتصاديــة ، لكننا سوف نعمل لوحدنا ولا نتراجع عن محاربة الناصرية وكل من يعمل لها في سورية او في لبنان .

فقال مخاطبي انه يظن ان الحكومة اللبنانية ستستقيل قريبا ، فهل لسورية مرشح ؟ فأجبته بأننا لا نتدخل في شؤون لبنان الداخلية . فهو حر في اقالة حكومته او في بقائها او في اسناد رئاستها الى من يشاء ، وكل ما يهمنا من الامر هو سياسة لبنان تجاهنا . ونحن لا نطلب منها ان نقطع علاقاتها او تجمد وضعها تجاه مصر ، لكننا نطلب منها حيادا حقيقيا .

واحب مخاطبي ان يستدرجني وان يخرجني عن سكوتي ، فسأل عما اذا كنا نقبل انيتولى الوزارة في لبنان السيد كاظم الصلح . فأجبته مؤكدا قولي السابق ، وهو ان ليس لنا مرشح على الاطلاق .

وكان مخاطبي اجتمع الى السيد ناظم القدسي ولم اعلم مادار

بينهما من حديث . غير اني لم اكن مطمئنا الى نفسية رئيس جمهوريتنا ، لاسيما بعد ان قال لي ذات مرة ان لا بأس من ان اوكل الى السيد محاسن وزير الخارجية تعاطي ما يتعلق بعلاقاتنا مع لبنان . فأجبته باني اثق بالسيد محاسن ، لكن علاقاتنا مع لبنان لا تتناول الشؤون السياسية الخارجية والاقتصادية والمالية فحسب، بل هي تتصل بكياننا وبالمؤامرات التي تحاك ضدنا في لبنان . فلذلك لا بد لي من الانفراد بتعاطيها بنفسي وبمفردي ، بعد ان اطلع مجلس الوزراء على الخطوط العامة . ثم سألته عما اذا كان له اعتراض على حصر هذه الشؤون كلها في شخصي ، فأجاب حسب عادته : لا ... لا ... وتراجع فورا ، لكن بأمتعاض واكراه . ومن هنا بدت الشكوك تتسرب الى نفسي في موقف القدسي تجاهي . وبدا لي انه لم يكن بعيدا عن الاحاديث التي جرت بين الضباط السوريين والحكام اللبنانيين على الوجه الذي ذكرته آنفا . وكم كنت اتمنى ان لاينحرف القدسي عن جادة الصراحة في القول ، وان يلجأ الى خطة التعاون الصادق مع رئيس الحكومة ، فيعالجان جميع الشؤون بروح طيبة متبادلة .

ولكم طلبت منه السير معي بقلب مطمئن ، مؤكدا له انني لا احمل تجاه احد اي عداء وانني صرفت ذهني نهائيا عن رئاسة الجمهورية ، وانني انتظر اجتماع مجلس النواب الجديد لاسلمه الامانة سليمة ، ثم انسحب من العمل العام واسافر الى اوروبا للمعالجة والاستراحة . لكنه ظل على تكتمه وعلى اسلوبه . واذكر انني طلبت ذات مرة من السيد شكري القوتلي ان يتوسط بيننا لازالة ما في قلب القدسي من الشكوك ولحمله على التعاون المجدي . فدعانا القوتلي الى داره وطرح الموضوع بكل صراحة واكد اننا نحن الاثنين اذا ما اخلصنا، واحدنا للآخر، وازلنا ما بيننا من سوء تفاهم حمينا كيان البلد ، فلا يصل اعداء سورية الى غايتهم . واضاف قائلا بأن دفع الخطر الناصري هو اهم ما يجب على الجميع التعاون في سبيله .

ولم يفتح القدسي قلبه ، بل اورد بعض المسائل التي لم تكن تثير بيننا خلافا يستحق الذكر . وفي جملتها تمسكي بالمركزية الشديدة وعدم الفسح في المجال امام المحافظين للتمتع بصلاحيات واسعة . فاجبته باني موافق في الاساس على تخفيف اعباء الادارات المركزية بدمشق ، وبأن لا مانع لدي من السلوك في هذا الاتجاه . ثم عاد القدسي الى نغمة الانتخابات البلدية ، فقلت له باني ساطلب من وزير

الداخلية اعداد المراسيم اللازمة .

وهكذا انتهى الاجتماع الذي كنت اعول عليه كثيرا ، دون ان نصل الى شيء ملموس . ولانهاء موضوع علاقاتنا مع لبنان ، لا بد لي من تسجيل الامور والنتائج الآتية :

ملاحظاتي على علاقاتنا مع لبنان

١ ــ نجحت مساعي الناصرية في حمل الحكومة اللبنانية على الاستمرار على موقفها العدائي من سورية .

٢ ــ كان لانخداع الشيخ بيار جميل بوعود عبد الناصر الاثر الكبير في فسح المجال امام نشاط الناصريين . لكنه نسي ان خطة عبد الناصر لا تخرج عن استغلال موقف الجميل مدة سنتين ، ثم عندما يحين موعد انتخابات الرئاسة ينظر في الامر ... على ضوء مقتضيات الظروف !

٣ ــ مكانة عبد الناصر في قلوب ابناء الطائفة الاسلامية في لبنان . وعبثا ذهبت مساعينا لاقناعهم بأن عبد الناصر لا يهمه احد ، وان كل ما يدعيه او يتظاهر بــه انما هو بفعل مقتضيات الساعة . وعبثا ايضا ذهبت تشبثاتنا لحملهم على تجنب التزام جانب مصر ضد سورية واقناعهم بان فائدتهم من العلاقات الطيبة مع سورية الجارة اكثر بكثير من فائدتهم من مصر ، هذا بالاضافة الى ما تنزله السياسة الناصرية من اضرار بمصالح التجارة اللبنانية وبمصلحة اللبنانيين المقيمين في مصر . وكنا نقول لهم اذا جاء عبد الناصر لسورية وحكمها بالسيف والحديد ، فمصيركم مهدد واستقلالكم لن يبقى .

٤ ــ يجب الا ننسى سعي القيادة العسكرية السورية لبلبلة الوضع وحمل اللبنانيين على الاعتقاد ان الحكومة سائرة الى الاستقالة وان النظام الجديد سيوثق العلاقات مع لبنان .

٥ ــ رغم كل المصاعب التي واجهناها مع الحكومة اللبنانية ، فاننا كنا على قاب قوسين او ادنى من الوصول الى قطف ثمــار خطتنا معها ، لولا قيام الثورة في العراق وما بدا يتردد من ان ثورة مماثلة سوف تقوم في سورية . وعلى اي حال ، فان تبدل الحكم القاسمي في العراق اوجب تعديل خططنا مع لبنان واضعف مركزنا قليلا . واني واثق من ان لبنان كان سيغير وضعه تجاهنا ، لو لم يقع حادث ٨ آذار بدمشق .

وعلى كل الاحوال ، فاني اطمئن اخواننا اللبنانيين الى ان السياسة الاقتصادية التي وضعت اسسها في ١٩٥٠ لا يستطيع

تغييرها احد ، مهما تغيرت الحكومات ومهما حصل من ثورات وانقلابات . والفرصة الوحيدة التي سنحت للبنان لمساومة سورية والحصول منها على تخفيف القيود الاقتصادية كانت عندما كنت في الحكم . لكن الناصرية اعمتهم عنها .

وفي اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة ، كانت علاقاتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ،بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعتراها من هزة في ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، وعند اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ . وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جمدت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها من المتطرفين من هو معروف بعدائه للسعودية والاردن .

موقفنا من سائر الدول العربية

في اثناء وجودي في الحكم للمرة الاخيرة كانت علاقاتنا مع الدول العربية مطبوعة ، بدون شك ، بطابع خصامنا مع عبد الناصر . وكانت الخطوط العميقة قد وضعت منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ، مع ما اعتراها منهزة في٢٨آذار ١٩٦٢ وعن اشتراك الاشتراكيين في الحكم في ١٩٦٢ .وعندما وقعت الواقعة بين سورية ومصر وانفصلت عرى الوحدة كانت الصلات بين حكومة الدواليبي وحكومات الاردن والسعودية والعراق على اتم ما يكون من التفاهم والتعاون . ثم جمدت قليلا تلك الصلات الحسنة ، عندما جاءت حكومة بشير العظمة وفيها متطرفون معروفون بعدائهم للسعودية والاردن .

وحين استلمت زمام الامر اردت ان لاتبعد عنا تلك الحكومات العربية المجاورة ، لاسيما ان كلا منها كانت معرضة للهجمات الناصرية ومؤامراتها . غير ان وجود العنصر الاشتراكي في وزارتي حال دون تمكننا من الافادة من معونة السعودية المادية . واضعف العلاقات بيننا وبين الاردن بسبب الحملات التي كانت تحملها الصحف اليسارية بدمشق على الملك حسين . وسافرد لكل دولة بحثا خاصا بها فيما يأتي :

الاردن : لم اكن موافقا على الحملات الصحفية ضد ملك الاردن لانني كنت اعتقد ان مملكته وجمهوريتنا محط مطامع الناصرية وهدف

مؤامراتها ، لاسيما انها كانت تستخدم اللاجئين الفلسطينيين في اثارة الفتن في بلادنا . وكنت اعتقد ان تعاون سلطات الامن في الدولتين المجاورتين يؤدي الى نتائج حسنة في قمع تلك الفتن . وكنت على علاقات حسنة مع السفير ومع الملحق العسكري الاردني اللذين عملا في سورية . وكم بذلت جهدي عندهما لتخفيف اثر تلك الحملات الصحفية القاسية . واعتقد ان الاردن كان مستعدا لمساعدة حكومة سورية لتجنب اي انقلاب ضدها لو اننا ابدينا للملك حسين رغبة في ذلك . لكنني كنت اعتقد ان الوضع في سورية متين ، وانه لم يبق في الجيش عناصر ناصرية تستطيع القيام بحركة عدائية ضد الحكم ، وان ليس لنا حاجة الى الاستعانة بجيش غير سوري ،ولو انه عربي ، وكنت بذلك اساير وجهة نظر الاشتراكيين واسعى في الوقت نفسه لحمل الملك حسين على اتباع سياسة اكثر تقربا من الاوساط التقدمية لنتمكن من تحالف حكومتي سورية والاردن ضد المؤامرات التخريبية الناصرية . غير ان العقدة في نفوس الحوراني وجماعته حالت دون تحقيق فكرة كان من شأنها الوقوف تجاه عبد الناصر بقوة اكبر ومن السير في اتجاه تقدمي في الاردن يترافق مع اتجاهنا في سورية . وفي الواقع لو ان سورية تمكنت من ايجاد شكل من اشكال الاتحاد الفدرالي او الكونفدرالي مع الاردن والعراق والسعودية لكان الوصول الى وحدة عربية شاملة اقرب منالا ، اذ ان البدء بها مع مصر المتسلطة يحول دون ذلك اطلاقا . والدليل على هذا القول ان البعثيين المنفلتين انفسهم امتنعوا عن الرضوخ لعبد الناصر وراحوا ينددون بالحكم البوليسي المباحثي في عهد الوحدة وبسوء سير الامور .

اما مساندة بريطانيا لاستقلال الاردن ولمليكه ، فما كانت لتؤثر على اتحاد كالذي ذكرت ، لا عند البدء بتحقيقه ولا في اثناء نفاذه . ولا ريب في ان ما يسمى الهلال الخصيب مفيد للعراق ولسورية وللاردن من حيث مصالحهما المتقاربة ومن حيث ان سورية كانت بكل تأكيد ذات الكلمة المسموعة العليا في هذا الاتحاد وفي توحيد سياسته وخططه . غير ان اخواننا الاشتراكيين كانوا يريدون ان يبدأ الحسين بنفض يده من انكلترا وان يخضع للاشتراكيين . وهذان الطلبان غير معقولين . فالحسين لا يستطيع ان يتخلى عن دعم بريطانيا ما لم يكن مطمئنا على بلده . اما خضوعه للاشتراكيين ، فامر لا يمكن قبوله . فكان الاوفق ان يطلب منه ايجاد حكم دستوري

نيابي ، وان يضمن له عرشه . وهكذا كان يسيرا ادخاله في اتحاد او في كونفدراسيون عربي ومواجهة الدعاية الناصرية بعملية ايجابية تفت من عضدها وتهدم اركان خططها .

وعلى اي حال ، فاني جازم بان البدء بالاتحاد مع مصر للوصول الى وحدة عربية شاملة امر محفوف بالاخطار على الوحدة نفسها . ولا ازال ادعي بان الوحدة مع عبد الناصر ما هي وحدة بل هي التحاق وضم ، كما حصل بين المانيا والنمسا ، حتى ابتلع هتلر الجمهورية النمسوية وضمها الى المانيا ضما عاديا .

والمضحك والمبكي في وقت واحد ان البيطار لم يطل به العهد كثيرا في محاربة الانفصال والعويل ضد رجاله . حتى راح يعلن ان لا مجال للتفكير في وحدة مقصورة على مصر وسورية وحدهما ، ولم يكن بعد قد مضى على ثورة ٨ آذار اكثر من شهرين . ثم انه راح يندد بمساوىء عهد الوحدة ، بما لا يخرج عما كنا نقوله نحن المتهمين بعداء الشعب وبالعمالة للاجنبي . وذنبنا في الواقع هو وجودنا الذي يحجب كل واحد من اولئك المغرورين الذين لايستطيعون الوصول الى الحكم بارادة الشعب الحرة ، فيتسللون اليه عن طريق الانقلابات العسكرية ويحمون انفسهم بقانون الطوارىء وبالحكم البوليسي المتطرف وبالضغط على الحريات وبالغاء جميع الصحف وزج اصحابها في السجن ، لا لشيء الا لانهم غير بعثيين .

المملكة العربية السعودية : ايدت المملكة العربية السعودية انفصال سورية عن مصر بكل قواها . ولم يكن هذا الموقف غريبا . فمنذ قيام الوحدة في ١٩٥٨ وكشف الخطة التي كان المصريون وعبد الحميد السراج اوقعوا الملك سعود في شباكها ، واخذوا منه عشرين مليون ليرة سورية متظاهرين بأنهم يريدون القيام بانقلاب ضد قيام الوحدة . واستمرت العلاقات السيئة بين مصر والسعودية طوال عهد الوحدة ، رغم سعي الملك سعود الى ازالة الجفاء .

وكان الامير فيصل تقدم من الحكومات السورية التي تعاقبت على الحكم بين الانتفاضة وبين مجيء الحكم بعرض سخي يشتمل على كفالة سعودية ادى احد المصارف الاميركية لاجل قرض بمبلغ ١٤ مليون دولار . وكنت عندما استلمت الحكم باشرت الاتصالات مع السفير السعودي لانجاز هذا الوعد ، الا انني كنت اجد لديه مماطلة وتجنبا . فطلبت من نائب رئيس الوزراء السيد بشير العظمة الذي كان يراس وفدنا الى اجتماع الهيأة العامة للامم المتحدة في

خريف ١٩٦٢ ان يفاتح الملك بالامر وان يحصل منه على وعد نهائي لنرسل وفدا الى الرياض مؤلفا من الطرابلسي وزير المالية والكلاس وزير الاقتصاد (الاشتراكي النزعة) على ان اذهب بنفسي الى الرياض لتبادل وثائق الابرام .

وفيما نحن في هذه المرحلة قامت ثورة اليمن والتزم الملك سعود جانب البدر والملكيين ، فقرر مجلس الوزراء ، رغم اقتراحي بالتريث، الاعتراف بالسلال وحكومته . وبذلك انقطع حبل الاتصال بالسعودية . ثم علمنا انه لم يعد ثمة مجال لاعادة البحث في اي قرض . وهكذا فدينا مصلحتنا الاقتصادية في سبيل التقدمية اليمنية ، لكننا ما نزال نوصم بالرجعية !

وكانت امكانيات اتصالاتنا بالحكومة السعودية ضعيفة لان سفيرنا في جدة كان متهما بانه ناصري ، ولان السفير السعودي بدمشق لم يكن موضع ثقة ولم تفلح مساعي لنقله .

وعلى اي حال ، فان اعترافنا بالثورة اليمنية جعل امكان تفاهمنا مع السعودية معدوما ، عدا ان السفير السعودي اتخذه ذريعة لبيث دعايته في اوساط الجيش المقربة اليه ضد حكومتي .

العراق : لا اعلم على الضبط ما جرى في الاجتماع الذي عقد في الرطبة بين ناظم القدسي واللواء عبد الكريم قاسم . فانا لم اسأل رئيس الجمهورية عنه بسبب اعتقادي انه اذا كان ثمة امر هام ، فانه يخفيه عني . وعلى اي حال ، فان العلاقات الرسمية بين الحكومتين العراقية والسورية كانت حسنة كما كانت المبادلات الاقتصادية على ذروتها لمصلحة الصناعة والتجارة السوريتين ، اذ كان قاسم فتح ابواب العراق على مصاريعها ، دون اي قيد ، في سبيل التعويض على ما خسره التجار والصناع السوريون من اغلاق اسواق في القاهرة .

والى جانب هذه الفوائد التي ضمنتها لنا سياسة الصفاء مع قاسم ، فان اسواق الكويت سدت في وجهنا . وكنا ارضاء لحكومة العراق رفضنا جميع العروض المغرية التي كان امير الكويت يقدمها لنا . وقيل لنا انه مستعد لاقراض سورية عشرين مليون جنيه استرليني ، اي ما يقارب مئتي مليون ليرة سورية ، لقاء اعترافنا به . وقد رفضنا هذا العرض اكراما لخاطر قاسم . وفي النهاية قتل قاسم وقام محله حكم وثق صلاته بالكويت . وبقينا نشاهد هذا التطور ، والحسرة في قلوبنا على مبلغ العشرين مليون جنيه استرليني الذي اضعناه ، كما اضعنا القرض السعودي !

وكان يجمعنـــا مع حكـــم عبد الكريم قاسم في العراق هدفنا المشترك في منع عبد الناصر من الاستيلاء على العراق وسورية . واقتصرت صلاتنا الحسنة به ضمن هذا الاطار ، ولم نجرب تعميقها اكثر من ذلك .

وذات مرة عرض علي نص برقية واردة من سفيرنا في العراق وفيها ان وزير الخارجية استدعاه وابلغه عتابه على الحكومـــة السورية لارسالها وفدا الى تركيا لتبادل دراسات المشاريع التي كنا نفكر ، نحن وتركيا بها ، لانشاء سدود على نهر الفرات ، دون ان ندعو العراق الى الاشتراك في هذا الأجتماع . ثم قال له ان الحكومة السورية اذا استمرت على هذه الخطة ، فهي لا تعود محط ثقة الحكومة العراقية .

واشتد بي الغضب عندما قرات هذه الجملة ، فاستدعيت السفير العراقي فورا واطلعته على نص البرقية الواردة من سفيرنا الذي لا يمكن ان يكون قد اختلق الحادث لانه كان على علاقة وثقى ومستمرة مع قاسم . وابلغت السفير احتجاجي على اقوال وزير خارجية العراق واضفت الى ذلك قولي باني لا انشد الثقة منه . فانا اتولى شؤون بلادي بناء على ثقة مجلس نيابي شرعي بي ، ولست رئيس حكومة ثورة ، ولا اقبل اطلاقا ان يرد على لسان ممثل رسمي لحكومة العراق التي نعتبرها صديقة اقوال تمس بكرامة الحكومة السورية . وشعر السفير بان الامر جدي ، وباني شديد الاستياء ، فاخذ يطيب خاطري ويستبعد صدور هذا الكلام من وزير الخارجية . ثم صرح في الختام بانه سيسافر في اليوم التالـــي الـــى بغداد لابلاغ الرئيس قاسم ما يجب ابلاغه . وفي الواقع ، استدعى الوزير في اليوم الثالث سفيرنا وقدم له الاعتذار عما بدر منه . وفسر كلامه بانه لا يقصد سوءا وطلب منه ابلاغي هذا الاعتذار الرسمي. فعجب سفيرنا من تراجع الوزير لاننا كنا ، بناء على توصية وزير خارجيتنا ، تجنبنا ــ حتى لا يبقى للحادث اثر مكتوب في سجلات الخارجية ــ ابلاغ سفيرنا السيد سلطان الحديث القاسي الذي سمعه مني سفير العراق . وهكذا انتهت الحادثة .

وذات يوم سمعنا في الراديو خبر قيام ثـــورة في العراق . واستفسرت من السفير ، فاجاب بانه لا يعرف شيئا . وبدانا نتعقب الاخبار التي بذيعها راديو بغداد ، وكان استولى عليه الثوار منذ اللحظة الاولى . ولا اخفي اني خشيت ان يكون هذا الانقلاب من

فعل عبد الناصر او انه موال له . وكنت اذ ذاك مريضا لا اغادر السرير ولا اجتمع مع الوزراء . وزارني فياليوم التالي السيد محاسن وزير الخارجية وانبأني بأن رئيس الجمهورية استدعى الوزراء وعقد جلسة رسمية بحث فيها امر الاعتراف بالعراق ، وبأن قرارا اتخذ بذلك ، وان برقية املاها الدكتور قدسي ارسلت الى حكومة العراق الجديدة بتوقيع وزير خارجيتنا تتضمن تصريحا بأنه لم يعد ثمة ما يحول دون اتحاد سورية مع العراق . وسألني رايي ، فقلت له : « ليتك سألتني قبل ارسال البرقية . » فأجاب بأن رئيس الجمهورية اصر على ارسالها قبل ان اطلع عليها ، خشية من اعتراضي عليها .

وكان جزاء حكومة العراق على عملنا الودي ان قال وزير خارجيتها الجديد الى سفيرنا بأن سورية ليس فيها حكومة تمثل الشعب ! وما احسب الا لانه بعثي ، ولان كل حكومة في العالم اذا لم تنل رضى ميشيل عفلق واتباعه هي غير شرعية ولا تمثل بلادها ! ولا بد من الاعتراف بأن ثورة العراق الهبت في صفوف الجيش السوري عواطف الاخوة ، فراحوا ينادون بالاتحاد مع العراق ، واستبدلوا شعارات الوحدة مع عبد الناصر بشعارات الوحدة مع سادة بغداد .

وهكذا بدأت المصائب تقع على رأس سورية منذ ٨ شباط ١٩٦٣ ، حينما قام فريق من الجيش بالاتفاق مع حزب البعث بما سمي « ثورة ١٤ رمضان » . وقد جاء بيان ذلك في الفصل الخاص بانقلاب ٨ آذار .

وبلغ بالحكومة العراقية وانصارها البعثيين حد اتهام بعض الساسة السوريين واصحاب الصحف الدمشقية بتناول المبالغ الطائلة من حكومة قاسم . ونشر في صحف دمشق يوم ٢٠ آذار خبر مفاده انه عثر على شك باسمي بمبلغ نصف مليون ليرة سورية وان كلا من صبري العسلي والدواليبي وغيرهما قبض مائتي الف ليرة سورية . اما الحوراني ، فصدر باسمه شك مفتوح على بياض . وكذلك اتهم اصحاب الصحف بقبض عشرات الوف الليرات من حكومة قاسم .

وقد اطلعت على هذا الخبر وانا لاجىء في السفارة التركية ، فأرسلت فورا كتابا مؤرخا في ٢٢ آذار الى القائم بأعمال السفارة العراقية طلبت منه تكذيب هذا الخبر المختلق من اساسه . لكنه لم يجب على كتابي ، ولا نشر تكذيبا ، وهذا منتهى الجبن وتدني

الاخلاق . ولو كانت الظروف مناسبة لأقمت الدعوى على الصحف التي نشرت الخبر . لكنني تأكدت من عقم هذا السبيل ، فاحتفظت بما يجب عمله للوقت المناسب .

اليمن : لم يكن بيننا وبين اليمن تبادل بالتمثيل الديبلوماسي . فلما نشبت الثورة في ربوعه ، انقطعت عنا الاخبار الا ما اخذت تذيعه محطات مصر . اما المصادر السعودية ، فلم تتحفنا بخبر هام، رغم جوارها لليمن .

وفي اليوم الثالث كان مجلس الوزراء مجتمعا في القصر الجمهوري برئاسة رئيس الجمهورية ، فبادهنا المشار اليه باقتراح الاعتراف فورا بقيام الجمهورية اليمنية . وسرعان ما ايد رايه الوزراء المنتسبون للحزب الاشتراكي وللاخوان المسلمين . وثنى وزير الخارجية على الاقتراح ولحقه سائر الوزراء ، قبل ان يتسنى لي بيان رايي . ولما توجه الي الرئيس مستوضحا ، اجبته بأن من الاولى ان نبحث الامر معكم ومع وزير الخارجية قبل عرض الموضوع على مجلس الوزراء . اما الآن ، بعد ان وقع الامر ، فلا بد لي من ابداء رايي بلزوم التريث حتى تتكشف الامور . لكن الرئيس والوزراء اصروا على ضرورة عدم اضاعة الوقت . فقلت : « طيب ، واذا فشل السلال وعاد البدر الى عرشه ، فماذا تصنعون ؟ » فأجاب وزير الخارجية بين الجد والهزل : « نعترف به مجددا ! » فقهقه الوزراء ضاحكين . وضحكت معهم وانتهى الامر . وارسل رئيس الجمهورية برقية الى الرئيس السلال بتهنئته والاعتراف بحكومته .

وعندما ساءلت نفسي عما حمل ناظم القدسي على الاسراع الى طرح الموضوع ، دون استشارتي مسبقا ، لم اجد سببا معقولا الا ان يكون سفير امريكا طلب منه ذلك . فقد اتضح فيما بعد ان الولايات المتحدة لم تكن بعيدة عن الانقلاب اليمني ، وانها اوعزت الى عبد الناصر بارسال الجنود والاسلحة والمعدات لسند الانقلاب، ثم تداخلت في الامر واجبرت ابن السعود والحسين على سحب قواتهما التي حاربت الى جانب البدر ، كما اشارت على عبد الناصر بسحب جيشه بدوره بعد ان اطمأنت الى استقرار الامور في اليمن. فماذا قصد الاميركيون من كل هذه التشبثات ؟ هذا ما سيكشفه المستقبل . وعلى اي حال ، فلولا تدخل الاميركيين لحماية ثورة اليمن ، لكان قضي عليها في المهد .

وبعد ان تقرر الاعتراف بالجمهورية اليمنية ابرقنا الى السيد

بشير العظمة رئيس وفدنا للامم المتحدة بأن يجتمع الى وزير خارجية اليمن ويبلغه استعداد الحكومة السورية لمد حكومته بما تحتاج اليه من معونات ، سواء من الخبراء او الاساتذة او ممن يتطوع من الضباط السوريين السابقين ، وبأن يصرح له برغبة الحكومة في ارسال وفد للتهنئة واجراء مباحثات . فجاء الجواب بعد اسبوع برفض الزيارة والمعونة !

وبعد مدة جاء وفد وزاري يمني لزيارة لبنان ، فارسلنا شخصا له معرفة برئيس الوفد ليبلغه دعوة الحكومة السورية الى زيارة دمشق ، فبدا التململ على وجه اليمني من هذه الدعوة وقال انه غير مأذون باعطاء جواب قبل استشارة حكومته . ولم يأت الجواب !

وكذلك سافر وفد يمني الى بغداد لزيارة عبد الكريم قاسم ، فانتهز سفيرنا فرصة التحدث مع رئيس الوفد في احدى الحفلات وقال له : « لم لا تأتون لزيارة الحكومة السورية ، كما زرتم حكومتي لبنان والعراق ؟ » فأجابه الوزير : « اننا لا نرغب في الاتصال بحكومة دمشق ! »

واتضح لكل لبيب ان وراء هذا الجفاء ضغطا ناصريا لابعاد المشير سلال عن سورية ، خوفا على تقدميته من رجعيتنا ! وهكذا اصبحنا في نظر الناصرية رجعيين عملاء استعمار ، .. انتهازيين ، وسلال بطل التقدمية ، البريء من مساندة الاستعمار !

على ان عبد الناصر الذي دعم السلال لم يشذ عن اسلوبه المشهور . فقد اشترى وزير الخارجية اليمني (البيضاني) وجعل منه آلة لابعاد السلال ووعده باستلام مركزه . الا ان السلال علم بالمؤامرة فأوفد البيضاني بمهمة الى القاهرة ، لكنه حرم عليه العودة فيما بعد الى صنعاء ، ثم عزله من وزارة الخارجية وابقاه برسم الاستعمال بالقاهرة !

واني اؤكد اننا بعد الاعتراف باليمن الجديد اخلصنا النية تجاه السلال وعزمنا على مده بما نستطيع من المعونة ، الا انه هو الذي رفض وتكبر . ولعل هذا الموقف ايضا كان في جملة خطوط المنهاج الامريكي في الشرق الاوسط. وقد فقدنا باعترافنا بالجمهورية اليمنية المساعدة المالية التي كانت المملكة السعودية قد وعدتنا بها .

السودان : منذ انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ لم تعترف حكومة السودان بقيام العهد الحاضر الجديد في سورية . واستمر الحال على هذا المنوال حتى ٨ آذار ١٩٦٣ . غير ان السفير السوداني في

بغداد كان اتصل بسفيرنا فيها وابلغه نية حكومته في اقامة العلاقات السياسية معنا . فرحبنا بذلك ، لكن السيف سبق العزل ... وحصل الانقلاب قبل ان ننهي الامر عمليا .

تونس : لم يكن بيننا وبينها ما يمكن وصفه بالحسن او السيىء في علاقاتنا . وفي المدة الاخيرة من حكومتنا عينت تونس سفيرا لها في دمشق ، فاستقبلته وحادثته في الشؤون التي تهم بلدينا . فأبدى تذمرا شديدا من مواقف الناصرية وحمل عليها حملة شعواء ، واكد ان هذا الشعور هو السائد في جميع الاوساط الرسمية التي تتهمها بحبك المؤامرات لاغتيال ابي رقيبة بواسطة صالح بن يوسف . وقال انها ارسلت فيما بعد من قتله في اوروبا ، خوفا من ان يفضح الامر ، فتنكشف احدى خطط الناصرية .

الجزائر : قامت سورية بما يتوجب عليها ، بل بأكثر ، في دعم الثورة الجزائرية ومدها بالاسلحة والذخائر التي كنا نشتريها باسمنا ثم نسوقها الى الثوار الجزائريين . وتبرع المواطنون في سورية بملايين الليرات وقدموها بكل شوق . واستمرت سورية تجهد في الامم المتحدة لدعم استقلال الجزائر . وآثرت استمرار انقطاع علاقاتها مع فرانسا وانقطاع السوق الافرنسي بوجه مشترياتنا من الاسلحة على ان تساير العدوان على الجزائر العربية وان تسكت عنه .

وبلغنا ذات يوم ان وفدا جزائريا سوف يزور سورية وعلى راسه جميلة بو حيرد ، ضحية التنكيل الاستعماري الافرنسي ، التي كان لها في قلوب السوريين والسوريات المنزلة الرفيعة والحب المتدفق . فقررنا استقبالها رسميا وانزلناها مع رفاقها بدار الضيافة . وارفقناها بموظفتين من وزارة الخارجية ، احداهما حفيدتي نائلة . واكرمنا ضيافة الوفد احسن اكرام ، فكان استقبالها الحكومي والشعبي على اروع ما يكون . لكن الناصرية ارادت انتهاز الفرصة ، فجمعت عددا من المتظاهرين لا يتجاوز العشرين شابا وقفوا امام قصر الضيافة يحيون جميلة ويهتفون لعبد الناصر وينادون بالوحدة . لكن سرعان ما كانت الجماهير الوطنية تفرق هذه الفلول وتعطيهم الدرس اللازم .

وكان في عداد مرافقي جميلة احد المصريين ، جاء قطعا ليتجسس ويبعد جميلة عن التورط معنا . فصار هو والفسيري ممثل الجزائر في دمشق يحاولان دائما الا تذهب جميلة من دمشق

وفي قلبها تعلق بسورية . ومن جملة مؤامراتهم سعيهم لمنع جميلة من الذهاب الى الجبهة ، يوم دعاها الجيش لتناول طعام الغداء في نادي الضباط بالقنيطرة ، وذلك ليري جميلة ، بأم العين ، الفرق بين الجيش السوري الذي كان يدافع عن حدوده وبلاده والجيش الدولي الذي كان يحمي عبد الناصر .

وقرر مجلس الوزراء التبرع للمؤسسة التي تشرف عليها جميلة بنصف مليون ليرة سورية وبالف وخمسمائة طن قمحا . وسعدت جميلة بزيارتها لدمشق وانست بالاجتماع مع سيدات مجتمعها ، وكنت حرصت على احاطتها بهن . وقد قدمت لها زوجتي الهدايا العديدة المؤلفة من مصنوعات دمشق ، فسرت بها .

وجاءني يوما وزير الخارجية ليبلغني ان الحكومة الجزائرية دعت الحكومات العربية الى ارسال وفود لحضور الاحتفال باعلان استقلال الجزائر . وطلب مني رايي في الاشخاص الذين ستختارهم الحكومة ، فأجبته : « تذهب انت رئيسا للوفد ، ويذهب معك وزير آخر اذا شئت، وضابط من القيادة وبعض الشخصيات السياسية . » فاتفقنا على ذلك وعرضنا الامر على مجلس الوزراء ، فأقر الاختيار وابلغنا الغسيري ذلك . لكن سرعان ما جاء المذكور مهرولا الى وزارة الخارجية ليبلغها ان حكومته طلبت من جميع الحكومات العربية المدعوة عدم ارسال وزير برئاسة الوفد وجعل عدد الاعضاء ثلاثة فقط ، بمن فيهم الرئيس . وقلت لمحاسن : « انهم لا يريدونك » نزولا عند رغبة عبد الناصر في ابعاد كل من وقف في وجهه في مؤتمر شتورا .

وبعد يومين ، فوجئت بخبر غريب ، وهو ان الغسري اعلن ان حكومته كلفته بدعوة شخصيات غير رسمية للسفر الى الجزائر، وانه اختار بعض الاشخاص المعروف عنهم الميل الى عبد الناصر . واجتمعت صدفة بالغسيري في احدى الحفلات ، فقلت له انكم تأتمرون بعبد الناصر وتعملون على كسب رضائه. فطلبتم ان لا يكون في الوفد وزير سوري واخذتم بين المدعوين من يعتبرهم ناصريين . واني لا اهنئك على هذا الاختيار . وادرت له ظهري وتحادثت مع غيره .

وقد صدق حدسي . وجاءتنا الاخبار من الجزائر بأن عبد الحميد السراج الذي انتدب لتمثيل مصر تحديا لنا ، عقد عدة اجتماعات سرية مع مظهر الشربجي ، والصيرفي وهو رجل منتسب

لجماعة الاخوان المسلمين في حماة ومرشح عصام العطار للوزارة.

ولما جابهت عصام العطار بما جاءنا عن اتصال الصيرفي بعبد الحميد السراج ، نفى علمه بالامر ، لاول وهلة . لكنه عاد في اليوم التالي معترفا بالاجتماع ،وزاعما ان سببه يعود الى العلاقة السابقة بين الرجلين وان الحديث لم يتجاوز العموميات . لكن تحقق لي فيما بعد ان الصيرفي هذا كان ضالعا مع المعلمين في اضرابهم ومؤامراتهم الناصرية ضد العهد ، كما ثبت لي بعد انقلاب ٨ آذار كيف كان العطار يخادعنا ويتظاهر بالسر امامنا بشجبه الناصرية ، ويشتم عبد الناصر وينعته باقسى الالفاظ ، بينما لم يبد رايا واضحا في اقواله وتصريحاته للصحف وفي خطبه في الجامع . وقد احسنت الظن به طويلا ، لكنه تكشف لي فيما بعد انه كان مخادعا ، ذا عشرين وجه وخمسين لسان !

وعندما جاء وزير خارجية الجزائر لزيارة دمشق كنت مريضا طريح الفراش ، لا يسمح لي الاطباء بمغادرته . فأرسلت امين سري الى زيارة الوزير الجزائري وابلاغه تحيتي . ولم يخطر في بال ذلك الوزير الشاب ان يزور رئيس الوزراء في داره ليستفسر عن صحته، او ان يترك له بطاقته على الاقل . لكنه بذل كل جهده لقبض معونة مالية لحكومته باسم الاخوة والعروبة . وكان ذلك منه احراجا يجعلنا في موقف البخل امام سخاء عبد الناصر . الا ان عبد الناصر، عندما كان يتبرع لدولة او لشخص ، لم يكن يمد يده الى جيبه ، بل الى جيوب الاميركيين .

مسكين هذا الشاب الوزير ... ذهب ضحية عبد الناصر عندما عاد الى الجزائر واعلن تأففه من تسلط الرئيس المصري . وهكذا لحق بضحايا الناصرية العديدين في سائر الاقطار العربية ..

المغرب : كان الملك الحسن في عداد الشخصيات العربية التي الزمت مداراة عبد الناصر خوفا من لسانه واعماله ومؤامراته . لكننا كنا نعلم علم اليقين حقيقة ما يكنه الملك المغربي ، وابوه قبله ، في هذا الشأن . وقد اكد لنا ذلك السيد اسعد المحاسني الذي امضى في الرباط عدة سنين ، سفيرا لسورية ثم سفيرا للجمهورية العربية المتحدة ، والذي وقف عند الانتفاضة الموقف المشرف المنتظر منه . فقد اعتصم بالدار التي كانت الحكومة اشترتها في عهد الوحدة من المال المشترك السوري المصري ورفض تسليم البيت لمندوب مصر ، وراح يجمع الصحفيين ومندوبي الوكالات ويدلي اليهم

بتصريحات قاسية ضد الناصرية . ثم عينته الحكومة السورية سفيرا لها في روما ، فسلم الدار للحكومة المغربية ، شرط عدم تسليمها لسفير مصر .

وجاءني محاسن ذات يوم واجما وقال لي: «وصلتني برقية من سفيرنا في الرباط بان الخارجية ابلغته انها ستسلم الدار للحكومة المصرية . » فقلت له : « لا ، لا نقبل بذلك اطلاقا ! » واشرت اليه بارسال برقية عاجلة الى سفيرنا بالانسحاب والمجيء الى دمشق اذا اصرت حكومة المغرب على رايها . وفي اليوم التالي وردت برقية من السفير يقول فيها بأنه ابلغ الخارجية المغربية التعليمات التي ارسلناها اليه ، فأجيب بأن الحكومة المغربية تصرف النظر عن تسليم الدار .

وروى لي الاستاذ محاسن طرائف غريبة عن زيارة الملك محمد الخامس للقاهرة ودمشق في ١٩٥٩ ، حين رافقه فيها بوصفه سفيرا للجمهورية العربية المتحدة في المملكة المغربية . من ذلك ان دوائر المباحث المصرية انتهزت فرصة تجول الملك في اسواق دمشق ، فادخلت بعض رجالها خلسة الى غرفة النوم المخصصة للملك ، وفتحت حقائبه واخذت منها ما اخذت من اوراق سرية ، وبعثرت ثيابه داخل الخزائن بشكل لحظه الملك حين عاد الى غرفته . لكنه لم ينبس ببنت شفة .

ومن ذلك ايضا ان رئيس قرنائه كان جالسا ذات يوم مع الصحفيين في دار الضيافة يتحدث الى الزائرين ، واذا به يستدعى الى غرفة الهاتف . فذهب تاركا حقيبته اليدوية على احدى المناضد ليتكلم مع مخاطبه . وعندما عاد لم يجد الحقيبة . فارغى وازبد وصاح بصوت عال . الا ان كل ذلك لم يرجع له حقيبته . والله اعلم من سلبها !

والاطرف من ذلك هو الحادث الذي جرى مع الملك الحسن في احدى زياراته لدمشق ، حين كان وليا للعهد . وذلك ان طائرته عندما وصلت الى سماء دمشق اخذت تتجول في الجو نحو ربع ساعة ، دون ان تهبط . فظن الامير انها نزهة فوق دمشق . وبعد قليل جاءه المرافق الموضوع تحت تصرفه وساله عما اذا كان يريد قيادة الطائرة والتجول فوق البقاع السورية والتفرج على معالمها . فتعجب الامير وقال للمرافق : « لكن ، هل تترك المستقبلين في المطار ينتظرون مدة طويلة ؟ فهذا ليس من قواعد الذوق ! » لكن المرافق

اصر على موقفه . واستمرت الرحلة الجوية اكثر من ساعة ، طافوا فيها فوق حمص وحماه ، الى ان عادت الى دمشق . ونزل الامير في المطار ، حيث كان في استقباله الوزراء وعلى راسهم السيد نور الدين كحالة ، رئيس المجلس التنفيذي . اما الطائرة الثانية التي كانت ترافق طائرة الامير ، والتي تحمل مرافقيه ، فكانت حطت في المطار قبل النزهة السماوية التي قامت بها طائرة الامير . وبعد ان وصل الامير الى دار الضيافة وخلا الى الى افراد حاشيته ، اخبروه بأن سبب النزهة الى حماه لم يكن اعطاء الامير فرصة ممارسة هوية قيادة الطائرة ، بل كان تاخر الوزراء عن الحضور الى المطار لاستقبال الامير ، وذلك استخفافا وجهلا باولى قواعد اللياقة والادب تجاه شخصية عربية سامية . وقد غضب الامير كثيرا واعلن رغبته في العودة الى بلده فورا . ولم يثنه عن عزمه سوى الاستاذ المحاسني ، صديقه الحميم ، الذي توسل اليه ان يتجنب كشف فضيحة تسيء الى علاقات ابيه مع عبد الناصر . ونزل الامير عند توسل المحاسني واخفى شعوره على مضض . وفي احدى الزيارات التي نظمتها الدوائر الرسمية للامير ليتفرج على احد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين . وفيما كان يستمع الحسن الى اهازيج الاولاد واغانيهم ، اخذ يغمز المحاسني بطرف عينه كلما نادت هذه الاهازيج بالوحدة من المحيط ... الى الخليج . وكان يشير بذلك الى رغبة الناصرية في دمج المغرب في الوحدة وجعله تابعا لسلطانها مثل سورية !

ليبيا : واما ليبيا ، فلم يكن بيننا وبينها اتصالات رسمية . فلا هي ممثلة في سورية بسفير ، ولا نحن ممثلون عندها بسفير . وعلى كل الاحوال ، كانت الحكومة الليبية تتجنب الدخول في معارك كلامية مع الابواق الناصرية وتخشى مؤامراتها . ولم تنس احداها التي حاكها الملحق العسكري المصري .

الكويت : ذكرت فيما سبق ان سياستنا تجاه الكويت كانت متصلة بسياستنا تجاه العراق الذي كان رئيس وزراء حكومته عبد الكريم قاسم يضم ما اسماه « قضاء الكويت » الى الجمهورية العراقية . وهدد بقطع علاقته مع كل دولة عربية تعترف بالكويت وتقيم الصلات الديبلوماسية معها . وذلك عقب اعلان استقلال الكويت في ١٩٦٢ والغاء المعاهدة التى كانت معقودة بينها وبين بريطانيا ، واستبدالها بمعاهدة جديدة . وعندي ان الاسباب التي

حملت بريطانيا على التنازل عن حقوقها ووضعها الممتاز في الكويت لم يكن تعلقها بمبدأ اعلان استقلال البلاد التي كانت تستثمرها او تسيطر عليها بشكل من الاشكال ، بل ان الدافع الحقيقي هو ان الولايات المتحدة سلكت منذ تولي ايزنهاور رئاسة الحكم فيها سياسة الحلول محل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا في سائر الممالك والبلدان التي كانت تحت نفوذ احداها . ولا يتجلى حلول امريكا في الشكل الذي كانت تلك البلاد ترزح تحته من الاستعمار والاستثمار ، بل يتجلى ، اولا ، بابعاد الدول المستعمرة ، ثم الاتفاق مع حكام البلاد المحليين ومدهم بالمساعدات المالية وبالوعود السخية ، ثم باثارة شهوة الاهلين الى الاستقلال . وعندئذ تعمل امريكا ، بشتى الوسائل ، لينال القوم استقلالهم بواسطتها وبدعمها . فان وافق الحكام الجدد على الاتفاق معها ومنحها الامتيازات والقواعد التي تريد ، ووقفوا سياستهم على سياستها ، كان به ، والا فامامهم الثورات الداخلية والمؤامرات المتعددة لقلب الاوضاع والاتيان بحكام خانعين طائعين جدد .

واذا اردنا ان نعدد الحوادث ، على سبيل الذكر لا على سبيل الحصر ، نستطيع ان ندخل الدول التالية في عداد الدول التي تداخلت الولايات المتحدة بشؤونها وقلبت اوضاعها المعارضة لها واقامت محلها حكومات موالية لسياستها :

تدخل امريكا في شؤون الدول الاخرى

في الشرق الادنى : سورية ، لبنان ، الاردن ، العراق ، اليمن ، مصر ، السودان ، ايران ، تركيا ، باكستان . وفي شمال افريقيا : ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب . وفي افريقيا : المستعمرات البريطانية والافرنسية والاسبانية والبلجيكية . وفي امريكا الجنوبية والوسطى : تقريبا جميع الجمهوريات .

هذه هي الدول التي جهدت الولايات المتحدة في وضعها تحت سيطرة نفوذها وعقدت معها معاهدات حصلت بموجبها على قواعد عسكرية او تفاهمت سرا مع رؤسائها .

واما الحرب الباردة التي تشنها امريكا تجاه دول اوروبا الشرقية ، فسببها يرجع الى انها رفضت الخضوع للاستعمار الامريكي واحتفظت باستقلالها وبحريتها كمجموعة عالمية (روسيا وتشكوسلوفاكيا وبولونيا ورومانيا وبلغاريا) وكذلك الصين الشعبية .

واما اليابان ، فظلت بضعة سنوات تلت الحرب العالمية الثانية كانها مستعمرة ، يأمر ماك آرثر ، الجنرال الاميركي ، فيها وينهي كما يشاء ، ويهزأ بالامبراطور الذي يعتبره ويقدسه اليابانيون كاله . وتمكن نهرو مدة من الصمود امام الزحف الاميركي ، لكنه اضطر ذات يوم الى طلب تزويده بالسلاح ، وذلك حينما هاجمته الصين الشعبية، فوجد نفسه مغلوبا امامها .

واما فرانكو ، فوقف مدة طويلة خارج الشباك الاميركية . لكنه اضطر فيما بعد الى الخضوع ورحب بوجود قاعدة عسكرية اميركية في بلاده . وعندئذ تدفقت عليه المساعدات المالية .

وربطت الولايات المتحدة كلا من بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وايطاليا والمانيا وتركيا واليونان بمعاهدة سمتها «الحلف الاطلسي» وحصلت على قواعد عسكرية في كل بلد وصارت تمنح الاسلحة الذرية او تمنعها ، على قدر ما يكون ذلك البلد سائرا وفق المنهاج الاميركي .

وهكذا سيطرت امريكا على العالم ، ما عدا القسم الشيوعي الذي لا تزال تعمل على اخضاعه لسيطرتها وتجهز الاسلحة النووية وتعرض سلام العالم للخطر والجنس البشري للفناء ..

هذا هو الاستعمار العالمي الجديد الذي رفعت امريكا رايته وحاولت ان تحل به محل غيرها من الدول . ومع انها اكبر دولة ديموقراطية يرتع المواطنون فيها بحريات كاملة ، الا انها تستعمر بقية المواطنين في العالم تحت ستار منح الاستقلال للشعوب ومدهم بالمساعدات المالية والعسكرية .

والكويت هي احدى المناطق الستراتيجية الغنية بنفطها ، والتي التفت عليها المطامع الاستعمارية الاميركية والاطماع الراسمالية الاحتكارية شباكها . فأسست شركة بترول بريطانية ــ امريكية باسم شركة بترول الكويت لاستثمار الكنوز الدفينة في تلك البقعة واجبرت بريطانيا على التخلي عن السلطان الذي كانت تمنحه لها المعاهدة القديمة . واعلن الكويت استقلاله ، فسعى العراق لضمه واعادته الى ما كان عليه في عهد الاتراك . ولم يرض ذلك الساسة الامريكان ، وخافوا على بترولهم من ان يسيطر عليه عبد الكريم قاسم . وهكذا دفعوا السعودية والناصرية الى حماية كيان الكويت . فارسلت قطعات عسكرية سعودية ــ مصرية ــ اردنية وقفت في وجه العراق وحالت دون احتلاله الكويت .

ونتسائل : لم لا تفكر الولايات المتحدة بتوحيد الكويت والعراق ــ وكانا في الماضي كذلك ــ كما سعت لتوحيد سورية ومصر ؟ والجواب هو ان عبد الناصر رجل الاميركيين ، اما قاسم ، فلا .

وهكذا استمر الدفاع عن نفط البترول البريطاني ــ الامريكي بواسطة جنود عرب مصريين وحجازيين ونجديين واردنيين . واوشكت الحرب ان تقع وان يهدر الدم العربي دفاعا عن الاستعمار النفطي ، كما هدر الدم العربي واريق في سهول اليمن وجباله دفاعا عن النوايا الاستعمارية الاميركية . وبذلك لم تجد تلك الدولة حاجة الى ارسال اساطيلها وطائراتها وجنودها للدفاع عن مصالحها مباشرة ، بل استأجرت الجند العربي المصري وسخرته لمحاربة اخيه العربي اليمني والسعودي والاردني ، كما كانت الدول تستأجر في الماضي الجنود السويسريين او البافاريين لخدمة اغراضها التوسعية .

والشركتان التي اشرنا اليهما في هذا البحث هما : شركة نفط العراق ، وشركة ارامكو . وقد ادمجتا بشركة واحدة سميت بـ : شركة نفط الكويت .

الفصل السابع

علاقاتنا مع الدول الاجنبية

بعد ان انهينا استعراض صلاتنا مع الدول العربية نرى الانتقال الى بحث علاقاتنا مع سائر الدول الاجنبية . وقد يكون افيد ان نقسم البحث الى ثلاثة اقسام : الاول الدول الغربية ، والثاني الدول الشرقية ، والثالث الدول الحيادية .

كان في مقدمة العوامل التي تذرعت بها الولايات المتحدة وسائر الدول الغربية لدعم فكرة الوحدة السورية المصرية هو التخوف من ان تسير سورية في فلك سياسة الاتحاد السوفييتي . وقد طار صواب ساستها لمعارضتنا حلف بغداد ولعدم رضائنا عن مبدأ ايزنهاور ، وخاصة للصلات الجيدة التي بدات تظهر بيننا وبين الاتحاد السوفييتي على اثر الزيارتين اللتين قمت بهما لموسكو وعقدت فيهما اتفاقات المعونة الاقتصادية وعقود شراء الاسلحة للجيش السوري .

وقد الصقت بي تهم عديدة بانني اصبحت عاملا ادخل النفوذ الشيوعي الى سورية ، مركز ثقل العالم العربي . واسمتني الدوائر الاستعمارية « المليونير الاحمر » وراحت تبذل كل جهودها وتستخدم جميع عملائها لاقصائي عن الحكم وابعادي عنه نهائيا . وقد نجحت في عدم فوزي برئاسة الجمهورية في ١٩٥٥ وفي ١٩٦١ . وضغطت على عبد الناصر فلم يدخلني في اول وزارة الفها بعد اعلان الوحدة في ١٩٥٨ ، مع انه ضم اليها جميع الرؤساء ، كالحوراني والعسلي .

والحقيقة ان الصلات الطيبة التي سادت بيننا وبين الروس لم تكن ناشئة الا عن اعتراف بفضل الاتحاد السوفييتي على العرب ، وخاصة على سورية ومصر ، بمساندته القضايا التي كنا نثيرها في الامم المتحدة ضد اسرائيل ، وبيعنا السلاح ، حين كانت الدول الغربية تحول دون شرائنا الاسلحة من اية دولة . ثم

توطدت العلاقات الحسنة بعد الاتفاق على المعونة الاقتصادية .

نظرة الغرب الى السياسيين العرب

ولم يخطر في بال احد منا ان الخطوة التي خطوناها مع الاتحاد السوفييتي ستتبعها خطوات اعمق توصلنا يوما من الايام الى صيرورة سورية دولة تابعة . والغربيون في نظرهم الى الساسة متأثرون من وضع الاشخاص الذين يسيرون وراءهم كظلهم ويأتمرون باوامرهم وينفذون مشيئاتهم بعد ان يكونوا حصلوا على منافع او رواتب او عطايا لقاء هذه التبعية . وهم يظنون ان اخلاق رجالنا السياسيين كلهم واحدة او متقاربة ، اي انهم اتباع احدى الدول . فانه لم تكن بريطانيا ، ففرنسا او الولايات المتحدة او روسيا . اما ان يكون ثمة رجل سياسي يعمل بوحي ضميره ، دون ان يقبض ثمن صداقته لاحدى الدول الا منفعة عامة لبلده ، فهذا كان امرا غريبا في نظر الاميركيين لا يستطاع تصديقه . ثم ان يكتفي ذلك السياسي بالوقوف عند حدود الصداقة البريئة ، وان لا يورط بلده بما لا يتفق مع مصلحتها العامة ، كذلك امر مشكوك ، في نظرهم ، بامكان حصوله .

اما نحن ، معشر الساسة الشرفاء ، فقد التزمنا سياسة الحياد الايجابي وخطة عدم الالتزام دستورا اساسيا لسورية ، لا ندخل في الخلافات العالمية كطرف من اطرافه ، لكننا بنفس الوقت نقف في وجه كل من يطمع ببلادنا او يلتزم جانب اعدائنا ، دون ان نضع حريتنا تحت تصرف الفريق الآخر . ذلك لاننا اذا تسامحنا بجزء من تلك الحرية كنا كمن خرج من تحت الدلف الى تحت المزراب . .

وقد وقفت ضد قبول « النقطة الرابعة » كما اقترحت علينا في ١٩٥٠ ، اي ان تكون مقتصرة على بعثات مؤلفة من بعض موظفي الدولة ترسلها الى الولايات المتحدة للتخصص والدراسة . ووقفت كذلك ضد مسعى البريطانيين لادخال سورية حلف بغداد ، وضد تشبث الولايات المتحدة بعقد معاهدة الدفاع المشترك بين العرب والغرب ، وضد مبدأ ايزنهاور الذي سمت امريكا في ١٩٥٧ لحمل سورية والبلاد العربية على قبوله ، كما وقفت ضد المؤامرات العديدة التي حيكت في السنين التي سبقت ١٩٥٨ لاجل تغيير اتجاه سورية في سياستها الخارجية ، وضد الوحدة مع مصر في ١٩٥٨ ، لا لانني عدو توحيد الدول العربية ، لكن لانني شككت يومئذ في ان عقد ذلك الاتفاق مع مصر ان هو الا للقضاء على صوت سورية وادخالها المحاور الغربية . وقد صدق حدسي وظهر فيما بعد ان

الاميركيين المسيطرين على عبد الناصر دعموه في دمج سورية بمصر، وهكذا نجحت اكبر مؤامرة ضد استقلال سورية .

ويخطىء خطأ فظيعا من يظن انني ومن سار معي في مواقفي قصدت معاكسة السياسة الغربية بايحاء من الاتحاد السوفييتي او خدمة لمصالحه . اذ ان ما ظهر من مواقفي منذ ١٩٥٠ سبق زيارتي لموسكو وتم في عهود كانت فيها علاقاتنا مع الروس لا تتسم بطابع الصداقة .

والسبب الاصلي في برود صلاتنا مع الغرب كان موقف دوله ضد العرب من قضية فلسطين ، وخاصة حين اقرار التقسيم ثم دعم اسرائيل ومدها بالاسلحة والذخائر منذ اغتصابها الاراضي العربية في فلسطين . هذا عدا ما كان يبدو من الدول الغربية من مساع لادخال البلاد العربية فلك سياستها والسيطرة على سياستها الخارجية وجرها الى ما يضمن لها قواعد حربية ومراكز ستراتيجية او معاهدات دفاع مشترك .

لماذا الاتفاق مع الروس

اما الروس ، فلئن رافقوا الغرب في اول خطوة عند اقرار التقسيم في الامم المتحدة ، الا انهم عدلوا فيما بعد سياستهم مع العرب وبداوا بمعاضدة المواقف العربية في اجتماعات مجلس الامن او الهيأة العامة ، كما انهم كانوا الوحيدين الذين باعونا الاسلحة والذخائر بدون حدود ، ثم عقدوا معنا اتفاق المعونة الاقتصادية ووضعوا تحت تصرفنا الاموال والخبرات باحسن الشروط وبدون اي نفع سياسي مقابل . ولرب سائل يستوضح عما اذا كانت كل تلك المساعدات لوجه الله وحبا بالانسانية فحسب ، ام ان هنالك فوائد غير مرئية او خططا مبيتة تقصدها الروس . والجواب على ذلك سهل وبسيط : ليس من مصلحة الاتحاد السوفييتي ان تحيط به حلقات الاحلاف المعادية . فكل حلقة سلبية من حلقات السلسلة التي تشبكها الولايات المتحدة تعطل مفعول تلك السلسلة وتترك في الجدار المبني حول اراضيها ثغرة فارغة . واذا نظرنا الى خريطة الاتحاد السوفييتي نراه محاطا بدول تربطها اتفاقات عسكرية واحلاف متشابكة : حلف الشرق الاقصى ، ويشترك فيه كل من اليابان واوستراليا والفلبين ، ، ثم حلف بغداد ، الذي سمي فيما بعد بالحلف المركزي بعد انسحاب العراق منه والذي تشترك فيه بريطانيا وايران وباكستان وتركيا وامريكا ، ثم الحلف الاطلسي الذي تشترك فيه فرانسا وبريطانيا وامريكا وتركيا وبلجيكا والمانيا

وغيرها . فالاول يغطي حدود الدول الشيوعية في الشرق الاقصى ، والثاني يوصل حلقات الاول بحلقات الثالث ويغطي حدود الاتحاد السوفييتي الجنوبية . اما الثالث ، فيغطي حدود المناطق الاوروبية المحاذية لمنطقة نفوذ دول حلف وارسو ، اي الاتحاد السوفييتي وبولونيا وتشكوسلوفاكيا والمجر ورومانيا وبلغاريا . ولما كان لبلاد الشرق العربي المركز الستراتيجي المرموق لانه المنطقة التي تلي جنوبا منطقة الاحلاف الغربية ، فلم يعد مستغربا ان تعمل كل من امريكا والاتحاد السوفييتي على ازاحة الاخرى من تلك المنطقة وعلى ضمها ، ان لم يكن في احلاف عسكرية ، فبأتفاقات مكتوبة او شفهية تجعل تلك الدول العربية تقف على الاقل موقف الحياد .

وكان في جملة هذه المساعي حمل المملكة السعودية على عقد اتفاق مع الولايات المتحدة ضمن لها قاعدة عسكرية في الظهران . كما ظلت المملكة الهاشمية الاردنية تدور في فلك الغرب بفضل معاهدته مع الانكليز . وكذلك قبرص والسودان والكويت . اما العراق ، فكان طيلة العهود التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ متحالفا مع الغرب . وبقيت مصر تتجاذبها القوتان الاميركية والسوفييتية ، الاولى بالمال والمساعدات المؤنية ، والثانية بالاسلحة وبالمعونات للسد العالي . وكان طبيعيا ان يسعى الاتحاد السوفييتي لمنع وقوع سورية والعراق في شباك الصياد الغربي ، فكان منه تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي قوت اعصاب الساسة السوريين والعراقيين القاسميين وحالت دون رضوخهم للتيارات الغربية الجارفة وطمأنتهم الى مناعة جيشهم الرابض في وجه اسرائيل . وما ذكرناه يبين بوضوح ان المساعدات الروسية ، لم تكن بقصد جر سورية او غيرها الى السير في اعقاب سياستها ، بل بقصد تمكين تلك الدول من الصمود تجاه الغرب ومن رفع مستواها الاقتصادي والعسكري بما يقوي امكانياتها وبالتالي مناعتها تجاه جراثيم الاستعمار الحديث .

ونجحت خطة الاتحاد السوفييتي في انقاذ سورية من براثن الاستعمار . فصار عندها جيش مزود باحدث وانجع الاسلحة والذخائر ، وحصلت على القروض والمساعدات الفنية التي قدمتها لها الدول الشرقية ، بحيث بدأت في تنفيذ مشاريعها الانمائية . ولقاء ذلك هل اعطينا الروس قاعدة عسكرية ؟ ام عقدنا معهم حلفا عسكريا ؟ ان ساسة الاتحاد السوفييتي كانوا يعلمون عندما مدونا

بالسلاح وبالمعونات الاقتصادية ان رجال سورية يرفضون ان يبيعوا استقلالهم وحريتهم وان يقيدوا سياستهم لقاء هذا المدد . ذلك لانهم لو كانوا مستعدين للتنازل عن تلك المعونات لتنازلوا بها للغرب قبل الشرق وتجنبوا بذلك المؤامرات المتعددة التي كانت بلادهم عرضة لها ، فهزت كيانها واخرتها كل مرة عشرات السنين الى الوراء .

واذا قارنا خلاصة فوائد ومضار التفاهم مع احدى الجهتين وجدنـــا :

مقارنة الفوائد والمضار من الاتفاق مع احد المعسكرين

١ ــ ان تفاهمنا مع الغرب : (أ) يحرمنا من حريتنا السياسية و (ب) يستوجب قبول الامر الواقع بفلسطين وعقد الصلح مع اسرائيل . و (ج) يعرض بلادنا للخطر في حالة وقوع حرب عالمية بسبب خروج سورية عن الحياد الذي يحمي مواطنيها من الموت وثروتها من الدمار ، و (د) لا يجعل في متناول يدنا تزويد جيشنا بالمعدات اللازمة .

٢ ــ في حين ان تفاهمنا مع الشرق : (أ) لا يحرمنا من حريتنا السياسية ، و (ب) يمكننا من جعل جيشنا صاحب قوة ضاربة يعتمد عليها في الدفاع عن بلادنا تجاه اي عدوان اسرائيلي ، و (ج) يكفل لنا عضدا ذا قيمة في الامم المتحدة ، و (د) يحمي ظهرنا من اي عدوان قد تتعرض له سورية من غير اسرائيل ، و (هـ) يضمن لنا النجاة من مضار حرب كونية ، و (و) يساعدنا في برنامجنا الانمائي ، و (ز) لا يجبرنا على التحالف مع الاتحاد السوفييتي باي شكل من الاشكال .

واترك للقارىء اللبيب المنصف ان يقرر ما اذا كنا مخطئين في سياستنا هذه ام مصيبين . ولا ريـــب اننا في نظر الغربيين اعداء معارضون لسياستهم ، حائلون دون وصولهم الى اهدافهم . لكـن ذلك لا يهمنا ، فنحن نعمل لخدمــة مصلحة بلدنا لا لخدمة مصلحة الدول الاجنبية . وعزنا وفخرنا ان نحسن خدمتنا لامتنا ونحول دون اطماع الطامعين بها . ولينظر الينا الاجنبي كما يشاء ، فالمهم نظر المواطن السوري الينا وارتياحه الى خطتنا وعملنا .

على ان تمسكنا باهداب سياستنـــا المتحررة لا يستوجب ان نعادي الغرب اذا لم يبد منه عداء لنا . والمصلحة تقضي بان يكون لنا صلة حسنة على قدر المستطاع مع جميع الدول لذلك كان مــن الحكمة ان نفهم الغرب حقيقتنـــا وان نسعى لاقناعه بان سياســـة الحياد في الشرق العربي هي افضل سياسة تبعد الدول العربية عن اي محور تسلم له اراضيها لتكون منطلق لحرب من الشمال الـــى

الجنوب ومن الجنوب الى الشمال .

وعلى ذلك ،فأننا لا نرى رفض اية مساعدة مالية او اقتصادية او فنية تأتينا من احدى الدول الغربية ، شرط ان تأتلف مع برنامجنا الانمائي ولا تؤلف ارتباطا سياسيا . وكانت خطتي في الفترة التي سبقت استلامي زمام الحكم في شهر ايلول ١٩٦٢ ان اسعى لازالة ما هو عالق باذهان ممثلي الدول الاجنبية عندنا من اثر الدعاية الكاذبة والدسائس المغرضة التي وصفتنا بالتبعية للاتحاد السوفييتي ، ولاجل تقريب وجهات النظر في قضايانا الخارجية العربية وحمل تلك الدول المناصرة لاسرائيل على الكف عن دعمها للصهيونية دعما اعمى والوقوف موقف الحياد بينها وبين العرب .

ومن هنا كانت سلسلة الاتصالات التي جرت في صيف ١٩٦٢ بيني وبين ممثلي اكثر الدول الغربية . واعتقدت في النهاية انني نجحت في تحويل نظرهم من التخوف والوجوم الى التقارب والتفهم . وقد كان لهذه المحادثات الاثر الظاهر في اقبال الولايات المتحدة وفرانسا والمانيا على عرض المساعدات المالية والاقتصادية لبرنامجنا الانمائي . وترسخت في عقيدتي ان ممثلي هذه الدول توسطوا لدى حكوماتهم لاتباع سياسة ايجابية تجاه سورية يساعدها في استمرارها على سياسة الحياد . وقد تجلت نتائج هذه الاتصالات بما يشبه التزاحم على تقديم المساعدات ، فاقبلت المانيا الاتحادية على التعاقد معنا لتمويل اكبر مشروع انشائي تعتمد عليه سورية ، وهو سد الفرات ، بعد ان كانت مترددة — او بالاحرى ممتنعة — عن تحقيق ما وعدت به عبد اللطيف البغدادي في عهد الوحدة مع مصر . واعلنت فرانسا استعدادها لفتح اعتمادات بمبلغ خمسين مليون دولار لتزويدنا بالمعدات الصناعية الداخلة في برنامجنا الانمائي . وقدمت لنا الولايات المتحدة قروضا سخية لتمويل مشروع صوامع الغلال وغيرها . ولمحت كذلك كل من ايطاليا واليابان واسبانيا بنيتها الاسهام في تحقيق مشاريعنا .

فاذا اضفنا الى ذلك ما حصلنا عليه في عهد حكومتنا من مساعدات اقتصادية اخرى من الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ورومانيا وبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنغاريا ، تحقق لدينا ان كلمة التزاحم على منحنا القروض والمساعدات ليست الا وصفا للامر الواقع بدون مغالاة او تضخيم مصطنع . وسياتي تفصيل كل هذه العروض في فصل خاص من هذه المذكرات .

واذا اردنا فرز وتخصيص بحث خاص لعلاقاتنا مع كل دولة غربية في عهد حكومتي الاخيرة نجدها كما يلي :

الولايات المتحدة : ذكرت فيما سبق مساعي الولايات المتحدة لحمل الدول العربية على الرضاء عن مشروع جونسون الرامي الى استدعاء اللاجئين فردا فردا الى القدس ، حيث يجتمع به اعضاء لجنة التوفيق — واعضاؤها هم امريكي وتركي وافرنسي — ليختار احد الحلين المعروضين عليه وهما :

١— قبوله البقاء في البلد العربي الذي يقيم فيه الآن على ان يتناول من الامم المتحدة تعويضا سخيا عن ممتلكاته التي فقدها حينما غادر فلسطين .

٢— اصراره على العودة الى فلسطين دون ان يحصل على اي تعهد او ضمان باعادة املاكه السابقة اليه .

ونرى لدى تحليل مجمل اقتراح لجنة التوفيق انها ترغب في ان يمثل اللاجيء الفلسطيني امامها في القدس ، دون ان تكلف نفسها عناء زيارته في مخيمه . والسبب في خطتها هي اعتقادها ان اللاجيء اذا ما جاء الى القدس ، فانه ينجو من ضغط السلطات العربية التي تجبره على اختيار العودة الى بلاده . وبذلك لا يتحقق غرض الصهيونية والامريكيين بالتخلص من قضية اللاجئين باسكانهم في البلد العربي الذي يختارونه ، فلا يعودون الى بلدهم الاصلي ليزعجوا حكومة اسرائيل بتأليفهم اقلية كثيرة العدد (مليون تجاه مليونين) . واما اختيار اللاجيء احد الحلين ، فهو في ظنهم يدفع اللاجيء الى ترجيح قبض التعويض السخي على الرجوع الى بلده خالي اليدين ليعيش فقيرا معدما دون اية مساعدة .

على ان الامر الهام الذي لم يفطن اليه اعضاء لجنة التوفيق هو ان يختار اللاجيء السكن في احدى الدول العربية ويقبض التعويض ،ثم يدعي بعد ذلك ان اختياره هذا كان تحت الضغط وبتأثير الخوف من ان ينقطع عنه مورد رزقه . وهكذا يعود الى الصريخ والمناداة بحقه الاصلي والمطالبة به . وينتج من ذلك ان تثار قضايا اللاجئين مجددا امام الامم المتحدة ، تسندها الدول العربية وتدعمها الدول التي جرت على دعم تلك المطالب الاصلية . وهكذا تكون الاموال المدفوعة للفلسطينيين قد ذهبت هباء وعادت اروقة الامم المتحدة وقاعاتها تردد صدى مطالبة ممثلي الدول العربية بحقوق اللاجئين في وطنهم في العودة اليه . وقد تغير موقف الولايات

المتحدة امام اصرارنا على رفض المشروع ، ذلك الاصرار الذي برر التردد الذي كانت تبديه بعض الدول العربية . وطلب ممثل الولايات المتحدة عدم النظر في اقتراح اللجنة فصرف النظر عنه .

وكنت في احاديثي مع سفير امريكا بعد تسلمي الحكم اجهد لتنقية الجو في العلاقات السورية ـــ الامريكية املا في ان يصرف الرئيس كنيدي النظر عما كان شائعا عنه من خطة ترمي الى دعم الرئيس عبد الناصر في مشاريعه الوحدوية لقاء محاربة الشيوعية في سورية وتبديد جو التوتر بين العرب والصهيونية ، تمهيدا لعقد صلح بينهم ، او على الاقل ، السكوت عن تنفيـــــذ مشروع تحويل نهر الاردن .

وكان الرئيس عبد الناصر غـــــير متحمس لعرقلة المشروع الصهيوني المذكور . وكم من مرة اصطدم مع الوزراء السوريين ايام الوحدة وعارض اقتراحهم باثارة الموضوع ، كما جاء على لسانهم ، وهم الحوراني والنفوري واحمد عبد الكريم .

وكنت اقول للسفير الامريكي اتركوا جانبا خطتكم باجبار العرب على عقد الصلح او قبول مشروع تحويل نهر الاردن ولا تضغطوا على الحكومات العربية لسلوك هذا الطريق ، فليس بينهما واحدة تقبل او على الاقل تجهر بقبول السير في هذا الاتجاه . اذ ان تيار الراي العام يجرفها حتى ولو كانت ميالة الى ذلك . وكان السفير يجيب بأن الهدنة القائمة منذ ١٩٤٩ ما هي في الواقع الا صلح غير مسجل بمعاهدة مكتوبة ، فلماذا لا تجعلون للوضع الراهن صفة رسمية وتخلصون من كل هذه المشاكل وتنعمون عندئذ باستقرار يكفل لكم الازدهار والتقدم ؟ فأجيبـــه بأنهم ما داموا ينظرون الى اتفاقيات الهدنة نظرة الصلح الواقعي ، فلماذا هم بدورهم يريدون ترسيخ ذلك بمعاهدة جديدة ؟ فيضحك السفير ويقول : ما اشبه ذلك بالسؤال عما اذا كانت الدجـــاجة من البيضة ام البيضة من الدجـــاجة !

وكنت اصر عليه بأن ينقل الى حكومته احسن نصيحة تزيل البرود في علاقاتنا معها ، وهي ان تترك للاجيال القادمة عبء النظر في القضية الفلسطينية . ذلك لان الجيل الحاضر الذي عاصر هذه الجناية لا يستطيع اسدال الستار عليها . غير ان السفير لم يكن مسموع الكلمة في واشنطن ، او انه كان يتظاهر بأنه يتمنى ان تقبل حكومته ما اقترحه عليها ، او انه كان يساير رئيس حكومة هو

معتمد لديها ولا يريد التصادم المباشر معه .

واما الشيوعية التي كان السفير دائم التخوف منها ، فكنت اؤكد له ان دعايات حكومته ضخمت شأن الشيوعية في سورية ، مع ان عدد الشيوعيين لا يزال بعيدا عن حد التفوق او القدرة على قلب الاوضاع واستلام الحكم . اما الاتحاد السوفييتي ، فسنظل اوفياء لصداقته ما دام يدعمنا في الامم المتحدة ويقدم لنا الاسلحة والمعونات الاقتصادية . وهذا امر طبيعي ، فلو ان الولايات المتحدة كانت سارت معنا كما يسير الاتحاد السوفييتي لكانت علاقاتنا معها موطدة على احسن الاسس .

وكان السفير يتذمر من ان الكثيرين من رجال السياسة ، وخاصة منهم بعض الوزراء واصحاب اكثر الصحف ، يهاجمون الولايات المتحدة دون ان تسعى الحكومة لايقاف هذا الهجوم . وكنت اجيبه بأننا دستوريون وديموقراطيون ، متمسكون بالقوانين التي تكفل حرية الراي الكاملة ، سواء شفاها او كتابة . واذا كانوا يريدون تجنب الدعايات ضدهم ، فلا اقل عليهم من ازالة اسبابها التي هي وقوفهم الى جانب اسرائيل واسهامهم في بعض المؤامرات التي قامت في سورية لتغيير نظام حكمها وايجاد حكومات او ديكتاتوريات موالية لهم .

وكان السفير يبتسم ويجيبني بالموافقة على بعض نظرياتي ، او يهز براسه عندما لا يعجبه بعضها الآخر . وكانت الابتسامة لا تفارق شفتيه . ولا ازال اذكر آخر لقاء بيننا في شهر شباط ، قبل سفره مأذونا الى واشنطن . وذلك حين دعوته الى زيارتي في داري . ونهضت من فراشي لاستقباله ، ثم كررت عليه اقوالي السابقة واكدت له ضرورة عدم تدخل حكومته بما بيننا وبين القاهرة من خلاف . وكان قد شاع انه مسافر الى وطنه حتى لا يكون في دمشق يوم حدوث الانقلاب المنتظر . وراح السفير يبتسم كعادته ولا يظهر على ملامحه شيء مما يخالجه . وكرر لي قوله بأن صدره ضاق ذرعا بتصريحات بعض المسؤولين — وهو يقصد امين النفوري . فقلت له : « الم تجتمع بالنفوري ؟ » فقال : « بلى ، اجتمعت به وكادت احاديثه تجعلني اشك في انه عدو لنا . لكن قلبي غير مطمئن ! » وسالني عن مرضي ، فأجبته بأن الرسوم الراديوغرافية دلت على ان في امعائي عددا من القرحات ، وهي مصدر الآلام التي اشكو منها بعض الايام . واكدت له اني اتمنى

ان اسافر للمعالجة خارج سورية ، غير ان الاحوال الحاضرة لا تسمح لي بالتغيب ولو للتــداوي . فابتسم وقال بأن في الولايات المتحدة اخصائيين ماهرين . ثم ابتسم . ولم افهم اذا كان يقصد بذلك دعوتي الى السفر الى بلاده لاستشارة الاخصائيين ، ام انه كان يقصد ان الايام المقبلة سوف تحررني من الاعباء الرسمية ، فيفسح امامي مجال السفر . وكانت ابتسامات هذا الرجل تثير الاعصاب . فليته كان اقل مجاملة واكثر حبا لسورية !

وقبل ان اختتم هذا الحديث عن علاقاتنا مع الولايات المتحدة ، اريد الاشارة الى قضية لست ادري في الواقع مدى علاقتها بانقلاب ٨ آذار :

كان خالد بكداش زعيم الشيوعيين في سورية قد غادرها قبيل اعلان الوحدة . فمكث مدة في روسيا وتشكوسلوفاكيا ، ثم عاد الى سورية في السنة التالية . لكنه بارحها مجددا في مطلع ١٩٦٠ ، حينما نكل رجال الوحدة بالشيوعيين ، ولم يعـد اليها حتى وقع الانفصال . وبعد استلامي الحكم جاءني عدد كبير من انصاره وطلبوا مني ان تسمح الحكومة بعودته الى دمشق ، فسردت لهم المضاعفات التي قد تخلقها عودته ويثيرها تجدد نشاطه ، سواء لدى الاوساط السياسية او الاوساط العسكرية او الاوساط الاجنبية . لكنني وعدتهم باستطلاع الامر ، فوجدت مقاومة شديدة وتخوفا من ان يؤدي رجوعه الى ان ينظر الاجانب الينا نظرة الظن باننا عدنا الى فسح المجال امام التوسع الشيوعي .

فنقلت نتيجة استطلاعاتي الى اصدقاء بكـداش . وتجاه اصرارهم ، اضطررت الى التصريح بأني اخشى ان يناله اذى لا تعادله اية فائدة ترتجى من مكوثه في دمشق . فقالوا انه سيدعم الحكومة ، فأجبتهم بأنه اذا كان يريد دعم الحكومة فعلا ، فليبعد عنها المشاكل التي سيحدثها رجوعه . وكان هؤلاء يقبلون مني الوعد بالنظر في الامر عندما تساعد الظروف . وظل الحال على هذا المنوال الى ان اتاني احدهم ذات يوم واخبرني بأن بكداش وصل خفية الى دمشق . فسألته عن كيفية ذلك ، فاكد لي جهله الامر . فأبديت له مجددا المضاعفات السـيئة التي اخشى حصولهـا اذا عرف بوصوله ، واصررت على ضرورة اخفاء ذلك حتى تيسر الظروف . وبالفعل ، امتثل بكداش ورفاقه لنصيحتي وظل امر عودته مجهولا . غير انني ، تمسكا بمصارحة رئيس الجمهورية بكل مـا يصل الــى

علمي حتى يتم التعاون بيننا على احسن وجه ، بحث لناظم بك بأمر عودة بكداش . فأطرق راسه وقال : « كيف عاد ؟ » فقلت : « لا اعلم . » فكرر لي ما سبق ان ابداه ، وهو عدم استحسان عودة زعيم الشيوعيين الى الميدان السياسي . ولم يطمئن القدسي الى تأكيدي ، وظل على اعتقاده ان بكداش لن يبقى امر عودته مكتوما ، وانه سوف يمارس نشاطه . فهل وصل امر عودة بكداش الى السفير الامريكي ؟ وهل اتخذته الحكومة الامريكية دليلا على اننا لا نزال نميل الى الشيوعية ؟ وهل لانقلاب ٨ آذار الذي لم تغضب منه الولايات المتحدة علاقة بهذا الامر ؟ لقد دلت الحوادث على ان امريكا هي التي دفعت الدول الغربية في الاسراع الى قبول الامر الواقع والاعتراف بشرعية الحكومة التي انبثقت من ذلك الانقلاب ، ولم يكن مضى عليه اكثر من اسبوعين ، في حين انها لم تعترف بعد بحكومة الصين الشعبية ذات السبعمائة مليون مواطن ، وقد مر على قيامها ما يزيد على خمس عشرة سنة . والجواب هو ان حكومة الصين شيوعية ، وان حكومة صلاح البيطار معادية للشيوعية ، وان عبد الناصر يقمع الحزب الشيوعي ، ولذلك يجب الاعتراف سريعا بالوضع الجديد في سورية حتى تزول صلتها بالشيوعيين .

فرنسا : عقب الاتفاق المعقود في افيان في شهر آذار ١٩٦٢ بين ممثلي حكومة الجزائر المؤقتة والحكومة الافرنسية ــ ذلك الاتفاق الذي اعترفت به فرنسا باستقلال الجزائر فطويت بهذا الظفر الصفحات الدموية التي سجلها مجاهدو الجزائر تدعمهم بذلك سائر الدول العربية ــ اتفقت حكومة بشير العظمة مع الحكومة الافرنسية على اعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وتم في زمن حكومتي تعيين موسيو بينو سفيرا افرنسيا بدمشق . واما قضية تعيين سفير سوري في باريس ، فمرت في اطوار عديدة من الطرافة بمكان . فأول من فكرت به ليمثلنا في باريس هو الاستاذ معروف الدواليبي ، فقبل المشار اليه على ان لا يطول غيابه عن سورية اكثر من المدة التي تمكنه من ممارسة نشاطه السياسي في الانتخابات النيابية المقبلة . غير ان تعيينه اصطدم باحدى مواد ملاك وزارة الخارجية التي تشترط في موظفيها ان لا تكون زوجاتهم من اصل غير عربي . وهذا الشرط هو من التدابير التي تتخذها الدول حديثة العهد باستقلالها ، لانها تخشى عليه من مؤامرات الاجنبي ، كما انه من بقايا العقد النفسانية . ويدافع مؤيدو هذا الشرط بقولهم ان الممثل السياسي

اذا ما كانت زوجته اجنبية خضع لها واصبح العوبة بين يدي الدولة التي ولدت فيها الزوجة . واذا صح ان الرجل ضعيف امام الجنس الناعم ، فهل ينحصر هذا الضعف امام الرفيقة الشرعية وينعدم امام الرفيقة غير الشرعية ؟ ولم لا نفترض ان الرجل يتوصل عن طريق زوجته الاجنبية الى الحصول على اخبار واسرار ، او انه يستطيع بهذه الواسطة المغرية الوصول الى مآرب دولته ؟ وعلى اي حال فاني لا اقتنع بأن ثمة حاجة لصيانة الرجل من الوقوع بواسطة قرينته الاجنبية في شباك الدول الاجنبية . واضيف على اسباب قناعتي ان علاقات بلادنا بالدول العربية قد تكون في وقت ما اكثر ترديا من علاقاتنا بالدول الاجنبية ، فهل يؤثر كون امراة الممثل الدبلوماسي من رعايا تلك الدول العربية في مواقفه واخلاصه لدولته وسياستها ؟

وسيرا على هذه النظرية كلفت وزير الخارجية السيد اسعد المحاسني بأن بخرج من طيات الملاك الجديد الذي كان يعده المادة التي تنص على انه لا يجوز لموظفي الخارجية ان يكون ولا ان يصبح زوجا لامراة من اصل غير عربي . ولم اقصد بهذا التعديل فسح المجال امام الاستاذ الدواليبي لتسنم سفارتنا في باريس فحسب ، بل استهدفت رفع الشبهات والشكوك عن موظفي الخارجية ومساواتهم بجميع موظفي الدولة المتحررين من هذا القيد المجحف . وكذلك اردت ان لا تحرم وزارة الخارجية من كفاءات كثير من الشبان اللائقين بولوج بابها او البقاء في ملاكها . غير ان هذه الرغبة اصطدمت بحرص موظفي الخارجية الحاليين على اقامة سور منيع يحول دون انتساب للوزارة من قد يفوقونهم كفاءة ، فحرضوا الوزير على رفض اقتراحي.وظل الخلاف قائما بيني وبينه على هذه الناحية، ولم يصدر الملاك الجديد لتمسكي بوجهة نظري ولضعفه امام موظفيه . فهو يعتبرهم زملاء له سيدعى يوما الى التعاون معهم كأحد الموظفين ، عندما ينتهي عمر وزارته .

وهكذا فشلت في ما عزمت عليه ، وهو املاء مناصب السفارات السورية في العواصم الكبرى برجال سياسيين من غير نمط الموظفين الذين لم يعودوا ينظرون الى المناصب العليا الا كمورد دافق (وكان يصل راتب السفير مع بدلات التمثيل والمنافع الاخرى الى نحو ثمانية آلاف ليرة سورية شهريا ، دون ان يبقى على نفقة السفير سوى ثمن طعامه وملبسه) . واضافة الى ذلك ، فان ضعف الموظفين الذين احتلوا المراكز الحساسة في الادارة المركزية لم يدربوا

الممثلين في الخارج على مهام اعمالهم وعلى ما يطلب منهم ، بحيث اقتصرت مهام السفير على ارسال تقارير شهرية يكتبها له مستشاره او امين سره ، وعلى قراءة الجرائد والاستماع في الاذاعات الى اخبار بلاده . اما صحف سورية ، فكانت ترسل له بالبريد العادي ، فلا تنقل اليه صدى الحوادث الا بعد فوات الوقت المناسب . وهذا الضعف في الجهاز استوجب تعاطي وزير الخارجية ورئيس الوزراء الشؤون الخارجية مباشرة مع السفراء المعتمدين في دمشق ، حتى دون ان يطلع السفير السوري على ما يدور بين حكومته والحكومة المعتمد لديـها .

واني اجزم باننا اذا دعمنا تمثيلنا الخارجي بشخصيات جديدة لم ينسج حولها عنكبوت البيروقراطية خيوطه الدقيقة ليخنق نشاطها وحيويتها ، لكان لنا بعد فترة من الزمن جهاز قادر عن حسن اداء الخدمات المطلوبة منه . واني آسف لان صديقي المحاسني صعب عليه معارضة راي زملائه في وزارة الخارجية ، فحال دون تلقيح وزارته بمن ينضحون فيها روحا شابة نقية .

وكان صديقي اسعد يفكر دائما في مصـيره بعد انتهاء عمر الوزارة . فتارة يرنو الى احدى سفاراتنا في روما او باريس او واشنطن او الامم المتحدة ، فلا يبدي اهتماما زائدا باملاء ما هو شاغر منها . وذلك ليتمكن من الافـادة من المرسوم التشريعي الذي اصدرته حكومة بشير العظمة القاضي باعادة الموظف المعين وزيرا الى وظيفته حكما ، بمجرد استقالة الحكومة التي هو عضو فيها .

وعلى ذلك ، وبعد ان تعسر تعيين الاستاذ الدواليبي ، فكرت في اختيار سفير لباريس ، حيث بدات الحاجة تزداد الى وجود من يمثل سورية فيها ، بعد ان ابدت الحكومة الافرنسية استعدادها لتزويد بلدنا بتسهيلات ائتمانية قدرها خمسون مليون دولار ، وذلك على اثر المحادثات التي جرت بايمازي في باريس بين وزير الاشغال العامة السيد روبير الياس ووزير المالية الافرنسية . وبعد التأمل العميق وجدت ان من الحكمة عدم ابقاء منصب السفارة في باريس شاغرا حتى تنتهي مهمة السيد اسعد المحاسني في وزارة الخارجية . فقد يطول عمر حكومتي حتى الانتخابات التشريعية التي كنا نترقب البدء بها في اواخر شهر آب . وعلى ذلك ، وبعد التفكير فيمن يصلح بأن يتولى اعباء تمثيلنا في فرنسا وتجـديد العلاقات السياسية المقطوعة منذ ١٩٥٦ ، لم اجد احدا اجدر من سفيرنا في لندن السيد

عبد الرحمن العظم .فهو شاب نشيط ، مقدام ، ملحاح في تعقيب القضايا التي يهتم بها . وكان انتخب نائبا عن مدينة حماة في ١٩٤٧ وهم لم يبلغ من العمر عندئذ اكثر من سبعة وعشرين عاما . ثم اخترته لوزارة المالية في الوزارتين اللتـــين الفتهما في اواخر عام ١٩٤٩ واوائل عام ١٩٥١ ، فابلى بلاء حسنا في ادارة شؤوننا المالية واسهم في فصل الوحدة الجمركية مع لبنان ونقل صلاحيات البنك السوري الى الحكومة .

ثم جرب حظه في انتخابات ١٩٥٤ التشريعية . غير ان تمسكه بتوحيد جبهته مع حسني البرازي ادى الى فشله . ثم اختاره رئيس الجمهورية السيد شكري القوتلي سفيرا الى القاهرة ، فابدى نشاطا ومقدرة على ايجاد اطيب العلاقات بينه وبين حكومة عبد الناصر . وقد برهن خلال السنتين التي بقي فيهما في القاهرة ان طبيعته تنسجم مع الدبلوماسية اكثر مما تنسجم مع ضرورات الرجل السياسي في بلده. وبعد ابرام الوحدة والغاء منصب سفارة سورية في القاهرة عين سفيرا في مدريد ، ثم نقل الى طوكيو حيث فاجأته انتفاضة ٢٨ ايلول ١٩٦١ . ولم يكن له بد من العودة الى سورية تلبية لالحـــاح اهله واصدقائه ، فاستقال من منصبه وعاد الى دمشق . واشترك مرة ثانية في الانتخابات النيابية في ١٩٦١ ، فسار على الطريقة نفسها الى ادت الى فشله قبل سبع سنوات . وهو لم يستمع الى نصيحتي بأن يؤلف مع اكرم الحوراني قائمة مشتركة يضمن لها النجاح . وكان لاصرار جماعة الاخوان المسلمين الاثر الفعال في الحيلولة دون هذا الائتلاف ، فخسروا هم المعركة وخسرها هو . ثم عين سفيرا في لنـــدن .

وعندما عزمت على اختياره لباريس ، استطلعت راي رئيس الجمهورية ، فوافق على اقتراحي . واتفقنا على عدم اطلاع وزيـــر الخارجية على هذا الامر ، ريثما اتصل بسفير فرنسا واستمزجه ، بصورة غير رسمية ، حتى اذا جاء الجواب بالقبول ، اعلنا الامر واصدرنا المرسوم اللازم .

وهكذا كان ، فاستدعيت عبد الرحمن الى دمشق وابلغته ورود الموافقة على تعيينه في باريس . فسألني عمن سيخلفه في لندن ، فاجبته باننا سنحتفـــظ بالمركز شاغرا الان . وربما عين المحاسني هناك . فرجاني استبقاء مهمته في لندن مع مهمته في باريس ، علـــى ان يتخلى عن احداها للمحاسني ، حينما يحين موعد انسحاب الاخير

من الوزارة .· فنزلت عند رغبته وفاتحت المحاسني ، فلم يبد اي اعتراض . واصدرنا مرسوم تعيين عبد الرحمن سفيرا في باريس وزودناه بتعليمات مفصلة عن الامور الاساسية التي سيكلف بانجازها . ثم سافر الى اوروبا وجاء الى باريس لتقديم اوراق اعتماده المحدد موعده في ٩ آذار ١٩٦٣ . غير ان الانقلاب وقع في دمشق في اليوم السابق ، فعاد عبد الرحمن الى لندن . وصدر قرار الحكومة الثورية بدمشق بعزله في جملة رجال السياسة الذين شملهم هذا التدبير . ثم ابلغ صرفه من الخدمة بموجب ذلك القرار ايضا .

وذات يوم ، قال لي ناظم القدسي ، وانا احادثه في امر القرض الافرنسي ، بأننا في حاجة الى زيادة قيمته ، فما السبيل الى ذلك ؟ فاجبته باني لا اظن اننا نستطيع الحصول على ذلك الآن . ثم قال ، بعد تفكير ، « ما رايك في رحلة اقوم بها الى الجنرال دوغول ؟ » فقلت : « اذا كنت تريد السفر الى باريس ، فلا اجد ثمة مانعا بعد ان عادت العلاقات السياسية والاقتصادية الى حالة مرضية . » فطلب الي ان استطلع راي السفير الافرنسي ، فاذا جاء جواب حكومته ايجابيا عمدنا الى السعي لزيادة قيمة القرض الفرنسي بواسطة هذه الزيارة التي تكون اول زيارة رسمية يقوم بها رئيس دولة عربية الى عاصمة الدولة الافرنسية . فقلت له باني على اي حال لا ارى داعيا للذهاب معك حتى لا نترك فراغا في دمشق . فوافقني على تولي هذا . واستدعيت السفير الافرنسي واطلعته على رغبة الرئيس في زيارة الجنرال دوغول ، فظهر على وجهه علائم الارتياح والفرح وقال : « سأبرق فورا الى باريس . » واحببت ان لا اخفي عنه القصد الحقيقي من هذه الزيارة ، فداورته في الكلام والمحت الى امكان بحث توسيع مدى القرض في السنين المقبلة . وادرك السفير ما اعنيه فلم يستطع ستر الغصة التي انتابته . ثم اكد في الختام انه سيعمل كل ما في وسعه لانجاح الفكرة . وسألني اذا كنت سأرافق الرئيس ، فاجبت بانني اتمنى لو نستطيع هو وانا التغيب في وقت واحد . فاومأ براسه واستأذن بالانصراف .

وعاد بعد خمسة عشر يوما يفرك يديه وينقل الي ، بتعثر ظاهر ، الجواب الوارد اليه من حكومته . فقال انه يأسف لابلاغي بان برنامج الرئيس دوغول لهذا الصيف مشحون بالمواعيد التي لا تترك له الفرصة الكافية لاستقبال الرئيس القدسي والتحدث اليه . فنظرت اليه مستغربا ، فقال : « نعم ، اعتاد الجنرال على تكريس

الايام الثلاثة المخصصة لزيارة الشخصيات الاجنبية بكاملها الى الزائر . ولما كان برنامج اعماله لا يتسع لمتطلبات هذه الزيارة ، فهو يرجو تأجيلها الى العام المقبل ، الا اذا شاء الرئيس زيارة باريس بصفة غير رسمية . فتستقبله الحكومة الافرنسية بكل ترحاب ، ويجتمع مرة واحدة مع الجنرال ، لكن بدون مراسم .

ولم اقدر على ادراك السبب الحقيقي لرفض هذه الزيارة ، مع انها تؤلف كسبا معنويا لفرنسا . واظن ان دوغول اراد تجنب البحث في زيادة قيمة القرض . وعلى اي حال ، قلت للسفير : « ابق اقتراحنا وجواب حكومتك عليه مكتومين ، واني لن اخبر الرئيس بالجواب السلبي حتى لا يترك اثرا في نفسه .

وفي الفصل الخاص بالمساعدات المالية الاجنبية من هذه المذكرات بحث القرض الفرنسي .

بريطانيا : اصبحت بريطانيا دولة ذات نفوذ محدود وهدف محصور ، بعد زوال انتدابها على فلسطين وقيام دولة الصهيونية فيها ، كما انحسر نفوذها عن العراق بعد قتل العائلة المالكة ونوري السعيد . وهزل موقفها في الاردن ، بعد عزل غلوب باشا ، مع انها ابقت على المعاهدة الاردنية ـ الانكليزية . اما في السعودية ، فحلت محلها شركات النفط الاميركية . وحتى في لبنان سيطرت السياسة الاميركية بواسطة فؤاد شهاب رئيس الجمهورية . وتقلص النفوذ البريطاني في ايران نتيجة ثورة مصدق وتدخل الولايات المتحدة للاطاحة بحكمه واعادة منابع النفط الى الشركة الانكليزية ، بعد ان اسهمت فيها الشركات الاميركية وتبعها نفوذها المسيطر على القصر الامبراطوري . واما تركيا التي ساد فيها مدة طويلة النفوذ البريطاني ، فقد استسلمت نهائيا لحملة الدولار واسلست قيادها للاميركيين وجعلت من بلادها قاعدة عسكرية للجيش والاسطول الاميركيين ومركز انطلاق للصواريخ والطائرات الحربية الغربية ضد الاتحاد السوفييتي . هذا بالاضافة الى انها اشتركت في الحلف الاطلسي وكانت محور حلف بغداد .

وكذلك السودان ، فقد ثار جيشه واستلم الحكم بعد ابعاد جميع العناصر المدنية التي كانت تعتمد على بريطانيا لنيل استقلالها وازاحة شبح الاستعمار المصري . وكان قائد الجيش السوداني الفريق عبود مدينا لامريكا بوصوله الى الذروة ، بعد ان كان لا يتمتع من مباهج الدنيا بغير ما يحصل عليه ضابط من ضباط

اي جيش عادي . وكذلك تسيطر سياسة الولايات المتحدة على ليبيا والمملكة المغربية ، ولها فيهما قواعد حربية مهمة .

ولم ينج بورقيبة وبن بيلا من الوقوع في حبائل واشنطن ، بعد ان ساعدت الولايات المتحدة تونس والجزائر في اقتناص استقلالهما من الاستعمار الفرنسي . فانحسر بذلك العلم المثلث الالوان وارتفع العلم ذو النجوم الخمسين على القصر الذي يعمل في الخفاء لخدمة مصالح العم سام ويوجه الامور والسياسة الخارجية الى نقطة التلاقي مع المخططات الموضوعة في البيت الابيض او البنتاغون بواشنطن .

ولا اجد ثمة حاجة الى اعادة ذكر الجهود التي بذلتها الولايات المتحدة لشد ازر الحركة الناصرية في مصر ، منذ قيام الثورة في ١٩٥٢ ، ولطرد النفوذ البريطاني الذي تحقق في المعاهدة المصرية البريطانية المعقودة في ١٩٥٤ ، وذلك بدعم عبد الناصر في قضية السويس ، بحيث ارغمت كلا من بريطانيا وفرانسا على سحب قواتها والتراجع عن المراكز التي كانت وصلت اليها ، فأصبحت تهدد القاهرة بالاحتلال وحكم عبد الناصر بالفناء في ايام معدودات .

وهكذا لم يبق في شرق البحر المتوسط وفي جنوبه دولة تتمتع بحريتها سوى سورية . وزال السلطان البريطاني من اجواء ما يسمونه الشرق الادنى وحل في هذه الربوع اولئك الرعناء الجدد على مسارح السياسة العالمية ، يسرحون ويمرحون فيها على ظهر المساعدات المالية التي كانوا يغرون بها الحكومات وبعض الساسة، كما يغري الولد الخروف المسكين بحزمة من الحشيش ويجره الى المذبح .

واما بريطانيا فقد انتهت الحرب العالمية الثانية وخزينتها خاوية من المال وحقيبة الاسهم التي كانت تملكها هي ومواطنوها في الشركات الامريكية خالية من اي سهم لانها اضطرت الى بيعها من الحكومة الامريكية تسديدا لاثمان الاسلحة والذخائر التي كانت تستوردها منها للقتال المشترك . هكذا كان موقف الولايات المتحدة من حليفتها في الحرب : اخذت منها اسهمها وسندات القروض الامريكية ، واستولت على اكبر موجودها من الذهب والعملة الغالية ، ووضعت يدها على بعض الجزر البريطانية في البحر الاطلسي لقاء خمسين مدمرة قديمة الصنع ، وانشات في تلك الجزر قواعد بحرية لحماية اراضيها من الغزو الالماني ، وتسلمت قيادة

الجيوش المهياة لاجتياح اوروبا وقهر هتلر ، وحصرت بنفسها توجيه السياسة العالمية ، وفرضت مشيئتها على حليفتها ، ثم تبجحت بمبادىء حرية الانسان ومنح المستعمرات استقلالها ، وراحت تنشط الثورات والحركات الوطنية في البلاد الرازحة تحت العرش البريطاني وقادتها الى الاستقلال . وهكذا جردت بريطانيا من ثمار سياستها خلال قرن ونصف ، ونكست العلم الانكليزي على ساريات مصر والهند وباكستان وافريقيا الجنوبية وبلاد الملايو وغيرها ، فارتفعت محله اعلام الدول الوطنية . وبقي رباط الدومنيون » كشعرة معاوية ، موصولا بفضل ما تمنحه لندن من فوائد مالية وميزات جمركية لدول الكومنولث .

ثم ان ما كانت تتمتع به بريطانيا من نفوذ عسكري او معنوي على سورية منذ خلق الانتداب على سورية وفلسطين والعراق او بعد احتلالها سورية ولبنان في ١٩٤١ ، زال ايضا على مر الايام . والمضحك في هذا التنازع بين الدول الكبرى في العصر الحاضر للتحكم بمصير العالم انه بدا بين فرانسا وانكلترا ، ثم انقلب الى نزاع مع المانيا ، ثم مع روسيا ، ثم الى تزاحم بين فرانسا وبريطانيا ، ثم بينهما وبين الولايات المتحدة . وكذلك كانت المعارك الحامية والباردة بين تلك الدول سجالا يكتب الفوز تارة لهذه ، وطورا لتلك . وهي حرب لم تتعد في الحقيقة والواقع شهوة السيطرة وجشع المطامع الاستعمارية التي كانت تتوقد في صدور الساسة الامبرياليين الذين يدفعهم كبار رجال المال في العالم الى القيام بما يشبع نهمهم وشرههم . ولا يزال الصراع بين الدول الغربية الكبرى قائما على الرغم من ارتباطها بمحالفات عديدة تستهدف مواجهة الخطر الشيوعي جبهة متحدة . وانك لترى بريطانيا تسعى لافساد خطط الولايات المتحدة وتواجه بنفس الوقت هجوما امريكيا على مصالحها في قضية معينة . ودوغول نفسه ، وهو صنع يد تشرشل ، لم يدخر سبيلا للوقوف ضد امريكا حتى ولو عن طريق التحالف مع المانيا ، عدوة فرانسا الازلية . ويتجلى هذا الصراع في الشرق الادنى ، حيث نلمس آثاره وندفع ، نحن العرب ، في اكثر الاحيان ، ثمنه .

ولا ريب في ان بريطانيا شمتت بصديقتها وحليفتها امريكا عندما انفصمت عرى الوحدة بين سورية ومصر . ولا ريب ايضا ان الولايات المتحدة ارتاحت الى انهيار استقلال سورية ووضعها تحت الانتداب المصري .

وخلال عهد حكومتي لم يحصل ما يستوجب البحث مع سفير بريطانيا بدمشق الا عندما استدعيناه وطلبنا منه ان لا تؤيد حكومته مشروع جونسون الخاص بقضية اللاجئين الفلسطينيين .

المانيا الاتحادية : لم يكن ما يستوجب البحث بيننا وبين هذه الدولة سوى قضية اسهامها بتمويل سد الفرات . ولذلك فاني لا ارى لزوما لتناول هذه القضية بالبحث هنا . وربما تناولتها في فصل خاص بسد الفرات .

اما بخصوص سائر الدول الغربية ، فليس ثمة مـــا يستحق الذكر سوى ان اجتماعاتي بسفرائها ، سواء في زياراتهم لمكتبي او في الحفلات التي كان السلك السياسي يقيمها ، كانت تؤكد لي ارتياح جميع الدول ، بدون استثناء ، الـــى الخطة الحكيمة التي تبنتها الحكومـــة في سياستها الخارجية وفي منهاجها الاقتصادي ، بحيث اصبحت علاقات سورية مع كافة الـــدول مطبوعة بطابع الـــود والاطمئنان وتمني اضطراد النجاح . وفيما عـــدا السفير الامريكي الذي لم اكن اثق كثيرا باقواله المطمئنة ، فان جميع السفراء كانوا يشعرون بان البلاد السورية تستطيع ان تعيـــش مستقلة ، وبأن الوحدة تسيء اليها ولا تفيدها . وقد تأكد لـــي ان السفراء كانوا صادقين في اقوالهم الي عندما حصل انقلاب ٨ آذار . اذ بعث الي كل واحد منهم بتحياته واشعرني باسفه لما حصـــل . وقالوا انهم جميعا يرجون ان يفشل عبد الناصر وجماعته ، فتبقى سورية حرة مستقلة . ولم يشذ عنهم ، بالطبع ، سوى السفير الامريكي الذي كان زملاؤه انفسهم يهاجمونه ويعتبرونه مسؤولا عما حصل ، حتى اضطر الى تجنب الاجتماعات والحفلات . فاذا حضر احدها ، لزم جانبا قصيا لشعوره بابتعاد زملائه عن معاشرته والتحدث اليه .

علاقاتنا مـــع الدول الشرقية : لصقت بي شائعة صداقتي للدول الشرقية حتى كاد يصدقها جميع اصدقائي . وانا لا انكر هذه الصداقة ، لكنني اضع لها حدودا بحيث لا تورط بلادنا بالتزام جانب التعاقد والتحالف معها وتسليمها قواعد حربية او اتباع سياستها العالمية على العمياء . وانني اؤكد ان الصداقة العربية ـــ الروسية افادت سورية بصورة خاصة والدول العربية بصورة عامة دون ان تتنازل عن حرياتها او عن جزء من اراضيها .

وعلى ذلك ، ورغم الدعايات المغرضة التـــي ارادت ابعادي

عن الحكم ، ظللت طيلة استلامي دفة الامور ارعى هذه الصداقة دون ان اترك المجال لاحد ان يتهمني بالتزام جانب الدول الشرقية ضد الدول الغربية . وقد حرصت على ارساء الاعتقاد لدى الجميع على ان اعتبارات الصداقة مع الاتحاد السوفياتي تستطيع ان تتعايش مع سياسة حيادية حقيقية . واني اعتقد اني تركت الحكم — او بالاحرى ابعدت عنه — وجميع السفراء الغربيين والحياديين، ما عدا السفير الامريكي ، يشيدون بخطتي السليمة من حيث اقامة الصلات الحسنة مع الجميع بدون استثناء . وظن الغربيون انني التزم جانب الاتفاق مع الروس لتمويل سد الفرات ، مهما كانت العروض متفاوتة . وقد اتضح للجميع فيما بعد انني اقدمت على الاتفاق مع المانيا الاتحادية ، رغم وجود عرض سوفياتي . وقنع الجميع بنزاهتي السياسية عندما جعلت اساس الترجيح بين العرضين اقربهما لمصلحة بلدي . ولذلك لم يكن شعور السفراء الغربيين يوم اقصائي عن الحكم اقل اسفا من شعور السفراء الشرقيين . واظن ان السبب في ذلك ان الدول الغربية لم تعد تأمل بأن تصل علاقاتها مع سورية الى حد التعاقد او التحالف معها. وتوطدت عند ساستها القناعة بأن الراي العام السوري لا يقبل ان تتعاقد اية حكومة سورية مع الدول الغربية ، هذا اذا وجد في صف السياسيين احد يرتضي لنفسه الاحتراق ، كما فعل حسن الحكيم عندما اعلن انه يؤيد عقد معاهدة دفاع مشترك مع الغرب . اذ انه اجبر على الاستقالة من رئاسة الوزراء ، ثم ابعد عن تمثيل دمشق وعن تولي الوزارة .

وبعد رسوخ هذه القناعة في الدوائر السياسية العليا ارتضي من سورية ان تقف على الحياد ، وان لا تميل الى جهة الاتحاد السوفييتي . ولو اتبع ساسة الغرب هذه السياسة الحكيمة التي كنت ادعوهم اليها منذ ١٩٤٣ ، لما كانت الامور بيننا وبينهم قد تعقدت ووصلت الى ما وصلت اليه في ١٩٥٧ ، ولما انتهت ربما قضية فلسطين الى المصير الحالي . لكن اصرار الغربيين على ربطنا بمعاهدة مجحفة بمصلحتنا ومقيدة لحريتنا ورفضنا ذلك وقبول زعماء الصهيونية به امال الكفة ضدنا وحرم البلاد من استقرارها وخلق في احضانها عدوا شديد البأس حظي وسيحظى دائما بدعم الغربيين وعلى راسهم الولايات المتحدة .

وقد اغاظ الاميركيين ان تقف دولة صغيرة لا ترقى الى سوية احدى الولايات المتحدة ، في وجه زعيمة العالم ، قاهرة العملاق

الالماني مرتين ، ذات القنابل النووية والصواريخ خارقة السماوات، والاساطيل المنتشرة في البحار السبع ، صاحبة مئات ملايين الدولارات الذهبية المخزونة في خزائنها الحديدية ، المالكة قواعد برية وبحرية وجوية في مختلف الاصقاع ، المسيطرة على دول امريكا الوسطى وامريكا الجنوبية ، الباسطة نفوذها على الامم المتحدة تلاعب بيديها الخيوط الذهبية فتحرك الدمى وتجعلها تنحني ايماء بالموافقة او ترفع راسها اشارة الى الرفض ، حاملة لواء الحرية خفاقة في بلادها وذليلا في غيرها من البلاد ، المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها ولكن لازاحة الاستعمار او الانتداب القائم واحلال معونتها البريئة محلهما !

نعم صعب على تلك الدولة العظمى ان تقف سورية كنملة امام فيل . وكبر عليها الا تستطيع اخضاع شعب لا يتجاوز عدد افراده ثلث سكان مدينة نيويورك للقيود الذهبية التي يـراد ربط يديها وقدميها بها !

ويقول الاميركيون : اليس مجنونا من يرفض الذهب الوهاج ولو كان سلسلة تجر بها الشعوب الى المدنية رغم انوفها ؟ الا يدرك الساسة السوريون اننا حينما نعرض عليهم عقد معاهدات دفاع مشتركة انما ندفع عنهم عدوان الاتحاد السوفياتي ونضمن لهم استقلالهم ؟

نعم ايها السادة الاميركيون ، اننا رفضنا وسنرفض دائما التحالف معكم لانه هو الخطر الذي يجر البلاء على بلادنا . اذ ليس بيننا وبين الاتحاد السوفياتي خلاف على شيء ، وليس له مطمع في بلادنا ، وهو لا ينتظر فرجا لكربته بتعاقده معنا ويرجح بقاءنا على الحياد . لكنه اذا وجد اننا اصبحنا في عداد اعدائه ، فلا يتاخر عن ضرب بلادنا بصواريخه او طائراته .

انكم تريدون جرنا الى التحالف معكم لتضعوا يدكم على بلدنا ، فتنشئون فيها القواعد العسكرية لاطلاق الصواريخ منها نحو بلاد الاتحاد السوفياتي ، كما وضعتم يدكم على تركيا واشدتم فيها القواعد للغاية نفسها ، وانتم تخشون ان تدمر قواعدكم في اضنة وفي غيرها من البلدان التركية بهجوم روسي خاطف ، ولهذا فانكم تريدون دعم الجدار التركي بقواعد تمتد عمقا حتى افريقيا . وعندها . تنامون قريري العين لانكم في زعمكم حميتم ابناء نيويورك وواشنطن ، ولو كان من شأن هذه الحماية تعريض شعب آمن كالشعب العربي

لاشد الهجمات المدمرة . ومع ذلك تعجبون كيف لا نقبل ان نكون ضحية باردة في سبيل الدفاع عن تسلطكم على العالم وعن اموالكم وارواح مواطنيكم .

وهم ، عندما يناقشوننا في اتجاهنا وتمسكنا بصداقة الاتحاد السوفياتي ، يسألون : الا تخشون تسرب الشيوعية الى نظامكم الاجتماعي ؟ ونحن نجيبهم قائلين : انكم تريدون ترويعنا وتخويفنا من ان تؤول اموالنا واراضينا واملاكنا الى التأميم ، فنصبح فقراء. لكنكم تحثون عبد الناصر وتدفعونه الى نزع الملكية الخاصة عن الاراضي والمعامل والمتاجر والمصارف ، حتى وصل الحال عنده الى ما يفوق الاجراءات الشيوعية ، بحيث اصبح اناس يترحمون على لينين ويتمنون اتباع سياسة الاتحاد السوفياتي الاشتراكية التي ، وان الغت الملكية الفردية ، ضمنت لكل مواطن سبل العيش على حسب مقدرته وحاجته ، بينما حرم اصحاب الاراضي والاموال المصريون من اية مساعدة مالية تكفل لهم العيش البسيط . وهكذا فانتم ، معشر الاميركيين ، تدفعون بعض الحكومات على طريق الاشتراكية الفوضوية وتخيفون الشعوب من الشيوعية ، لا لشيء الا لخدمة مصالحكم الاستعمارية وتنفيذ خططكم غير الانسانية . وسواء لديكم ماتت الشعوب ام عاشت ، اثرت ام فقرت ، لان اهتمامكم ينصرف الى اقامة حكومات تسير وفق اوامركم وتبعد عنكم اخطار الحرب ولا ترفض الاعتراف بربيبتكم اسرائيل التي خلقتموها لتجعلوا منها اكبر قاعدة عسكرية لكم في الشرق العربي .

ودليلنا على ان الولايات المتحدة لا تهتم الا بسياسة الدول الخارجية وتوافقها مع سياستها هو ان المملكة العربية السعودية والمملكة الاردنية الهاشمية تحصلان على دعم امريكا الى اقصى حد . وبينما تعلن عن استعدادها للدفاع عن البلدين ، وهما في اقصى اليمين اجتماعيا ، تسند حكومة مصر الناصرية ذات التحقيقات الاجتماعية المتطرفة كثيرا ، وتدفع الدول الى الاسراع في الاعتراف بحكومات الانقلاب الاشتراكية في العراق وفي سورية . وتتمسك بعهد الامير فؤاد شهاب وحكومته اليمينية ، وتحيط بعطفها كلا من ليبيا والمغرب لان لها قاعدتين فيهما . ثم انها تدعم ثورة اليمن لانها ابعدت الملك البدر المتهم بان له صلات صداقة مع الاتحاد السوفياتي ، وتؤيد حكم عبود في السودان ، وعرش هيلا سيلاسي في بلاد الحبش ، ونظام موبوتو في الكونغو ، واستقلال شان كاي شك في فورموزا وتحفظ له احد المقاعد الاحد عشر في مجلس الامن وتعتبره ممثلا

شرعيا لستماية مليون صيني . وهي تعمل على اعادة العرش الى الشاه الايراني بعد مؤامراتها الرامية الى قلب حكم مصدق المعادي لاحتكارات النفط ، وتسند كلا من مندريس واينونو ، ليكون على راس الحكم في هذين البلدين اشخاص يطاطئون الراس امام العم سام وينفذون مآربه وخططه .

وديمقراطية الولايات المتحدة ليس لهـا انصـار في البلاد الديموقراطية ، ولا نرى لها حلفاء واجراء الا في البلاد التي تحكمها طغمة بوليسية تنتزع الحكم وتعتمد على الخارج لبقائها فيه .

وفي سورية خلق حسني الزعيم وايده كل من فرانسا والولايات المتحدة . والشيشكلي استند الى دعم هاتين الدولتين ، بينما التزمت بريطانيا اللواء حناوي .

هذه جولة في افق سورية السياسي ، احببت فيها ان اسرد الوقائع التي يفهم منها سبب ميل السوريين في اكثريتهم نحو الجانب الدولي الذي لا يضمر لهم الشر ويجعلهم يعزفون عن الامسـاك بأيدي الامريكيين . ولننتقل الآن الـى ذكر علاقاتنا مـع الاتحاد السوفييتي طوال عهد حكومتي الاخيرة .

علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي : ذكرت فيما سبق ان انشاء مشروع سد الفرات كان احد المشاريع المتفق مع الاتحاد السوفياتي على تحقيقه في جملة المشاريع المتعاقد عليها في ١٩٥٧ خلال زيارتي لموسكو . غير ان المشروع لم يكتب له الخروج من الاضابير الى دور التنفيذ في عهد الوحدة . ذلك ان الامريكيين كانوا يتخوفون من ان يعهد الى الاتحاد السوفييتي انشاء هذا المشروع الضخم ، فيتسلل معه النفوذ الشيوعي ، او بالاحرى النفوذ اللا اميركي الى سورية . لذلك عمدوا الى اقناع عبد الناصر بالعدول عن اشراك الروس في هذا المشروع ، لكن الرئيس المصري كان يحلم بالتخلص من بضع ملايين من المصريين الذين يزداد عددهم سنويا بما لا يفي مشروع السد العالي بتلبية حاجتهم . وهكذا خطط لنفسه خطة بارعة الا وهي انشاء سد الفرات واحياء ملايين الدونمـات من الاراضي الخصبة ، ثم نقل الفلاحين المصريين اليها وتوطينهم فيها، وبذلك يكون قد تخلص من ملايين البطون الجائعة في مصر وزاد من انتاج القطر السوري حبوبا وقطنا ببيعه في البلاد الاجنبيـة والحصول بواسطته على القطع النادر . وقد تذرع عبد الناصر

بهذين السببين لمعارضة وجهة النظر الامريكية . لكن القابضين على زمام السياسة في واشنطن لم يعدموا وسيلة للتوفيق بين رايهم وراي عبد الناصر فوعدوه بايجاد من يمول هذا المشروع من غير الروس. وهكذا اتفق المندوب المصري عبد اللطيف البغدادي مع المانيا الغربية على قرض بمبلغ خمسمائة مليون مارك لتمويل السد ، وبذلك وفق بين مصلحة الطرفين ! ولكن بعد ان انفصلت سورية عن مصر تغير موقف الالمان وراحوا يماطلون . وعرفت من سفيرهم ان احتمال وفاء حكومته بتعهدها بعيد الاحتمال .

وعندما استلمت الحكم عزمت على ان اجعل من تحقيق هذا المشروع ابرز انجازاتي ، وان اكرس له جميع امكاناتي . وما ان شرعت بحمل مسؤولية الحكم ، حتى سارعت الى استدعاء القائم باعمال الاتحاد السوفياتي وقلت له بأني وقعت مع خروشوف عقدا تمهد فيه بانجاز هذا المشروع الحيوي ، وبأني اطلبه اليوم بأن يفي بتعهده . ثم سلمته مذكرة بهذا الشأن واصررت عليه بالعناية بتحقيق هذا المشروع الذي هو في الواقع ذو هدفين : اقتصادي واجتماعي .

وجاءني الجواب بعد اسبوعين ، لكنه لم يكن مرضيا كما اردت اذ اقتصرت المعونة التي قدمها الجانب الروسي على ما يلزم من الادوات لانشاء سد بارتفاع ٤٠ مترا ، يروي ما مساحته مئة الف هكتار ويولد من الطاقة الكهربائية نحو مائتي الف كيلو وات . وكل ذلك في نطاق مبلغ لا يتجاوز قدره ثلاثمائة مليون ليرة سورية .

ولا اخفي اني ، حينما قرات المذكرة الجوابية ، شعرت بخيبة امل شديدة ، بالمقارنة الى ما كان الالمان يظهرونه ، بصورة غير رسمية ، من استعداد لاقراضنا ٢٥٠ مليون مارك لانشاء سد بارتفاع خمسين مترا ، يروي ما مساحته ٢٠٠ الف هكتار ويولد ٢٥٠ الف كيلو وات . وعاودت الاتصال بالسفير الروسي ملحا في ضرورة رفع سقف القرض بما يؤدي الى زيادة المساحات المروية ومقادير التوليد الكهربائي . غير ان هذه المحاولة الجديدة لم تثمر . وهكذا اضطررت الى القيام بمناورات للوصول الى التعاقد مع اية دولة تساعدنا على انجاز المشروع .

وفيما عدا تشبثي هذا لم يكن في علاقاتنا مع السوفيات ما يستحق الذكر . على ان روابط الصداقة معهم لم يعترها اي ضعف على الرغم من اتفاقنا مع المانيا بشأن تمويل السد ، ومن ما كان

يبدو صراحة في سياستنا الخارجية من الحياد وعدم الالتزام .

تشيكوسلوفاكيا : علمت عند دراستي اوضــاع الوزارات ومشاريعها بان تشكوسلوفاكيا كانت فتحت لسورية اعتمادا ائتمانيا قــدره سبعون مليون ليرة سورية ، بقي منه نحو اثني عشر مليون ليرة غير مستعمله . فطلبت من وزير البلديات ان يفيد مما بقي من هذا الاعتماد لشراء ما يلزم لمشاريع الآبار ومياه الشرب من المعدات. غير ان الوزير السيد فرحان جندلي لم يكن يعنى باى مشروع الا اذا كانت المانيا قد تقدمت بــه . ولم يكتف هذا الشخص بتأخير مشاريع المياه للشرب وحرمان الفلاحين من الماء العذب ، بل اصدر بعد انقلاب آذار ١٩٦٣ بيانا يتهمني فيه باني كنت اصر عليه بان يشتري ما يلزم لدوائر وزارته من بولونيا دون المانيا . في حين انه اخر مشروع بلدية دمشق الخاص بانشاء مسالخ فنية ، لان العرض الارخص والافضل كان بولونيا . وذلك انه اصدر امره الى امين العاصمة بارسال العروض كلها الى احد بيوتات الدرس الاوروبية. وعندما اعترض امين العاصمة على اضاعة الوقت سدى بدرس يستطيع القيام به مهندسو دائرته ، اصر على تأجيل التعــاقد . فاشتكى امين العاصمة من هذا التصرف الى رئيس الجمهورية ، فثارت حفيظة الوزير وهدد بالاستقالة . ثم ناقش الرئيس في مجلس الوزراء واتهمه بالتدخل في شؤون الوزارات .

وما اسهل على صاحب الاخلاق الحطيطــة ان يورد انواع التهم والافتراءات على رئيسه ، بعد ان اقصى عن الحكم واصبح في وضع لا يسمح له بالجواب وتفنيد الاكاذيب . فالرجل الصغير يبقى صغيرا ولو صار وزيرا .

وانتهى عمر وزارتي والسيد الجندلي يحتفظ بالاعتماد المالي لمشروع المسالخ ، دون استعماله او افساح المجال لتحويله الــى وزارة اخرى .

الصين الشعبية : قدم لنا سفير الصين الشعبية عرضــا بمساعدات ائتمانية نشتري بها مصنوعات صينية ، دون تحديد قيمة هذا الاعتمــاد . ولدى بحث ذلك في مجلس الوزراء ، تقرر الموافقة عليه وتكليف السيد صبحي كحالة وزير المواصلات برئاسة وفد يسافر الى بكين ويعقد الاتفاق . وطلب المجلس من ســائر الوزارات تقديم جدول بما هي بحاجة اليه في مشاريعها الانمائية .

وطال الامر ولم تتقدم الوزارات بطلباتها وفقا للخطة التي كـان الموظفون ذوو الميول الناصرية قد ساروا عليها ، وهـي تعطيل المشاريع العامة وتأخير دراستها وتأجيل تنفيذها . وفي النهايـة سافر الوفد الى بكين في ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٣ . ثم انهى الينا رئيسه ان الحكومة الصينية عرضت ان تكون حدود القرض ٣٥ مليون فرنك سويسري يسحب خلال خمس سنوات ، على ان يتم التسديد على عشرة اقساط ابتداء من ١٩٧٠ . فابرقت الى رئيس الوفد بان يزور رئيس الوزراء ويطلب اليه باسمي زيادة مبلغ الاعتماد واستدعيت السفير الصيني بدمشق وطلبت اليه ان ينقل تحياتي الى رئيس الوزراء ، مع رجاء زيادة الاعتماد . وجاءتني برقية ، في اليوم الثالث ، من رئيس الوفد بأنه قابل رئيس الوزراء وقدم له الطلب ، فاجابه بان السفير ابلغه ايضا برغبتي هذه وبانـه قرر النزول عند هذه الرغبة ومضاعفة الاعتماد ، اي رفعه الى سبعين مليون فرنك سويسري . وقد سررت انا واعضاء الحكومة من هذه البادرة الطيبة وبعثنا بشكرنا الى الرئيس الصيني الذي كانت بيني وبينه صلات ودية في مؤتمر باندونغ . وعاد الوفد فيما بعد وقدم تقريره للحكومة الجديدة التي قامت في سورية اثر انقلاب ٨ آذار . وقد اقرت الحكومة هذا الاتفاق .

سائر الدول الشرقية : كانت علاقاتنا بها حسنة . وقد قدمت بعضها مساعدات ائتمانية ، ربما جاء ذكرها في بحث خاص بالعروض الاجنبية في هذه المذكرات .

الفصل الثامن

العمل الوحدوي في عهد حكومتي

قلت آنفا بأن انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ كان ، في الواقع ، احدى الوسائل العنفية التي جرب عبد الناصر بها ان يعيد الوحدة. وفيما كان يعمل مع النحلاوي، كان يعمل ايضا مع بعض الضباط في حلب . فلما فشل النحلاوي ومعاونوه ، كالهندي والرفاعي، في حمل كافة قادة الالوية على السير في اتجاهه وقرر اولئك في اجتماعهم بحمص اقصاء النحلاوي ورفاقه عن القيادة وابعادهم خارج سورية، قام فريق من الضباط في حلب بمحاولة اعلان الوحدة . ثم اتصلوا بالقاهرة وبالسفير عبد الحميد غالب في بيروت ، كما اوضحت ذلك المحاكمة التي جرت بدمشق في مطلع ١٩٦٣ وادت الى الحكم على هؤلاء الضباط احكاما قاسية تتناول الاعدام . غير ان القادة المعارضين للوحدة تغلبوا وابعدوا عن البلاد شر الوقوع في شراك تلك المؤامرات . غير ان الفكرة كانت تغلغلت في صفوف الضباط ، بحيث لم يعد هينا على القيادة الجديدة اعلان رفضها الوحدة رفضا قاطعا وصارت تطلق التصريحات الملتوية وتردد ذكر الوحدة كغاية وهدف .

مرسوم تأليف لجنة دراسة موضوع الوحدة

وعندما اخرج رئيس الجمهورية ناظم القدسي من المزة القى بالاذاعة تصريحا لم يستبعد فيه الوحدة . وكذلك القى اللواء زهر الدين بيانا مماثلا . ثم جاءت وزارة بشير العظمة ولم يخل بياتها من ترديد اسم مصر بوصفها حبيبة وشقيقة ، وما الى ذلك من النعوت.

وظلت الامور محاطة بالغموض والابهام حتى صدور مرسوم بتسمية بعض السياسيين اعضاء في لجنة الفت لدراسة امر الوحدة وتحضير بحوثها واعداد تنفيذها . وضمت هذه اللجنة من كان معارضا للوحدة ، ومن كان يقول بها بدون حماس ، ومن كان مرتميا في احضان زعيمها عبد الناصر . وهذه اسماء الاعضاء : اسعد كوراني ، اسعد هرون ، اكرم الحوراني ، امين نفوري ، جمال

اتاسي ، جميل صليبا ، خالد العظم ، راتب الحسامي ، رشدي كيخيا ، سعد الله مرعشي ، سعيد الغزي ، صلاح الدين البيطار ، عبد الكريم فياض ، عبد الوهاب حومد ، عصام العطار ، فرحان الجندلي ، محمد مبارك ، منصور الاطرش ، ميشيل عفلق ، هاني السباعي ، وهيب غانم .

وقرات هذه الاسماء وانا في بيروت ، فقررت العودة الى دمشق ، حيث اجتمعت الى كثير من الاصدقاء . ودعاني رئيس الجمهورية الى تناول طعام الغداء عنده ، فتبادلنا وجهات النظر في الشؤون العامة ، دون ان يفصح لي عن جوهر رايه . لكنني شعرت بانه يرغب في ان تضع اللجنة مشروعا للوحدة يعرض على مصر .

وكذلك دعانا رئيس الجمهورية الى تناول طعام العشاء عنده. وكان مدعوا هذه المرة صبري العسلي وسعيد الغزي ، وبشير العظمة ، واكرم الحوراني ، وصلاح البيطار . واحتدم النقاش بيننا وبين صلاح البيطار ، وخاصة بينه وبين الحوراني والغزي . ولم افهم على الضبط ما اذا كان القدسي يرغب في الوصول الى نتيجة ايجابية ، ام انه كان يريد المواربة وكسب الوقت . واعلن بعض اعضاء اللجنة رفضهم الاشتراك في اعمالها ، فكان ان فشل امرها في النهار التالي عندما دعا القدسي اعضاءها الى الاجتماع عنده ، فلم يحضر سوى عدد لا يتجاوز السبعة . وهكذا صرف النظر عن هذه الخطة .

غير ان بشير العظمة ظل طوال عهد وزارته يطلق البيانات والتصاريح بانه يعمل للوحدة ، حتى صفعه عبد الناصر بجواب بارد . وكان اكثر المتظاهرين بميلهم الى الوحدة في تلك الفترة من اسموهم « الخماسي الناصري » المؤلف من نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد وراتب الحسامي وعلي بوظو وعبد الصمد الفتيح . وكانت اجتماعاتهم بالقدسي وبرشاد برمدا مستمرة، حتى ان البرقية التي بعثوا بها الى رئيس الجمهورية ، كان رئيس الجمهورية متهما بانه كان مطلعا على نصها وموافقا على ارسالها اليه .

وتطالب تلك البرقية رئيس الجمهورية بان يتخذ الخطوات الجدية لتحقيق الوحدة . وذات مرة اعلن بشير العظمة انه مستعد لارسال وفد لمفاوضة مصر على وضع اسس الوحدة . واحدث هذا الاعلان ضجة في جميع الاوساط . وقد حمل عليه النواب بالقول ان حكومته لا تتمتع بصفة شرعية تجيز لها التدخل في هذا الامر الحيوي،

وان عليها تهيئة عودة الحياة الدستورية ودعوة مجلس النواب الى مناقشته وبحثه . ونحمد الله على ان الاخذ والرد لم يستمر طويلا، اذ صدرت جريدة الاهرام ذات صباح وفيها تصريح منسوب لاحد المطلعين يقول فيه بان مصر غير مستعدة للدخول في مفاوضات كهذه. وتضعضعت حكومة بشير العظمة بعد هذه الصفعة التي قابلتها بها القاهرة . وزاد الاشمئزاز في الاوساط السورية من هذا الموقف المتعالي المتكبر الذي بدا من حكام مصر في ردهم الصحفي البارد على بيان رسمي صدر عن رئيس حكومة . وتضاعفت مشاعر الاستياء من هذا الاسلوب الذي يدل على ان حكام مصر لم يغيروا ما في نفوسهم من التكبر والنظر الى السوريين نظرة القوم المتقدمين الى قوم متأخرين .

وكانت مؤامرات الناصرية في سورية طوال عهد بشير العظمة ضعيفة لا تتجلى معالمها كما تجلت بعد استلامي الحكم . ولعل السبب في ان المصريين ظنوا ان حكومة بشير العظمة ستنهار بسهولة ، وانها سترمي البلاد قبل انهيارها تحت اقدام الناصرية . لكنهم تحققوا بعد مجيئي الى الوزارة من ان الامر تغير ، وان الحكومة السورية الجديدة غير مستعدة للاستسلام . فمكثوا على بث الدعاية الخبيثة الشديدة وهياوا المؤامرات وعملوا ما عملوا .

وفي جملة ما لا اجيز لنفسي كتمانه ما نقل الي عن لسان ناظم القدسي في ايام الازمة الوزارية التي اطاحت ببشير العظمة ، وهو ان دعوتي الى تسلم الحكم تستهدف اثارة عبد الناصر . فهل كان يخشى حصول اضطرابات ومشاغبات في سورية ، ام انه كان يريد التقرب الى حاكم مصر بعدم تكليفي تاليف الوزارة ؟ هذه لبنة اشير اليها في جملة اللبنات التي تساعد على فك رموز القدسي وطلاسمه في هذا الموضوع .

عريضة النواب عن الوحدة وعودة المجلس النيابي

وفي العريضة التي وقعها نحو مائة وعشرة نواب وقدموها لرئيس الجمهورية ، والتي لم اقبل الاسهام بتحضيرها ولا بتوقيعها، ثلاثة مطالب : الاول ، العمل على تحقيق وحدة عربية صحيحة . والثاني، اعادة الدستور . والثالث ، دعوة المجلس النيابي الى اكمال مهمته وتاليف حكومة دستورية .

وكانت الاشارة الى الوحدة في هذه العريضة مما يمكن ان يقبله كل سوري . غير ان ذكرها في عريضة كان القصد الاصلي منها اعادة الدستور ومجلس النواب — الذي كانت اعلنت ثورة ٢٨ آذار

١٩٦٢ حله — واصرار جماعة الاخوان المسلمين على ذلك جعلني اتساءل اذا لم يكن وراء الامر ما وراءه . وعلى كل حال ، فقد استنكفت عن التوقيع . لكني اسهمت بكل امكانياتي في اعادة الدستور والحياة النيابية .

وعندئذ راى ناظم القدسي ان حملة النواب لاعادة الدستور والمجلس بلغت اشدها ، ولمس ان النواب — وفي مقدمتهم من كان طوال حياته السياسية مواليا له — بدأوا ينصرفون عنه ويصرحون، دون وجل ، بانهم نادمون على انتخابه رئيسا للجمهورية وبأنه يستحق الاحالة الى المحكمة العليا بتهمة مخالفة الدستور والحنث بيمينه الدستورية .

وزاد في تخوفه من سوء المصير ترؤسي التكتل النيابي الذي جمع النواب على اختلاف مذاهبهم وآرائهم ، من اقصى اليمين ، كزمريا وجبري والاخوان المسلمين ، الى حزب الشعب والحزب الوطني والمعتدلين وممثلي العشائر والبعثيين الاشتراكيين والبعثيين المنشقين مثل جلال السيد.ودس له من بقي من حاشيته (رشاد برمدا) وغيرهم انني اعمل على ازاحته عن رئاسة الجمهورية بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد ، ثم احالته على المحكمة العليا وحلولي محله. وكان هو وشريكه بما جرى وبما سوف يجري ، اللواء عبدالكريم زهر الدين ، يرتعدان خوفا من تغلبنا عليهما . لذلك احكما رباط التعاون بينهما واستمرا في كيد المكائد لنا حتى جاء في ٨ آذار ١٩٦٣ من قلب الحكم على راسيهما وعلى راس الحكومة والعهد وزج بكليهما في السجن واحالهما الى المحاكمة بتهمة اغتصاب السلطة .

الثنائي القدسي — زهر الدين ضمن المخطط الامريكي

والتعاون الذي بدأ بين القدسي وزهر الدين لا يرجع عهده الى انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، بل الى تاريخ اسبق . وذلك بدليل الحماسة التي ظهرت من قائد الجيش لانتخاب القدسي رئيسا للجمهورية . ولا ريب عندي في ان الثنائي القدسي — زهر الدين كان داخلا في مخطط الولايات المتحدة لايجاد نظام في سورية ميال للسياسة الاميركية ، بعد فشل عبد الناصر في ترسيخ قدميه في دمشق .

وكان الناس قد استغربوا عزوف القدسي عن ترشيح نفسه للانتخابات النيابية بحلب في شهر كانون الاول ١٩٦١ ، مع انه ظل يشغل هذا المركز من ١٩٣٢ الى ١٩٥٨ . وقد فهم فيما بعد ان سبب احجامه عن الاشتراك في معركة الانتخابات النيابية كان اطمئنانه

الى النجاح في الوصول الى منصب الرئاسة الاولى ، فاراد هـو وجماعته تجنب معركة انتخابية جديدة بعد شغور نيابته في حلب .
ومن جملة المخطط الموضوع والمتفق عليه بين حزب الشعب وليون زمريا هو تسليم رئاسة الوزارة الى هذا الاخير . لكن زمريا نسي ان الشعبيين قوم خداعون ماكرون ، يتفقون حتى مع خصمهم .
فاذا ما قطفوا هم ثمار الاتفاق المخصص لهم قلبوا لـه ظهر المجن واهملوا تنفيذ ما كان من نصيب الفريق الآخر . وهكـذا افاد الشعبيون من الاتفاق مع ليون زمريا حصولهم علـى اصوات المسيحيين ــ وهم متعادلون تقريبا في العدد مع المسلمين ــ لقائمتهم المشتركة ، وحصولهم ايضا على تأييد النواب الوطنيين في انتخاب الرئاسة . لكنهم ، في آخر الامر ، قفزوا فوق زمريا الموعود برئاسة الوزارة وفوق صبري العسلي الذي ادعى علاء الدين الجابري بأنه اتفق سابقا مع القدسي على اعطائه هذه الرئاسة ، وعهدوا بها الى احدهم معروف الدواليبي ، بينما كان سعيد الغزي يضع قائمة باسماء وزرائه في الحكومة التي كلفه القدسي بتاليفها . وكان الغزي مرشح الحناوي لرئاسة الوزراء ، فاستدعاه القدسي وكلفه بها .
لكنه لم ينتظر عليه اكثر من ساعتين ، استجلب فيهمـا وفدا من الاخوان المسلمين اصر عليه بتكليف الدواليبي . فتظاهر بالخضوع لارادتهم وترك الغزي يتبلغ عن طريق الاستماع صدفة الى الاذاعة خبر تكليف الدواليبي !

اساليب الشعبيين الملتوية ومؤامراتهم ضد الاستقلال

ولنعد الآن ــ بعد ما ذكرت من اساليب الشعبيين الملتوية ــ الى ما كنا بصدده من محاولة القدسي استعادة ما خشي ان يفقده شعبية ومكانة . من ذلك انه اتفق مع زهر الدين على القيام برحلة معا الى المحافظات الشمالية والغربية ، واعدا لهذه السفرة كل ما يمكن اعداده ، بما في ذلك حشد افراد الجيش والكشافة والطلاب وسواهم . وراح هذا الحشد يصفق وينادي بحياة القدسي وزهر الدين في الشوارع والحفلات . وبح صوت الرئيس من كثرة الخطب الجوفاء التي القاها عليه .

وارتاح القدسي الى الاستقبال الشعبي الرائع الذي لقيه في كل مدينة . وظن ان الحماسة البادية علـى وجـوه المستقبلين والتعييش الصادر على السنتهم موجهان فعلا اليه . في حـين ان الشيوعيين ارادوا انتهاز هذه الفرصة لاظهار شعور الشعب ضد الناصرية ، فأوعزوا الى جميع انصارهم بأن يهتفوا بحياة القدسي

مرة وباسقاط عبد الناصر عشر مرات ، مما اجبر ناظم القدسي على قطع خطبه وطلب السكوت من الهاتفين ضد عبد الناصر . فهو لم يقم بهذه الرحلة ليلهب حماسة الشعب ضد عبد الناصر — اذ لم يذكره اطلاقا — لكن ليقوي ويدعم مركزه ضدنا .

وعلى كل حال ، فلم تعط هذه الرحلة الثمرات التي عول عليها القدسي ، واضطر بعد عودته الى دمشق ان يستدعيني لبحث الوضع العام . وحاول ان يقنعني بتولي رئاسة الوزارة مع ابقاء جميع الوزراء ، على ان لا يدعى مجلس النواب الى الانعقاد او ابعاد الدستور . فرفضت اقتراحه قائلا اني لا استهدف الوصول الى كرسي الرئاسة . فقد شغلته اربع مرات ، بل اعمل على اعادة الدستور والحياة النيابية ، وبذلك نكون اعدنا صفة الشرعية الى الحكم وقطعنا الطريق على جميع الواقفين بالمرصاد . وكان القدسي مناورا عندما كان ينادي بالديمقراطية وبالدستور وبالحياة البارلمانية ، وبانه كغيره من الطامعين في المراكز السامية يتخذ هذه المبادىء سلما يصعد عليه الى المناصب العليا. فاذا ما وصل اليها لا يعود تفكيره منصرفا الى حماية تلك الاسس والمبادىء بقدر انصرافه الى صون مركزه والتحرر من القيود التي يفرضها الدستور على الحكام .

ولم يأت عهد استطابه القدسي اكثر من الذي ساد بين ١٣ نيسان ١٩٦٢ و ١٦ ايلول ١٩٦٢ . اذ انه انتهز فرصة تعليق الدستور بعد انقلاب ٢٨ آذار ، فألف حكومة لا يتمثل فيها العنصر السياسي بقدر ما تمثل عنصر الموظفين . ثم اصدر مرسوما تشريعيا — غير دستوري ولا شرعي طبعا — اعطى به لنفسه ، بموافقة ثلثي الوزراء ، صلاحيات التشريع . وهكذا اصبح بفضل ضعف الوزراء يسيطر على الدولة ويسير شؤونها كما يريد ويشتهي، مستعينا بتأييد الجيش المتمثل بقائده زهر الدين ، ومستفيدا من حل مجلس النواب وانصرافهم الى مدنهم وقراهم ومن سجن رجال السياسة في المزة وابعادهم عن مجال العمل تحت التهديد بقانون الطوارىء ، ومستندا الى الشعور العام الذي استحوذ على الجميع بتفضيل الامر الواقع ولو بحرمانه من الحياة الدستورية على الوقوع في حبائل الناصرية . وبالفعل كان الناس جميعا ، وانا في جملتهم، يتقبلون اي نوع من الحكم ، شرط استبعاد الخطر الناصري . غير ان الخوف الذي جعلنا نرتضي الامر الواقع ونسكت عنه ما كان

له ان يدوم اكثر مما يحتمل .

وهكذا كان القدسي يختار — لو ترك له الخيار — ان يبقى رئيسا للجمهورية على راس وزارة ضعيفة كوزارة العظمة . لكن اذا ما انتهى بها الامر الى الانهيار ، واذا ما تعرض مركز الرئاسة للخطر ونفوذه الى الزوال ، فهل يبقى القدسي متمسكا بكيان سورية ولو برئاسة او ادارة غيره ، ام انه يقذف الكيان بين قدمي عبد الناصر ؟ فاذا رجعنا اربع سنوات الى الوراء ، نرى القدسي يطيح باستقلال سورية تخلصا من تسلط الجيش ومن حكم التجمع القومي المؤلف من بعض اعضاء الحزب الوطني وبعض السياسيين المعتدلين والحزب الاشتراكي ، فهل يعيد القدسي لعبته الاولى هذه المرة اذا ما لمس نفوذه تضاءل ومركزه تضعضع ؟ واذا ما رجعنا الى الوراء الى ابعد ، اي الى ١٩٤٨ وما بعده وجدنا حزب الشعب ، وعلى راسه البطلان، الكيخيا والقدسي، يتبرمان من حكم شكري القوتلي واستئثاره به ، حتى يصل بهما التزمت الى حد المطالبة بتذويب كيان سورية المستقل في اتحاد مع العراق ذي الحكم الملكي والمرتبط مع بريطانيا بمعاهدة تقلص حدود الاستقلال . ونرى حزب الشعب يرتضي بالامير عبد الاله ملكا على سورية تخلصا من رئاسة شكري القوتلي . وقد كشف الحزب عن دعايته ونشاطه لتحقيق الاتحاد مع العراق بعد اقصاء القوتلي عن الرئاسة بانقلاب ٣٠ آذار ١٩٤٩، رغبة منه هذه المرة في التخلص من حكم الجيش ومن زعمائه كحسني الزعيم واديب الشيشكلي .

ولنعد مرة اخرى الى التاريخ ونفتح صفحة سابقة لنرى مسجلا فيها ما كان يقوم به بعض اعضاء حزب الشعب البارزين ونوابهم المفوهين من مؤامرات مع الملك عبد الله بن الحسين لتحقيق فكرة سورية الكبرى وتنصيبه ملكا في دمشق على سورية والاردن.

وما كان حزب الشعب يوما مؤمنا بجدارة سورية على حكم نفسها بنفسها . فمنذ عهد الانتداب ، اي في ١٩٣٩ ، انسحب الكيخيا والقدسي من رفاقهما اعضاء الكتلة الوطنية وصارا يتهربان من الاجتماع معهم وحتى من التحدث اليهم . ولما انتهى الامر الى الاتفاق بين القوتلي ورفاقه من اعضاء الكتلة وبعض السياسيين المعتدلين وبين الجنرال كاترو المندوب السامي الافرنسي على اجراء انتخابات نيابية يتعلق على نتيجتها حصول سورية على استقلالها التام او قبولها بمعاهدة مع فرانسا فيما لو نجح مرشحو الانتداب ،

لم يكن من رشدي الكيخيا وناظم القدسي الا ان انفردا عن رفاقهما وحاربا القائمة التي وضعها سعد الله الجابري واستنكفا عن التصويت لشكري القوتلي في انتخاب الرئاسة الاول . غير ان الرياح كانت مؤاتية للكتلة التي الفها القوتلي ولم يقصرها على رفاقه السابقين . فسارت الامور بمعونة بريطانيا الى الاستقلال التام وجلاء الجيوش الافرنسية عن البلاد .

ويبدو مما ذكرت من الدلائل والقرائن ان الشكوك في نوايا الكيخيا والقدسي ليست في غير محلها ، وان كثيرا من نقاط الاستفهام توضع على مواقفهما التي افادت او كادت تفيد منها فرانسا ، ثم بريطانيا اخيرا الولايات المتحدة الامريكية !

اني افهم ان يكون ثمة من يعتقد ان سورية لم تصل بعد الى درجة من النضوج السياسي والخلقي تؤهلها للقيام باود استقلالها التام او تمكنها من الحفاظ عليه . غير ان نقاط الضعف التي قد تكون موجودة في واقعنا هل يسمح لنا ضميرنا وايماننا بان لا نعالجها ، بل ان نستسلم للقدر وان نحمل استقلالنا على صينية لتلتهمه المطامع الاجنبية ، سواء كانت هذه المطامع ظاهرة للعيان ام متخفية بستار العروبة والوحدة والقومية ؟ وثمة امم وشعوب اكثر من شعبنا عددا واقوى منا في مقوماته الدفاعية والاقتصادية تبذل الغالي قبل الرخيص لزيادة قواها ولتنمية اقتصادياتها دفاعا عن كرامتها واستقلالها . وهي لا تقبل الاستسلام والانصياع ، بل تقف موقف المستميت في سبيل الحفاظ على كيانها وحريتها . وما قيمة الشعب بدون كرامته وبدون حريته ؟ وما قيمة اولئك الزعماء اذا هم لم يتقدموا في طليعة القافلة المجاهدة بكرامة الامة وبحريتها ؟ والامة قوة ستاتيكية ، اي جامدة ، يحركها التيار الايجابي الذي يحول هذه القوة الهادئة الى قوة فعالة .

وما كان يوما شعب ثار من تلقائه ودافع عن ارضه الا وفي مقدمته زعماء يوجهون تياره ويخططون له السبل ويزودونه باسباب الظفر . اما اذا تقاعس الزعماء وقبعوا في بيوتهم خوفا من الموت او ايمانا بضعف القوم او شكا بأمل النجاح ، فتبا لاولئك الزعماء وخسئا وعارا .

وانعد الى مجرى حديثنا عن تطور فكرة الوحدة بعد انقلاب ٢٨ آذار . فبعد ان كان ما كان من بهلوانيات بشير العظمة وناظم القدسي والتلاعب بالالفاظ والنعوت التي كانا يطلقانها ، كمصر

الحبيبة ومصر الشقيقة ، فوجيء الناس بعزم الحكومة على تقديم شكوى ضد تلك الشقيقة والحبيبة بسبب تدخلها في شؤون سورية، وخاصة بما تنشره اذاعاتها من اثارة الشعب السوري ضد حكومته. ولست حتى الآن جازما بنوع القوة التي دفعت القدسي والعظمة ووزراءهما الى خوض المعركة ضد مصر ، على الرغم مما هو معروف عن ضعفهما وتفاهة وزير الخارجية جمال الفرا وعجزه عن املاء هذا المنصب في ذلك الظرف الذي يتطلب شخصية قوية ذات فعالية وقدرة على ترؤس الوفد السوري ومجابهة موفدي مصر واساليبهم في الجدل والمراوغة واظهار الاسود ابيض ، لا سيما ان مواقف سائر الدول العربية ، ما عدا السعودية والاردن ، لم تكن لتطمئن الى ان الجو في الجلسات سيكون مؤاتيا لنا. وما ذلك الا لسبب خوف الدول العربية من سلاطة السنة الناصريين ، رؤساء واذنابا، وتجنبهم ابداء اي راي حر وصريح يعارض مصلحة الناصرية ، واقتناعهم عن الاقدام على اتخاذ قرار يسيء الى زعيم مصر او يندد بافعاله وبتدخلاته في شؤون الدول العربية الاخرى .

الشكوى المقاجنة ضد مصر والدافع اليها

والاغلب ان قيادة الجيش هي التي اجبرت الحكومة على طلب دعوة مجلس الجامعة العربية . ويؤيد هذا الراي تلك الحملة الشديدة التي بدت من دوائر الاركان العامة نحو دعم موقف الوفد السوري في شتورا ، لا سيما في حشد الجموع وارسالهم الى تلك المدينة ، سواء من الصحفيين او الشباب او المحامين او موظفي الاذاعة .

وعلى الرغم من صدور مرسوم بتعيين وزير الخارجية جمال الفرا رئيسا للوفد ، فانه لم يشترك في مؤتمر شتورا الا باعداد بعض الوثائق والمستندات . واستدعي الاستاذ اسعد المحاسني سفير سورية في روما وعهد اليه باديء ذي بدء باعداد مواد الشكوى السورية ، على ان يراس هو الوفد عمليا . ثم تقرر ان يكون الوفد غير مقتصر على موظفين ، فاضيفت اليه عناصر سياسية سبق لها الاشتراك في حكومات الوحدة او انها انتمت الى الاوساط اليسارية التي كانت تملاء الصحف بمقالاتها ضد الناصرية وتكشف الستار عن مخازيها . وهكذا انضم الى الوفد خليل الكلاس الاشتراكي ، وامين النفوري اليساري المتطرف ، فحرم الناصريون من امكان توجيه تهمة الرجعية الى الوفد الذي اصبح له قوة هجومية يصعب مواجهتها ورد حججها بسهولة . واضيف الى الوفد بعض موظفي الخارجية،

كسفيرنا في الهند اديب الداودي وعدد من الملحقين برافقتهم جيش عرمرم من المحامين والصنفيين والمخبرين وموظفي الاذاعة . ونستطيع ان نقول انها كانت اولى تجارب وزارة الخارجية الناجحة في اعداد وثائق مؤتمر دولي وتهيئة الاسباب الكفيلة بنجاحه .

وعندما اعلن اختيار مدينة شتورا مركزا لاجتماع مجلس الجامعة ظن الناصريون وعملاؤهم اللبنانيون ، ومنهم فيليب تقلا ، انهم اصابوا من قضيتنا مقتلا بعزل الاجتماع عن اوساط المدن الصاخبة وجمع المندوبين جميعهم في فندق واحد يعيشون فيه ويتداولون ويعقدون الجلسات بمنأى عن الدعايات وعن الصحافة. وفكروا انهم يعزلون المندوبين عن العالم فعلا بمنع الدخول الى الفندق لكل من ليس مندوبا رسميا . وبذلك يخفتون اصوات المندوبين السوريين ويحولون دون انتشارها على صفحات الجرائد.

خيبة غالب وتقلا في اختيار شتورا

لكن امرا هاما غاب عن عبقرية تقلا وعبد الحميد غالب ، سفير مصر ، وهو ان المحيط الذي دعي المجلس الى الاجتماع في وسطه محيط لا ناصري . فاهل شتورا وزحلة وتلك المنطقة اجمالا مسيحيون لا ميل عندهم لعبد الناصر . وهم اكثريتهم الفعالة قوميون سوريون يكرهون زعيم مصر . وقد تبين خطل الراي القائل بعقد المؤتمر في شتورا ، عندما بدات تظهر عواطف الاهلين نحو اعضاء الوفد السوري ، من حيث تأييدهم لشكواه . ولا عجب ، فهم الذين حاربوا في ١٩٥٨ التسلل الناصري من سورية المحتلة الى لبنان وقاوموا النزعات الناصرية التي اوشكت عامئذ ان تهدم استقلال بلادهم وتجعله اقليما غربيا من الجمهورية العربية المتحدة .

وتجلى هذا العطف ايضا في خرق الحصار المفروض على الداخل الى فندق شتورا ، حيث كانت تعقد الجلسات ، وسماح الدرك اللبناني بدخول كل شخص يعلن انه سوري الى داخل الفندق، خلافا للتعليمات المعطاة لهم من وزير الداخلية كمال جنبلاط الناصري المعروف . وهكذا احتل السوريون ابهاء الفندق وغرفه وممراته وخلقوا جوا طيبا مكن المندوبين الرسميين من التسلط على المؤتمر واقتحام المعركة في وسط ملائم .

ولقد خاب فأل حكام مصر عندما ارادوا تسديد اول سهم باتجاه الوفد السوري بتاليفهم وفدهم من وزيرين سوريين سابقين هما اكرم الديري وجادو عز الدين وجعل الاول رئيسا للوفد ، بينما اكتفى السفير عبد الحميد غالب بالمرتبة الثالثة وقصر دوره على

الايحاء دون المجابهة والتكلم . وظن المصريون انهم بذلك يضيفون الى القضية صفة الخصومة بين عنصرين سوريين ، وانهم يتجنبون بهذه الطريقة مواجهة الهجوم وتلقي الطعنات . لكن أين الديري وعز الدين ان يصلا الى كعب واحد من الفرسان الثلاثة المحاسني والكلاس والنفوري ، ومنهم المحامي المتدرب على المخاصمات والمبرز في الصول والجول امام المحاكم ، والبرلماني الفذ المتمرن على الكر والفر في مجلس النواب ، الحاضر الذاكرة ، القاسي في الاوصاف والنعوت التي يطلقها على اخصامه والشاطر في المناورات والمشاحنات ، ثم الضابط المقحام ، العنيد الشهير بالانطلاق الى الامام وبعدم التراجع مهما كانت المخاطر .

فالديري وعز الدين ضابطان قد يحسنان قيادة كتيبة في الجيش، لكنهما على كل حال غير متمرنين على جولات كلامية ومداورات لسانية . اما عبد الحميد غالب فهو دبلوماسي لامع اشتهر بما وصل اليه من استجلاب عناصر عديدة الى الفلك الناصري ، لا بقدرته الاقناعية ، بل بوزن المال الذي كان يوزعه يمنة ويسرة بسخاء وبحبوحة . غير ان لغة الاوراق النقدية ، وان اكتسبت مناصرين في محيط المنافقين قليلي الوجدان والضمير ، فهي لاتكسب معركة سياسية وحقوقية كالتي دارت بين المندوبين السوريين والمندوبين « المصريين » . وهذا ما دعا عبد الناصر الى الخروج من المعركة خاسرا خائبا .

رايي في مؤتمر شتورا وما جرى فيه

وليس لي ان اذكر بالتفصيل ما جرى في شتورا ، فهذا شان المندوبين الذين اشتركوا في المؤتمر . غير اني لا استطيع المرور مر الكرام بهذا الاجتماع التاريخي دون ان اسجل رايي وما وصل الي من انبائه وما احاطه من مقدمات ونتائج . وعلى هذا ، فاني اسجل تمريري وتاييدي وفخري واعجابي بمندوبينا وما ابدوه من نشاط ومقدرة في ادارة الابحاث وتوجيهها وارسال الاسهم المسددة والقاء الاحجار المتتابعة كرصاصات الرشيش في فم المندوبين (السوري الاصل) عن مصر . وكان كلما بدت من احدهما هجمة او محاولة هجوم رده مندوبونا على اعقابه خاسرا مهزوما .

لم يتلق عبد الناصر في حياته العامة منذ ١٩٥٢ حتى ١٩٦٢ — صفعات كالتي تلقاها في مؤتمر شتورا ، وهو الذي اعتاد على احتكار موقع المبادهة بالهجوم وتوجيه قذائف اللسان السليط . واليكم من نالهم اذاه : نوري السعيد ، وعبد الاله ، ثم القاسم

في العراق ، وجميع رجال السياسة في سورية ، بدون استثناء ، وآخرهم جماعة البعث : صلاح الدين البيطار وميشيل عفلق وسواهم ،والملك عبد الله وحفيده الملك الحسين في الاردن ، والملك سعود وشقيقه الامير فيصل والاسرة المالكة في العربية السعودية ، وشمعون وسامي الصلح وبيير الجميل وشارل مالك في لبنان ، والملك احمد ثم الملك البدر في اليمن ، والرئيس بورقيبة في تونس، وبن خده في الجزائر . اما الملك محمد وابنه الملك الحسن فلم ينلهما سوى طراطيش على لسان اتباعه . واما في الدول الاجنبية ، فهناك خروشوف من الاتحاد السوفييتي ، وايدن ومكميلان من بريطانيا ، ومندريس من تركيا ، ودوغول من فرانسا . ولم ينج من شتائم عبد الناصر في خطبه امام الجماهير سوى رجال السياسة الامريكيين . وكانت حكومات تلك الدول معرضة لهجوم عبد الناصر الصارخ بأتهامها كلها بالرجعية والاستعمارية ، ما عدا حكومات الولايات المتحدة ، سواء في عهد ايزنهاور الجمهوري او في عهد كندي الديموقراطي !

ولنعترف انها خصلة حميدة يملكها الزعيم ، الا وهي الاعتراف بالفضل في بعض الاحيان وعدم نسيان الاموال التي دعمته في ازماته الاقتصادية والتي لم يكن لولاها يستطيع مجابهة متطلبات بلاده المالية والمعيشية . وعلى اي حال ، فهنيئا لمن ناله طعن عبد الناصر ، فتلك هي الشهادة بأنه لم يطاطىء الراس امام جبروته ، وبانه تحمل الشتائم ووقف تجاه التحريضات ضده ، وصمد في وجه التحريض على قتله ، فاذا بهذه كلها ترتسم اوسمة شرف على صدره ، وتشهد له بانه الكامل .

وكان اول مسعى قام به الوفد الناصري انه جعل احد الاعضاء يقترح ان تعقد الجلسات سرا . وسرعان ما قام غالب معترضا عليه ليبدد ظن الناس بانه يخشى الفضائح التي سيذكرها الوفد السوري ويخفي عنهم الاهانات التي قد تنال زعيمهم . واعترض وفدنا كذلك ، رغبة منه في ان يطلع الراي العام على اخطر ما يتعرض له الشعب العربي من مؤامرات الناصرية . لكن الاكثرية المطواعة اسرعت الى تبني الاقتراح ، باستثناء مندوب الاردن وحده .

ولم يفت الراي العام الاطلاع على الخطب والاقوال . اذ تعهدت الاذاعة السورية والصحافة فيها نشر اكثر ما قيل . اما في مصر ، فقد تجنبت صحافتها المؤممة نقل اقوال المندوبين السوريين

حتى يبقى المصري ينظر الى فرعونه نظرة العبد الى سيده الذي لا يجرؤ احد على مس كرامته او ذكره باساءة .

وتطوعت الصحافة الحرة في لبنان بنشر الكثير من الاقوال وهكذا لم يحرم اللبنانيون من سماع اتهامات لم تجر العادة على ايرادها ضد العملاق المصري الذي كان اشترى، اكثر الصحفيين البيروتيين وجعل منهم اقلاما تسبح بحمده اكثر مما تسبح بحمد خالقها .

ولا بد لمن يريد الاطلاع على التفاصيل من الرجوع الى الصحف السورية التي حشدت اقلام محرريها لنقل جميع ما دار في الاجتماعات والكواليس ، فيشبع غليله وبرتوي من الحقائق التي اطلقها مندوبونا من عقالها ونشروها على ملأ متعطش لسماع امور لم تكن لتذكر له حتى بين جدران اربعة .

وفي الجملة ، لم تكن اقوال مندوبنا مقتصرة على ذكر الوسائل التي استعملتها الناصرية للتدخل في شؤوننا الداخلية ، بل تجاوزت هذه الحدود الى تعداد اعمال عبد الناصر في الحقل العربي ، سواء تدبير المؤامرات في كل بلد عربي ضد حكامه ، او التسامح مع اسرائيل وتمكينها من الاتصال بالبحار الشرقية عن طريق العقبة ، او السماح للتجارة اليهودية بعبور قناة السويس ببواخر اجنبية .

الخروج من مازق ادانة عبد الناصر بتاجيل المؤتمر

وكان اكثر المندوبين العرب — ما عدا تقلا — يتذوقون هذا الكلام ويضحكون في سرهم من فضح الناصرية بهذا الشكل المدعوم بالوثائق والادلة . لكنهم كانوا يخفون ذلك بقشرة رقيقة من مظاهر الاسف لتردي الحال بين الدول العربية ووصول النزاع بينها الى هذا الدرك . على انهم لم يجرؤوا على اتخاذ قرار حاسم ، سواء في شجب دعوانا او في تقبيح الاعمال الناصرية . فهم ان رفضوا حججنا خالفوا ضميرهم وتجنوا على الحقيقة ، وان ايدوها وقبحوا عمل عبد الناصر اوقعوا بين حكوماتهم والحكومة المصرية وعرضوها لنفس العدوان الذي تشكو سورية منه . وهكذا راحوا يبحثون عن كيفية الخروج من هذا المأزق . ويبدو ان اتصالات جرت بين المندوبين العرب وبين المندوبين الناصريين توصلوا فيها ، بعد البحث والتدقيق، الى ان خير وسيلة هي ان تعلن الحكومة المصرية انسحابها من المؤتمر ، فتنفض الدورة دون اتخاذ اي قرار . وقد احكموا اخراج هذه التمثيلية ، فاعلن الناصريون انهم ، ازاء الاهانات والاتهامات الموجهة الى رئيس دولتهم ، لا يسعهم الاستمرار على حضور

الجلسات ، وان حكومتهم ستقاطع الجامعة ما لم يشطب من محاضر شتورا كل تعريض بشخص عبد الناصر وما لم يتخذ المجلس قرارا بذلك يرضي كرامة الرئيس . وانسحب المندوبون الناصريون بحركة دراماتيكية ، وهم يجرون وراءهم الخجل والذل ، فانتهز المؤتمرون هذه السانحة لاعلان رفع الجلسات وفض الدورة .

والآن لنزن المكاسب والمخاسر من هذه الاجتماعات :

المكاسب والمخاسر من مؤتمر شتورا

اولاً – انكشف للملاء نزاع شديد بين دولتين عربيتين ، وتبودلت الكلمات النابية بين المندوبين بشكل لم يسبق له مثيل .

ثانيا رفع مندوبنا ستار الاخفاء الذي تسربل به عبد الناصر بعد تسليمه شرم الشيخ للقوى الدولية وفسحه المجال امام اسرائيل للاتصال بالدول الآسيوية والافريقية عن طريق البحر الاحمر الذي كانت قناة السويس تغلقه في وجهها .

ثالثا – كشف النقاب عن اهداف عبد الناصر التوسعية والتسلطية على البلاد العربية ،تلك الاهداف التي كان يغلفها بستار العروبة ومقاومة الاستعمار .

رابعا – اتيح للراي العام الاطلاع على اساليب الحكم البوليسية التي كانت الناصرية تستعملها ، سواء في سورية او في غيرها من البلاد العربية ، للوصول الى مطامعها والى قلب انظمة الحكم فيها .

خامسا – خرق ستار الجلال والوقار عن شخصية عبد الناصر فاصبح هو واعماله وتصرفاته موضع البحث والتجريح العلني في مؤتمر رسمي .

سادسا – تأكد بوضوح ان الدول العربية المجتمعة في شتورا لم تقتنع بحجج عبد الناصر ، بل انها قنعت بصحة اقوال المندوبين السوريين الاحرار ، وانها لو تركت لها حرية التصرف ، لكانت شجبت مواقف الناصرية المعادية للعرب ولسورية خاصة . فرغبة الحكومات العربية في راب الصدع واطفاء لهيب الحريق حملها على تجنب اصدار قرار حازم وجريء ، فلجأت الى طريقة رفع الجلسات وازالة ذلك العبء عن اكتافها . ولا ريب في ان شكوى سورية لو كانت امام محكمة مؤلفة من قضاة غير ملتزمين بتوجيهات حكوماتهم السياسية ، لكان قرارها الى جانب سورية ولحكمت على الناصرية حكما واضحا غير ملتو .

سابعا – ظهر مرة اخرى ضعف الجامعة العربية في حل

الازمات ومواجهة الحقائق بجراة ، كما تبين انها اداة غير صالحة لتوحيد كلمة العرب وقيادة معاركهم السياسية والعسكرية .

ثامنا ـ خرجت سورية من شتورا ناصعة الجبين واثبتت انهـا هي محور القومية العربية واذا كانت سورية لم تحصل على قرار بتأييد شكواها وشجب تصرفات اعدائها ، الا انهـا ربحت الجولة في نظر الراي العام العربي المتحررة عيونه من غشاوة الدعايات المغرضة ، المتفتحة آذانه على صوت الحق والضمير ، النظيفة يديه من رجس الاموال المصرية المهدورة بسخاء ما بعده سخاء في شراء الضمائر العفنة والالسنة البذيئة والاقلام المنتنة .

مصر ترفض التعاون مع الوفود العربية بمشروع جونستون

وهكذا اسدل الستار على مؤتمر شتورا وذهب المندوبون ، كل الى بلده . لكن الحقد والالم لم يبرحا عبد الناصر . ورفض مندوبوه الاجتماع في نيويورك مع سائر المندوبين العرب لاتخاذ موقف موحد تجاه مشروع جونستون الرامي الى اسكان اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية وانهاء المشكلة بازالة اصحاب الارض المتخاصم عليها . ولم يقبل اي اتصال مع اعضاء الجبهة الموالية لنا في اجتماع الامم المتحدة واشترط ، قبل قبول مبدأ الاجتماع ، ان تصدر الحكومة السورية اعتذارا عن اقوال مندوبيها في شتورا وان يشطب من محاضر الجلسات كل جملة فيها مساس بشخص عبد الناصر . ولم يرض عبد الناصر بالحل الذي اقترحه بعض المندوبين ، وهو شطب كل ما جاء نابيا على لسان اي فريق . ذلك لانه كان يريد الابقاء على الشتائم التي وجهها مندوبوه ـ ومنهم سوريان مع الاسف ـ الى الشعب السوري وحكومته ، لكن مع شطب الاقوال التي تعرض به وبناصريته . ولعله كان متفقا مع الساسة الامريكيين في تشتيت شمل العرب والوقوف دون اجماع كلمتهم ليتسنى للصهيونية الحصول على موافقة الامم المتحدة على مرشوع جونستون. لكنه خاب فالا اذ تكللت جهود الحكومة السورية وجهود مندوبيها في نيويورك بخذلان مشروع جونستون بنـاء على تراجع الحكومة الاميركية نفسها عن دعمه ، بعد ان اتضح لها ان عبد الناصر لم يستطع حمل الدول العربية على الموافقة على ذلك المشروع ليصدر قرار الامم المتحدة بالاجماع .

انتهى مؤتمر شتورا ونحن بعيدين عن الحكم . وكان ناظم القدسي قد لمس ضعف حكومته من الوجهة الشرعية فطلب مني

خلال انعقاد المؤتمر ان اصدر مع النواب المتجمعين حولي بيانـــا بتأييد الحكومة لكي تزيل عنها وصمة اللاشرعية التي كان اطلقها في وجه مندوبينا مندوبو مصر « الشرعيين » وفي الحال ، اتصلت برفاقي واصدرنا تصريحا مآله اننا ، رغم طلبنا اعادة الدستور ، نؤيد موقف الحكومة في مؤتمر شتورا ، باعتباره يعبر عن رأينا وعن الراي العام السوري . وكان لهذا الاثر الناجح في اسكات الديري ورفاقه عن التشديق بعدم شرعية الحكومة المشتكية .

وعلى اي حال، فان حكومة بشير العظمة التي ولدت وترعرعت وهي تردد : وحدة .. مصر الحبيبة ... مصر الشقيقة ، كما يردد الطفل الرضيع : ماما .. بابا .. تته .. ، انتهت حياتها بعد مؤتمر شتورا الذي ردد فيه مندوبوها : ابـــو رغال .. طاغية مصر .. الدكتاتورية ، وغير ذلك من النعوت التي شتان بينها وبين اقوال التحبب لمصر التي كان يتغرغر بها بشير العظمة في شهر عسل حكومته . ولا اظن ان صديقنا العظمة كان متشبثا بوصـــــل حبل الوحدة ، ولا اظنه كان كذلك متشبثا بابقاء الانفصال . فهو كالغصن الرطيب يميل مع الهواء ، وليس كالجذع الـــــذي تعرضه صلابته للكسر ! فكان يردد مع المنادين اعزوفة الوحدة ، ثم لا يستحي ان يكون رئيس حكومة اشتكت على مصر وسددت الى زعيمها اسهما مسمومة لم يسددها الى صدره ملك ، او رئيس دولة ، او رئيس حكـــــومة .

على انني اجزم بان الامر ، لو ترك لبشير العظمة ، لما اقدم قط على عملية شتورا . فلا طبعه المسالم ، ولا حبه الابتعاد عن النقاش ، ولا ميوله الصميمية ، ولا اتصالاته مع الناصريين بدمشق، وخاصة مع وزير الاعلام عبد الله عبد الدائم ، ولا حساباته لمستقبل الايام ، كان قادرا على جعل العظمة يندفع في طريق الخصام مع سيد القاهرة . فاندفاعه كان اندفاع قيادة الجيش في هذا الطريق واصرارها على تقديم الشكوى ضد مصر ، يعززه الضغط الشديد الذي بـــــذله اصدقاء العظمة الكثيرون في صفـــــوف الشيوعيين والاشتراكيين الحورانيين ــ ذلك الضغط الذي تجلى في اضافـــة الكلاس والنفوري الى الوفد السوري واطلاق حرية التصرف والقول لهما على اوسع مدى !

وبالرغم من انني لم اكن رئيس الحكومة التي فتحت ابواب شتورا ، فان الدعاية المصرية لم توفرني في حملاتها الظالمة . وظل

الحقد الدفين في قلب عبد الناصر يلاحق المجلين في ذلك المؤتمر حتى تسبب في ادخال اسمائهم قائمة المحالين الى محكمة الامن القومي، في جملة من احيل ، بتهمة اغتصاب السلطة ومس الشعور القومي، وغير ذلك من التهم التي ما انزل الله بها من سلطان . ومع ان عدد الوزراء الذين ولوا الحكم منذ ٢٨ ايلول ١٩٦١ حتى ٨ آذار ١٩٦٣ تجاوز خمسين وزيرا ، فلم تصب صواعق الانتقام في صفوفهم غير فرساننا الثلاثة : المحاسني والكلاس والنفوري ، فضلا عني وعن القدسي والدواليبي والكزبري ، وعن كل من تناول عبد الناصر بكلمة مؤذية ، كمصطفى البارودي وشكيب الجابري والدندشي وغيرهم من الصحفيين الذين وقفوا في وجه الناصريين ، سواء كانوا من اصحاب الصحف أو من المحررين . وثمة غيرهم ممن تولوا اول وزارة انفصالية وما تبعها من الوزارات لم يصدر بحقهم قرار عزل او احالة الى المحاكمة لا لشيء الا لانهم التزموا الصمت ولم يمسوا طرف فرعون . اما انا شخصيا ، فما جاء على لساني في البيانات الرسمية والتصريحات الصحفية والخطب الشعبية، فلا يخرج عن مخطط السياسة العربية العامة الذي كنت تبنيته منذ اكثر من عشر سنوات ، وهو الدعوة الى وحدة عربية شاملة ، بعد تهيئة اسباب نجاحها في الحقـــول السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبعد التدرج في تحقيقها على سلم الانجازات المؤدية الى توحيد اساليب التعليم وبرامجه وتوحيد القوانين والاحكام النافذة ، بالاضافة الى التقارب في الصلات الاقتصادية والصناعية ، على الاخص ، بحيث لا تعتبر الوحدة الكاملة عند اقرارها حدثا مفاجئا يثير الاضطراب في المعاملات والشك في النفوس .

موقفي من الوحدة العربية في بياني الانتخابي وفي مواقف اخرى

وابدأ بذكر خلاصة ما جاء في بياني الانتخابي الذي عرضته على الرأي العام ، عندما رشحت نفسي للنيابة عن دمشق في شهر آب ١٩٥٤ : « هل تستطيع سورية ان تنسى لحظة انها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير ، وان الشعب السوري لا يمكن ان يتصور مستقبله الزاهر الا مقرونا بالوحدة العربية ؟ ولاتوقف الآن قليلا عند الوحدة العربية لاقول انها هدفنا الخالد . اذ ان ايماننا بضرورة تحقيقها مستمد من ايماننا بما قدمته الامة العربية للحضارة الانسانية في الماضي ، وما يمكن ان تساهم به من دفع موكب الحضارة الانسانية الى الامام في المستقبل . واذا كنت مؤمنا بان في سورية امكانيات عديدة تساعد على اسعاد ابنائها ، فان ايماني بالوحدة العربية قائم

على ان الوطن العربي اقدر على اسعاد ابناء العروبة جميعا .
ولذلك فلا اتصور العربي المواطن متحررا من العوز والمرض والجهل الا اذا تحققت وحدة امتنا . ولكن هل الوحدة العربية انشودة تغنى، وحلم يداعب الخواطر ، وصفحات ضخمة من سفر تاريخ امتنا فحسب ؟ كلا ، ان الوحدة العربية كما اؤمن بها هدف يجب ان نصل اليه بالسعي والعمل ووفق برامج مدروسة ، اذا احسن تطبيقها وصلنا الى الوحدة الفعلية دون كبير جدل حولها . »

ثم شرحت بالتفصيل في بياني الانتخابي ذاك ، سبل الوصول الى الوحدة العربية ، وذلك بتنسيق النشاط الاقتصادي والمالي في البلاد العربية وجعل الصناعات العربية تمول براس مال مساهم عربي مشترك تتوازعها الاقطار العربية لتحقيق التكامل لا التنابذ ، واعتبار البلاد العربية سوقا مشتركة، واقامةمصرف عربي لاصدار النقد العربي ليطرح الى جانب النقد المحلي في كل دولة حتى تصل في النهاية الى سحب تلك النقود المحلية وجعل النقد العربي وحده متداولا. وناديتبايجاد سياسة بترولية ومعدنية عربية مشتركة، واشرت بتنسيق البرامج الدراسية في البلاد العربية وبايجاد تشريع عربي موحد في الاوضاع الاجتماعية بازالة الفروق الموجودة حاليا. وكذلك نصحت باقامة كلية عسكرية عربية تصدر الضباط في بوتقة الوحدة وتنسق ثقافتهم العسكرية. واقترحت ان تتولى الجامعة العربية تهيئة هذه الدراسات ليتسنى تطبيقها في الوحدة المنشودة . وليلاحظ ان جميع هذه الآراء والاقتراحات وردت على لساني قبل ان تجري كلمة الوحدة على لسان اي مدع مغرور يتغنى بها توصلا الى مأرب او وظيفة او سلطان .

اما ما سيجيء فيما يلي ، فقد كتب بعد انفصام عرى الوحدة، حينما كان ينظر الى كل من ينطلق بلفظة « الوحدة » نظرة الشك والريبة :

«وانني، عندما اؤكد اعادة بناء جمهوريتنا العربية السورية لا اعني بحال من الاحوال الابتعاد عن الاسرة العربية ، او الاخذ بسياسة انعزالية في الميدان القومي ، انما الذي اعنيه عكس ذلك تماما .
انه الانكباب على اعادة بناء جمهوريتنا والعمل الدائب على تطويرها والنهوض بها . ذلك لان الاحداث التي مرت بنا منذ شباط عام ١٩٥٨ (اي يوم اعلان الوحدة) قد دلتنا جميعها على ان مفهوم القومية العربية يمسخ مسخا عندما لا تسهم الايدي العربية السورية بالتنهيج

والتنفيذ . وان كل سير جديد في سبيل الوحدة العربية لا يكون لنا فيه نحن السوريين دور بارز ، يمكن ان ينقلب من عمل قومي خير ، سمح ،يراعي المتطلبات العربية جميعا الى نوع من التسلط والعبودية والنظم الفردية الكريهة على النفوس . ولهذا فانني لا افرق بين اعادة بناء جمهوريتنا والعمل القومي العربي الشامل ، وانما اعتبر قيام جمهورية عربية سورية قوية متطورة وحديثة هو الطريق المأمون للعمل من اجل قيام رابطة للشعوب العربية المتحررة جميعا . يؤمن العزة والسؤدد للفرد العربي اينما كان ، ويوفر له حياة اوفر رغدا وسعادة . »

انا ضد الوحدة الناصرية البوليسية ومع الوحدة التدرجية الديمقراطية

ابعد كل ذلك اوصم بقتل الشعور القومي وبالعمل ضد الوحدة العربية ؟ نعم ، اني عملت وسأظل اعمل ضد « الوحدة الناصرية » التي هي في الواقع استعمار ناصري وتسلط وقضاء على سورية وحيويتها وحريتها ورائديتها . نعم ، انـــي وقفت معارضا للحكم الديكتاتوري البوليسي الذي اتبعه عبد الناصر في سورية بعد ان نفذه في مصر . نعم ، اني طالبت عند طرح قضية الوحدة مع مصر على البحث في مجلس الوزراء بان ترتدي طابع الديمقراطية والحرية، وبان تبقى الاحزاب قائمة دون اللجوء الى طريقة الحزب الواحد (الاتحاد القومي) ، وبأن يكون الحكـــم دستوريا نيابيا لا رئاسيا يتولى فيه رئيس الجمهورية سلطة التشريع والتنفيذ بدون رقيب او حسيب .

نعم ، ناديت بدعوة الامة الى انتخاب مجلس نيابي تكون بادرة اعماله اقرار الوحدة وتحديد تكوينها ، وعارضت في طرح الامر على الاستفتاء لاني لا اؤمن به ولا ارتضيه مرآة للراي العام .

نعم ، اني ظللت من شباط ١٩٥٨ حتى يوم الانتفاضة المباركة ٢٨ ايلول ١٩٦١ محتفظا بآرائي ، مبديا وجهات نظري بحرية في كل ما جرى من تبديل وزارات ومن قرارات جذرية اضرت بالاقتصاد السوري . وقد حرصت على ايصال هذه الاراء الجريئة الى عبد الناصر في القاهرة ، عند اجتماعي الى كمال رفعت ، فيما كانت آلة التسجيل السرية تنقل كل اقوالي الى الرئيس . ولم اتورع من ذكر ما لا يرضيه من الانتقادات . ثم اردفت هذا الحديث الشفهي بمذكرة طلبها مني احد رجال مباحثه المقربين اليه .

ومحور اعتقادي هو ايجاد وحدة عربية جامعة ، كهدف بعيد اصبو اليه . لكن ما العمل اذا كانت البلاد العربية تختلف الآن ،

بعضها عن البعض الآخر،في درجة رقيها،وفي تقدم او تردي اوضاعها الاجتماعية ، وفي عقلية حكامها ؟ هذا اذا تركنا جانبا اختلاف سوية كل شعب قاطن في بلد عربي عن المواطن الساكن في البلد الآخر ، واذا اهملنا حساب المؤامرات الاجنبية التي تعرقل كل ما من شأنه زيادة القوى العربية ، واذا تساهلنا في ان تقسيم البلاد العربية عقب الحرب العالمية الاولى الى دويلات صغيرة ترك اثرا في اوضاعها وشعورا لدى مواطنيها بالاقليمية ، على نحو لا يسهل سد الخرق واعادة الجمع محل الانفصال . ولذلك كنت اقول دائما بان الوحدة العربية لا تدحقق الا بطريقة الفرض ، كما حقق بسمارك الوحدة الالمانية ، او بطريقة الاعداد وانتظار اختمار ونضوج العوامل .

وقد جرب عبد الناصر فرض الوحدة بالقوة على سورية ، فكان له ما اراد . لكنه اخفق في الحفاظ عليها لسوء تصرفاته . وجرب كذلك ان بجر لبنان والعراق والاردن والسعودية والسودان الى بوتقة الوحدة قسرا بقوة السلاح والمال والدعاية ، لكنه اخفق فصح فيه قول الشاعر العربي :

اعطيت ملكا فلم تحسن سياسته   وكل من لا يسوس الملك يخلعه

فهل فرض علينا ان نتعلق بأذيال من باء بالخسران في سياسته الوحدوية ، واعطى اسوا مثل لما يرتقبه العرب من نظـــام ينضوون تحته ، وابتعد عما كنت اشرت عليه به ، وهو ان يجعل نظام الوحدة كالمغناطيس يجذبُ الشعوب العربية اليها ولو خالفهم حكامهم ووقفوا دون الوصول اليها .

وكيف يريدنا مواطنونا المخدوعون ان نرمي البلاد مرة ثانية في تجربة اعترف القاصي والداني بفسادهـــا ، حتـــى المندفعون في ناصريتهم ؟ وقد حاولت حكومة بشير العظمة ان تتقرب من مصر وان ترسل وفدا للمفاوضة على اسس جديدة . لكن هذه المساعي قوبلت بالازدراء والتعالي ، فلماذا ؟ اصحيح ان عبد الناصر لا يثق بمن تقدم لمحادثته ، ام انه يريد استسلاما اعمى ورضوخا كاملا ؟ لنفترض انه كان عديم الثقة بمن يصمهم بالرجعية وبالراسمالية ، وانـــه يريد ابعادهم عن طريقه ؟ لكن ما قولكم بأنه يرفض كذلك البحث مع حزب البعث الذي تقرب اليه بعد انقلاب ٨ آذار ليحقق الوحدة المنشودة بعد ان دك حصن الانفصال ؟ والحقيقة هي ان عبد الناصر يصر على ان يكون مخاطبوه في سورية من الصنف الذي يطاطىء الراس ويحني الهامة اجلالا واحتراما . وهو يفرض نفسه ممثلا عن مصـــر ، وفي

الوقت نفسه يريد فرض اجرائه ممثلين عن سورية . وقد كان يردد ذكر استفتاء ٢١ شباط ١٩٥٨ ويعتبره تنزيلا من عزيز كريم ، ولا يعتد بالاستفتاء الذي جرى في سورية في ١٩٦١/١٢/١ وايد فيه الشعب السوري نفسه عملية الانفصال واقر دستورا جديدا و انتخب بموجبه مجلس نواب كان عدد الناصريين فيه لا يتجاوز عدد اصابع اليد الواحدة . نعم كيف يؤخذ بمدلول استفتاء خلق الوحدة واقرها ويرمي جانبا مدلول استفتاء لاحق اقر فصم تلك الوحدة ؟

الا ، فعلى المنطق السليم والعقل الصحيح السلام .

واولئك الزعماء السياسيون الذين بذل عبد الناصر قصارى جهده لاجتذابهم في ١٩٥٧ الى فكرة الوحدة ، والذين ارتضى توقيعهم على الاتفاق المعقود في ١ شباط ١٩٥٨ بالقاهرة واكتفى به وثيقة قانونية اعلن على اساسها من شرفة قصر شويكار ولادة الوحدة بين مصر وسورية ، هم انفسهم — ما عدا شكري القوتلي الغائب عن سورية ، لكن المعلن تاييده فورا — الذين وقعوا على بيان تأييدهم للانفصال . وذلك لسبب جنوح عبد الناصر وتصرفاته الشاذة . افليس لوثيقة ممهورة بنفس التواقيع من قيمة تعادل قيمة تلك الوثيقة الموقعة في القاهرة ؟ لا . فان عبد الناصر يأخذ ما صفا ويدع ما كدر ! فوثيقة القاهرة هي لمصلحته ، واذن هي صحيحة وملزمة . اما وثيقة دمشق ، فلأنها ضد مآربه ، اذن هي مزورة ، يستحق الموقعون عليها اقصى العقوبات لخيانتهم وخروجهم على امر السلطان .

ولا يزال المسكين صلاح البيطار يؤاخذ — كلما دق الكوز بالجرة — على اشتراكه في توقيع وثيقة الخيانة مع الانتهازيين العملاء ، اجراء الاستعمار ، الرأسماليين ، الى آخر ما تحتويه جعبة الناصرية من وصمات .

اقتراحي ايجاد رابطة الشعوب العربية

وقد اوردت في برنامجي الانتخابي لسنة ١٩٦١ اقتراحا جديدا بمظهره ، الا وهو ايجاد « رابطة للشعوب العربية » تجمع بين الدول العربية على اسس وقواعد تشابه تلك التي تربط بريطانيا بمستعمراتها السابقة المستقلة الآن ، كالهند وكندا واستراليا وباكستان . وهذا الراي هو ما وصلت اليه بعد تحليل دقيق لاوضاع البلاد العربية المختلفة ، بعضها عن البعض الآخر ، في درجة الثقافة والتربية السياسية والنضوج العلمي والخلقي وفي نوع الحكم السائد فيها وكيفية تفهم حكام كل بلد للروح الديموقراطية والانظمة

والقوانين النافذة فيها . هذا ، بالطبع ، عدا ان شؤونها الاقتصادية من زراعية وصناعية وتجارية لا تكمل بعضها بعضا ، اذا لم نقل انها تتعاكس . وهذه العوامل الاساسية وغيرها من الاتجاهات المتباينة في السياسة العالمية ومن المؤثرات الاجنبية على سير تلك السياسات وتوجيهها تجعلنا نشك في امكان صهر جميع البلاد العربية — في الوقت الحاضر على الاقل — في بوتقة الوحدة الكاملة .

اما والحالة كما وصفنا ، فاني اجزم بأن كل محاولة لتوحيد بلدين او اكثر من البلاد العربية لن يكتب لها النجاح ما دامت العوامل التي ذكرناها تباعد بين تلك الكيانات ولا تتركها تنصهر في كيان واحد .

والمصيبة الاكبر هي ان يوجد قطران فيسيطر احدهما على الآخر سيطرة من شأنها محو كيان الضعيف ، كما حصل في وحدة مصر وسورية ، فترتد الامور الى الوراء وتنفصم حتى العرى الضعيفة الموجودة قبل اعلان الوحدة المبتسرة . ويزيد عندئذ التخوف عند ابناء البلدان العربية الاخرى ، فيحجمون عن ولوج باب اية وحدة جديدة .

ولا ريب في ان انتفاضة ١٩٦١ التي دكت صرح الوحدة بين سورية ومصر جاءت نتيجة الاسترسال في العاطفة والتسرع في اقامة صرح ضعيف بحد ذاته . لكنه ازداد ضعفا بنسبة تكرر الاخطاء وظهور النوايا التسلطية . والنتائج المؤلمة التي يشعر بها المواطن العربي في كل قطر ليست متأتية من تحرر سورية من نير العبودية، بقدر ما هي وليدة خيبة امل من انهيار الآمال الكبرى المعلقة على اول تجربة لتوحيد بلدين عربيين .

ولو كانت الوحدة ركزت في ١٩٥٨ على اساس روابط متينة بين دولتين ، لكل منهما كيانها ومجلسها وحكومتها التي تعمل ضمن اطار المخطط العام الذي يتفق عليه ويشرف على تنفيذه مجلس اتحادي ، ولو لم يسىء المصريون الى تلك الوحدة بتصرفاتهم الخرقاء ، ولو لم يعبثوا بالحريات العامة كما عبث رجال مباحثهم ، ولو تركوا السوريين المشتركين معهم في الحكم ظاهرا يشعرون بأن لرأيهم وزنا مقبولا ، لما كان ثمة موجب لفصم الوحدة بهذه السرعة. لكن الرئيس والمرؤوسين المصريين طغوا ونحروا الوحدة بأيديهم، لا بيد حيدر الكزبري او موفق عصاصة او مأمون الكزبري . وانه لامر ثابت لا يقبل الشك ان السوريين الذين صفقوا للانفصال في ١٩٦١ لا يقلون عددا عن الذين هتفوا للوحدة في ١٩٥٨ . وهم على اي حال

اكثر كثيرا من الذين ارتاحوا الى انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ الذي قيل انه سيعيد الوحدة .

وفكـــرة « رابطة الشعوب العربية » لا اتصورها بالضعف والهزال اللذين اتصفت بهما « الجامعة العربية » فهي خليقة حديدة بين « الجامعة » وبين « الوحدة الكاملة » تشابه الكونفدراسيون وتقتبس بعض مبادئها من الاقتراح الذي قدم الى مصـــر في ١٩٥٥ بموافقة مجلس الوزراء السوري الذي كان يضم ممثلي الاشتراكيين والحزب الوطني والكتلة الديموقراطية .

الدوافع الحقيقية لقبول عبد الناصر بالوحدة

واذا تعمقنا في تحري اسباب رفض عبد الناصر ذلك الاقتراح، وفي حقيقة ما كان يدعيه من ان الشعب المصري لم يتهيأ بعد لقبول الاتحاد بين مصر وسورية ، ثم قابلنا تحفظه هذا بما بـــدا منه من الاسراع الى قبول اكثر الطرق دمجا للبلدين ، وهو الوحدة ، لوجدنا انه كان يرفض كل نظام وحدوي لا يكفل له السلطة الكاملة والانفراد في حكم الدولة الجديدة الموحدة . فمجلـــس وزراء الخارجية الذي اقترحته لبحث واقرار السياسة الخارجية الموحدة لم يرق له. ذلك لانه يجعله على قدم المساواة مع ممثل سورية في ذلك المجلس ولا يعطيه حق توجيه خطوات البلاد كما يريد هو وحده . وكذلك لــم يعجبه النظام الاتحادي الفدرالي لانه لا يتيح لـــه بسط نفوذه كما يرغب . وما كان ليعجبه وينال استحسانه الا نظام رئاسي يمنحه حق وضع الدستور وصلاحية التشريع والتنفيذ بدون مجلس نيابي. وما كان ليتقبل وجود احزاب — لا سيما في سورية — قد تعارض سلوكه وتحول دون هيمنته هو وحده على القواعد الشعبية . وما كان ليطمئن بالا في جو مشبع بالحريات العامة ، غير معكر بالقيود التي تفرضها حالة الطوارىء المستمرة طوال عهد الوحدة . ومـــا كان لينعم بلذة الحكم الا اذا ملأ السجون بالاحرار وشـــرد وطارد وعذب وقتل من يجرؤ علـــى معارضة حكمه او مـــن يطلب منه اصدقاؤه الامريكيون اقصاءهم عن الحكم او اعلان لاشرعية حزبهم. وما كان ليرتاح الا الى مجلس « نواب » يختارهم هـــو لا الشعب المفروض انهم يمثلونه — مجلس مؤلف من اناس مدينين له بمنصبهم، للتسبيح بحمده ورفع اصابعهم بالموافقة على كل ما يعرض عليهم من التشاريع . وما كان لينشرح صدره لحزب الا الذي خلقه باسم « الاتحاد القومي » وحشر فيه محاسيبه واتباعه .

هذا ما كان يريد عبد الناصر وما كان لا يريد . فهل نحن على

حق في رفض الخضوع لهذه الارادة منذ الخطوة الاولى في معارضة ما تبدى لنا انه خطأ ، وفي مصارحته برايننا في الاسلوب السيء الذي اتبعه لتوجيه خطى الوحدة ، وفي اختياره وزراء من ضعفاء النفوس وقليلي التجربة والمقدرة الذين اضافوا الى مساوىء المصريين مساوىء واخطاء اخرى ؟

وهل نحن مجرمون في حق بلدنا وفي حق العروبة اذا تجنبنا الوقوع مرة ثانية في الحفرة التي اكتشف الجميع خطرها ، واذا اردنا ان يكون الرباط بين سورية ومصر وسائر الدول العربية رباطا حريريا لينا ، لا سلسلة حديدية قاسية كالتي تقيد ايدي وارجل المجرمين المحكوم عليهم بالاعدام ؟

نعم ، اننا لم نعمل لغير ذلك . وكيف نعمل ضد الوحدة العربية ، وقد اقسمنا اليمين على السعي لتحقيقها كلما اتينا المجلس نوابا . غير ان الوحدة شيء والاستعمار المقنع الذي مارسته الناصرية في سورية شيء آخر .

ثم هل اخذ المصريون دروس العبرة من الماضي ؟ وهل نفعتهم الوحدة كاداة تجربة واختبار ؟ كلا ، والله . فانهم هم هم ، وعقليتهم هي هي ، يحاربون صلاح البيطار اليوم كما حاربوني بالامس . ولماذا ؟ اليس صلاح البيطار وحدويا قحا كالوا له المديح جزافا حينما كان يسير بمخططهم ؟ الا يسبح صلاح البيطار بحمد الوحدة صباح مساء اكثر مما يسبح باسم ربه الذي خلقه وسواه ؟ الم يحارب صلاح البيطار الانفصاليين امثالنا ، وسود صفحات جريدته بدعم الوحدة ؟ الم يكن صلاح البيطار قوميا عربيا صحيحا ؟ نعم ، انه كان كل ذلك ، لكن في الماضي ! اما اليوم ، فلا . فهو يرفض ان يسلم الحكم للناصريين ، او ان يشركهم في الوزارة على اساس الربع له والارباع الثلاثة الاخرى لانصار عبد الناصر . انه يرفض ان يكون كويسلنغ الذي تراس الحكومة النروجية خلال الحرب العالمية الثانية وكان عميلا لهتلر ومنفذا لاوامره . وهو يرفض ان يترك قيادة السيارة لنهاد القاسم وراتب الحسامي وهاني الهندي وسامي صوفان والحكم دروزه وسائر افراد الشلل الثلاث التي اسمت نفسها بالقوميين العرب وبالاشتراكيين الوحدويين وبجبهة الوحدة (الخماسي المعهود) . وكيف يعارض صلاح البيطار رغبة رائد العروبة باقامة حكومة سورية خاضعة لمشيئته كل الخضوع ؟ حكومة تقود البلاد في طريق الوحدة وفقا للمخطط الناصري ووفقا لمصلحة

مصر واعادة نفوذها وسيطرتها ؟ اني لا ادافع عن صلاح البيطار ، حبا وتعلقا بالسيطرة على سورية . فعبد الناصر يريدها ليجتني بواسطتها فوائد مادية ومعنوية ، والبيطار يريدها مرتعا لنهم المنتسبين لحزب البعث واداة تساعده على مناطحة عملاق القاهرة راسا براس .

واني لاهزا واسخر كلما انصت الى احمد سعيد في اذاعة صوت العرب وهو يعمل تجريحا وتبريحا بصلاح البيطار ، او كلما اقرأ ما يكتبه عنه مصطفى امين في اخبار اليوم . الله ، الله يا دنيا. لقد سكت لسان احمد سعيد السليط عني وتعلق باذيال البيطار . فلماذا ؟ ولأية غاية ؟ والجواب بسيط لا يجهله الطفل . وهو ان البيطار وقف في وجه عبد الناصر ، كما وقفنا قبله ، لا زيادة ولا نقصانا . وهو يريد وحدة مدروسة ، ونحن مثله . وهو يريد ابقاء الكيان السوري الذي كنا ننادي به ، لكنه يصفه بالوجود السوري (يا لها من لعبة على الالفاظ ، لكنها مكشوفة ومفضوحة !) . وهو لا يريد ان يسيطر عبد الناصر كما سيطر في عهد الوحدة الاولى ، ونحن مثله . لكنه يراوغ ويناور ولا يصارح ، ونحن على عكسه ، نعلن على لساننا ما يجيش في فؤادنا . وهو لا يستطيع الوقوف على قدميه وراء كرسي الحكم الا شاهرا بيده سلاح قانون الطوارىء ، ونحن نفخر باننا نعتمد على تأييد الراي العام الحر ونلغي حالة الطوارىء . وهو يطلق نار الجيش على الطلاب ، ونحن نأخذهم بالرأفة واللين . وهو يملأ السجون شبابا ورجالا ، ونحن لا نحرم المتظاهرين من نعمة الحرية ونطلق سراح من يوقفهم رجال الامن ، قبل حلول المساء . وهو يقطع الماء والكهرباء عن الاحياء الثائرة ضده ، ونحن نترفع عن استعمال هذا السلاح غير الانساني . وهو يصدر قانونا بعزل اخصامه السياسيين ليخلو له ولانصاره الجو في فهو معقد التفكير كمعلمه ميشيل عفلق . وهو لا يقل عن عبد الناصر الانتخابات ، ونحن نبتعد عن تدبير كهذا يحرم المواطن من اختيار ممثليه ، مهما كانت عقيدتهم .

الفرق بين سياستي وسياسة البيطار

وهو يفتح باب التسريح من الوظائف على مصراعيه ليخرج من لا يدين بالبعثية العفلقية البيطارية ، ونحن لم نسرح سوى موظف واحد ادانه مفتشو الدولة بسوء استعمال وظيفته ، ونعيد الاساتذة الذين سرحهم وزير التربية رشاد برمدا عندما اثبت التحقيق براءتهم. وهو يحشو الوظائف بالمنتسبين لحزبه العقائدي ، ونحن لا نسند

الوظائف الا لمستحقيها بالمسابقة ووفقا للحاجة . وهو يغلق كافة الصحف ولا يبقي في الميدان الا جريدته « البعث » ، ونحن لم نغلق جريدتي « الوحدة » و « البعث » الا لعبثهما بحرية الصحافة وتعريض سلامة الدولة للخطر بسبب الدعوة الى الثورة والتعريض بشخص رئيس الجمهورية . وهو يوقف اخصامه السياسيين ويسجنهم ويحيلهم الى المحاكمة امام محكمة استثنائية ، ونحن اغفلنا كل اعماله ولم نوافق على تنفيذ الحكم الصادر عليه بالحبس شهرا واحدا بمادة تحقير وذم احد الصحفيين . وهو يحيلنا الى محكمته الخاصة بجرم اغتصاب السلطة ، في حين انه هو الجدير بهذه التهمة لانه احتل مقام الرئاسة خلافا للدستور والشرعية . اما نحن، فقد عرضنا ترشيحنا على الناخبين ، فانتخبونا . ثم اولانا مجلس النواب الشرعي ثقته لتاليف الوزارة . وهو يطلب من عبد الناصر الا تجري انتخابات نيابية في سورية خلال ٢١ شهرا لانه كان قانعا بفشله وفشل حزبه فيها ، اما نحن فكنا على اهبة دعوة الناخبين الى ممارسة حقهم بعد ان قمنا بحل مجلس ١٩٦١ بقصد استشارة الراي العام .

واخيرا لا آخرا ، تنكر صلاح البيطار لسيده عبد الناصر الذي مرغ وجهه على اقدامه سنين طويلة . واما نحن فلم نمسح جوخ ثيابه ، ولا كنا من الدعاة له ، ولا ابرزناه كرائد عظيم ، بل ظللنا ننتقد اساليبه ، ونفضح مؤامراته ، ونحذر الناس بجراة وصراحة من تصديق اقواله المعسولة ، ونطلق رأينا بدون وجل بأننا نريد الوحدة ، لكن بدون عبد الناصر وعلى قدم المساواة وفي جو من الحرية والديموقراطية .

وفيما ياتي ما جاء في بياني الوزاري الذي القيته في ١٣ ايلول ١٩٦٣ امام النواب المجتمعين في داري ، اثر تكليفي بتاليف الحكومة:

« في السياسة العربية : (أ) وحدة عربية جامعة تراعى فيها حقوق الافراد بالحرية والديموقراطية وحقوق ومصالح الكيانات العربية المجتمعة بالوحدة . (ب) دفع كل ارتباط مع اية دولة عربية لا تتبنى الديموقراطية او تتجلى فيها الدكتاتورية . »

هذا هو ما اعلنته امام النواب ونلت على اساسه ثقتهم شبه الاجماعية (١٥٥ صوتا ضد صوت واحد) . وقد اشترك في هذه الاكثرية الاشتراكيون والوطنيون والشعبيون والاخوان المسلمون والحياديون المستقلون وممثلو العشاير . اما الغائبون عن الجلسة

لعذر ما ، فهم العدد الباقي من النواب ، اي (١٦) نائبا . وكانت هذه الثقة الممنوحة من اكبر اكثرية اجمعت على تأييد رئيس وزراء حتى قبل معرفة اعضاء حكومته دليلا وبـــرهانا ساطعين على ان خطة الحكومة الجديدة كانت منبثقة عن اتجاهات ممثلـــي الشعب المنتخبين بانتخابات صحيحة ، اشترك فيها جميع الناصريين ، ففشل منهم من فشل ، كصلاح البيطار وعلي بوظو ، وفاز من فاز ، كراتب الحسامي واحمد اسماعيل .

واليكم موقفا آخر صارحت فيه القوم برايي : بينما كنت القي خطابي من شرفة مقر المحافظة في درعـــا شاهدت الجموع تتموج يمنة ويسرة كانها تتحسب من المناوشة الدائرة بين رجال الامن وبين جمع من الطلاب لا يتجاوز عدده خمسين طالبا ، ومـــن ان تصل الاحجار التي كان يلقيها الطلاب الى حيث تقـــف الجموع تستمع لكلامي . ورايت تطمينها فقلت : « لقد ذهب عبد الناصر الـــى غير رجعة ... ونحن طلاب وحدة وسنحققها، لكن بدون عبد الناصر! » فانطلقت الايدي بالتصفيق وتعالت الهتافات للحكومة وطغت عـــلى صوتي اصوات التسقيط لعبد الناصر . ثم تراجعت الصفوف وظلت الحناجر تنادي بتأييد الحكم القومي حتى انتهت كلمتـــي . وقوبل خطاب الكلاس احد ابطال شتورا بحماسة شديدة وبهتاف استمر مدة طويلة . اما الطلاب ، فبعد ان افرغوا ما في جيوبهم من احجار على الحديقة العامة بعيدا عن مقام المحافظة،تراجعوا وولوا الادبار . وبقي بعضهم تحت قبضة رجال الامن ، فاصدرت التعليمات باطلاق سراحهم . فبارحوا دار التوقيف قبل حلول المساء بدون ان يعذب او يضرب اي واحد منهم .

وكذلك كان موقف الحكومـــة ازاء الطـــلاب المتظاهرين في السويداء ، قبل وصولي اليها . فقد عاملناهم بالرأفة واللين واطلقنا سراح المعتقلين منهم ، قبل افول شمس النهار نفسه . اما الحوادث المؤسفة التي جرت داخل مبنى الجامعة السورية ، فكانت صراعا بين الطلاب الاشتراكيين والشيوعيين وغير الناصريين وبـــين الفئة الناصرية يعضدها الطلاب المنتسبون للاخوان المسلمين . ولم اسمح لقوى الامن ان تدخل الى الجامعة خلافا لطلب وزير التربية الذي كان يرمي ، على ما اظن ، الى قلب وجه المعركة بين الطلاب الـــى معركة بينهم وبين الحكومة وشرطتها . وقـــد اخبرني القائد العام لقوى الامن بأن العناصر الناصرية هـــي فلسطينية المنشـــأ [illegible] ية الجنسية من البعثيين الهاربين . واجتمع على الاثر سفـــير الاردن

بقائد قوى الامن واستعرضا الاسماء ، فظهر بينها من هو اردني او فلسطيني المنشأ . فاتفقا على ان يبعدا عن سورية من لم يكن منهم ملاحقا في عمان لسبب سياسي . وعلى اي حال ، فلم ينفذ هذا الاتفاق .

العفلق والبيطار يعملان وفق السياسة الامريكية

وطنطنت اذاعات القاهرة والصحف المصرية المؤممة والاوراق الصفراء اللبنانية المأجورة بأن حكومة الانفصال البغيضة قتلت من الطلاب من قتلت وعذبت من عذبت ، وانها سجنت منهم المئات وابعدت الى الاردن العشرات — كل ذلك افتراء وتضليلا . وعلى اي حال ، فالتدابير التي اتخذتها دوائر الامن بتوقيف عدد قليل من الطلاب انطوت على الافراج عنهم في اليوم نفسه . ومن يقارن بين افعالنا الرجعية الاستعمارية وبين افعال حكومة صلاح البيطار ذات الشعار الثلاثي « وحدة حرية اشتراكية » لوجد الفرق شاسعا بين ما قام به رئيس الحكومة الرجعية وبين رئيس الحكومة التقدمية الساعية لتحقيق الوحدة ! ونحن لنا عذرنا اذا وقفنا ضد من كان يريد الوحدة الناصرية ، اما البيطار ، فما عذره ، وهو الذي جعل من الحملة علينا ومن الدعوة الى الوحدة سلما يرتقى به الى رئاسة الحكم في سورية ؟ حتى اذا ما ارتاح عجزاه على كرسيه تكشف وجهه الحقيقي : وجه الانتهازي الوصولي الذي يتدثر بثياب الوحدة العربية والاشتراكية والحرية للوصول الى مقود الحكم . وعندها يتناسى او ينسى كل هذه الشعارات ، وتصبح الاشتراكية افقار الناس وضرب الاقتصاد الوطني ودفن الثقة ، وتصبح الوحدة بحاجة الى دراسة ووقت ، وتصبح الحرية محصورة بالبعثيين دون غيرهم من الناس ، باعتبار هؤلاء اعداء الشعب ! والحقيقة ان صلاح البيطار وميشيل عفلق المندفعين بسياسة الولايات المتحدة يعدلان موقفهما لجعله دائما متمشيا مع اهداف تلك السياسة . فتارة ينادون بالوحدة مع مصر ، وتارة ينسحبون من الوزارة الوحدوية ، ثم يعودون الى المناداة بالوحدة ذاتها ، ثم يماطلون ويراوغون ويداورون عندما يستتب لهم . والبعثيون هنا وفي العراق زمرة واحدة هدفهم توطيد دعائم حزبهم والسيطرة على سورية والعراق والاردن . اما الوحدة ، فما هي الا شبكة يصطادون بها المغفلين الذين يصدقونهم لاول وهلة . لكن الى حين تنقشع الغمامة عن اعينهم ، كما حصل لسائر الوحدويين في دمشق . وما ابلغ تصريح نائب رئيس وزراء العراق عندما افصح عما في سريرته ، حين قال

بأنه يفضل تأخير تحقيق الوحدة مئة سنة من ان يزول حزب البعث. وعلى اي حال ، فصراحة الوزير العراقي اطيب على النفس من لؤم البيطار وكذبه وتضليله .

فهذه هي حقيقة هؤلاء ، وهذه هي اهدافهم المخفية ، وهذه هي قوميتهم ، وهذا هو نضالهم في سبيلها . ويظن هؤلاء انهم اوقفوا الشمس عن سيرها ، وان كراسي الحكم سمروها في مقاعدهم ، وان التاريخ سوف يسكت عن مخازيهم ويسدل الستار عن بهلوانيتهم وديماغوجيتهم ، وان اكاليل الغار والمجد سوف تلقى على قبورهم عندما يأخذ الباري امانته . كلا ، والف كلا . فالحقائق تخبو ، لكنها ترمي يوما من الايام عن كتفها الكذب والتضليل وترفع راسها وتفضح كل فعل اثيم .

امثلة على المناورات والدعايات الناصرية

اما الحملة الناصرية على سورية وحكمها القومي ، فاستمرت في سعيرها اللاهب ، تتولاه اذاعة مصر وابواقها المأجورة في بيروت. وهي بذلك ترمي الى اقناع الشعب السوري برفع علم الثورة ضد حكومته . وسلكت الحكومة المصرية طريقة مبتكرة لاثارة حماسة الشعب ، وهي ان يندس في صفوفه الناصريون المأجورون ، فيظن الناس ان الجموع كلها تصرخ معهم وتنادي بمعبودهم . ومن ذلك ما حصل عندما ارسلت العبقرية الناصرية جميلة بو حيرد الى زيارة دمشق وفي عداد مرافقيها اثنان من المخابرات المصرية . وكان طبيعيا ان تهرع الجماهير الى استقبال من رفعتها الدعاية المحكمة الى مصاف كبار الابطال العالميين ، وان تلتف حولها اينما سارت الالوف من الشبان والشابات المتخمين بتلك الدعاية . وانكشفت اللعبة عندما راحت شرذمة من المأجورين يرفعون اعلام القاهرة وصور عبد الناصر وينادون باسمه . ولم يخطر في بالهم ان الجماهير الواعية ستلقنهم من تلقاء نفسها الدرس الكافي !

وكذلك كان مجيء وزير خارجية الجزائر ــ الذي اغتيل فيما بعد بمؤامرة اشترك فيها الناصريون على ما شاع ــ الى دمشق تحت ستار المطالبة بمساعدات مالية . وذلك مع العلم بان سورية ليست في وضع يبيح لها وقتئذ مد يد المساعدة ، وهي التي تقترض من الدول الاجنبية لمشاريعها الانمائية . لكن الغاية الخفية من هذه الزيارة لم تكن الا كالغاية من زيارة جميلة بوحيرد ، الا وهي اثارة فتنة تفيد منها الدعاية الناصرية لتأييد مزاعمها بأن الحالة في سورية

مضطربة ، وبأن الشعب السوري يريد العودة الى الوحدة .

وانه لمؤسف حقا ان ينحدر اخواننا الجزائريون الى حد يجعلهم دمية في ايدي عبد الناصر ، يلعب بهم كما يشاء ويرغب . فيستعملهم ضد ابناء بلد عربي شقيق ، كما استعمل الفرنسيون بعضهم ايام الانتداب جنودا لمحاربة ثوار سورية المناضلين لاجل استقلالهم وحريتهم . وقد قابلنا هذه البادرة السيئة التي بدت من بعض اخواننا الجزائريين بدعم قضية الجزائر في كل المحافل الدولية وحمل الدول على تأييد تلك القضية . ثم جمعنا ملايين الليرات السورية تبرعا من المواطنين وقدمناها لهم بكل طيب خاطر ، واشترينا السلاح من مالنا وبعثنا به الى قواتهم . وليس لنا في كل ما قدمناه فضل او منة :

فللاوطان في دم كل حر يد سلفت ودين مستحق

ولم يكتف بن بلا بما اوفده من وفود بقصد اثارة الفتنة في دمشق لمصلحة الناصرية ، بل رفض ان يتراس وزير الخارجية اسعد المحاسني الوفد السوري المدعو الى الاشتراك في اعياد الاستقلال الجزائري ، لا لسبب سوى النفاق لعبد الناصر باعتبار المحاسني احد ابطال شتورا . ثم كلف القسيري معتمده بدمشق بدعوة وفد شعبي الى حضور تلك الحفلات وحرص على ان يدس في عضوية الوفد ناصريين معروفين ، كميشيل عفلق ونجيب الصيرفي ومظهر الشربجي . وبذلك تمكن هؤلاء من الاجتماع بعبد الحميد السراج واعداد خطط المؤامرات في سورية ضد الحكم القائم . وقد بدأت تلك الترتيبات باضراب المعلمين الذي تولاه الناصريون من اعضاء نقابة المعلمين بتأييد الاخوان المسلمين الذين ينتسب اليهم ويقود حركاتهم الصيرفي المذكور . وللمناسبة اسجل ان عصام العطار بذل قصارى جهده لحملي على ادخال هذا الشخص وزيرا في حكومتي .

ولا ننكر ان عبد الناصر دعم بن بلا واوصله الى رئاسة الحكومة بعد ان هرب من الجزائر عندما اقصاه حزبه . فهو مدين بسيطرته على الجزائر وبتفرده بالحكم فيها لتأييد عبد الناصر وبومدين ، لا لحزبه الذي تولى النضال وادار شؤون الثورة طوال سبع سنين ، قضى بن بلا ست منها سجينا في حصون فرنسا وقصورها ، بعيدا عن المعارك وعن الخطر .

وقد روت لي صديقة بلغة التأكيد ، وبينها وبين بن بلا صلات

وثيقة واعتماد متبادل ، انه يكره عبد الناصر من كل جوانحه . لكنه يخشاه ويحسب حسابا لعداوته وللمؤامرات التي قد يتعرض اليها — كما تعرض غيره — ان لم يسايره . وفي طليعة ما يخشاه ان يقلب له عبد الناصر ظهر المجن وان يلتزم جانب بن خده او فرحات عباس، وبذلك ينزلق عرشه من تحته . ولئن تسامحنا واجزنا لزعيم ان يساير الآخرين للحفاظ على مركزه في بلده ، فهل نتسامح ونجيز له ان تشمل هذه المسايرة ايقاع الضرر ببلده لمصلحة طامع كعبد الناصر ؟ وهكذا يكون آلة لتنفيذ الرغبات والمطامع ؟

وثمة عدد من الزعماء العرب ، ملوكا كانوا او رؤساء ، يخشون من الناصرية دعاياتها وما تحيكه من مؤامرات تصل في بعض الاحيان الى حد السعي للاغتيال . فتراهم يسكتون ازاء ما يتعرض له زميل لهم ، وتجاه ما يرون بأم اعينهم من تسلل وتدخل . وهذا ما جرا الناصرية على الاسترسال في غيها وقوى عزيمة رجالها وجعلهم لا يهابون احدا : يقتلون الابرياء ويحرقون الممتلكات ويثيرون الفتن . . ولا خوف على جيوبهم ان تمتلىء باحكام القضاء على ما جنته ايديهم ، بل هي تمتلىء جنيهات وليرات سورية او لبنانية ودنانير عراقية او اردنية او دولارات او جنيهات استرلينية .

واما نحن في سورية ، فجربتنا اننا معشر المتحررين من الناصرية ، العاملين باخلاص لخدمة بلادنا العربية وتحقيق اهدافها القومية بالوسائل المجدية وبدون فسح المجال للديكتاتورية ان تسيطر على اي جزء من تلك البلاد ، المتمسكين بمبادىء الديموقراطية والحريات العامة ، اننا لم نطاطىء الراس امام فرعون مصر ، ولم نسكت على اهانتنا ، ولم ترف جفوننا خوفا من التهديد بالاغتيال ، او الوعيد بالحملات البذيئة ، بل صمدنا في وجه كل المؤامرات وعملنا جهدنا لاحباطها . واذا قيل لنا : وكيف اذن تغلب عليكم عبد الناصر يوم ٨ آذار ١٩٦٣ ، فنجيب بان عبد الناصر لم يكن فريقا ، في الحركة التي اسقطت حكومتنا . فمؤامرته كانت محاكة مع غير من تولى حركة ٨ آذار هذه . ودليلنا انهم ارادوا الانسحاب منها . وقد ابتعدوا منها فعلا ولم يشتركوا فيها الا بعد ان كتب لها النجاح ، فانضموا اليها ليقطفوا الثمار . وهذا تصريح زياد الحريري في التلفزيون يكشف كيف انسحب القطيني والصوفي ، وهما من الجماعة الناصرية ، في اليوم السابق لموعد قيام الحركة .

وعلى اي حال ، ظلت اذاعتنا وصحفنا تجابه الحملات

الناصرية بكل جراة واقدام وتظهر مساوىء الحكم الناصري وتكشف الستار عن فضائحه حتى اليوم الاخير من عهدنا .

ويلومني البعض على التصريح الذي ادليت به يوم ٢ شباط ١٩٦٣ الى الصحف ، ثم القيته في التلفزيون ، اذ اعتبره خروجا على الترفع عن الدخول في مهاترات صحفية مع عبد الناصر . حتى ان وزير خارجية العراق ، بعد ثورة ١٤ رمضان ، قال لسفيرنا فهمي سلطان : « لكم ان تهاجموا عبد الناصر ، وان تردوا على حملاته . لكن ليس لكم ان تتهموه بأنه يخدم الصهيونية . » وبحث هذا التصريح يطول اذا ما اردنا بيان موجبات القائه ، وفندنا جمله ، واوضحنا معانيه ومغازيه . لكن لا بد من معالجة هذا الموضوع ومضاعفاته :

لقد سكت عن جميع ما قيل في حقي ، وعما ورد في الصحف المصرية واللبنانية ، وعما اذاعته محطتا مصر ، واكتفيت بما كانت تقوله صحافتنا واذاعتنا في هذا الصدد ، واغضيت عما كان يقع تحت بصري من الاهانات ، سواء في حياتي الخاصة او في « انفصاليتي » . لكن ما صعب علي تحمله هو اتهامي بأني عميل للاستعمار والصهيونية . فهذه تهمة اجدر ان توجه الى عبد الناصر ، اذا قارنا اعماله التخريبية في الجو العربي بما كان اليهود يفرحون به لانه في الواقع اغلى ما يتصورون من خدمة لمصلحتهم .

ويكفي القارىء ان يمر بنظره على بعض ما سجل من اقوال الاذاعات ومقالات الاعوان من الفلسطينيين او اللبنانيين ليكون ملما بنوعية تلك الحملات المغرضة السفيهة الداعية الى الاغتيال السياسي الذي اعتادت عليه الناصرية واعتبرته وسيلة لابعاد اخصامها عن الساحة . فهي لم تؤمن بالاقناع والموعظة الحسنة ، بل بقوة الرصاص او بفعل السم الزعاف .

واي فرق ، بربكم ، بين رصاص يصوب الى الصدور او سم يدس في الطعام وبين سموم تبعث صبحا مساء على موجات الاثير ، فتصل الى من يقرأ ومن لا يقرأ من حملة الترانزستور في الحقول والمعامل والمتاجر ؟

اما سلاح الناصرية فكان اثنين : نقد تشترى به الضمائر المنتنة ، وترانزستور تبث به الدعاية لنفسها والسم الزعاف لسواها .

وتلك الانظمة واصحابها استغلهم عبد الناصر لا ليصلح الحال او ليسدي النصح خالصا لوجه الله ، بل استخدمهم للتخريب والافناء ولضم تلك البلدان تحت جناحي نسره الامبراطوري ولاشباع نهمه في ارتقاء عرش العرب ــ هذا اذا قنع به ولم يقده طمعه الى عرش افريقيا على اختلاف العنصر والدين والتاريخ والثقافة والاوضاع التي يمكن ان توصل دولها ببعضها .

ان من مساوىء حظنا وحظ ابناء الشرق العربي كله ان يقدر لهم العيش بزمن واحد مع عبد الناصر ... لقد عاصرنا هتلر وموسوليني وستالين وعاصر اجدادنا الاقربون نابوليون والبعيدون الاسكندر وقيصر .. ولكنهم لم ينلهم اذى كالذي نالنا على يد رائد العروبة ... ومر على البلاد طغاة كهولاكو وتيمورلنك قتلوا واحرقوا ودمروا .. غير ان اذاهم اقتصر على الاجسام والممتلكات .. واما نحن ابناء الجيل الحاضر افلا تفوق مصيبتنا بتردي كلمة العرب وتخاذلهم مصيبة اجدادنا المادية ؟ .. اننا لا نزال نعالج المرض ولا نستطيع الحكم جيدا حتى نصحو من غفلتنا بعد مرور سنين كافية عددا وهادئة نوعا لتقيم ميزانا دقيقا لوزن مكاسبنا ومخاسرنا .

ردي على حملة الدعاية المصرية ضدي

وفي مطلع ١٩٦٣ نشطت الدعاية المصرية في الصحف والاذاعة . وسارت وراءها كظلها معظم صحف بيروت ، فحملت علي حملة مركزة في الصباح والظهر والمساء والليل . وتمادت في اكاذيبها واختلاقاتها وتحويرها الحقائق ، حتى تجاوزت الحد المسموح به تحت الانظمة البارلمانية الدستورية . اذ اتهمتني بالعمل لصالح اليهود وبخدمة الاستعمار ، ورددت ما من شأنه اثارة الشعب والجيش ضدي ، بما في ذلك قتلي . لكني وسعت صدري كثيرا وتحملت بمشقة كل هذه الحملات ، الى ان كان يوم خرجت فيه عن اعتدالي وعجزت عن ضبط اعصابي . فدعوت الصحفيين وتلوت عليهم تصريحا حملت فيه حملة قوية ضد عبد الناصر واتباعه، واتهمته بأنه يخدم مصلحة الصهيونية بتفريقه كلمة العرب وتشتيت شملهم والهائهم عن الاستعداد لاسترداد فلسطين ، بما اثار من فتن داخلية وبما عمد بوسائله الاذاعية الى هدم كيان كل بلد عربي حتى يشغل حكامه بالدفاع عن استقلال بلادهم ومواجهة الفتن الداخلية.

واضفت قائلا بأن المساعدات الامريكية التي يقبضها بوحي من الاسرائيليين ــ كما اكده لي ولناظم القدسي السيد فرنسيس كتانة،

المقيم في نيويورك والذي سمع هذا القول على لسان احد النافذين في البيت الابيض ــ وذلك ليقوم بمهمة تخريب وحدة الصف العربي، وليحتمي وراء القوى الدولية ، وليسوق جيشه الى محاربة العرب . ثم قلت في تصريحي هذا اننا في سورية نحمل لواء الدفاع عن سائر الامة العربية ، واننا سنظل نحارب اسرائيل وعبد الناصر ، فهمـا صنوان يريدان الشر للعرب .

وحملت على الفئة المستاجرة القليلة العدد ، فقلت انها تافهة القيمة . ذلك لان من يبيع نفسه وضميره للآخرين هو صغير النفس لا شأن له بين الناس . ثم اصررت على اننا سنقمع هــذه الفتن بالقوانين النافذة دون اللجوء الى اعادة حالـة الطوارىء . فنحن نؤمن بالحريات العامة ولا نريد ان نستعمل مطرقة ثقيلة اقتل ذبابة صغيرة . وطمأنت المواطنين الى ان شهر شباط سوف يمر كما مر غيره ، دون ان تمس سلامة البلاد بأذى يبعدها عن الصف الطليعي في الامة العربية . وستشرق شمس الربيع الوضـــاءة ، فتخرس الرعود وتنكفىء العواصف . وختمت تصريحي بالدعوة الى التضامن والتآزر بين ابناء البلاد ، والاستبشار بالمستقبل البراق .

ولم اكن ادري ان تنبؤاتي هذه لم تكن الا سرابا بسراب ، وانه لن تمضي خمسة اسابيع حتى تنقلب الحال في ٨ آذار .

انقلاب ٨ آذار ومحاولة الانتقام مني

وقبل الوصول الى بحث ذلك الانقلاب بالتفصيل ، اريـد ان اقول بايجاز انه لولا المؤامرات الدنيئة التي حاكهـا ناظم القدسي واجيره عبد الكريم زهر الدين ــ ولست ادري في الواقع من كان اجير الآخر ــ ولولا الطمع والطموح اللذان ســادا عقول بعض الضباط لاستمرت الحال على ما كانت عليه ولظلت ابواق الناصرية تنفخ في الفضاء ، ولبحت حناجر المأجورين كالبكار والشعار مــن المذيعين السوريين الذين التحقوا باذاعات القاهـــرة ، ولنضبت محابر اقلام اللوزي وفريحة والمشنوق وغيرهم ، ولأعيت بعض ساسة لبنان الحيل ، ولبقيت سورية واقفة علـــى رجليها تتكسر الاسهم المسمومة على دروع تضامن ابنائها ... حتى يقضي الله امرا كان مقدرا ومكتوبا .

لكن المقاومة انهارت بعد ان رماني المرض في الفراش واستلم زمام الامر ناظم القدسي وعبد الكريم زهر الدين ، فحاكا المؤامرة مع جماعة عبد الناصر . غير ان فريقا ثالثا برئاسة زياد الحريري سبقهم واطاح بالحكم كله واوقف المتآمرين الناصريين ، من رئيس

الجمهورية الى قائد الجيش الى سائر الضباط والمدنيين المغموسين بالناصرية حتى رؤوسهم .

وهكذا خاب ظن عبد الناصر وابعدت جماعته عن الوزارة — نهاد القاسم وحومد والهندي وضاحي وغيرهم — والقي القبض على بعضهم ، وضربت الاحياء الموالية للناصرية في حلب ، وقمعت المظاهرات في الشوارع ، ونكل بالطلاب الوحدويين ، واغلقت الصحف الناطقة باسم الناصرية ... ثم بدت تباشير الخطة التي رسمها حزب البعث لحكم سورية والعراق كما يحكم عبد الناصر مصر ، بحيث اصبحت الشكوك تحيط بامكانية تحقيق الوحدة الثلاثية وبلوغ الآمال التي عقدها عبد الناصر للاستيلاء على سورية ، كما فعل بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ .

ووقع تصريحي آنف الذكر كالحجر في المستنقع ، فتطايرت الحشرات المعششة وتراكضت الضفادع وهربت خفافيش الليل . وكانت هذه كلها تأمل في تفقيس بيوضها لتحمل الى الاجسام السموم والامراض القتالة . وكان حراس المنطقة لا يجرؤون على رفع صوت ولا يقدمون على ازعاجهم . وظنوا ان الامر سيستمر كما كان ، فيسكت ناظم القدسي المنادين بسقوط عبد الناصر ، ويعطر بشير العظمة الجو بمدح مصر الحبيبة ، ثم يجتمع كلاهما الى « الخماسي » فيسمعونها الكلام المعسول ويدفعونها الى البرقيات بطلب الدخول في ابحاث فورية لتحقيق الوحدة . لكن صوت رئيس الحكومة فاجأهم برد الصاع صاعين ، فيتهم عبد الناصر في عروبته واخلاصه لقوميته ، ثم يستخف بقدرة الناصرية ويقارنهم بالذبابة التي لا تستحق اكثر من كشاشة ! نعم ، آلمهم في الصميم موقفي الجريء هذا ، وتضعضعت عزائمهم وازدادت ريبهم في تحقيق احلامهم الوصولية ، فانتقموا مني يوم ٨ آذار ، اذ بعثوا الفلاحين والمتشردين للتظاهر امام داري والهجوم عليه لاخراجي منه وسحلي . ولما خاب رجاؤهم رموا الشبابيك والمصابيح الكهربائية بالحجارة التي حملها لهم محمد الجراح بسيارات النقل . وبلغ الكيد عند بعضهم ان تداعوا نساء ورجالا الى الوقوف على مقربة من داري لينعموا بمشاهدة منظر سحلي . وكانت ثريا الحافظ ، زوجة منير الريس ، قد استحضرت حبالا غليظة لكي يربطوني بها ويجروني على الارض ، كما اعتاد ان يفعله العراقيون في كل ثورة تقدمية - . انها الوحشية الكامنة في صدور اولئك الشبان الفلسطينيين ،

والغريزة الحيوانية التي تمتلك افئدة الناقمين الحسودين الناقمين على كل ذي نعمة ولو افنى حياته في خدمة بلده باخلاص وامانة . بل انها المكافاة التي يريد الفلسطينيون تقديمها لمن خربت بلادهم بسبب الدفاع عنهم وعن قضيتهم ، وعربون التقدير والوفاء لمن ضحى برخاء بلاده وكرس المليارات من الليرات السورية لايجاد جيش مكلف باسترداد الاراضي المغتصبة .

ونحن في سورية ، لو وقفنا كساسة لبنان نسالم الامريكيين، ولو اننا سرنا مثلهم في فلك الغرب وتنازلنا عن الدفاع عن فلسطين وحقوق اهلها ، وعقدنا صلحا او على الاقل هدنة حقيقية كما تطلب واشنطن ، لما كنا عشنا منذ ١٩٤٧ في حرب مستمرة ، ولما كنا فجعنا بانقلابات عسكرية سنوية جعلت بلادنا كالمرجل ينفجر من وقت الى وقت ، فتتطاير اجزاؤه وتصيب من تصيب .

هذه كانت المكافاة التي قدمها الفلسطينيون لابناء سورية ولبنان والعراق . فقد سخروا زنودهم لخدمة عبد الناصر ، ليقتل على ايديهم اخصامه ، وليدك بيوت من يقف في وجهه ، وليسحل الساسة الذين لا يطاطئون رؤوسهم امامه .

انفصاليتي وانفصالية البيطار

على ان عيون المخدوعين قد تفتحت فيما بعد ، عندما تحقق لها ان « انفصاليتي » مساوية « لانفصالية » عفلق والبيطار ، من حيث رفض التسلط المصري والمطالبة بحفظ ما اسميه « الكيان السوري » وما يسميه البيطار « الوجود السوري » مع الخلاف في الظاهر على امور عديدة :

١ ــ المراوغة عنده والصراحة عندي .

٢ ــ شهوة الحكم عنده والعزوف عنه عندي .

٣ ــ اللؤم الاسود في فؤاده ، والمسامحة عندي حتى تجاه من يؤذيني .

٤ ــ سعيه لجعل سورية مرتعا لحزبه وحشو الاذناب في الوظائف ، وتجنبي الفكرة الحزبية الضيقة التي ترمي الى تحقيق المكاسب للمنتسبين .

٥ ــ تمسكه بزمام الامور وحده ، هو وحزبه ، واصراري على اشراك جميع الفئات معي في تحمل مسؤولية الحكم واعبائه .

٦ ــ غدره بمن يترافق معه مؤقتا للوصول الى هدفه ، واخلاصي لمن يتعاون معي وتمسكي به .

٧ ــ تلاعبه في السياسة الخارجية وجعل كل دولة اجنبية

تظنه معها ، وصراحتي بصداقة من يصادق بلادي وجهري بتلك الصداقة .

٨ ـ ابعاده النظام الديموقراطي والعمل على تجنب الانتخابات النيابية لخوفه من الفشل فيها ، واصراري دائما على تطبيق الدستور في ظل الديموقراطية والحرية وسعيي لاجراء انتخابات نيابية في اسرع ما يمكن ، مع العلم بأني اعلنت اني لن ارشح نفسي لها ، ليس لاني اخشى الفشل ، فهو مضمون ولله الحمد ، لكن لرغبتي في العناية بصحتي اولا، ولافساح المجال امام الجيل الصاعد في حمل المسؤوليات والاعباء .

وقد يجوز ان اكون غير حائز جميع المؤهلات للدفاع عن مركزي عندما اكون على رأس الحكم ، وقد يجوز ان يثمر الكذب والتلوي اكثر مما تثمر الصراحة والتمسك بالصراط المستقيم ، وقد يجوز ان اكون مخطئا في معالجتي مواقف اخصامي باللين والمسامحة والسعي لردهم عن غيهم بالاقناع لا بوسائل القهر والاجبار ، وقد يجوز ان يكون خلقي مسالما لا محاربا وخطة سيري في السياسة مضرة بي من حيث لا تطول ايامي في الحكم ـ قد يكون هذا كله ، الا انني لست بالمتهالك على الوظيفة العامة . فانا اعرض خدماتي واختباراتي وامكانياتي ، فاذا دعاني الشعب الى تمثيله مثلته ، واذا دعاني رفاقي الى حمل اعباء الوزارة او مسؤوليات رئاستها لبيت الدعوة ، واذا فضل مجلس النواب غيري لترؤس الجمهورية فلا اعتب ولا اغضب ولا احزن ، بل اظل مستعدا للتعاون مع من ارى ان ضرورات الزمن تقضي بالتعاون معهم .

فقد رشحت نفسي مرتين لرئاسة الجمهورية بناء على الحاح اصدقائي السياسيين وغير السياسيين ، ففشلت في المرتين . لكن ذلك لم يحل دون العودة الى التعاون مع من وقفوا سدا دون نجاحي . وهكذا قبلت ان اكون وزيرا بدون وزارة في حكومة صبري العسلي في ١٩٥٧ ، وصافحت اليد التي مدها لي اكثرية النواب في ١٩٦٢ ، وكلهم ممن حال دون انتخابي رئيسا للجمهورية في العام السابق، مكتفيا منهم بالاعلان عن ندمهم على ترجيحهم القدسي علي.

واني ، على اي حال ، مجبول على طباعي ، فلم يعدل منها الزمن سوى روح الاندفاع الذي خف عندي مع تقادم السنين وتكاثر التجارب ، وحل محله شعور كنت استغربه على لسان استاذي فارس الخوري وهو : « كل شيء ببصير ، هيك وهيك . لا يوجد

شيء ما بيصير » . واذكر اننا عندما كنـــا معتقلين في السجن العسكري في المزة ، عقب انقلاب ٢٨ آذار ١٩٦٢ ، كانـــت هذه النظرية مدار التندر بيننا ، هي ومثيلاتها من النظريات الانانية مثل: الطريق الملتوي اقصر الطرق للوصول، او الافراط في الحمية والغيرة جنون مطبق . وكان اكثرنا تحمسا لهذه الاقوال رفيقنا رشيد الدقر . وكنا نضحك ونرفه عن انفسنا المقبوضة ضمن جدران زنزانتنا .

الخلاف بين الاخوان المسلمين والاشتراكيين

احسب انني اوضحت بالقدر الكافي ما كان من امر «الوحدة» قبل ان انتقل الى ذكر عوامل وملابسات كان لهـــا شأن في انقلاب ٨ آذار الذي اسمي بالثورة الوحدوية الاشتراكية . ويقول الاطباء ان الجسم الضعيف يخلق الامراض ، وهـــم يقصدون ان جراثيم الامراض التي تدخل جسمنا يوميا لا تجد لنفسها مرتعا خصبا تتكاثر فيه وتصب اذاها الا اذا كانت مقاومة الجسم ضعيفة ، او بالاحرى اذا كانت حجيرات الجسم غير متماسكة للقضاء على الدخيل .

واثباتا لهذه النظرية اقول بأن كيـــان الجمهورية العربيـــة السورية لا يمكن الاحتفاظ به الا اذا كـــانت العناصر الحاكمة يدا واحدة ، لا فرقة بينها ولا خصام . واني اعتقـــد ان انقلاب ٨ آذار ١٩٦٣ ما كان ليكتب له النجاح لو ابتعد اولو الامر عن الكيد بعضهم ببعض ، والتآمر بعضهم على بعض . وهذه العناصر التي اعنيها هي : (١) الجيش (٢) القوات المدنية . واقصد بالقوات المدنية الاحزاب والجماعات . فاذا رجعنا الى ٢٨ ايلول ١٩٦١ نجـــد ان الاخوان المسلمين رفضوا ان يلبوا الدعوة الى الاجتماع بدار احمد الشراباتي ، حيث كان جميع العاملين في الحقل السياسي مجتمعين، بمن فيهم صلاح البيطار . ومن هنا نشأت الشكوك في موقف هؤلاء الجماعة من الانتفاضة ، وازدادت يوم ٢٨ آذار ١٩٦٢ عندما اوقف جميع السياسيين على اختلاف ميولهم ما عدا الاخوان المسلمين . وكانت التساؤلات تترى عن سكوتهم المطبق تجاه عبد الناصر ورفض زعيمهم عصام العطار الادلاء بأي تصريح واضح في موضوع الوحدة.

وانتهت هذه الريب كلها الى اليقين من تأييدهم عبد الناصر ، عندما ابرق العطار الى عبد الناصر برقية تأييد ، وذلك غداة انقلاب ١٩٦٣/٣/٨ . وهكذا اثبتت الايام ما كان يؤكده الحوراني ، وهو انهم منغمسون بالناصرية . واني ، بعد ان زالت شكوكي نهائيا اثر موقفهم الاخير ، ارى ان التفسير المعقول هو انهـــم في الحقيقة لا ناصريون ولا وحدويون بقدر ما هم انانيون طامعون في الحكم في

سورية . ولا بد من القول بأن عصام العطار لم يرم من وراء حركاته والتواءاته الا الى تزعم سورية واقامة حكم « اخواني » . ولعل عبد الناصر ورطه وخدعه بوعده بأنه سيطلق لـه ولجماعته عنان السلطة والزعامة ، كما حاول ان يـورط ويخدع الاستاذ مكي الكتاني . اما تشبث الاخوان بابعاد حكومة بشير العظمة وبالانضمام الينا ، فما كان حسب اعتقادي الا لانهـم كانوا يجزمون بأن بشير العظمة وبعض وزرائه ، كالكحالة والخوري واحمد عبد الكريم ، ميالون الى الشيوعية اذا لم يكونوا منتسبين فعلا اليها ، وبأنهم في خططهم يرمون الى توسيع نفوذ الحزب الشيوعي في سورية .

وهم يذكرون على سبيل المثـال ان وزارة العظمة سمحت لجرائد تنطق باسم الشيوعيين او تميل اليهم بالصدور ، وبذلت لهم العطايا وتركت مقالاتهم المتطرفة تنشر دون رقابة . ولسنا في صدد وزن المقدار الشيوعي في عواطف العظمة ووزرائه ، وليس لنا ان نتدخل فيما يعتقدونه ، لكننا اوردنا هذا العامل كسبب من اسباب نقمة الاخوان على وزارة العظمة . ولربما ارادوا قيـام حكومة جديدة يشتركون فيها وتكون اقل من الاولى سكوتا عن الشيوعيين او هي تعمل بايحاء الوزراء « الاخوان » على الوقوف في وجوههم.

وعلى اي حال ، ومهما كان السبب في اهتمام الاخوان بتاليف حكومة جديدة يشترك فيها الاشتراكيون ، فان الخلاف الوحيد الذي قام بين الفريقين واستمر مدة طويلة وانتهى بانسحاب الاشتراكيين والنفوري من الوزارة ، كان منشأه ، علـى حسب قولهم ، ان الاخوان المسلمين مؤيدون للوحدة مع عبد الناصر . وهم يسوقون على ذلك دليلا ، هـو موقـف الطلاب المنتسبين للاخوان من الاشتراكيين في المنازعات التي قامت في الجامعة السورية والتزامهم جانب الوحدويين ضد الفئات التي يشتركون معها في الوزارة .

وكنت اذا اجتمعت الى عصام العطار اقسم لي بالله وبملائكته وكتبه انه يكره عبد الناصر كما يكره ابليسا . وكـان يؤكد لي ان اسوأ مصير يحل بسورية هو ان تقع مرة ثانية بين يديه !

هذه كانت اقواله ، ليس امامي فحسب ، بل امـام الكثيرين ومنهم الوزراء الاخوان واكرم الحوراني . لكنه كان اذا طلبنا منـه اعلان جزء من اقواله على المـلا ، قابلنا بابتسامته الناعمة واطبق شفتيه ساكتا .

ولو اقتصر الامر على السكوت ، لهان وسهل نوعا ، ولما كنا

نستحق غير تهمة البله وقلة الادراك امام حوادث تدين العطار بالوحدوية النشيطة ، او على الاقل ، بالضعف والجبن امام الناصرية واتباعها المنتسبين للاخوان المسلمين والمحيطين به كالسوار بالمعصم .

وقد بذل العطار جهده لادخال الصيرفي وزيرا في الحكومة ، سواء قبل تاليفها او عند خلو وزارة العمل باستقالة منصور الاطرش . والصيرفي هذا ناصري منذ اختاره عبد الناصر للاتحاد القومي . وقد اجتمع في الجزائر الى عبد الحميد السراج وبدا منذ عودته يبث روح الفتنة بين المعلمين ، يشاركه في ذلك عصام العطار . ولم يترك العطار وسيلة ولا بابا لم يطرقه لحمل الحكومة على الخضوع امام مطالب النقابة . فهل كان بذلك يقصد استرضاء هذا العدد الكبير من ذوي الاثر في الانتخابات ، او انه كان احد العناصر التي خصص لها دور معين في المخطط الناصري لاسقاط الحكم في سورية ؟

هذا ما اترك كشفه لمستقبل الايام . لكن لا بد لي من التصريح بأن النزاع الذي دب بين البيطار وجماعته وطلابه من جهة ، وبين الحوراني وجماعته وطلابه من جهة اخرى ، كان وليد اختلاف وجهة النظر في النّاصرية . وهو اختلاف له النصيب الكبير في تطور الامور ، بحيث ادت الى انسحاب الفريقين من الوزارة . وبذلك تزعزع الحكم وانفسح المجال امام الانقلاب . ولا يسعني ان انسى الدور الخبيث الذي لعبه وزير التربية رشاد برمدا . وقد ذكرت تفصيله فيما سبق .

واذا تركنا جانبا الخلاف بين الاخوان والاشتراكيين في قضية المعلمين ، فثمة امر آخر تجلى فيه بعد هذين الفريقين ، بعضهما عن بعض ، وتأكد صعوبة التوفيق بينهما . وهذا الامر هو انه ، عقب اعتذار منصور الاطرش عن تسلم وزارة العمل والشؤون الاجتماعية رغم الحاحنا ، رئيس الجمهورية وانا ، اصدرنا مرسوما عهدنا به الى عبد الحليم قدور ، وزير الاعلام ، بوكالة وزارة العمل، ريثما نختار وزيرا اصيلا لها . وهنا بدأت المشاحنات . فالاشتراكيون يطالبون بوزير اصيل من جماعتهم ، معتبرين ان من حقهم التساوي في عدد الوزراء مع الاخوان المسلمين الموالين لهم . اما العطار فكان يطالب بوزير جديد ، بالاضافة الى الخطيب والطويل ، اذ كان لا يعتبر مظهر العظمة من جماعته . ومع ان

الطرفين كانا على غير حق ، اذ ان الاطرش اخذ كعنصر بعثي ، وان العظمة اخذ كعضو في جماعة التمدن الاسلامي ، ومع ان بديل منصور الاطرش يقتضي في الواقع ان يكون بعثيا مثلـه ، ومع ان المطالبة بوزير اخواني جديد يزيل التوازن المبتغى ، فقد حرصت مع رئيس الجمهورية وبناء على توصية القائد العام ان لا نزيد في الوزارة عدد من لا يعتبر تقدميا . وكان الحوراني يقدم لي اسماء من يقترحهم لوزارة العمل ، ممن لم يكن مقبولا توزيرهم ، مثل عبد الفتاح زلط او حافظ الجمالي ، وذلك علاوة على الاسمين اللذيـن استبعدتهما عند تاليف الوزارة ، وهما احمد عبد الكريم وهاني السباعي ، حتى لا نوحش من يتكهرب من الشيوعية .

وهكذا استمرت مسالة املاء منصب وزارة العمـل شغلي الشاغل طول عهد الوزارة ومع ان الامر كان يمكن ان يسوى على اسس ابقاء قدور وكيلا لها ، غير انه ظل يبعث الي باستقالته منها ويتمنع احيانا من توقيع معاملاتها . وكنت استرضيه يوما واهمله يوما ، معتمدا على الزمن في حل مشاكل يعثر حلها فورا .

وقال لي ذات مرة ناظم القدسي : « لم لا تعين جورج الخوري وزير الصناعة وزيرا للعمل ؟ » فقلت : « لا بأس . » واستدعيت الرجل وفاتحته ، فسال ما اذا كـان سيبقى جامعا الوزارتين . فاجبته : « لا . فحملهما ثقيل . » فاخذ يتردد ، لكنـه في النهاية سكت ولاح لي انه قبل .

فعمدت فورا الى اعداد مرسوم بنقله الى العمـل وتعيين الكلاس وزيرا للصناعة بالاضافة الـى المالية . وارسلت المشروع الى رئيس الجمهورية . ولشد ما استغربت تأخر اعادته الى موقعا منه . ولما سالته قال : « يجب ان نحصل علـى موافقة الخوري خطيا . » فاجبته : « لا . فنحن لم نخرجه من الوزارة ، بل نقلناه من دائرة الى دائرة اخرى . » فتردد الرئيس . واذ بأمين القصر العام ، الميداني ، يدخل فجاة ويقول بأن السيد جورج خوري هتف له قائلا انه ، اذا صدر مرسوم بنقله الى وزارة العمل ، فهو يعتبر اشتراكه في الوزارة منتهيا ويذهب الى بيتـه . فسالت الميداني : « وكيف عرف ان المرسوم سيصدر الساعة ؟ » فتلعثـم . وهكذا توقف الرئيس عن التوقيع . وقلت في نفسي : انها مـرتبة ومهياة باحكام . فوزارة الصناعة تشرف على مؤسسة البترول ، والكلاس المقترح تسليمه تلك الوزارة كان له موقف ضد شـركة شل التي

تتبادل معها المؤسسة البنزين والمازوت ، بحيث لا يعود علينا ثمن تنكة البنزين (٢٠ ليترا) باكثر من خمسة غروش ، كما صرح الكلاس على صفحات الجرائد واقترح فسخ العقد معها . فشركة شل وغيرها من الشركات التي تشتغل بالنفط ، مرورا او بيعا او شراء او استخراجا ، لا ترضى بالكلاس الاشتراكي التقدمي مشرفا عليها .